تاريخ بدء المراجعة : ١٦/٤/٢٠١٧م
الانتهاء من المراجعة: ٢٠/٦/٢٠١٧م

د. صالح بن مطر الهطالي

الاستقامة

وأثرها في انتعاش الاقتصاد

الإصدار الأول

1431 هـ – 2010 م

فهرس الكتاب

المقدمة 5

الزيادة في الإنتاجية 10

1- رفع الإنتاجية بإتقان العمل 10
2- رفع الإنتاجية بتشغيل العاطلين عن العمل 15
3- خاتمة الفصل 17

عائدات الزكوات والأوقاف والأضاحي 23

1- زكاة المال 24
2- زكاة الفطر 42
3- الأوقاف 44
4- الأضاحي 52
5- خاتمة الفصل 56

إحياء الأرواح 58

1- إندونيسيا ..... **Error! Bookmark not defined.**
2- الجزائر ..... **Error! Bookmark not defined.**
3- أفغانستان 59
4- العراق 80
5- حروب دول البلقان 98
6- حرب الإبادة ضد الشعب الكشميري 99
7- الحرب في جنوب السودان 105
8- الصومال بين القتل والتنصير 106
9- معاناة الشعب الأريتيري 124

8- الإشعاعات النووية 125
9- المشردين واللاجئين 125
10- حساب العائد الإنتاجي لإنقاذ هذه الأرواح 126
11- خاتمة الفصل 126

التخلص من الديون 134

ارتفاع في عائدات النفط 141

تخفيض النفقات العسكرية 144

الاستغناء عن رجال الشرطة والأمن 150

عدد رجال الشرطة والأمن في العالم الإسلامي 151
تكاليف منشآت الشرطة والأمن 151
تكاليف السيارات والمركبات 152
رواتب الشرطة ورجال الأمن 153
تكاليف البدلات 153
تكاليف الأجهزة والمعدَّات 153
عائد إنتاجي 154
المجموع الكلي للأموال التي يمكن توفيرها فيما لم أمكن الاستغناء عن نصف عدد رجال الشرطة والأمن في العالم الإسلامي 154

التخلُّص من الأمراض الفتاكة 155

عدد حالات المصابين بالأمراض الفتاكة في العالم الإسلامي 155
تكلفة التعامل مع هذه الأمراض 157
عائد إنتاجي 159
المجموع الكلي للأموال التي يمكن توفيرها بعد التخلص من الأمراض الفتاكة 159

تخفيض حوادث السَّيْر والجرائم المختلفة 160

حوادث السَّيْر 160
حوادث القتل المتعمَّد 163
حوادث السرقة 164
عمليات تهريب المخدِّرات 164
الحرائق المتعمَّدة 165
مجموع تكاليف حوادث السَّير والجرائم المختلفة 166

مصاريف الحكام 167

قيمة الامتيازات التي يحصل عليها الحكام أنفسهم في العام 168
قيمة الامتيازات التي يحصل عليها أفراد عائلات الحكام في العام 169
قيمة الامتيازات التي يحصل عليها المقرَّبون من الحكام في العام 170
قصور الحكام 170
امتيازات الحراس ورجال الأمن الشخصيين 171
مصاريف الخدم الخاص 171
مصاريف تسيير وترسيخ نظام الحكم 172
المجموع الكلي لمصاريف الحكام 173

حملات القضاء على الإسلام 174

منع الحمل 175
ملاحقة ومعاقبة النشطاء الإسلاميين 176
الإعلام المعادي للإسلام 176
خبراء "مكافحة الإرهاب" 176
المجموع الكلي لتكاليف حملات القضاء على الإسلام 178

مقاطعة البضائع الأجنبية 179

مقاطعة مطاعم الوجبات السريعة 187
مقاطعة المشروبات الغازية 188
مقاطعة مستلزمات الأطفال 188
مقاطعة المنظفات 188
مقاطعة أدوات التجميل والمكياج 189
مقاطعة السيارات والمعدات 189
مجموع ما يمكن توفيره عند مقاطعة بعض المنتجات الأجنبية 189

التخلُّص من أمهات الخبائث 191

التدخين 191
شرب الخمر 195
جرائم البغاء والاغتصاب 197
حالات الطلاق 204
مجموع تكاليف الجرائم الناتجة عن أمهات الخبائث 206

الخلاصة 207

المراجع 210

المقدمة

الحمد لله القائل في كتابه العزيز: ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾[1]، والقائل: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحاً وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾[2]. اللهم لك الحمد أن ارتضيتَ لنا هذا الدين ويسَّرتَ لنا الدخول فيه، وأصلِّي وأسلِّم على المبعوث رحمة للعالمين، وسراجاً للمهتدين، فبلَّغ الرسالة وأدَّى الأمانة ونصح الأمة وجاهد في سبيل ربه حتى أتاه اليقين، فصلاة ربي وسلامه عليه وعلى كل مَن سار على نهجه واستقام على طريقه إلى يوم الدين.

أما بعد ،،،

في هذا العصر، أصبحت الاستقامة على دين الله ليست مجرد موجة يركبها كلُّ من يمسُّه عبَقُها ويناله عبيرها، وإنما أصبحت خياراً لسعادة وصلاح الأفراد والمجتمعات. في هذا العصر الذي كَثُر فيه السائرون على منهج الله القويم، انبعثت أيضاً أبواقٌ تُزمّر وأنامل خفية تعزف على أوتارٍ شتى لتشويه ركب الاستقامة والمستقيمين ولِثَنْيِ مَن بقيَ في أنفسهم شيءٌ من التردُّد في الولوج إلى جنان الاستقامة. إن كثيراً من المسلمين صاروا يتلقَّون ما يَرِدُنا من العالم الغربيّ اللادينيّ والعَلماني تلقّيَ القَبول والاستسلام، دون أدنى محاولة للتمحيص والتدقيق، وردِّ الأُمور إلى منهاج الله. "إن أحسن ما في الحضارة الغربية وفي ديمقراطيتها مما يتغنَّى به دعاتها ومما يحسبونه حرية وعدلاً هو أدنى بكثير مما في الإسلام، وإن أسوأ ما في الديمقراطية هو أخطر ما يحاربه الإسلام في حياة الإنسان على الأرض، ألا وهو العلمانية والكفر والشرك"[3].

---

(1) الآية 153 من سورة الأنعام.

(2) الآية 33 من سورة فصلت.

(3) "زُخْرف الحضارة الغربيّة": عدنان علي رضا النحوي.

وإنني أحاول في هذه الرسالة المبسَّطة أن أُلقي الضوء على جانبٍ واحدٍ من جوانب الحياة المعاصرة والذي لو وَلَجَتْ إليه الاستقامة لأَصلَحَتْهُ وجَعَلَتْهُ أداة بناء بدلاً من بقائه منبع إغواء وإفسادٍ. هذا الجانب هو الاقتصاد الوطني للدول. وقد اخترتُ الحديث عن هذا الجانب لأسباب عدَّة، أذكر منها:

- أن الفهم الخاطئ الذي يُروِّجُه غير المسلمين وتلوكه ألسنة العلمانيين ممن ينتسبون إلى الإسلام هو أن الإسلام لا يمكنه الولوج في آفاق الحياة المعاصرة فضلاً عن أن يكون البديل الوحيد لصلاحها. وبمنطق هؤلاء- وتبعهم في ذلك الكثير من المسلمين وحتى بعض المستقيمين منهم- أن الاستقامة ما هي إلا تغيُّرٌ سلوكي وروحاني ولا يمكنُها أن تكون آلية تغيير في مجالات الحياة المختلفة. وسيجد القارئ الكريم في هذه الرسالة ما لا يدع مجالاً للشك أن الاستقامة على دين الله هي السبيل الوحيد لانتعاش جانب الاقتصاد، ومثله يقال للجوانب الأخرى.

- في عصرٍ استهوته المادة وتحكَّمت فيه نظريات المال والاقتصاد، ينظرُ البعض إلى أن الاستقامة لا يمكن أن تحمل في طياتها حلولاً للمشاكل الاقتصادية التي تأزَّمت وباتت تقلق دولاً وشعوباً وباحثين. غير أنني أقول أنه بالرغم من أن المادة هي ليست وراء استقامة الناس على دين الله، لكنها إحدى آثارها على المجتمعات. فمَّما هو معروف أن الاستقامة هي انسجام متكامل بين هذا الإنسان وما وُضِع تحت تصرُّفه من معطيات في هذا الكون. وعندما يستقيم المرء، تتناغم سلوكيات هذا الكائن الذي اختاره الله لعمارة هذه الأرض مع مخلوقات الكون المادية والحيوية وينتج عن هذا التناغم العجيب ميلادُ آفاق رحبة لهذا الإنسان يستطيع استغلالها لرفاهيته وتقدمه.

- أن العقول المسلمة قد تم تخديرها لتبقى ذليلة تابعة لا تدرك واقعها ولا تتصوَّر مستقبلها. وما تحتاجه هذه العقول الناعسة هو ومضات خاطفة تفعل فيها فعل ضوء الشمس الهادئ في قطرات الغيث المتساقطة فيحتضن الأرض بسياج من الألوان الزاهية التي تعيد الدفء والسرور والنشوة للقلوب المستكينة. ولعلَّ فيما نسوقه في الفصول القادمة باعث للضمائر المخدَّرة والعقول المهلوسة علَّها تعود لجادتها وتشمِّر عن سواعد الجدِّ وتحمل مصابيح الهدى لتنير للعالم المتخبِّط دياجير الظلمات التي يغرق فيها وتبعث فيه أمل الحياة والبقاء الذي افتقده منذ توارت الأمة الإسلامية عن الأنظار، وأسدل أبناؤها على وجوههم خمار الجهل والتشرذم والانكسار.

2016/12/09

- يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008م إلى أن نسبة البطالة في العالم العربي (لعام 2006) قد بلغت 14٪، أي ما يعادل 45.5 مليون شخص من جملة السكان البالغ عددهم 326.1 مليون نسمة، والنسبة قد تكون أعلى إذا أخذنا في الحسبان تعداد المسلمين في العالم. كذلك يشير نفس التقرير إلى أن الذين يعيشون دون خط الفقر قد تجاوز في بعض البلدان 40٪ من عدد السكان. وقد يتوهَّم البعض أن هذه الحالة الاقتصادية المزرية للأمة الإسلامية هي بسبب نقص الموارد، ولكن الأمر ينجلي إذا علمنا أن مجموع الاستثمارات العربية في الخارج قد تصل- في بعض التقديرات- إلى 2400 مليار دولار. هذا يعني أن الأمة لديها من الموارد ما يمكن أن يجعل أبناءها يعيشون في رغد، لكن الواقع على عكس المأمول؛ بسبب بُعد الأمة- شعوباً وحكاماً- عن دين الله. مثل هذه الأرقام- وغيرها من الأرقام الكثيرة التي سنسوقها بإذن الله في الفصول القادمة- تقرع من ناحية نواقيس الخطر للعقلاء من هذه الأمة لكي يستيقظوا من غفوتهم، وهي من ناحية أخرى تلمس- بحنانٍ- القلوب الصدئة علَّها تستطيع أن تعيد لها بعض رونقها وبريقها فتعود لها أنوارها التي أضاءت دياجير الظلمات لقرون متواصلة.

ونظراً لأنه ليس الهدف من هذه الرسالة هو تقصِّي جميع الجوانب التي يمكن أن يكون للاستقامة أثرٌ واضحٌ فيها- فإن ذلك أمرٌ قد لا يتأتى حصره في مجلدات- لذا فإنني قد اخترتُ منها الجوانب التي هي في متناول فهم الناس وتمسُّ حياتهم بشكل ملحوظ. كذلك فإنني حاولتُ- متى تأتى لي ذلك- أن استخدم الإحصائيات المتوفِّرة في الكتب وعبر شبكة الإنترنت لإيضاح العائد الاقتصادي الذي يمكن الحصول عليه لو استطعنا "أسلمة" ذلك الجانب، وفي الجوانب التي لم أجد فيها إحصائيات متوفِّرة فقد اكتفيتُ بأن أضع تقديرات قريبة من الواقع علَّها تُقرِّب الحقائق المغيَّبة للأفهام. وأحب أن أنوِّه إلى أن الهدف من هذه الرسالة لا يكمن في مطابقة الأرقام المساقة فيها للواقع وللإحصائيات المنشورة وإنما هو فقط للوصول إلى الاستنتاجات المفيدة التي يمكن استقراؤها من وراء تلك الأرقام.

وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذه الرسالة باعثاً لمزيد من الدراسات الجادة ومحفِّزاً للعاملين في حقل الدعوة وإحياء الأمة لأن يضاعفوا من جهودهم لتتسارع الخطوات نحو الوصول بركب هذه الأمة، لا ليبقى فقط في مصاف الأمم الأخرى، ولكن ليُمسك بزمام القيادة للعالم، والله وليُّ ذلك والقادر عليه.

تمتلك الدول المتقدمة أجهزة لصنع الأزمات الاقتصادية في الدول الأخرى؛ سواء الأزمات المالية أو الأزمات الخاصة بالبنوك وانهيار البورصات، وكذلك الأزمات التي تأخذ صبغة الدورة الاقتصادية مثل الركود.

وتمتلك تلك الأجهزة الخاصة بصنع الأزمات الاقتصادية من الأدوات التي تمكّنها من تلك الوظيفة مثل التقنية الفائقة السرعة والتي تمكّنها من العبث في مؤشرات البورصات العالمية أو الإقليمية، وكذلك نشر الإشاعات التي تهدف لأشياء معينة إلى غير ذلك من أساليب التكنيك والتكتيك، ولقد كان لهذه الأجهزة الدور الأكبر في صنع الأزمات المالية العالمية والانهيارات الاقتصادية الدولية لما تحققه الدول صاحبة تلك الأجهزة من مصالح اقتصادية وسياسية على السواء. وليس أدل على ذلك من أزمة النمور الآسيوية التي وقعت في عام 97.

تتعدد صور وخطط الحروب الاقتصادية على النحو التالي:

1 - خطط لإغراق الدول المعنية بالديون والفوائد حتى تمتنع عن السداد وتسوء سمعتها في العالم، وبالتالي تمنع من حرية الاقتراض من العالم الخارجي وتتوقف بعدها برامج التنمية وربما يتهدد استقرارها الاجتماعي.

2 - افتعال الأزمات بين دول الجوار المستهدفة بالحروب الاقتصادية؛ لتستفيد الدول الكبرى من عمليات بيع السلاح واستنزاف الموارد الطبيعية لتلك الدول، مثلما حدث بين اليمن وأثيوبيا، وسوريا وتركيا، والإمارات وإيران.

3 - خطط لضمان التبعية الاقتصادية؛ وذلك عن طريق ربط اقتصاديات الدول المستهدفة باقتصاديات الدول الكبرى، من خلال إمدادها بالغذاء والأدوية وتقديم المساعدات الاقتصادية والمعونات السنوية إلى غير ذلك، مما يضمن ولاء الدول المستهدفة للدول الكبرى من الناحية الاقتصادية والسياسية؛ لأن تلك الدول النامية أدمنت تلك المساعدات وأصبحت لا تستطيع الاستغناء عنها.

4 - الحماية العسكرية؛ بمعنى أن الدول المتقدمة تضمن لعدد من الدول ذات الموارد الطبيعية، والتي لا تملك القوة للدفاع عن نفسها، الحماية العسكرية الدائمة أو المؤقتة، نظير الحصول على أموال طائلة؛

من خلال استنزافها للنفط والموارد الطبيعية لتلك الدول. مثال ذلك ما تقوم به القوات الأمريكية من حماية مزعومة لدول الخليج العربي.

ونلاحظ أن هذه الممارسات الجشعة واللاأخلاقية من الدول الكبرى، رغم سكوت العالم حيالها وأحياناً بسبب عدم تجرؤه للتحرش الكبرى، هي ممارسات تتعارض مع الأعراف الدولية والحقوق الإنسانية، ولذلك فإنه من الأهمية العظيمة التي جاء بها الإسلام من أجل بناء حضارة الأمم والشعوب، سواء أكانت على الأفراد أم الشعوب أم الدول، ومن هنا تتجلى أهمية الدعوة إلى إقامة الأفراد والشعوب على دين الله لما في ذلك من إعادة حقيقية للبشرية، وتحريرها من ربقة عبودية الشعوب المستضعفة واسترقاقها للدول الكبرى، وإنه بدت بصورة حضارية كما يزعمون.

في الفصول المتبقية من هذا الكتاب نورد لمحات عن الجوانب التي لجأ إليها المحتل وما صاحبها وصارت وفق ضوابط الشرع لقادت للبشرية بخيرات اقتصادية عظيمة تعجز النظم والتشريعات الحديثة تحقيقها.

الفصل الأول :

الزيادة في الإنتاجية

مما لا شك فيه أن الشخص المستقيم هو أحرص الناس على الالتزام بساعات العمل، وأكثر إنتاجية؛ حيث أنه يجعل دوماً نُصب عينيه قول الباري– عزَّ وجلَّ–: ﴿ وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[1]، وقول رسول الله– صلى الله عليه وسلم–: "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يُتقِنه"[2]. ولقد كانت أمتنا الإسلامية في عصورها الزاهرة– عندما كانت مثالاً في الاستقامة على دين الله– كانت أيضاً قمة في الإنتاجية، وما ذلك إلا لأن الإيمان الذي دان به أبناؤها قد حوّلوه إلى واقعٍ ملموس. أما اليوم– وقد بات المسلمون مضرب مثلٍ في الكسل والإهمال والغوغائية– فقد انحطت أمتنا إلى ذيل القائمة بين أمم الأرض، وهو مؤشر واضح على ما هم عليه أيضاً من بعد عن منهج الله.

1– رفع الإنتاجية بإتقان العمل

الإنتاجية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بإتقان العمل، والذي هو أداء الأعمال بالكيفية التي يحبها الله ويرضاها، وذلك ينطبق على كل عمل، سواء من أمر الدنيا أو من أمر الآخرة. وديننا يحثنا على إتقان العمل في كل شيء، كما في الحديث الآنف ذكره. وفي العبادات يعلمنا حديث (المسيء صلاته) المشهور[3]، كيف أن المسلم إذا لم يتقن صلاته فكأنه لم يؤدها أصلاً، هذا فضلاً عن العقاب الذي يناله في الآخرة. وكما في الحديث، سأل جبريل– عليه السلام– رسول الله– صلى الله عليه وسلم– عن الإحسان، فأجابه: "أن تعبُد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك"، هكذا ينبغي أن يكون دأب كل

---

(1) الآية 105 من سورة التوبة.

(2) سلسلة الأحاديث الصحيحة، الألباني، رقم الحديث 1113.

(3) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم دَخَلَ الْمَسْجِدَ, فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى, ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: ارْجِعْ فَصَلِّ, فَإِنَّك لَمْ تُصَلِّ. فَرَجَعَ فَصَلَّى كَمَا صَلَّى, ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: ارْجِعْ فَصَلِّ, فَإِنَّك لَمْ تُصَلِّ– ثَلاثاً– فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لا أُحْسِنُ غَيْرَهُ, فَعَلِّمْنِي, فَقَالَ: إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلاةِ فَكَبِّرْ, ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ معك مِنْ الْقُرْآنِ, ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعاً, ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِماً, ثُمَّ اُسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِداً, ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِساً. وَافْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلاتِكَ كُلِّهَا. رواه البخاري ومسلم.

واحدٍ منا. والإتقان لا يخرجنا عن الفطرة التي خلقنا الله عليها، وإنما هو سمة كونية؛ بحيث لو أجَلْتَ ببصرك في مسارح هذا الكون الفسيح، فإنك لن ترى إلا دقة الصنع وبديع الخلق، وصدق سبحانه إذ يقول: ﴿ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقاً مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ﴾[1]، ولا عجب فهو ﴿ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾[2].

ولكي نتبيَّن أهمية إتقان العمل في حياتنا، نسوق هذه القصة اللطيفة، التي سمع بها الكثير، ولكن نسوقها للتذكرة والعبرة. كان هناك نجار تقدم به العمر، وطلب من رئيسه في العمل وصاحب المؤسسة أن يحيله على التقاعد ليعيش بقية عمره مع زوجته وأولاده. رفض صاحب العمل طلبَ النجار ورغَّبه بزيادة مرتبه، إلا أن النجار أصر على طلبه!! فقال له صاحب العمل: إن لي عندك رجاءً أخيراً؛ وهو أن تبني منزلاً جديداً، وأنا لن أكلفك بعمل آخر بعده، وإنما سأحيلك للتقاعد، حسب رغبتك، فوافق النجار على مضض، بدأ النجار العمل، ولعلمه أن هذا المنزل هو الأخير، فلم يحسن الصنعة، واستخدم مواداً رديئة الصنع، وأسرع في إتمامه، دون أن يهتم بالجودة التي تعوَّد عليها طيلة حياته!! وكانت الطريقة التي أدى بها العمل نهاية غير سليمة لعمر طويل من الإنجاز والتميز والإبداع!!

عندما انتهى النجار العجوز من البناء سلَّم صاحبَ العمل مفاتيحَ المنزل الجديد، وطلب السماح له بالرحيل، إلا أن صاحب العمل استوقفه، وقال له: إن هذا المنزل هو هديتي لك نظير سنين عملك مع المؤسسة فآمل أن تقبله مني!! صُعِق النجار من المفاجأة؛ لأنه لو علم أن المنزل الذي يبنيه سيكون منزله، لما توانى في الإخلاص في الأداء والإتقان في العمل.

وإذا كانت الآيات والأحاديث والقصص لا تكفي لأن نتبين حجم المشكلة التي تعصف بأمتنا، فقد تكون الأرقام وسيلة أخرى لتوضيح ما نتحدث عنه. هناك ظاهرة منتشرة في عالمنا الإسلامي على وجه الخصوص، وهي ما يعرف بالبطالة المقنعة[3]، والبطالة المقنعة اسم آخر لظاهرة تدني الإنتاج، حيث أنها تنشأ في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشغَّلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئاً تقريباً، بحيث لو سُحِبتْ من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن

---

(1) الآية 3 من سورة الملك.

(2) الآية 88 من سورة النمل.

(3) "التخلف والتنمية": د. عمرو محيي الدين، دار النهضة العربية، بيروت، عام 1972، ص 89.

ينخفض. وتؤثر هذه الظاهرة سلباً على ربحية المؤسسات المشغّلة، وتحول دون إمكانية زيادة دخول العاملين فيها، وبالتالي استمرار التأثير السلبي على نفسيات العاملين، وعدم إشباع حاجاتهم. وتقول الدكتورة عزة كريم- أستاذ علم الاجتماع بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية-: "أن البطالة تولد عند الفرد شعوراً بالنقص بالإضافة إلى أنه يورث الأمراض الاجتماعية الخطيرة كالرذيلة والسرقة والنصب والاحتيال، وتضيف أن الفرد العاطل يشعر بالفراغ وعدم تقدير المجتمع فتنشأ لديه العدوانية والإحباط، والبطالة تحرم المجتمع من الاستفادة من طاقة أبنائه، وكذلك في الأسر التي يفقد فيها الزوج وظيفته فإن التأثير يمتد بدوره إلى الزوجات سلباً وينعكس الأمر على العلاقة الأسرية ومعاملة الأبناء".

اجعل شعارَك حيثما كنتَ التقى ... قد فازَ مَنْ جعلَ التقى إشعارَهْ
واسلُكْ طريقَ الحقِّ مصطحباً به ... إخلاصَ قلبِكَ حارساً إسرارَهْ
وإذا أردتَ القربَ من خيرِ الورى ... يومَ القيامةِ فاتَّبِعْ آثارَهْ

ولنضرب مثالاً على ذلك من واقع أمتنا. يذكر الدكتور محمد بن موسى الشريف أن إحدى المؤسسات في البلاد الإسلامية لديها موظفون بعشرات الآلاف، ولها قسم يتكون من حوالي مائتي موظف، يشرف على تنسيق جداول حوالي ألف من الموظفين المهمين بالمؤسسة. ويقارن ذلك بشركة أجنبية كبرى أعداد موظفيها يفوق عدد الموظفين في هذه المؤسسة، ويشرف على تنسيق جداولهم امرأة واحدة فقط بحاسوب متنقل وهاتف جوال[1]. هل اتضحت الصورة؟ امرأة واحدة تقوم مقام قسم بأكمله!!

وقد ذكر التقرير الاقتصادي العربي الموحد وتقارير الأمم المتحدة أن إنتاجية العامل العربي في اليوم هو 26 دقيقة فقط، في حين أن إنتاجية كل عامل في الإتحاد الأوربي، مثلاً، توازي إنتاجية عشرين عامل سوري، ولذا فإن خسارة الاقتصاد السوري بسبب البطالة تُقدَّر سنوياً بحوالي 11 مليار دولار أمريكي، حيث يُقدر متوسط تكلفة فرصة العمل الواحدة في سوريا بأكثر من 20 ألف دولار أمريكي[2]. أما في مصر فإن إنتاجية العامل المصري لا تتجاوز 17 دقيقة يومياً مقارنة بعدد الساعات

(1) "التدريب وأهميته في العمل الإسلامي": محمد بن موسى الشريف، ص 36.

(2) من مقال بعنوان "لماذا لا ندرس البطالة المقنعة في القطاع العام" لعبد الرحمن تيشوري، نشر بموقع syria-news.com، بتاريخ 2006/4/10م.

المحددة للعمل والتي تصل إلى 8 ساعات يومياً وفقا لمعايير منظمة العمل الدولية. ويتوقع الخبراء أن تصل خسائر الاقتصاد المصري بسبب انخفاض إنتاجية العامل نحو 1.4 تريليون جنيه[1].

وإذا كان هذا حالنا، فما حال غيرنا؟ يخبرنا الأستاذ محمد أحمد الراشد بأنه سأل أحد الطلاب المبتعثين للدراسة في أمريكا عن صنيع الطلاب اليابانيين الذين معهم، فأخبره بأنهم يلبثون في مكتبة الجامعة إلى نصف الليل، وربما ينامون وهم جلوس على كراسيهم، ثم يواصلون الدراسة في اليوم التالي من غير ذهاب لبيوتهم. وينقل الأستاذ الراشد عن الأستاذ فؤاد سزكين- مدير معهد تاريخ العلوم الإسلامية في فرانكفورت- بأن بعض الطلاب اليابانيين في معهده قد انكبوا على المخطوطات العربية يدرسونها ويبعثونها إلى الحياة، ويعمل الواحد منهم ما لا يقل عن ست عشرة ساعة يومياً[2].

سبحانك ربي ما أحلمك علينا!! المسلم يعمل 17 دقيقة في اليوم، والياباني يعمل 16 ساعة، أو ما يعادل 960 دقيقة في اليوم؟؟ هل بعد هذا يستطيع شخص في العالم أن يجادلنا إن قلنا بأننا قادة الأمم؟؟ ولكن، للأسف، فنحن نقود الأمم، ليس في اجتهادنا وإخلاصنا وإتقاننا للعمل، ولكن في تقاعسنا، وإهدارنا لأجَلِّ نعم الله علينا: الصحة والوقت والمال. وفي الصحيح أن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- قال: ((**نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ**))[3]. إننا لو لم نخرج من كل ما سقناه من شواهد إلا القول بأن عدم إتقان العمل لا يعود بالبوار والخسارة على صاحبه فقط، وإنما- في أحيان كثيرة- يكلف المؤسسة والمجتمع والأمة الكثير من الخسائر، لما كنا قد تجاوزنا المعقول قيد أنملة. ولكن، دعونا نستخدم الأرقام لتوضح لنا مدى الخسائر التي تُمنى بها أمتنا من جراء بُعد أبنائها عن دينهم، وتخليهم عن السير عن منهج نبيهم- عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008م إلى أن إجمالي القوى العاملة العربية في عام 2006م بلغ 122 مليون (أي حوالي 38٪) من عدد السكان. لذا، فلو افترضنا أن عدد المسلمين في العالم يساوي مليارين وأن ثلث عدد هؤلاء (رجالاً ونساءً) هم من العاملين والثلثين الآخرين هم من الأطفال والشيوخ والعاطلين وربات البيوت. هذا يعني أن هناك حوالي 600 مليون مسلم يعمل في

---

(1) وكالة الأنباء السعودية (واس)، 26 رمضان 1428هـ الموافق 08 اكتوبر 2007م.

(2) "صناعة الحياة": محمد أحمد الراشد، ص 111.

(3) أخرجه البخاري (كتاب الرقاق، رقم 6412) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

القطاعات الحكومية أو الخاصة أو في أعمال حرَّة. ولنفترض أن كل واحد من هؤلاء استطاع– باستقامته– أن يضيف ساعة إنتاجية واحدة فقط في اليوم لعمله، وأن العائد الإنتاجي على العمل من تلك الساعة هو دولار واحد فقط. بهذه الأرقام البسيطة يمكننا حساب الزيادة الإنتاجية في العام، كما يلي:

لغة الأرقام

- معدَّل أيام الإجازة في العام الواحد = 36 يوماً إجازة سنوية + 3 أيام إجازة طارئة + 3 أيام إجازةَ مَرضية = 42 يوماً = 6 أسابيع.
- معدَّل أيام العمل = (52 – 6) أسابيع * 5 أيام في الأسبوع = 230 يوماً.
- الزيادة في الإنتاجية = 600 مليون عامل مسلم × ساعة إنتاجية إضافية واحدة في اليوم × 230 يوم عمل في العام × دولار واحد عائد إنتاجي للساعة الواحدة = 138 مليار دولار في العام.

هل لاحظتم؟ إن قيام كل فرد من أبناء هذه الأمة بإتقان عمله لمدة ساعة واحدة فقط في كل يوم، ولمدة 230 يوم فقط في السنة، سيوفر للأمة ما يعادل 138 مليار دولار في العام. هل يمكن لـ 138 مليار دولار أن تفيدنا في شيء؟ لا ريب أن مثل هذا المبلغ الرقم الكبير يمكن أن يحل كثيراً من مشاكل الأمة. لقد افترضنا هنا زيادة في الإنتاج بمعدل ساعة واحدة في اليوم فقط، فماذا لو أصبح كل واحد منا يعمل 8 ساعات يومياً بجد واجتهاد وإخلاص وإتقان؟ وهل يُعقَل أن يعمل المسلم المستقيم على دينه 8 ساعات في اليوم فقط، ويهدر 16 ساعة في كل يوم؟ إن المسلم الواعي هو في إنتاجٍ متواصلٍ ومتقنٍ أينما كان وحيثما حلّ، حتى وهو يضطجع في فراشه، أو يستريح بين أهله وأولاده. وافترضنا أيضاً 230 يوم عمل في السنة، فماذا لو رفعنا مستوى إنتاجيتنا في كل أيام السنة؟ إن حالنا نحن– أولاً– وحال أمتنا– ثانياً– سيتغير بلا شك.

حاول جَسِـــيماتِ الأمورِ ولا تَقُلْ ... إنَّ المحـامِـدَ والـعُـلـى أرزاقُ
وارغبْ بنفسِـكَ أن تكون مقصِّـرًا ... عن غايةٍ في الطِّلابِ سِـــباقُ

2- رفع الإنتاجية بتشغيل العاطلين عن العمل

البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية وإنسانية ذات خطر، وإذا لم تجد العلاج الناجع تفاقم خطرها على الفرد، وعلى الأسرة، وعلى المجتمع. فهي خطر على الفرد اقتصادياً، وصحياً، ونفسياً، واجتماعياً. وهي كذلك خطر على الأسرة؛ حيث يفقد العائل شعوره بالقدرة على تحمل المسؤولية، وتفقد العائلة شعورها بالاطمئنان إلى مقدرة العائل والثقة به، ويواجه الجميع حالة من التوتر والقلق والخوف من الغد المجهول. وهي كذلك خطر على المجتمع بأسره، فاقتصاد المجتمع يختل بتعطيل طاقات قادرة على الإنتاج، وتماسكه يختل بسبب ما يكتنه نفوس العاطلين من شعور ضد الفئات الأخرى، وأخلاقه تختل لأن الفراغ والقلق لا يُنبتان إلا الشرور والجرائم[1].

ولقد جاء ديننا الحنيف ليحارب البطالة بجميع صورها وأشكالها، سواءٌ كانت أسبابها شخصية أو كانت بسبب سياسات الدولة في عدم توفير فرص عمل لمواطنيها. الكل ربما سمع بمقولة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب- رضي الله عنه-: "يقعد أحدكم يرفع يديه إلى السماء يقول اللهم ارزقني وقد علم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة". كذلك، فقصة رسول الله- صلى الله عليه وسلم- مع الرجل الذي أتى يسأل الناس فأعانه على إيجاد مهنة له تُدِرُّ له دخلاً يحفظ له ماء وجهه من سؤال الآخرين[2]. وفي هذا يقول عليه الصلاة والسلام: "لأن يغدو أحدُكم فيحتطب على ظهره، فيتصدق منه، فيستغني به عن الناس، خيرٌ له من أن يسأل رجلاً أعطاه أو منعه ذلك، فإن اليد العليا خيرٌ من اليد السفلى،

---

(1) "دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها": يوسف القرضاوي، ص 9.

(2) عن أنس بن مالك أن رجلاً من الأنصار أتى النبي- صلى الله عليه وسلم- يسأله، فقال: "أما في بيتك شيء؟" قال: بلى، حلس نلبس بعضه ونبسط بعضه، وقعب نشرب فيه الماء. قال: "ائتني بهما". فأتاه بهما، فأخذهما رسول الله- صلى الله عليه وسلم- وقال: "من يشتري هذين؟" قال رجل: أنا آخذهما بدرهم. قال: "من يزيد على درهم؟" مرتين أو ثلاثاً. قال رجل: أنا آخذهما بدرهمين. فأعطاهما إياه، وأخذ الدرهمين، وأعطاهما الأنصاري، وقال: "اشتر بأحدهما طعاماً وانبذه إلى أهلك، واشتر بالآخر قدوماً فائتني به". فشدَّ الرسول- صلى الله عليه وسلم- عوداً بيده، ثم قال له: اذهب فاحتطب وبع ولا أرينَّك خمسة عشر يوماً". فذهب الرجل يحتطب ويبيع، فجاء وقد أصاب عشرة دراهم، فاشترى ببعضها طعاماً. قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم-: "هذا خيرٌ لك من أن تجيء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة! إن المسألة لا تصلح إلا لثلاثة: لذي فقر مدقع، أو لذي غرم مفظع، أو لذي دم موجع". أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

وابدأ بمن تعول"[1]. مثل هذه الأمثلة- وغيرها كثير- تجعلنا ننظر إلى البطالة- في ظل الدولة الإسلامية المستقيمة على أمر الله- على أنها مرض وليس واقع.

ولكي نعرف أهمية ما نشير إليه هنا، نلفت انتباه القارئ إلى التقرير الاقتصادي الموحَّد لعام 2008- الذي أشرنا إليه سابقاً- والذي يشير إلى أن ما يزيد عن 14٪ من العرب هم عاطلون عن العمل، وأنه في بعض الدول- كموريتانيا- قد بلغت نسبة البطالة 32.5٪ من إجمالي عدد السكان. أما في مؤتمر دافوس الاقتصادي العالمي (يناير 2005)، فقد أعلن رئيس المنتدى الاقتصادي العربي أن نسبة البطالة في الوطن العربي هي 15٪ وأن النسبة بين الشباب قد تصل إلى 30٪. كذلك، فقد أكدت دراسة حكومية في المملكة العربية السعودية[2] ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع السعودي إلى (31.7٪)، وذلك استناداً إلى إحصائية لمؤسسة النقد العربي السعودي.

علينا أن ندرك أن البطالة ليست فقط سبباً في تدني إنتاجية الأمة، وإنما هي أيضاً سبب لكثيرٍ من المشاكل التي تقع في مجتمعاتنا. على سبيل المثال، ذكرت دراسة صدرت عن مجلس القوى العاملة في المملكة العربية السعودية[3]، بمشاركة مركز أبحاث مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية عام 1418هـ، أن الجرائم بين العاطلين عن العمل السعوديين خلال الفترة (1410-1416هـ) ارتفعت بنسبة 319.53٪ وبمعدل نمو سنوي بلغ 15.42٪ وأظهرت هذه الدراسة أنه بافتراض ثبات الظروف الحالية وأن معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل ستستمر في الزيادة فإنه من المتوقع أن تزيد بنسبة 136٪ في عام 1425هـ مقارنة بعام 1416هـ.

وتصدَّرت جرائم السرقة قائمة الجرائم التي يرتكبها العاطلون عن العمل، حيث أوضحت الدراسة أن غالبية أسر العاطلين عن العمل من مرتكبي الجرائم تقل دخولهم الشهرية عن 3000 ريال و50٪ من عينة الدراسة تقل دخول أسرهم عن 1500 ريال شهرياً، ويسكن 50٪ منهم في مساكن مستأجرة.

---

(1) صحيح الألباني – صحيح الترمذي: 680.

(2) مقال في جريدة الوطن السعودية بعنوان "دراسة حكومية حديثة: ارتفاع نسبة البطالة في السعودية إلى 31.7٪"، لعلي القحطاني، بتاريخ 2003/3/4م.

(3) المصدر السابق.

إذا اعتبرنا أن نسبة العاطلين في العالم الإسلامي ككل هي فقط نصف نسبتهم في العالم العربي (أي حوالي 7٪)، وإذا اعتبرنا أن كل مسلم يعمل 8 ساعات في اليوم، ولمدة 230 يوم في العام، فيمكن حساب الجانب الآخر من الزيادة في الإنتاجية كما يلي:

لغة الأرقام

☒ عدد العاطلين عن العمل في العالم الإسلامي = 2 مليار مسلم × 7٪ = 140 مليون عاطل مسلم.

☒ إنتاجية هؤلاء في حال حصولهم على عمل = 140 مليون شخص × 8 ساعات عمل في اليوم × دولار واحد عائد إنتاجي للساعة الواحدة × 230 يوم في السنة = 257.6 مليار دولار في السنة.

إن هذه الأرقام الخيالية (138 + 257 = 395 مليار دولار في العام) التي تبيّن الأموال الطائلة التي يمكن أن تشكّل عائداً إضافياً للأمة الإسلامية هي ليست نهاية المطاف، فكما هو معروف فإن إيجاد فرص عمل للعاطلين مثلاً سيوفّر للأمة مبالغ طائلة في جوانب أخرى مثل تفادي وقوع الجرائم والحوادث وانتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة، التي غالباً ما يكون هؤلاء العاطلون موطناً لها. ولا ننسى كذلك الأمراض النفسية والاجتماعية التي ستختفي فيما لو تم التعامل مع مشكلة البطالة بشكل إيجابي. وكما ذكرنا فإن الإسلام يحارب البطالة ويجعل توفير العمل فريضة على الدولة والفرد على حدٍّ سواء. لذلك فلا نكون قد تجاوزنا المعقول إذا قلنا بأنه عندما تستقيم الأمة على دين ربها فإن ظاهرة البطالة إلى زوال وستختفي معها غيرها من الظواهر التي تُشوّه حالياً وجه الأمة وتأخذ بجمالها البرّاق.

3- خاتمة الفصل

رغم أن هناك جوانب أخرى يمكن التطرُّق إليها كوسيلة لزيادة إنتاجية هذه الأمة، إلا أن الجانبين اللذين ذكرناهما كافيين لأن يعطيا تصوراً بحجم تلك الزيادة في حال استقامة الأمة على دين الله. لقد رأينا في هذا الفصل كيف أن كثيراً من طاقات الأمة مهدرة، وكيف أن القليل من التحفيز يمكن أن يضاعف من مستوى الإنتاجية لتصبح فوق المستويات العالمية. وإذا كنا قد سردنا نماذج من واقع الأمة وما تعانيه معظم مجتمعاتها من تدني مستوى الإنتاجية وما ينتج عنه من مشاكل وأزمات اقتصادية واجتماعية

وسياسية، إلا أننا- بحقيقة الأمر- ندوّن هنا حالة الانحدار الإيماني والأخلاقي والثقافي التي وصلت إليها الأمة. وحيث أن هدفنا في هذا الكتاب هو إلقاء الضوء عما يمكن أن تكون عليه الأمة فيما لو تمسّكت بشرع الله واستقامت على منهجه، فإنه حريٌّ بنا أن نقول بأن استقامة الأمة- شعوباً وحكاماً- لكفيل بأن يعيد للأمة عزها وسؤددها. وإذا كان إضافة ساعة إنتاجية واحدة لفئة محدودة من العاملين في هذه الأمة يمكن أن يوفّر للأمة موارد مادية هائلة، فعلينا أن نتذكر أن واقع المسلم المستقيم على منهج الله هو إنتاجية متواصلة، سواءً كان في بيته أو خارجه، سواءً كان في محرابه أو مكتبه، سواءً كان في يقظته أو حتى في نومه. وإذا كان هذا الكلام يبدو ثقيلاً على من احتجبت أفئدتهم عن أنوار الإيمان، وتضاءلت عقولهم عن إدراك حقيقة التشريع الرباني، فإنا نوضح ما قلناه بما يلي:

- عندما يكون المسلم المستقيم في بيته، فهو:
  - ✓ إما أن يكون مدبراً لشؤون منزله، مستصلحاً لأحواله، أو معيناً لزوجته.
  - ✓ وإما أن يكون مربياً لأطفاله، مهذباً لسلوكهم، معيناً لهم على تذكار دروسهم.
  - ✓ وإما أن يكون مسترسلاً في ملاطفة أهله، مداعباً لأولاده، معلماً لهم تارة، وموجهاً لهم أخرى، وفي كل أحواله تجده مجتهداً في الارتقاء بأسرته، حريصاً على تميُّزها ومساهمتها في البناء والعطاء.
  - ✓ وإما أن يكون مجتهداً في تطوير نفسه، مقيّماً لإنجازاته، مراجعاً لرسالته وأهدافه، فتجده إما قارئاً أو كاتباً أو متابعاً لشؤون مجتمعه وأمته، وفي كل ذلك فهو حريص على الوصول بها إلى مراتب السموّ الإنساني والكمال البشري.
  - ✓ وإما أن يكون في صلاة أو تلاوة أو ذكر، مختلياً بربه، مناجياً له، شاكياً له همومه وابتلاءاته، مستدراً منه ألطافه ورحماته.
  - ✓ وإما أن يكون مسترخياً أو نائماً، جاعلاً كل ذلك- عن قصد ونية- بمثابة الشحن لهمته، والتجديد لعزيمته.

ولا شك أن كل هذه الأعمال توفر على الشخص وأسرته ومجتمعه مصاريف لا حصر لها، ناهيك أنها تحمي الأسرة والمجتمع من الأمراض الصحية والنفسية والاجتماعية، التي عادة ما تكون سببها البطالة والاعتماد على الغير- كالخدم الوافدين- في تقضية مصالح الفرد والأسرة. كذلك، فشخصٌ واحدٌ يقوم بدور الزوج الصالح والأب الناصح والمربي العارف والمعلم القدوة والصديق الوفي والصاحب المخلص والمستشار الأمين والمؤلف المبدع؛ فأيُّ إنتاجية أعظم من هذه، وما مقدار الوقت الذي يذهب سدىً لمثل هذا المستقيم على دين ربه، السائر حذو خطى نبيه، المترسم لمعالم هدي سلفه، المتطلع لآفاقٍ رحبة لأمته.

- وعندما يكون المسلم المستقيم خارج بيته، فهو:

✓ إما أن يكون في مسجده ومصلاه، مؤدياً لفروض ربه، متحبّباً إليه بالنوافل، تالياً، ذاكراً، ملقياً لدرس، أو مستمعاً لعظة، أو طالباً لنصيحة، مسلِّماً على أخ، أو متجاذباً لحديث مع صديق، متفحِّصاً زوايا المسجد، علَّه يجد عيباً فيصلحه، أو نقصٌ فيوفره.

✓ وإما أن يكون في مكتبه، منهمكاً في تأدية عمله، شغوفاً بأداء أمانته، سعيداً بإنجاز مطالبه، حريصاً على احترام زملائه ومساعدتهم، لطيفاً بزبائنه في معاملتهم، جريئاً مع مرؤوسيه في تقديم النصح لهم، راغباً في ملاطفتهم وبذل الود لهم، زاهداً في التزلُّف إليهم أو الانتقاص منهم، إذا أوكِل إليه أمرٌ أنجزه على التمام، وإذا فُوِّضت إليه مسئولية رعاها بالعناية والاهتمام، لا يضيّع أوقاته في قيل وقال، والحديث والابتذال، إذا تصفَّح جريدة أو موقعاً فإنما لغاية، وإذا اتصل بالهاتف فإنما لإنجاز عمل، لا يُدخِل شؤونه الخاصة في لوازم عمله، ولا ارتباطاته الاجتماعية في أوقات شغله، إذا قصَّرت نفسه في مهمة ألزمها تعويضها، وإذا زلَّت لسانه في حق زملائه أو مرؤوسيه حملها على استدرار الصفح منهم، وإذا طاشت يده في مُلكٍ لا يحل له أدَّبها بقسوة وألزمها غرمه، وفي كل هذه الأحوال جعل خالقه نصب عينيه، واستحضر ضميره من بين جنبيه، واستبصر بإيحاءات جنانه، وإرشادات عقله، وخلجات نفسه.

✓ وإما أن يكون في مدرسته أو جامعته، منصتاً لمعلِّم، أو محاوراً لزميل، أو مذاكراً لدرس، أو باحثاً عن مسألة. إذا كان في درس، هيأ نفسه للاستماع والإنصات، وألزم عقله بتمحيص المعلومات، وتجلية المبهمات، والربط بين المفردات، وألزم لسانه بالسؤال بأدب، والمناقشة بتواضع، والتعليق بصدق. إذا استرسل المعلم في شرحه، استرسل هو في تدوين المسائل، والتفكير في الغوامض. وإذا قذف المعلم بأسئلته واستعدى على فكر الطلاب بمناقشته، اعتصر هو بنات أفكاره وأمهات خيالاته، فأنتجها دراً ناطقات، وجواهر من البلاغة شذيات، فأرسلها في وجه أستاذه مجلجلة كالرعد القاصف، عميقة كالغيم البهيم، مسترسلة كالرذاذ المتواصل، ممتعة كالغيث الوابل. وإذا كان بين زملائه، كان لهم بمثابة الابن لأبيه في الاحترام، والأخ لأخيه في النصيحة والالتزام، لا يقول فُحشاً فيستقبحونه، ولا مجوناً فيحتقرونه، ولا هذواً فيستزهدونه. مخالطتهم له صحبة، ومخالطته لهم مفخرة. إذا وجد منهم ذا حاجة أجهد نفسه لقضاء حاجته، وإذا رمته المقادير بين شراذم الخلق وطَّن نفسه على النصح له، وإذا دعته الضرورة لحاجة ملحة أو أمرٍ مستعصٍ، استعلت نفسه عن الاستجداء، وروَّضها على الطلب بالحسنى، أو الصبر والاحتساب. وأما إذا كان مذاكراً لدروسه، فهو إنما في جهاد وكرٍّ وفرٍّ؛ لا يتلهى بالصور والزخارف عن الفوائد والمعارف؛ لا ينتقل من عبارة حتى يفهمها، ولا مسألة حتى يفك مبهمها؛ لا يُقْصِر نفسه على الكتاب والكناش، وإنما يغوص في بطون الكتب، ويراجع تعليقات النُّقاد والمحققين، وشروحات ذوي اليسار في العلم والدين. إذا هجم الليل بسواده، وتعاقبت النجوم في مطالعها، وهجعت النفوس في مراقدها، هاجت نفسه لمناجاة البارئ المنان، وتاقت روحه لاستدرار الرحمة من الرحيم الرحمان، فهبَّ واقفاً في غرفته، يناجي ربه، ويستجدي منه عطفه ورحمته، ويسأله التوفيق والسداد لسعيه، ويبكي بين يديه على تقصيره وتفريطه.

✓ وإما أن يكون سائحاً في مجتمعه، مختلطاً بأهل بيئته، زائراً متفقِّداً لأحوالهم، أو ناصحاً ومعلماً لهم، أو طالباً مستقصداً لعلمهم. لا يمرُّ بفقير إلا واساه، ولا محتاجٍ إلا أعطاه، ولا صاحب حاجة إلا سعى له في قضائها. إذا رأى منكراً آلمه فاستنكره، وعزم على تغييره باللطف والموعظة الحسنة، واستثار أصحاب الهمم لنجدته، وأصحاب العلم لتوجيهه، فإذا به لا يَقِرُّ له قرار حتى يرى ذاك المنكر قد زال، وحالَ صاحبه قد تبدَّل إلى خير حال. إذا ألَمَّت بشخص

فاجعة، كان هو أول من يفرُّ لمواســاته، وآخر من يبقى معه لمؤازرته، المال الذي يملكه ليس ماله، وإنما مال صــاحب الحاجة إليه، ولذا فتراه راكضــاً في هذا الطريق أو ذاك، باحثاً عن صاحب حاجة فيعطيه، أو معسرٍ فيقرضه، أو يتيم فيكفله، أو طالب علمٍ فيعينه، أو شابٍّ يريد الزواج فيتكفل بمهره وعرسه، وإذا زاره ضــيفٌ فكأنه العيد قد نزل، وإذا زار أخاً له أو جاراً فهو كالنسـيم الخفيف، لا يسـتثقل من ضـيفه فيرحل عنه، ولا يسـتثقل منه مضـيفه فينزعج.

هذه شــذرات من أحوال المســتقيمين على دين الله، وأما خصــالهم وتفاصــيل أفعالهم فليســت تحصــيها المجلدات، ولا تتســع لســردها المقامات، وإنما أوردنا منها ما يبرئ جانبنا من جناية تضخيم الأرقام، وما يبعث في نفوسنا إلى التطلع لمراتب الاستقامة، والتعلُّل بغدٍ أفضل يسير وفق منهج الله وهدي رسـوله، عليه أفضـل صـلاة وأزكى تسـليم. وإذا دققنا فيما أوردناه من أحوال المســتقيمين، ســواءً في منازلهم أو خارجها، ونظرنا إلى كل ذلك بعين الإنصــاف، لوجدنا أننا- بحقيقة الأمر- لســنا بعيدين من نيل تلك المراتب، وليســت أمتنا بعيدة عن الوصــول إلى قيادة الأمم، وكل ما نحن بحاجة إليه هو الشـروع في السـير على منهج الله- سـبحانه وتعالى- القائل: ﴿ إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ﴾[1]؛ واقتفاء أثر سيد الخلق- صلى الله عليه وسلم- الذي كان مثالاً- لن يتكرر- لأعظم إنسـان، قبل أن يكون خير نبي، والذي قال عنه سـبحانه: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُــولِ اللَّهِ أُسْــوَةٌ حَسَــنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً ﴾[2]؛ واقتفاء سيرة الصحابة الميامين الذين كانوا منارات هدى وإرشاد، وجامعات علم وتقوى، والذين وصـفهم- سـبحانه- بقوله: ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُـولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِـدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُـجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْـلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْـوَاناً سِـيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّـجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً

(1) الآية 7 من سورة محمد.

(2) الآية 21 من سورة الأحزاب.

﴾[1]؛ واقتفاء سيرة التابعين والعلماء العاملين والمجاهدين في سبيل رفعة هذه الأمة إلى يوم الدين، الذين يقول عنهم خالقهم ومولاهم- وهو العليم الخبير بأحوالهم-: ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً ﴾[2].

(1) الآية 29 من سورة الفتح.

(2) الآية 23 من سورة الأحزاب.

الفصل الثاني:

عائدات الزكوات والأوقاف والأضاحي

لقد جاءنا ديننا الحنيف لينشئ مجتمعاً له من القِيَم والفضائل ما لم تشهده البشرية من قبل، ولن تشهده إلا في ضل الإسلام. ومن الصور المشرقة الجليةُ في تطبيقات الحياة ما يلمسه المرء في واقع الناس من تكافل وتعاضد على البر والإحسان، ودرء لأوجه الإثم والقطيعة والعدوان. يقول سبحانه: ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾[1] ويتمثل هذا التَّكافُل والتعاضد في الزكاة المفروضة والصدقات التطوعيَّة؛ فالزكاة هي قاعدة المجتمع المؤمن المتكافل المتضامن، والصَّدقة عطاء وسماحة، وطهارة وزكاة، وتعاون وتكافل، والنفس التي تنفق في سبيل الله لا تخشى الفقر؛ لأنَّها نفس تتصل بالله وتعتمد عليه، ولا يتزعزع يقينها فيما عنده؛ فهي إنَّما عليها أن تأخذ بأسباب الرِّزق الظاهرة في الأرض، ثم تستيقن أنَّها ليست هي التي ترزقها، وإنَّما خالقها ومسببها، فرزقها مقدر في السماء، وما كتب الله لا بُدَّ من أن يكون؛ ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وما تُوعَدونَ ﴾[2].

جاء الإسلام بنظام اقتصادي رائع قادر على المشكلات الاجتماعية التي تئن بها مجتمعات الأرض اليوم؛ كمشكلة الفقر والبطالة ومشكلة الفقر التي جاء الإسلام لعلاجها، هي – في أغلب الأحيان– مردها إلى الإنسان ذاته؛ سواء بكفرانه بالنعمة من حيث إهمال استثمار الطبيعة، وعدم استغلال الموارد التي تفضل الله بها على عباده، أو بظلمه من ناحية سوء توزيع الدخول والثروات. غير أن علاج الفقر في الإسلام لا ينصرف فقط إلى الزكاة؛ بل يرجع أساسًا إلى العمل، ونفقات الموسرين من الأقارب والصدقات المستحبة وغيرها[3]. أما الوقف فإنه يُعدُّ أحد الركائز الأساسية للنهضة الإسلامية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

فالزكاة والوقف يعتبران من أهم ما جاء به الإسلام من تشريعات مالية، ويعتبران ركنان أساسيان من أركان النظام الاقتصادي الإسلامي وبينما نجد الزكاة مخصصة في الإنفاق على جوانب محددة لا يمكن تجاوزها، إلا أنها تمتاز بأنها نظام إلزامي، وواجب تكليفي على جميع المقتدرين في المجتمع، وكذلك يقال

---

(1) الآية 2 من سورة المائدة.

(2) الآية 22 من سورة الذاريات.

(3) "الإسلام والاقتصاد": عبد الهادي علي النجار، ص 142.

عن الوقف، فهو من جهة نظام تطوعي واختياري، ومن جهة أخرى يمتاز بسعة مجالاته، وشموله لكافة جوانب البر، وصلاحيته للتطبيق في أغلب جوانب الحياة وحاجات الناس[1].

وقد أصبحت الزكاة- طوال التاريخ الإسلامي- المؤسسة الأولى لتمويل الإنفاق التحويلي في الدولة الإسلامية، وتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي بين أبناء المجتمع المسلم، كما أصبح الوقف المؤسسة الأولى لتمويل بقية النفقات العامة التي لا تشملها الزكاة، وبخاصة النفقات الضرورية لتنمية المجتمع وتحضره، وفي مقدمتها التعليم والصحة[2].

وبالإضافة إلى زكاة المال والصدقات والأوقاف، فقد أوجد- سبحانه- لعباده سبلاً أخرى لكسب الثواب، وفي نفس الوقت تقوي تعاضد أفراد المجتمع، وتبقي فيهم الأخوة والتآزر، ومن هذه السبل زكاة الفطر وأضاحي العيد؛ فربنا الكريم شرع لنا في ختام شهر رمضان زكاة الفطر، وهي عبادة جليلة يزداد بها الإيمان، وتتم بها النعمة، وهي فرض على جميع المسلمين؛ على الصغير والكبير والذكر والأنثى.

1- زكاة المال

لقد قَرَن- سبحانه- ذكر الزكاة بذكر الصلاة في آيات كثيرة؛ كقوله: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾[3]. ولولا ما فيها من المنافع للعباد في معاشهم ومعادهم، وفيما يخصهم أفراداً وجماعات ودولاً وأمماً؛ لما كانت عناية الشريعة بها كذلك؛ إذ أن الله تعالى لا يشرع لعباده إلا ما يصلحهم في الدنيا والآخرة، والزكاة دليل صدق العبد في إيمانه، وتسليمه لربه، وثقته في موعوده؛ ولذلك يبذل أغلى ما يملك عن طيب نفس ورضا، وهذا الفهم لمعنى الزكاة يرتكز على مفهوم التلازم بين الفعل والقول والاعتقاد في الإسلام، فلا يكمل الاعتقاد بلا قول، كما لا يكمل القول بدون فعل، فالتلازم بين هذه الأمور الثلاثة لحمة عقيدة الإسلام ومرتكزها.

ومفهوم الزَّكاة ليس كما يظنُّ كثيرٌ منَ النَّاس: أن نعطيَ لُقَيْمَات أو بعض الدَّراهم، لكن مفهوم الزَّكاة في الإسلام هو أن نحارب الفقر، بأن نعطيَ ما يُغني، وأن نقلِّل من عدد الفقراء، وأن نحوِّل هذا الفقير

(1) "وقف النقود - حكمه، تاريخه وأغراضه، أهميته المعاصرة، استثماره": عبد الله بن مصلح الثمالي.

(2) "وقف النقود - حكمه، تاريخه وأغراضه، أهميته المعاصرة، استثماره": عبد الله بن مصلح الثمالي.

(3) الآية 43 من سورة البقرة.

الذي يستحقُّ الزَّكاة إلى غنيٍّ يعطي الزَّكاة فيما بعد، وبذلك يتحوَّل المجتمع المسلم من مجتمعٍ فيه كثيرٌ من الفقراء إلى مجتمعٍ فيه كثيرٌ من الأغنياء![1]. ولكن يجب التنبه هنا إلى أمور مهمة؛ وهي[2]:

- أنَّ الضريبة لا تُغني عن الزكاة؛ فالضرائب- من حيث الأسباب ومن حيث المصارف- تختلف عن الزكاة؛ لأنَّ الزَّكاة حُدِّدَت في أموال معيَّنة، والمصارف الثَّمانية حدَّدها ربُّنا- عزَّ وجلَّ- في كتابه، فالصَّدقات لا تخرج عن هذه المصارف الثَّمانية. كذلك، فإن الزكاة حقُّ الفقير في مال الغني، وهو حق ديني مقدَّس، أما الضرائب فهي حق الدولة، ويشترك في الانْتِفاع منها كلُّ الناس، المسلم وغير المسلم، والغني والفقير على السَّواء، فالضرائبُ لا تنوبُ عن الزكاة أبدًا.
- أنَّ الزكاة متى وجبت فلا تسقُط بالتَّقادم، فمَنْ وَجَبَتِ الزَّكاة في ماله ولم يخرجْها لأكثر من حَوْل؛ فإنَّ ذمَّته لا تبرأ إلا بإخراج كلِّ ما وَجَبَ منها.
- إذا لم تَقُمِ الدَّولة بهذا الواجب فلا تسقط الزَّكاة عن المكلَّف.

الكثير من أبناء الأمة الإسلامية لا يدركون ولا يتمثلون الصورة الحقيقية للزكاة، فلا يقدرون أهميتها ودورها العظيم في بناء المجتمع، ويحسبون أن الزكاة مجرد عبادة فردية تقوم على أساس العلاقة بين العبد وربه، دون أن يكون لها أثر في حياة المجتمع. لكن الحقيقة هي أن الزكاة نظام رباني فريد شرعه الله تعالى ليكون أساس النظام الاقتصادي والمالي، كما أن الزكاة باعتبارها عماد السياسة المالية في الإسلام جاءت لتحارب الكنز وتشجع الاستثمار على حساب الاستهلاك، وأن حصيلتها موظفة لبناء الهياكل الأساسية وزيادة إنتاج الفقراء بتوفير احتياجاتهم الأساسية.

والواقع التاريخي للدولة الإسلامية الراشدة يؤكد أن الزكاة كانت أهم إيرادات الدولة، ولعل إيرادات بيت المال في أول عهد الرسول- صلى الله عليه وسلم- بالمدينة المنورة كانت قاصرة على أموال الزكاة وخمس الغنائم[3]، ومع أن أنواع الزكاة في ذلك العصر كانت أقل بكثير مما هي عليه في عصرنا الحالي،

---

(1) "التطبيق المعاصر للزكاة (1)": علي السالوس.

(2) "التطبيق المعاصر للزكاة (1)": علي السالوس.

(3) "اشتراكية الإسلام": مصطفى السباعي، ص 132.

إلا أن الحصيلة التي كان يتم جبايتها من الزكاة كانت تملأ بيت المال؛ لدرجة أن الرسول- صلى الله عليه وسلم- في آخر حياته تولى قضاء دين كل من يموت وليس له مال. روي عن أبي هريرة قال: فلما فتح الله عليه الفتوح، قال الرسول- صلى الله عليه وسلم-: "فأنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فمن توفي وعليه دين فعليَّ قضاؤه، ومن ترك مالاً فلورثته"[1]. والذي يذكره المؤرخون في سبب تدوين عمر بن الخطاب للدواوين: أن أبا موسى الأشعري حمل إلى الفاروق عمر الصدقات، وكانت ألف ألف، فقال له عمر: بكم قدمت؟ قال: بألف ألف، فأعظم ذلك عمر، وقال: هل تدري ما تقول؟ قال: نعم، قدمتُ بمائة ألف ومائة ألف، عد عشر مرات، فقال عمر: إن كنتَ صادقًا فليأتينَّ الراعي نصيبُه من هذا المال وهو باليمن ودمه في وجهه[2].

أثر الزكاة في نمو المجتمع واستقراره

تمثل الزكاة، وفق الفهم الصحيح لمنهج الإسلام، أساسًا يقوم عليه النظام الاقتصادي والمالي والاجتماعي في الإسلام، لكن تطبيقها يحتاج إلى عملية ربط مع أهداف المجتمع وبالذات معالجة الفقر وزيادة الاستثمار. إن حياتنا الاقتصادية والمالية والاجتماعية يجب أن تصاغ وفق تعاليم هذا الركن ومستوحاة من فلسفته ومقاصده العليا، ولذا فنحن بحاجة إلى إيجاد الوسائل والأدوات التي تُحوِّل هذا الفهم إلى واقع عملي ملموس، يُسهم في حل العديد من المشاكل التي تعصف بالأمة في هذا الجانب.

وإذا أمعنا النظر فيما ورد في الزكاة من آيات وأحاديث، واستنطقنا التاريخ في الوقائع والأحداث التي حوّلت الزكاة إلى واقع عملي حي، لوجدنا أن للزكاة من المعاني والمرتكزات ما يصعب حصره في مجلدات. لكننا نشير هنا- على عجالة- إلى بعض المعالم التي يمكن أن تُحوِّل الزكاة من مجرد مقدار بسيط من المال يخرجه الغني مرة واحدة في كل عام إلى ركن أساسي تقوم عليه دعائم هذا الدين[3].

---

(1) "السياسة المالية في الإسلام": عبد الكريم الخطيب، ص 194.

(2) "الخراج": أبو يوسف، ص 46.

(3) ما نورده في هذا النقاط مقتبس من بحث "الزكاة ودورها في الاستثمار والتمويل" لعلاء الدين عادل الرفاتي، مع كثير من التصرُّف.

■ الزكاة هي عماد السياسة المالية في الإسلام، جاءت لتحارب الكنز وتشجع الاستثمار وتقضي على الفقر. يقول المولى- سبحانه-: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾[1]. والتطهير هنا من عدة وجوه:

1- فالزكاة **تطهر الفقراء** من الحسد والحقد والغل على إخوانهم الأغنياء، لأن الفقراء عندما يرون أن الأغنياء قد أحسوا بهم، وشاركوهم في مصابهم، وتلمسوا حاجاتهم، وواسوهم بأموالهم ، دعوا لهم وتمنوا أن تزداد أموالهم. فالزكاة أعظم صلة بين الفقراء والأغنياء، وفيها إزالة للحواجز المصطنعة بينهم، وتقريب بعضهم من بعض حتى يكونوا إخوة متآلفين، متحابين في الله تعالى، متعاونين على البر والتقوى.

2- **وتطهر الأغنياء** من الكِبْر والبطر لعلمهم أن المال مال الله وأن ما يُخرجونه من زكاة إنما هو حق الله، ﴿ وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾[2]. وهي أيضاً تطهرهم من البخل والشح، ﴿ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾[3]، وتطهرهم فلا يصيرون عبيداً لأموالهم؛ لأنهم يخرجون جزءًا من أموالهم لله عز وجل، أما من يتحول المال عنده إلى إله، فالنبي- صلى الله عليه وآله وسلم- يقول عنه: "تعس عبد الدينار تعس عبد الدرهم"[4] وكم من صاحب مال يملكه المال ويُسَيِّرُه حتى يكون عبداً له، فيوالي في المال، ويُعادي فيه، ويحب فيه، ويبغض فيه، ويشقى في جمعه ولا ينتفع به، ويخشى فواته أكثر من خشيته على دينه أو نفسه أو ولده، ولربما هلك بسبب خسارته، فهذا عبدٌ لماله وإن ملكه.

3- **وتطهر الأموال** مما يكون قد علق بها من الحرام أو الشبهات- وصاحبها لا يدري- فتأتي الزكاة لتطهر ذلك كله.

---

(1) الآية 103 من سورة التوبة.
(2) الآية 33 من سورة النور.
(3) الآية 9 من سورة الحشر، والآية 16 من سورة التغابن.
(4) من حديث رواه البخاري.

4- **وتطهر المجتمع** كله من مشاكل الفقر، واكتناز الثروات، وفشو الطبقية، وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء؛ إذ أن المال– ولو جزء يسير منه– يُتَداوَل بين الناس فيعم النفع على المجتمع. والزكاة أيضاً تطهر المجتمع من جرائم السرقة والنهب والنشل والغصب وقطع الطريق، وغير ذلك من أوجه الاستيلاء على الأموال بغير حق؛ فإن المحتاجين إن جاءهم المال من الأوجه المشروعة، لم يحتاجوا إلى تحصيله بطرق محرمة.

إن تحصيل الزكاة من أصحابها من شأنه دفع هؤلاء وتحفيزهم إلى استثمار أموالهم حتى لا تأكلها الصدقة، ولهذا أمر الرسول صلى الله عليه وسلم الأوصياء على أموال اليتامى أن يتاجروا بها حتى لا تأكلها الصدقة[1]. إن الزكاة- باعتبارها وسيلة من وسائل محاربة كنز المال وتعطيله- من شأنها أن تحفز أصحاب رؤوس الأموال للبحث عن مجالات استثمارية إنتاجية وإلا تناقص رأس المال بتكرار دفعه للزكاة، وفي ظل تحريم الربا والتعامل بالفائدة في النظام الاقتصادي في الإسلام فلا مجال أمام أصحاب رؤوس الأموال إلا بالتوجه إلى المشروعات الإنتاجية، وإذا كان صاحب المال غير قادر على استثماره بنفسه، فإنه يستطيع أن يدفعه إلى غيره من الأشخاص القادرين على استثماره وفقًا لنظام المشاركة أو المضاربة أو غيره من أشكال استثمار رأس المال.

- حرص المسلم على الأجر والثواب من خلال إخراج الزكاة هو بحد ذاته من الدوافع التي تجعله يجتهد في العمل والسعي وزيادة الثروة حتى تكون حصيلة الزكاة التي يخرجها وفيرة ينال عليها الأجر والثواب الجزيل، وهذا المنهج الذي يعتمده الإسلام في تعبئة الشعور الإيماني عند المسلمين بأن الزكاة مغنم وليست مغرمًا هو من أرقى الأساليب وأكثرها فعالية، بل لعل هذا المنهج هو الأرقى، حيث يعتمد على تربية الأفراد وتقوية الوازع الديني الذي يدفعهم ويلزمهم ذاتيًا بأوامر الشرع من منطلق إيماني.

(1) يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: " ألا من وَلِيَ يتيما له مال فليتَّجِر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة". رواه الترمذي عن عمرو بن شعيب.

- يســـاهم الضـــمان الاجتماعي في تحقيق التشـــغيل الكامل من خلال إعادة من يخرج من حلبة الإنتاج إلى ميدانه مرة أخرى، حيث أن مبدأ الضـــمان الاجتماعي يقوم على إعطاء أصـــحاب الحرف والمهارات من المســتحقين لنفقات الضــمان الاجتماعي ما يمكنهم من مزاولة مهنهم عن طريق شـراء أدوات الإنتاج لهم، فجمهور الفقهاء يرون أن يعطى الفرد بقدر حاجته سـواء كانت الحاجة دينارًا أم عشرة آلاف دينار فيعطى أهل الصنائع كالنجار والخباز والقصار ما يشترون به الآلات التي تصلح لصنعتهم[1].

- الإنفاق على المرافق والخدمات العامة وأثره على التنمية الاقتصادية وعلى الأخص المرافق التعليمية والصـحية إذ أن الإنفاق عليها يُعدُّ استثمارًا لتكوين رأس المال البشري الذي يعتبر ضرورياً لكل تنمية اقتصـادية؛ فالإنسـان هو صـانع التنمية وكلما زودت الموارد البشـرية بالمهارات والإمكانات كلما سـاعد ذلك في زيادة الإنتاج والنهوض بعملية التنمية، ولاشـك أن هذه الخدمات والمرافق تســـاهم بدرجة كبيرة في بناء الفرد فكرياً وبدنياً، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة طاقة الأفراد على العمل والإنتاج وكل ذلك يصب في عملية التنمية الاقتصادية.

- تعمل الزكاة على إحداث توازن بين الإنتاج والاســـتهلاك، حيث أن توفير المال في يد الفقير وتمكينه من سـد احتياجاته يعني تقوية جانب الطلب على الاستهلاك، ووجود الطلب من شـأنه أن يشـجع المنتجين على القيام بإنتاج السـلع لتلبية الطلب المتزايد، وبالتالي تسـتمر دورة الإنتاج ولا تتكدس السـلع في المخازن، نتيجة لضـعف الطلب وعدم مواكبته للإنتاج. ومشـكلة ضـعف الطلب تعتبر من أهم المشـاكل التي تواجه الاقتصـاد الرأسمالي وما ينتج عنها من أزمات اقتصـادية عظيمة، مثل مشـكلة الكسـاد والركود الذي يصـيب النشـاط الاقتصـادي، والدورات الاقتصـادية التي سببها بالدرجة الأساسية ضعف الطلب مقابل العرض. كذلك، فإن إنفاق الفقراء للزكاة في شراء احتياجاتهم من السلع والخدمات يزيد من تيار الاستهلاك وهذا معناه زيادة الطلب الكلي، والذي بدوره يدفع أصحاب المشروعات إلى التوسع في استثماراتهم لتغطية الزيادة في الطلب.

---

(1) ينظر "أسرار الزكاة": أبو حامد الغزالي، ص 151، "المجموع": النووي، ج 6، ص 202، "الأحكام السلطانية": الماوردي ، ص 122.

- تعمل الزكاة في علاج مشكلة الفقر، كما أشرنا آنفاً، وعلاج الفقر من جانب الزكاة يسهم في علاج الجهل والمرض؛ فمشكلة الجهل كثيرًا ما يكون سببها الفقر، حيث لا يستطيع الفقير أن يتعلم ولا أن يعلم أولاده، ولهذا كان هذا الهدف من الحاجات الأساسية التي يجب أن تتوفر للفقير من حصيلة الزكاة. وأما مشكلة المرض فإنها ترتبط بمشكلة الفقر على أساس أنه إذا ارتفع مستوى المعيشة، وتوافر لدى جمهور الأفراد حسن التغذية، والمسكن الصحي، والقدرة على العلاج فإن المرض ينحصر مداه في أضيق نطاق، وفضلاً عن هذا، فإن مشكلة عزوف كثير من الشباب عن الزواج في عصرنا الحاضر؛ بسبب عجزهم عن تحمل أعبائه المالية سواء من ناحية الصداق أو التأثيث، هذه المشكلة تجد حلها كذلك في حصيلة الزكاة، ففيها متسع لها من خلال تقديم إعانة لمن يريد أن يحفظ دينه، فالزواج من تمام حد الكفاية ، كما أن تلقي العلم ونفقات الكتب تعتبر من تمام هذا الحد أيضاً[1].

- الزكاة سبب لخفض نسبة البطالة من خلال: (1) تمويل مشاريع استثمارية صغيرة تدر دخلاً مناسباً للفقراء؛ وفقًا لمبدأ "الإغناء" وما يساهم به من تحويل الفقراء المتعطلين إلى قوة منتجة تساهم في النشاط الاقتصادي والإنتاج وهي طريقة تعتبر أفضل من إعطائهم حاجاتهم الاستهلاكية بصورة دورية. (2) استخدام عائدات الزكاة في بناء مشاريع استثمارية، وبالتالي إيجاد فرص عمل يمكن للعاطلين عن العمل الاستفادة منها.

- الزكاة سبب لخفض نسبة الجرائم في المجتمعات، حيث تشير التقارير والدراسات أن الكثير من الجرائم عادة ما تظهر في المجتمعات ذات المستويات المعيشية المتدنية، فقد أوردنا في الفصل السابق دراسة تشير إلى أن غالبية أسر العاطلين عن العمل من مرتكبي الجرائم تقل دخولهم الشهرية عن 3000 ريال سعودي وأن 50٪ من عينة الدراسة تقل دخول أسرهم عن 1500 ريال شهرياً، وأن 50٪ منهم يسكنون في مساكن مستأجرة[2]. وأظهرت دراسة أخرى أن

---

(1) "الإسلام والاقتصاد": عبد الهادي علي النجار، ص 143.

(2) مقال في جريدة الوطن السعودية بعنوان "دراسة حكومية حديثة: ارتفاع نسبة البطالة في السعودية إلى 31.7٪"، لعلي القحطاني، بتاريخ 2003/3/4م.

"الذين ينفذون عمليات إجرامية ليعيشون في ما يسمى بـــ "المناطق العشوائية" في مصر نظرا لأنهم يعيشون حالة من الحرمان الشديد من أبسط مقومات الحياة"[1].

- الزكاة لها دور في تحقيق المصالح العامة، والاستقرار السياسي والأمني بصفة خاصة، والمصالح العامة للأمة متنوعة ومتعددة ويدخل فيها كل ما يكون ضروريًا للمجتمع مثل متطلبات الدفاع والأمن، والإعداد العسكري. أما الدور الذي تلعبه الزكاة في توفير الاستقرار السياسي فيتضح فيما أشارت إليه الدراسات من أن كثيراً من أشكال الإرهاب والعنف تنشأ في المجتمعات الفقيرة[2]. أما حين يشعر الفقراء بأن الأغنياء يشاركونهم في ثرواتهم ويسعون لتحسين مستوياتهم المعيشية، فإن ذلك يزيل أسباب الضغينة والحقد والكراهية تجاه الطبقات الغنية.

- الزكاة وسيلة لمنع تركز الثروة في يد فئة قليلة؛ حيث أن بقاء رأس المال في يد قلة من أفراد المجتمع تتحكم في استثماره بدون منافسة يعطل هذا المال عن تشغيله في جوانب الاستثمار الأخرى. أما إذا توفر المال وتم انتشاره في أيدي معظم الناس زاد الحافز للاستثمار والبحث عن مشروعات إنتاجية مربحة وزادت جدية أصحاب الثروة في الاستثمار نتيجة لزيادة المنافسة بين رؤوس الأموال على تنفيذ المشروعات. وهذه الصورة لا تكون موجودة في ظل تركز الثروة، حيث يركز أصحاب رؤوس الأموال على المشروعات الاحتكارية لعدم وجود مَن ينافسهم.

- تساهم الزكاة في عملية التنمية من خلال توفير المناخ الاستثماري الملائم وتمويل مشاريع البنية التحتية التي تعتبر الأرضية اللازمة لأيّ عملية تنمية اقتصادية. إن تمويل بعض المشروعات عن طريق الزكاة يساعد في قيام مشروعات مكملة لها، حيث أن قطاعات الاقتصاد وصناعاته مترابطة ومتداخلة بحيث أن إنشاء مشاريع في قطاع معين يدفع إلى إنشاء مشاريع أخرى مكملة لها، سواء كانت لتوفير مستلزمات الإنتاج للمشروعات القائمة، أو تقوم على أساس أن المشروعات القائمة توفر مستلزمات إنتاج تحفز مشروعات أُخرى على الاستفادة منها.

---

(1) من مقال بعنوان "حزام الفقر.. هاجس الأمن" لحمدي سليم، نشر في جريدة الشرق الأوسط، العدد 10321، بتاريخ 13 صفر 1428هـ - 2 مارس 2007م.

(2) "حزام الفقر.. هاجس الأمن": حمدي سليم، مصدر سابق.

- للزكاة مساهمتها المباشرة في عملية التنمية الاقتصادية؛ فما قاله الفقهاء حول معنى سهم "وفي سبيل الله" بأنه المصالح العامة للمسلمين[1]، وهذه المصالح يمكن أن تشمل العديد من مشروعات التنمية الاقتصادية وبالذات ما يتعلق منها بالبنية التحتية من شق الطرق وتعبيدها وبناء الجسور وإقامة المدارس والمستشفيات وغيره مما يحتاجه المجتمع[2]. كما أن بعض العلماء أوضح بأن سهم "ابن السبيل" يمكن إنفاقه في تعبيد الطرق وخطوط المواصلات، والتي تعد من صميم ما يعرف بالهياكل الأساسية للمجتمع والتي يتوقف على توافرها نجاح كل استثمار، بل عملية التنمية الاقتصادية تتعرقل إذا لم تتوفر هذه الهياكل الأساسية[3].

- للزكاة أيضاً دورٌ فعال في دعم الجانب السياسي والأمني للدولة، حيث أن تخصيص جزء من مصارف الزكاة إلى سهم "وفي سبيل الله"، والذي اعتبره الكثير من العلماء بأنه دعم للجهاد وتقوية الجانب العسكري للدولة، له دلالة واضحة على الدور الذي تلعبه الزكاة في الحفاظ على سلامة الدولة وأمنها وما يحفظ استقرارها السياسي والأمني[4].

كما أن هناك بعض أسهم الزكاة يمكن استخدامها لخدمة بعض الأغراض السياسية التي تخدم المجتمع، فمثلاً، قد تضطر الدولة إلى تأليف بعض أعدائها حفاظًا على أمنها من مكائدهم أو رغبة في كسبهم إلى صفها، وفي ذلك يقول القرطبي: "ولا عجب أن يعطى كافر من صدقات المسلمين تأليفاً لقلبه على الإسلام أو تمكينًا له في صدره فإن هذا ضرب من الجهاد، فالمشركون ثلاثة أصناف: صنف يرجع عن كفره بإقامة البرهان، وصنف بالقهر والسنان، وصنف بالعطاء والإحسان، والإمام الناظر للمسلمين يستعمل مع كل صنف ما يراه مناسبًا لنجاته وتخليصه من الكفر"[5].

فالدولة الإسلامية اليوم يمكنها أن توجه قدرًا مناسبًا من أموال الزكاة إلى الدول الفقيرة التي امتد نور الإسلام إليها حديثًا لترغيبها في الدخول للإسلام وتقوية عقيدتها وإيمانها، وهذه الأموال

(1) "الإسلام عقيدة وشريعة": محمود شلتوت.
(2) "إنفاق الزكاة في المصالح العامة": محمد أبو فارس.
(3) "تمويل التنمية الاقتصادية": دنيا شوقي. ص 285.
(4) "فقه الزكاة": يوسف القرضاوي، ج 2، ص 657.
(5) "الجامع لأحكام القرآن": القرطبي، ج 8، ص 179.

يمكن أن تصرف على شكل مساعدات عينية كالمساعدات الطبية والتعليمية، كما يمكن أن تمول بها عمليات نشر الدعوة في تلك الأقاليم التي لم يصلها نور الإسلام[1]. كذلك يمكن استخدام سهم "وفي الرقاب" في فداء أسرى المسلمين، فإذا كان الرق قد أُلغي، فإن الحروب لا زالت قائمة والصراع بين الحق والباطل لم يزل مستمرًا وبذلك يظل في هذا السهم متسع لفداء أسارى المسلمين[2].

كما أن العلماء يرون أن هذا السهم فيه أيضًا متسع في دعم الشعوب المستعمَرة للتحرُّر من الاستعمار، فالرق الذي تعيشه الإنسانية في هذا العصر والمتمثل في استعمار الشعوب واسترقاقها، وغزوها ثقافيًا وفكريًا، والسيطرة على المقدرات والأموال أشد خطرًا من الرق الذي كان منتشرًا في القدم، وهذا الرق أولى بالمكافحة والعمل على التخلص منه ودفع ذله عن الشعوب لا بمال الصدقات فقط، بل بكل الأموال والأرواح[3].

الصور التي استعرضناها هنا تمثل مساهمة مباشرة للزكاة في خدمة المجال السياسي واستقراره وهناك مساهمة غير مباشرة للزكاة في تحقيق الاستقرار السياسي؛ وهي أن تحقيق الأهداف السابقة الذكر في المجال الاجتماعي والاقتصادي من شأنه أن يقضي على مظاهر الفساد في المجتمع وهذا بدوره يخدم الوضع السياسي ويساعد في استقراره.

- استثمار حصيلة الزكاة في إنشاء المشاريع الإنتاجية، حيث أن حجم الحصيلة التي يتم جمعها من الزكاة كبيرة بحيث تؤهلها لقيادة عملية التنمية الاقتصادية في شتى مجالات الاقتصاد القومي، فالدولة تستطيع توظيف هذه الحصيلة في مشاريع إنتاجية تعتمد على استغلال طاقة كل فرد ممن يتلقون الضمان الاجتماعي في عمل منتج نافع يخدم منه نفسه ومجتمعه ولعل خير مشروع لتطبيق الضمان الاجتماعي في مجتمعنا الحديث ما يقوم على إنشاء المشروعات الإنتاجية

---

(1) "التطبيقات التاريخية والمعاصرة لفريضة الزكاة": محمد عقلة الإبراهيم، ص 162.

(2) "فقه الزكاة": يوسف القرضاوي، ج 2، ص 620.

(3) ينظر "الإسلام عقيدة وشريعة: محمود شلتوت، ص 446 و "تفسير المنار": محمد رشيد رضا، ج 10، ص 598.

الكبيرة، حيث يمكن إنشاء مشروعات إنتاجية من ميزانية الضمان الاجتماعي وتتلخص فكرة المشروع في النقاط التالية[1]:

1) تجمع الزكاة ويفصل منها نصيب الضمان الاجتماعي ويضاف إليها موارد الضمان الاجتماعي الأخرى.

2) تُنشأ بهذه المبالغ مصانع، وتستصلح بها أراضي، وتقام بها متاجر، تتخذ شكل الشركات المساهمة من الوجهة القانونية، وتديرها مجالس معينة من قبل مجلس أعلى للضمان الاجتماعي والذي يضم قادة الرأي في الاقتصاد والإدارة.

3) تُلحَق بهذه المنشآت إدارات للتدريب، وأخرى للأبحاث وثالثة للتخطيط إلى آخر ما تتطلبه تلك الإمبراطورية المالية الاجتماعية الموسعة.

4) يُقسَّم المستحقون للضمان الاجتماعي إلى طائفتين: قادرين على العمل، وعاجزين عنه، فيدرَّب القادر على العمل ويُلحَق بالمجال الذي يناسبه ويحصل من عمله على أجر المثل، أما غير القادر فيُصرَف له مرتبًا شهريًا يكفيه طبقًا لظروفه والبيئة التي يعيش فيها.

5) إيجاد إدارة تابعة للمجلس الأعلى للضمان الاجتماعي تهتم بشؤون المستقلين في أعمالهم، فتوفر لهم إمكانيات العمل عن طريق تمويلهم وقضاء ديونهم من ميزانية الضمان.

6) تتوسع هذه المنشآت سنويًا في أحجامها ومجالاتها بما يضاف إليها من إيرادات الضمان الاجتماعي المتجددة، وبما يفضل من أرباح المنشآت القائمة، بحيث تقوم هذه المشاريع بقيادة عملية التنمية الاقتصادية في شتى مجالات الاقتصاد.

- للزكاة أيضاً دورها الريادي في الجانب التمويلي، حيث أن وفرة حصيلة الزكاة تجعلها أداة مهمة في هذا الصدد. ومما يساعد على وفرة حصيلة الزكاة:

(1) "النفقات العامة في الإسلام": يوسف إبراهيم يوسف، ص 207.

أ- أن النسبة التي تفرض بها الزكاة تصل في بعض الثروات إلى 20٪ ولا تقل عن 2.5٪، وبربط هذا السعر مع وعاء الزكاة فإن الحصيلة المترتبة تكون كبيرة.

ب- أن وعاء الزكاة يشمل كافة أنواع المال في المجتمع.

ج- تكرار جمع حصيلة الزكاة كل عام من شأنه أن يجعل الحصيلة وفيرة جدًا وقد أشرنا إلى أن تكرار جمع الزكاة على مدى 10 سنوات كفيل لوحده بإعادة توزيع ثلث الناتج المحلي[1].

وهكذا فإننا نجد في الزكاة كل عناصر السياسة المالية الحكيمة التي رسمها الإسلام وطالب المسلمين بناء نظامهم المالي استرشادًا واقتداء بنموذج هذه الفريضة، وعلى المسلمين في هذا العصر الاستفادة من هذه الفريضة كما كان يفعل ذلك سلفنا الصالح حتى أصبح مجتمعهم نموذجًا فذًا في الحياة لمن أراد أن يتعرف على عظمة الإسلام، ولعل تدهور حال الأمة ماليًا وسياسيًا في هذا العصر سببه تضييع المسلمين لهذه الفريضة، وما ترتب عليه من إضعاف سياسة الإسلام العليا، والقعود عن الإعداد النفسي والعملي لصد الأعداء، ونشر الدعوة في أنحاء الأرض.

حساب عائدات زكاة المال

"إن أعظم آفة تصيب المجتمع وتهز كيانه هزاً، وتنخر في عظامه من حيث يشعر أو لا يشعر: أن يوجد الثراء "الفاحش" إلى جانب الفقر المدقع. أن يوجَد مَن يملك القناطير المقنطرة ومَن لا يملك قوت يومه ... أن يوجَد مَن يضع يده على بطنه يشكو زحمة التخمة، وبجواره مَن يضع يده على بطنه يشكو عضة الجوع ... أن يوجَد مَن يملك القصور الفخمة لا يسكنها ولا يحتاج إليها، وبالقرب منه حجرة "البدروم" التي تضم في أحشائها الدقاق رجلاً وأبويه وزوجه وأولاده!!"[2].

من نظر في واقع المسلمين اليوم، وجد أنهم قد قصّروا كثيراً تجاه هذا الركن الركين من دين الإسلام، فشحّت نفوسُ كثيرٍ منهم عن أداء حق الله تعالى في أموالهم، فعوقبوا بكثير من المشكلات الاقتصادية التي يبحثون لها عن حلول فلا يجدون أيّ حل. ولو نظرنا إلى كثرة الأسواق والمحلات التجارية في بلاد

---

(1) "السودان وموارد الزكاة الاقتصادية": محمد هاشم عوض.

(2) "دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها": يوسف القرضاوي، ص 51.

المسلمين، وحسبنا أعداد الشركات والمؤسسات لوجدنا أنها أكثر عدداً من الأُسَر الفقيرة في المجتمعات، ولو نظرنا إلى حسابات كبار التجار وأباطرة المال لوجدنا أنها تقارب موازنات دول كاملة، فلو أخرج هؤلاء وأولئك ما أوجب الله تعالى في أموالهم من زكاة لما بقي في الناس فقير ولا محتاج.

والعجيب أنه كلما ازدهر الاقتصاد، وتحركت أسواق المال والأعمال، وكثرت مصادر الدخل، واكتشفت الدول منابع أخرى للثروة؛ ازداد الفقر في الناس، وانضم أناس جدد إلى قوائم الفقراء، مع أنه في الحسابات البشرية يجب أن يكون الحال بعكس ذلك، ولكن السنن الربانية، والنواميس الكونية لا تختل ولا تخطئ؛ فإن تلوث الأموال بالكسب الخبيث نزع البركة منها، وجعل عاقبتها إلى محق وقلة، وإن التقاعس عن إخراج زكاتها أوقف نماءها وزيادتها، وزاد من محقها وقلتها وإن بدا للناس في الظاهر أنها تنمو وتزداد، وقد أخبرنا الله تعالى عن ذلك في قوله سبحانه: ﴿ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبًا لِيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِنْدَ اللهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللهِ فَأُولَئِكَ هُمُ المُضْعِفُونَ ﴾[1]، فتضعيف المال وبركته إنما يكون بتطهيره مما حرم الله تعالى، وتزكيته بالزكاة الواجبة، والصدقة المندوبة، وما نقصت صدقة من مال[2].

رغم أن هناك ما يزيد عن 80٪ من إجمالي عدد سكان بعض الدول الإسلامية يعيشون تحت خط الفقر (كما سنذكر لاحقاً)، إلا أن هناك أيضاً العديد من المسلمين ممن أُتخِمت بطونهم وجمعوا- بحقٍّ أو بغير حق- من الأموال ما لو أنفقت زكاتها الشرعية على المسلمين لحلَّت الكثير من مشاكلهم. يقول الدكتور عبد الرحمن حمود السميط[3] رئيس مجلس إدارة جمعية العون المباشر (مسلمي أفريقيا سابقاً) بأن زكاة أموال أثرياء العرب تكفي لسد حاجة 250 مليون مسلم؛ إذ يبلغ حجم الأموال المستثمرة داخل وخارج البلاد العربية 2275 مليار دولار أمريكي، ولو أخرج هؤلاء الأغنياء الزكاة عن أموالهم لبلغت 56.875 مليار دولار.

---

(1) الآية 39 من سورة الروم.

(2) "الزكاة المفروضة": إبراهيم بن محمد الحقيل.

(3) من مقال بعنوان " عبد الرحمن السميط.. خادم فقراء أفريقيا" لرجب الدمنهوري، نشر في موقع "إسلام أون لاين" بتاريخ 2003/9/2.

لكن معلومات الدكتور السميط عن أثرياء العرب كانت في عام 2003، ولذا فهي قديمة نسبياً، المعلومات الحديثة يمكن تبينها من القائمة التي تصدرها مجلة "فوربس" الأمريكية عن مليارديرات العالم، حيث أوضحت قائمة 2008م أن ثروة أغنى 35 ملياردير عربي بلغت ما يعادل 168.8 مليار دولار[1]. فإذا كانت هذه ثروة 35 من أثرياء العرب الذين تجاوزت ثروة كل منهم المليار دولار، فما بالنا بعدد الأثرياء الذين تجاوزت أموالهم المليون، وكم يكونوا لو أدخلنا في الحسبان ليس العرب وحدهم، وإنما المسلمون في شتى أقطار المعمورة؟

على افتراضنا بأن هناك حوالي 600 مليون عامل في العالم الإسلامي (كما أوضحنا سابقاً)، وعلى افتراض أن عُشر هؤلاء فقط (أي 60 مليون شخص) هم الذين تجب عليهم تزكية أموالهم، وعلى افتراض أن المال المزكَّى في السنة الواحدة هو فقط 2500 دولار (ما يقارب الحد الأدنى لنصاب زكاة النقد[2])، ولو أخذنا بأقل نسبة للزكاة (وهي 2.5٪)، فهذا يعني أن على كل واحدٍ من هؤلاء أن يُخرِج من ماله 62.5 دولاراً فقط.

لغة الأرقام

☒ عائدات زكاة المال = 60 مليون شخص تجب عليهم الزكاة × 2500 دولار قيمة المال المستوجب للزكاة × 2.5٪ نسبة الزكاة = 3750 مليون دولار في السنة.

إن مبلغ (3750) مليون دولار أو (3.75) مليار لا يشكل رقماً مثيراً في عالم المال اليوم، ولكن علينا أن لا ننسى أننا نورد هنا فقط أمثلة لتوضيح ما نود أن نوصله للقارئ من أهمية مثل هذه الموارد لنماء الأمة وحل أزماتها فيما لو تمسكت بشرع الله وسارت على نهجه، ومَن عنده أدنى إلمام بالرياضيات

(1) جريدة القبس الكويتية، العدد 12488، 29 صفر 1429هـ - 7 مارس 2008م.

(2) نص قرار مجمع البحوث الإسلامية (المؤتمر الثاني) على أنه: يكون تقويم نصاب الزكاة في نقود التعامل المعدنية وأوراق النقد والأوراق النقدية، وعروض التجارة، على أساس قيمتها ذهبًا فما بلغت قيمته من أحدها عشرين مثقالًا (أي 85 جراماً) ذهبياً وجبت فيه الزكاة، وذلك لأن الذهب أقرب إلى الثبات من غيره. وسعر جرام الذهب (عيار 24) يوم 2009/3/10م هو 29.6 دولار، وعلى هذا الأساس يكون النصاب الذي تجب فيه الزكاة هو 85 جرام × 29.6 دولار = 2516 دولار.

فهناك دراسات (XY)

ليستطيع أن يتبين أن (3.75) مليار دولار لا يمكن أن تكون رقماً مقارباً لمقدار الزكاة التي يمكن تحصيلها من المسلمين اليوم، فعلى سبيل المثال، ذكرنا سابقاً أن ثروة أغنى 35 شخص من العرب تقدر بـ (168.8) مليار دولار، وهذا يعني أن على هؤلاء فقط أن يخرجوا (4.22) مليار دولار زكاة لأموالهم. لقد أشار أحد الخبراء أن أقل مبلغ يخرج كزكاة من أموال الجزائريين مثلاً يقدر بـ (2.5) مليار دولار[1]، حيث ذكر أنه يوجد في الجزائر وحدها ما يزيد عن 6000 مليونير، ولا عجب، فقد أورد أن هذه الزكاة يمكن أن تصرف كالتالي:

- تقديم 10.000 دينار جزائري شهرياً لـ 500.000 عائلة فقيرة.
- تقديم 13700 قرض حسن بقيمة 300.000 دينار جزائري.
- توفير 27400 وظيفة كل سنة.
- إنشاء وتجهيز ما لا يقل عن 500 مكتب لصندوق الزكاة كل سنة.
- توظيف 1000 عامل على الزكاة كل سنة.

هذه مجرَّد عائدات الزكاة المفروضة، ولا ننسى أن هناك زكاة الفطر، كما سنبين لاحقاً، وأيضاً الصدقات العامة، والأوقاف, وغيرها من وجوه البر. ولا نعجب من توجيهات الرسول- صلى الله عليه وسلم- حين يقول: "نِعْم المالُ الصالح للمرء الصالح"[2]، فإنه- لا شك- كان يعي دور صلاح الأفراد- ومن ثم صلاح الأمة- في توفير مقومات الأمة المالية والاقتصادية. ولا نعجب أيضاً من موقف الصديق- رضي الله عنه- حين سارع إلى قتال من ارتد عن الإسلام- بمنعهم تأدية الزكاة- وقوله لعمر بن الخطاب- رضي الله عنه-: "والله لو منعوني عقال بعير كانوا يؤدونه لرسول الله لقاتلتهم عليه"، فإنه كان يعي أن امتناع الناس عن تأدية فريضة الزكاة هو- بالإضافة إلى أنه خروج عن دين الله- فهو أيضاً هدم للنظام الاقتصادي والمالي للأمة الإسلامية.

---

(1) "تجربة صندوق الزكاة الجزائري في مكافحة الفقر": الأستاذ/ مسدور فارس، جامعة سعد دحلب البليدة –الجزائر.

(2) رواه أحمد وغيره وصححه الألباني.

لا يُفهم من هذا الدعوة إلى صرف الوقت والجهد لجني حطام هذه الدنيا، فمن يكون هكذا يكون حاله كما قال المتنبي:

وَمَن يُنفق الســـاعاتِ في جَمع ماله مخافة فَقرٍ فَالَّذي فَعل الفقرُ

وقد أشار ابن الجوزي إلى الموازنة ونبل القصد في تحصيل المال وتصريفه، حيث يقول- بعد أن سرد جملة من الآيات والأحاديث في فضل المال وشرفه-: "هذه الأحاديث مُخرَّجة في الصحاح وهي على خلاف ما تعتقده المتصوفة من أن إكثار المال حجاب وعقوبة وأن حبسه ينافي التوكل، ولا ينكر أنه يخاف من فتنته. وأما من قصد جمعه والاستكثار منه من الحلال نظر في مقصوده، فإن قصد نفس المفاخرة والمباهاة فبئس المقصود، وإن قصد إعفاف نفسه وعائلته وادخر لحوادث زمانه وزمانهم وقصد التوسعة على الإخوان وإغناء الفقراء وفعل المصالح أثيب على قصده وكان جمعه بهذه النية أفضل من كثير من الطاعات". والحقيقة هي أن المال عرضٌ زائل، وفتنة يمكن أن تهوي بصاحبها إلى قعر جهنم- والعياذ بالله- إن لم يُحسِن تصريف ماله، كما قال الشاعر:

فـلا تَـغـبـطـنَّ المـكْـثِـريـنَ فـإنـه على قَدْرِ ما يُعطيهِمُ الدَّهرُ يَسْـلُبُ

وقول الآخر:

نـزدادُ هَمًّـا كـلـمـا ازدِدْنا غِـنى والحـزنُ كـل الحـزنِ في الإكـثـارِ

وقد صدق- والله- من قال:

ولســـتُ أرى الســعادةَ جمعَ مـالٍ ولـكـنَّ الـتـقـيَّ هـو السَّـــعـيـدُ

كيفية توجيه الزكاة لرفعة الأمة وتنميتها

وبعد أن رأينا الأموال الطائلة التي يمكن أن تأتي من الزكاة، يبقى السؤال في كيفية تصريفها على الوجه الأمثل لتفرج عن الأمة بعض أزماتها. ونشير هنا إلى بعض الاقتراحات التي أوردها مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في القرار رقم 165 (18/3) الذي أصدره في دورته الثامنة عشرة المنعقدة في بوتراجايا (ماليزيا) من 24 إلى 29 جمادى الآخرة 1428هـ، الموافق 9-14تموز (يوليو) 2007م[1]:

- يصرف للفقراء والمساكين ما يسد حاجتهم، ويحقق لهم الكفاية ولمن يعولون ما أمكن، وذلك وفق ما تراه الجهات المسؤولة عن الزكاة.
- ويصرف للفقير- إذا كان عادته الاحتراف- ما يشتري به أدوات حرفته، وإن كان فقيراً يحسن التجارة أعطي ما يتجر به، وإن كان فقيراً يحسن الزراعة أعطي مزرعة تكفيه غلتها على الدوام. واستئناساً بذلك يمكن توظيف أموال الزكاة في مشروعات صغيرة كوحدات النسيج والخياطة المنزلية والورش المهنية الصغيرة، وتكون مملوكة للفقراء والمساكين.
- ويجوز إقامة مشروعات إنتاجية أو خدمية من مال الزكاة.
- يدخل في (العاملين على الزكاة) في التطبيق المعاصر المؤسسات والإدارات ومرافقها المنتدبة لتحصيل الزكاة من الأغنياء وتوزيعها على الفقراء وفق الضوابط الشرعية.
- يجوز إعطاء الزكاة لتأليف قلوب من أسلم حديثاً؛ تثبيتاً لإيمانه وتعويضاً له عما فقده، وكذلك إعطاء الكافر إذا رجي إسلامه، أو دفعاً لشره عن المسلمين.
- يجوز تقديم الدعم من أموال الزكاة للمنكوبين من غير المسلمين في مناطق الكوارث والزلازل والفيضانات والمجاعات تأليفاً لقلوبهم.
- يشمل سهم (في الرقاب) افتداء الأسرى المسلمين.

---

(1) نشر في موقع "الإسلام اليوم" بعنوان "تفعيل دور الزكاة في مكافحة الفقر"، بتاريخ 28 محرم 1430 هـ الموافق 25 يناير 2009م.

- يجوز دفع الزكاة لتحرير المختطفين المسلمين، وتحرير أسرهم ممن اختطفوهم.

- يشمل سهم (الغارمين) من ترتبت في ذمتهم ديون لمصلحة أنفسهم، ومن استدان لإصلاح ذات البين بالضوابط الشرعية، ويلحق بذلك تسديد الديات المترتبة على القاتلين خطأ ممن ليس لهم عاقلة، وديون الميت إن لم يكن له تركة يوفى منها دينه. وهذا إذا لم يتم دفعها من بيت المال (الخزانة العامة).

- (في سبيل الله): يشمل المجاهدين في سبيل الله، والمدافعين عن بلادهم، ومصالح الحرب المختلفة المشروعة.

- (ابن السبيل): هو المسافر في غير معصية وليس بيده ما يرجع به إلى بلده، ولو كان غنياً في بلده.

- تقديم العون المالي من خلال إنشاء صندوق يخصص لمساعدة النازحين داخل أوطانهم أو خارجها بسبب الحروب أو الفيضانات أو المجاعات أو الزلازل أو غير ذلك.

- مساعدة الطلبة الفقراء الذين ليس لهم منح دراسية خارج بلادهم وفق المعايير المعمول بها في هذا الخصوص.

- المهاجرون المقيمون إقامة غير نظامية في غير بلدانهم وانقطعت بهم السبل، فيعطون من الزكاة ليعودوا إلى بلدانهم.

- سد حاجة المنقطعين من طلبة العلم والمسافرين ممن لا يجدون ما ينفقون على أنفسهم.

وقد أجاز استثمار أموال الزكاة عدد من المجامع والمجالس الفقهية؛ كمجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة في دورته الثالثة المنعقدة في عمّان عام 1407هـ، والندوة الأولى لقضايا الزكاة المعاهدة المنعقدة بالقاهرة عام 1409هـ. وعلى هذا يجوز استثمار مال الزكاة بالشروط الآتية[1]:

1- أن يكون الاستثمار للمال الزائد عن سد حاجة الفقراء الضرورية من أكل وشرب ولباس ونحو ذلك.

2- لا يجوز لأصحاب المال الفقراء أو المستثمَر له بيعه أو نقل ملكيته لأيِّ شخص حقيقي أو اعتباري؛ لأن ملكية الفقير له هذه ليست ملكية فردية بل جماعية غير معينة.

3- الحرص على تشغيل هذا المال بما هو مظنة لجلب الربح والمحافظة على رأس المال معاً.

4- لا يجوز أن تستثمر أموال الزكاة هذه بحرام، كالربا أو تصنيع الخمر أو بيعها وتسويقها ونحو ذلك من المحرمات.

5- لا بُدَّ من توثيق ذلك في عقود شرعية عند القاضي الشرعي، ولا بأس لمن يقوم بتشغيل هذه الأموال أن يفرض له القاضي منها أجرة ومصاريف إدارية مقابل هذا الاستثمار.

2- زكاة الفطر

فرض رسول الله- صلى الله عليه وسلم- زكاة الفطر منفعة للصائم والفقير، كما جاء في حديث ابن عباس- رضي الله عنهما-: "فرض رسول الله- صلى الله عليه وسلم- زكاة الفطر طهرةً للصائم من اللغو والرفث، وطعمة للمساكين. من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات"[2]. وزكاة الفطر فرضٌ على كل قادرٍ بدلالة ما ورد في هذا الحديث وحديث ابن عمر- رضي الله عنهما- الذي يقول فيه: "فرض رسول الله- صلى الله عليه وسلم- زكاة الفطر صاعاً من تمرٍ أو صاعاً من شعير، على العبد والحُرِّ والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين"[3].

---

(1) "استثمار زكاة الأموال": سعود بن عبد الله الفنيسان.

(2) رواه أبو داود (رقم 1609)، وابن ماجه (رقم 1827)، والحاكم [409/1]، وقال: "صحيحٌ على شرط البخاري".

(3) رواه البخاري، حديث رقم (1407).

ولا يُشترط فيه النصاب- كما هو الحال في زكاة المال- وإنما يخرجها من زاد ما عنده عن قوت يومه. يقول الإمام الشافعي: "وكل من دخل عليه شوال وعنده قوته وقوت من يقوتُه يومَه وما يؤدي به زكاة الفطر عنه وعنهم أداها عنهم وعنه، وإن لم يكن عنده إلا ما يؤدي عن بعضهم أداها عن بعض، وإن لم يكن عنده إلا سوى مؤنته ومؤنتهم يومه فليس عليه ولا على مَن يقوت عنه زكاة الفطر"[1]. ويقول النووي: "المعسِر لا فطرة عليه بلا خلاف، والاعتبار باليسار والإعسار بحال الوجوب، فمن فضَل عن قوته وقوت مَن تلزمه نفقته لليلة العيد ويومه صاع، فهو موسِر، وإن لم يفضُل شيء فهو مُعسِر ولا يلزمه شيء في الحال"[2].

واختلف العلماء في جواز إخراجها نقداً؛ فمنعها مالك والشافعي وأحمد والظاهرية. أما الجواز فقال به أبو حنيفة وأصحابه، ومن التابعين سفيان الثوري، والحسن البصري، والخليفة عمر بن عبد العزيز، وروي عن بعض الصحابة كمعاوية بن أبي سفيان[3].

وقد شُرِعت زكاة الفطر تطهيراً للنفس من أدرانها، من الشح وغيره من الأخلاق الرديئة، وتطهيراً للصيام مما قد يؤثر فيه وينقص ثوابه من اللغو والرفث ونحوهما، وتكميلاً للأجر، وتنمية للعمل الصالح، ومواساة للفقراء والمساكين، وإغناءً لهم من ذُلِّ الحاجة والسؤال يوم العيد. كذلك، ففيها إظهار شكر نعمة الله تعالى على العبد بإتمام صيام شهر رمضان وما يسر من قيامه، وفعل ما تيسر من الأعمال الصالحة فيه.

حساب عائدات زكاة الفطر

لقد بينا سابقاً أن زكاة المال لا تجب إلا على مَن وصل ماله إلى نصاب معين. أما زكاة الفطر، فقد بينا أن كل مَن كان عنده في يوم العيد ما يزيد عن قوته وقوت مَن يعول لذلك اليوم فقط، فقد وجبت عليه الزكاة. لذلك فإننا سنفترض هنا أن كل العاملين في العالم الإسلامي (أي 600 مليون شخص، كما أوضحنا سابقاً) بمقدورهم إخراج زكاة الفِطر. كذلك، فبالرغم من أن على الشخص أن يُخرِج زكاة الفطر عن نفسه وعمَّن يعول، إلا أننا سنكتفي هنا بافتراض أن زكاة الفطر تجب على العاملين فقط

(1) "الأم": محمد بن إدريس الشافعي، ج 2، باب زكاة الفطر.

(2) "المجموع": النووي، ج 6.

(3) "إخراج زكاة الفطر نقداً": سعود بن عبد الله الفنيسان.

(أي 600 مليون شخص). وأخيراً، سنفترض أن مقدار زكاة الفِطر التي على كل شخص إخراجها هو 3 دولارات فقط[1]. بهذه الاعتبارات والفرضيات يمكننا تقدير القيمة النقدية لزكاة الفطر، كما يلي:

لغة الأرقام
☒ عائدات زكاة الفطر = 600 مليون شخص قادر على إخراج زكاة الفطر × 3 دولارات مقدار زكاة الفِطر عن كل شخص = 1800 مليون دولار في السنة.

3- الأوقاف

يُعدُّ الوقف الإسلامي أحد الركائز الأساسية للنهضة الإسلامية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، فعلى مدى عقود طويلة مرت في تاريخ الأمة الإسلامية مارس الوقف بمؤسسته ونظامه الشمولي التنموي الرائد أدواراً بالغة الأهمية في تدعيم مختلف نواحي الحياة في الدولة المسلمة حتى غدت مؤسسة الوقف الإسلامي التي نشأت وتطورت في ظل الحضارة الإسلامية من أكبر المؤسسات التمويلية التي عرفها التاريخ. ولا عجب في ذلك؛ فالإسلام يربي أتباعه على أن يكون لهم أثرٌ في رقي الحضارة الإنسانية وتطورها، سواءً كان ذلك في أيام حياتهم أو بعد مماتهم، فنبينا الحبيب-صلى الله عليه وسلم- حثَّ على الوقف؛ وبيّن أنّه من القربات التي تستمرّ حتى بعد وفاة الإنسان؛ فقال: "إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له"[2].

---

(1) ورد في أحاديث المصطفى- عليه الصلاة والسلام- بأن يُخرج عن كل فرد مقدار صاع من قوت أهل البلد، والصاع هو حوالي 2.5 كيلو جرام، وقد أجاز علماء هذا العصر إخراج الزكاة نقداً، وقدَّروا مقدار ما يُخرَج عن كل نفس بحوالي 5 دولارات.

(2) أخرجه مسلم عن أبي هريرة في كتاب "الوصايا"، باب "ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته"، حديث رقم (1631)، وسنن النسائي، كتاب "الوصايا"، باب "فضل الصدقة عن الميت"، حديث رقم (3651)، والترمذي، في الأحكام، حديث رقم (1376)، واللفظ لمسلم.

وقد نوّه جابر بن عبد الله الأنصاري- رضي الله عنه- بكثرة وقف الصحابة-رضوان الله عليهم-، فقال: "ما أعلم أحداً ذا مقدرة إلا حبس مالاً من ماله صدقة موقوفة لا تُشترى ولا تورث ولا توهب"[1]

لقد كان للوقف دوره البارز في أعمال البر والخير، وتقديم الخدمات والمنافع للأفراد والمجتمعات، بالإضافة إلى كفالة اليتامى والفقراء والمساكين والسهر على شؤونهم. وقد أسهم الوقف في تأسيس وإدارة المساجد والجوامع والمدارس والمعاهد والجامعات والمكتبات والمستشفيات والمقابر. وبسبب الوقف نشطت الحركات العلمية التي أثرت الحياة الإنسانية بالنتاج العلمي الغزير، والتراث الإسلامي الخالد، والأفذاذ من العلماء والفقهاء الذين لمعوا في سماء العالم كله في مختلف العلوم والفنون.

وللوقف العديد من الفوائد العظيمة والحِكَم النبيلة، نذكر منها ما يلي[2]:

- التقرّب إلى الله تعالى من خلال تسبيل المال في سبيل الله، وتحصيل المزيد من الأجر والثواب، فليس شيء أحب إلى قلب المؤمن، من عمل خير يزلفه إلى الله تعالى، ويزيده حبّاً منه.
- تحقيق رغبة المؤمن في بقاء الخير جارياً بعد موته، وحصول الثواب منهمراً إليه، وهو في قبره، حين ينقطع عمله من الدنيا، ولا يبقى له إلا ما حبسه ووقفه في سبيل الله حال حياته، أو كان سبباً في وجوده من ولد صالح أو علم ينتفع به.
- تهذيب نفس المؤمن وتربيته على العطاء؛ فإن مَن يتنازل عن شيء من أملاكه- رغم أن النفس مجبولة على حبِّ متاع هذه الحياة الدنيا، ورغم العائدات التي يمكن أن تدرها عليه تلك الأملاك فيما لو أبقاها دون وقف- ليدل على رسوخ الإيمان في قلب هذا الواقف، وخشيته من عقاب الله على ما قصَّر في هذا الحياة، وخاصة في تأدية حق المال الذي استودعه إياه سبحانه. ويدل أيضاً على رغبته في الحضوة بمزيد من الإنعام والإكرام عند لقاء مالك الملك الذي أنعم عليه بما تحت يده، وهيأ له التصرُّف فيه حسب إرادته سبحانه.

---

(1) رواه البيهقي في السّنن الكبرى، كتاب "الوقف"، باب "الصدقات المحرّمات"، حديث رقم (2122).

(2) "الوقف: مشروعيته وأهميته الحضارية": أحمد بن يوسف الدريويش، مع بعض التصرُّف.

- علوُّ قدر الواقف عند أهله وأقربائه، والمجتمع بصفة عام، والمستفيدين من الوقف بشكل أخص، وذلك لعلم الناس أن التنازل عن ملكية شيءٍ محبوب لآخرين دون رجاء منفعة منهم ليدل على سموِّ نفس صاحبها، وتقديره لدوره في خدمة المجتمع. كل هذا سيدفع الناس إلى الاقتداء بصنيع هذا الواقف، والدعاء له في حياته أو بعد مماته، وأيضاً إلى النظر إلى أهله وأقاربه نظرة إجلال وإعزاز، مما يزيد من ترابط المجتمع وتآزره.

- تحقيق كثير من المصالح الإسلامية، فإن أموال الأوقاف إذا أُحسِن التصرف فيها فسيكون لها أثر كبير وفوائد جمة في تحقيق كثير من مصالح المسلمين كبناء المساجد والمدارس وإحياء دور العلم وغيرها من المصالح والشعائر.

- يُعدُّ الوقف وسيلة مهمة من وسائل التكافل والترابط بين أفراد المجتمع المسلم، وذلك عن طريق ما يبذله الواقف من مال لصالح الجماعة إعانة للفقير، وسداً لعوز المحتاج، وتشييداً لدور الأيتام والملاجئ، وحفراً للآبار وإقامة للسقايات في سابلة الناس، وطرقاتهم، ومواردهم، وأماكن تجمعاتهم.

- في الوقف تقوية لجانب الدولة المسلمة وذلك عن طريق ما يوقف من سلاح وعتاد وأعيان على الجند والمجاهدين، والحامين للبيضة، بحيث تبقى مهيبة الجانب، قوية الأركان تُرهِب الأعداء، وتدفع كيد الماكرين.

حساب عائدات الأوقاف

نظراً لأن الوقف ليس إلزامياً للأغنياء، فضلاً عن الفقراء، وأيضاً لأن أشكاله تختلف من بلد لآخر ومن شخص لآخر، وحتى من زمن لآخر، لذا فمن الصعوبة التكهُّن بقيمة ما يوقف في كل عام. لكننا سنفترض هنا- على اعتبار أن غالبية المسلمين هم على الاستقامة- أنه في كل عام يقوم شخص واحد فقط من كل مائة ألف مسلم بإيقاف شيء من ممتلكاته، وأن متوسط قيمة كل وقف هو عشرة آلاف دولار فقط. وافتراض وقفٍ واحد لكل مائة ألف ليس بالكثير عندما يكون المسلمون على درجة من الالتزام وحب الخير، فقد أوردنا سابقاً حديث جابر- رضي الله عنه- الذي أشار فيه إلى أن معظم الصحابة الميسورين كانوا يحبسون شيئاً من أموالهم كصدقة جارية. كذلك، فقد ذُكِر عن الشافعي أنه

(XI) وأما بالنسبة لعائدات الوقف فلو افترضنا أن عائدات الوقف هي ١٠٪ فقط بمعنى أنه من كل ألف دولار يستغل على دولار واحد فقط وبحسب تقديراتنا السابق بأن قيمة كل وقف هي عشرة آلاف دولار فقط فإن هذا يعني أن العائد من ذلك الوقف هو عشرة دولارات سنوياً فقط وهو ما يأتي مئتي ألف دولار لمجموع الأوقاف التي يتم وقفها في العالم الإسلامي سنوياً. ولا ننس أن كثيراً من عائدات الوقف - وخاصة في هذا الزمان - صار تثمّر للحصول على عائدات إضافية مما يعني أن مقدار العائدات السنوية هو أكثر مما سقناه من أرقام.

قال: "بلغني أن ثمانين صحابياً من الأنصار تصدّقوا بصدقات محرَّمات، والشافعي يسمي الوقف: (الصدقات المحرَّمات)"[1]، وهو بلا شك يدل بجلاء إلى ما ذهبنا إليه. أما افتراض قيمة الوقف بعشرة آلاف دولار، فهو أيضاً ليس بالكثير، وخاصة في زماننا هذا الذي ارتفعت فيه أسعار الأراضي والعقارات إلى حدِّ الهوس، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

بمثل هذه الافتراضات البسيطة يمكننا حساب العائدات من الأوقاف، كما يلي:

لغة الأرقام
☒ عدد الواقفين في العالم الإسلامي في كل عام = 2 مليار مسلم ÷ 100.000 = 20.000 شخص.
☒ قيمة ما يوقف سنوياً = 20.000 شخص × 10.000 دولار متوسط قيمة كل وقف = 200 مليون دولار في السنة.

قد يقول قائل: بأن 200 مليون دولار في السنة لا تمثل شيئاً يذكر- وخاصة أن الحسابات التي أجريناها هنا هي على مستوى العالم الإسلامي بأسره-، وهذا كلام صحيح. لكن علينا أن نتذكر أن عائدات الوقف تراكمية، بمعنى لو قام عشرون ألف شخص بإيقاف شيءٍ من ممتلكاتهم في هذا العام، فإننا سنحصل على عائدات عشرين ألف وقف فقط، أما في العام التالي، فسيقوم عشرون ألف شخص آخرون بإيقاف عشرين ألف ممتلك إضافية، وعندها يصبح عندنا أربعون ألف وقف، وفي السنة الثالثة تزيد عدد الأوقاف إلى ستين ألف وقف، وهكذا. ويمكن أن نوضح في الجدول التالي إيرادات الأوقاف بعد 5، 10، 20 سنة من الآن:

لغة الأرقام			
السنة	عدد الأوقاف	عائدات الأوقاف في هذه السنة	العائدات التراكمية (دولار)
1	20 ألف	200 مليون	200 مليون
2	40 ألف	400 مليون	600 مليون

(1) "مغني المحتاج شرح المنهاج": محمد الخطيب الشربيني، ج 2، ص 376.

(X3)
وفي العصر الحاضر تطالعنا الأرقام التي لا تصدق عن قيمة الأوقاف التي حبس أصحابها في سبيل الله، فقد صرح الشيخ سليمان بن ؟؟ الراجحي صاحب المؤسسات المصرفية الكبرى في المملكة العربية السعودية بأن قيمة الأوقاف التي أوقفها بنفسه قد بلغت مئتين مليار ريال سعودي أو ما يعادل ثمانية عشر مليار دولار !!

~~أسئلة أخرى عن الصحابة~~

(X4) ⟹

(X1)

(X2)

3	60 ألف	600 مليون	1.2 مليار
4	80 ألف	800 مليون	2 مليار
5	100 ألف	مليار	3 مليار
10	200 ألف	2 مليار	11 مليار
15	300 ألف	3 مليار	24 مليار
20	400 ألف	4 مليار	42 مليار

مما لا شك فيه أن عائدات إضافية للأمة بقيمة 42 مليار دولار سيكون لها أثرٌ كبير في مسيرة التنمية الحضارية للأمة وفي معالجة واحتواء الأزمات التي قد تمر بها، لكن علينا أن ندرك أن هناك كثيراً من أهل الخير في البلدان الإسلامية، وخاصة بعض الأثرياء والأمراء والملوك، يوقفون مؤسسات لها أثرها البارز في خدمة المجتمع، كالمكتبات والمدارس وحتى الجامعات والمستشفيات، ويوقفون معها أيضاً من الممتلكات ما يكفي العائد منها لتسيير هذه المنشآت الضخمة، فلقد كانوا يفكرون في المشروع ويقيمون له الوقف لينفق عليه من دخله، ولا يكتفون بإنشاء المشاريع دون تفكير في مستقبلها وضمان استمرار تشغيلها، ولذلك كانت هذه المنشآت تقوم بدورها في المجتمع بغض النظر عما يحصل لموقفها من طوارئ الزمان[1]. مثل هذه الأعمال الجليلة كان لها أثر في الحضارة الإسلامية على امتداد تاريخها والشواهد على ذلك كثيرة. فمما تذكره كتب التاريخ أن السلطان صلاح الدين الأيوبي قد أنفق أمواله كلها على جهات البرّ وملأ بلاد الشام ومصر بالأوقاف من مساجد ومدارس ومستشفيات ورباطات، ومراكز إقامة للمجاهدين وتزويدهم بالمؤن والأعتاد والخيل[2]. كذلك، فقد كانت هناك من المدارس الوقفية التي بلغت رواتب المدرسين فيها ستين ألف درهم سنوياً، وخُصّصت لهم مخصّصات للانتقال والإنفاق على الخيول والبغال التي تنقلهم بين مساكنهم والمدارس التي يُدرّسون فيها[3].

مَن يفعلِ الخيرَ لم يُعدَم جَوازِيَهُ لا يذهبُ العرفُ بين الله والناسِ

(1) "أبحاث ندوة نحو دور تنموي للوقف": صالح كامل، ص 31.

(2) "الإيمان واهتمام الوقف بالعلم والتعليم": أحمد بن محمد المغربي.

(3) "الدور الاجتماعي للوقف": عبد الملك أحمد السيد، ص 238.

كل هذه الأرقام والأمثلة تعطينا انطباعاً إيجابياً بأن الأوقاف- متى انتشرت أهميتها بين الناس وأُحسِن العناية بها وتوجيهها لتنمية مصالح الأمة- فإنها لا ريب ستكون لبنة صلبة في بنيان الأمة المرصوص، وستشكل عائداتها رافداً يمكن أن يبقى إلى أن يرث الله الأرض ومَن عليها. ونختم الحديث عن الأوقاف بتوصيات مجمع الفقه الإسلامي والمتعلق بشأن استثمار الوقف:

قرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن استثمار الوقف

قرار رقم 140(15/6) بشأن الاستثمار في الوقف وفي غلاته وريعه

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته الخامسة عشرة بمسقط (سلطنة عُمان) من 14 إلى 19 المحرم 1435هـ، الموافق 6-11 آذار (مارس) 2004م، بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع الاستثمار في الوقف وفي غلاته وريعه، وبعد استماعه إلى المناقشات التي دارت حوله، وبالرجوع إلى قرارات وتوصيات الندوات والمؤتمرات التي عقدت لهذا الغرض، قرر ما يأتي:

أولاً- استثمار أموال الوقف:

(1) يقصد باستثمار أموال الوقف تنمية الأموال الوقفية سواء أكانت أصولاً أم ريعاً بوسائل استثمارية مباحة شرعاً.

(2) يتعيّن المحافظة على الموقوف بما يحقق بقاء عينه ودوام نفعه.

(3) يجب استثمار الأصول الوقفية سواء أكانت عقارات أم منقولات ما لم تكن موقوفة للانتفاع المباشر بأعيانها.

(4) يعمل بشرط الواقف إذا اشترط تنمية أصل الوقف بجزء من ريعه، ولا يُعدّ ذلك منافياً لمقتضى الوقف، ويُعمل بشرطه كذلك إذا اشترط صرف جميع الريع في مصارفه، فلا يؤخذ منه شيء لتنمية الأصل.

(5) الأصل عدم جواز استثمار جزء من الريع إذا أطلق الواقف ولم يشترط استثماره إلا بموافقة المستحقين في الوقف الذُّري، أما في الوقف الخيري فيجوز استثمار جزء من ريعه في تنمية الأصل للمصلحة الراجحة بالضوابط المنصوص عليها لاحقاً.

(6) يجوز استثمار الفائض من الريع في تنمية الأصل أو في تنمية الريع، وذلك بعد توزيع الريع على المستحقين وحسم النفقات والمخصَّصات، كما يجوز استثمار الأموال المتجمِّعة من الريع التي تأخر صرفها.

(7) يجوز استثمار المخصَّصات المتجمِّعة من الريع للصيانة وإعادة الإعمار ولغيرها من الأغراض المشروعة الأخرى.

(8) لا مانع شرعاً من استثمار أموال الأوقاف المختلفة في وعاء استثماري واحد بما لا يخالف شرط الواقف، على أن يحافظ على الذمم المستحقة للأوقاف عليها.

(9) يجب عند استثمار أموال الوقف مراعاة الضوابط الآتية:

أ. أن تكون صيغ الاستثمار مشروعة وفي مجال مشروع.

ب. مراعاة تنوع مجالات الاستثمار لتقليل المخاطر وأخذ الضمانات والكفالات، وتوثيق العقود، والقيام بدراسات الجدوى الاقتصادية اللازمة للمشروعات الاستثمارية.

ج. اختيار وسائل الاستثمار الأكثر أماناً وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية بما يقتضيه العرف التجاري والاستثماري.

د. ينبغي استثمار أموال الوقف بالصيغ المشروعة الملائمة لنوع المال الموقوف بما يحقق مصلحة الوقف وبما يحافظ على الأصل الموقوف ومصالح الموقوف عليهم. وعلى هذا، فإذا كانت الأصول الموقوفة أعياناً فإن استثمارها يكون بما لا يؤدي إلى زوال ملكيتها، وإن كانت نقوداً فيمكن أن تستثمر بجميع وسائل الاستثمار المشروعة كالمضاربة والمرابحة والاستصناع.. الخ.

هـ. الإفصاح دورياً عن عمليات الاستثمار ونشر المعلومات والإعلان عنها حسب الأعراف الجارية في هذا الشأن.

ثانياً – وقف النقود:

(1) وقف النقود جائز شرعاً، لأن المقصد الشرعي من الوقف وهو حبس الأصل وتسبيل المنفعة متحقق فيها؛ ولأن النقود لا تتعين بالتعيين وإنما تقوم أبدالها مقامها.

(2) يجوز وقف النقود للقرض الحسن، وللاستثمار إما بطريق مباشر، أو بمشاركة عدد من الواقفين في صندوق واحد، أو عن طريق إصدار أسهم نقدية وقفية تشجيعاً على الوقف، وتحقيقاً للمشاركة الجماعية فيه.

(3) إذا استثمر المال النقدي الموقوف في أعيان كأن يشتري الناظر به عقاراً أو يستصنع به مصنوعاً، فإن تلك الأصول والأعيان لا تكون وقفاً بعينها مكان النقد، بل يجوز بيعها لاستمرار الاستثمار، ويكون الوقف هو أصل المبلغ النقدي.

ويوصي بما يأتي:

(1) دعوة الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الإسلامية إلى المحافظة على الوقف ورعايته والعناية به، وعدم الاعتداء عليه، وإحياء بعض أنواع الوقف، مثل الوقف الذُّري الذي قامت بإلغائه بعض التشريعات العربية والإسلامية.

(2) دعوة الدول العربية والإسلامية والهيئات والمؤسسات المعنية بشؤون الأوقاف، وكذلك المنظمات العالمية المتخصِّصة إلى تحمُّل مسؤوليتها نحو الأوقاف في فلسطين بصورة عامة، وفي القدس الشريف بصورة خاصة، وحمايتها وبذل الجهود للحفاظ على معالمها، والدعوة إلى تنميتها لتتمكن من تحقيق أهدافها وأداء رسالتها.

(3) دعوة الحكومات الإسلامية لتحمُّل بعض مصروفات إدارة الوقف ما أمكن ذلك من باب المصلحة العامة، ولأنها المسؤولة عن رعاية مصالح العباد والبلاد.

(4) دعوة الهيئات المتخصصة لوضع معايير شرعية ومحاسبية للتدقيق الشرعي والمالي والإداري في أعمال الناظر، سواء أكان فرداً أم جماعةً أم مؤسسةً أم وزارة. وينبغي أن تخضع إدارة الوقف لقواعد الرقابة الشرعية والإدارية والمالية والمحاسبية.

(5) ضرورة وضع ضوابط معيارية لنفقات الوقف سواء أكانت تسويقية أم إعلامية أم إدارية أم أجوراً أم مكافآت لتكون مرجعاً عند الرقابة والتفتيش وتقويم الأداء.

(6) الدعوة لإحياء نظام الوقف بجميع أنواعه التي كان لها دور عظيم في الحضارة الإسلامية وفي التنمية البشرية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية.

(7) الاستفادة من التجارب الرائدة في إدارة الوقف وحمايته وتنميته في بعض الدول العربية والإسلامية.

(8) ضرورة إعطاء الأولوية في استثمارات الأوقاف للبلاد الإسلامية.

4- الأضاحي

تختلف أعيادنا نحن المسلمين عن أعياد غيرنا بأمور، منها: (1) أنها ربانية شرعها لنا ربنا ومولانا وسنها حبيبنا ومصطفانا، (2) وأنها تأتي بعد عبادات عظيمة؛ فعيد الفطر يأتي تتويجاً للإنجاز العظيم الذي يحققه المسلم الصائم القائم في شهر رمضان، وعيد الأضحى هو بمثابة المهرجان الذي يبارك التجمُّع الهائل للمسلمين في عرصات الحج المباركة والتي ترمز إلى تلاحم ووحدة المسلمين، وتُذكِّر بعزة الإسلام وأهله؛ (3) وأعيادنا نقوم فيها بأعمال جليلة، كصدقة الفطر والأضاحي؛ (4) وأعيادنا ليست أعياد كأس وغانية وانفلات أخلاقي، وإنما أعياد شكر لمن يملك الأرض ومَن عليها، وحثّ على الحب والتسامح، والبر والصلات.

والأمم تحاول أن تخلد أحداثها، وتجسد ذكرياتها العظيمة وتحتفل بأيام مجدها؛ فتحتفل بيوم الاستقلال، ويوم الجلاء، ويوم النصر، الخ. كذلك، فعيد الأضحى هو من أيام الله المباركة، ومن أيام الإنسانية الخالدة، ومن أيام الإيمان العظيمة، ومن أيام البطولة والفداء، التي خلدها الله لنا بشعيرة الأضحية، ليذكرنا بحدث التضحية من أبينا إبراهيم-عليه السلام-، عندما امتثل لأمر الله- عزَّ وجل- فهمَّ بذبح ابنه إسماعيل- عليه السلام- لولا أن الله فداه بكبش عظيم.

والأضحية سنة أبينا إبراهيم ونبينا محمد عليهما الصلاة والسلام، وهي من أعظم القربات إلى الله في يوم النحر. يقول ربنا سبحانه: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾[1]. وعن عائشة- رضي الله عنها- أن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- قال: "ما عمل ابنُ آدمَ يوم النَّحر عملاً أحبُّ إلى الله- عزَّ وجلَّ- من هراقة دمٍ، وإنه ليأتي يوم القيامة بقرونها وأظلافها وأشعارها، وإنَّ الدَّم ليقع من الله- عزَّ وجلَّ- بمكانٍ قبل أن يقع على الأرض، فطيبوا بها نَفْسًا"[2]. والأضحية تكون من بهيمة الأنعام؛ أي من الإبل أو البقر أو الضأن أو المعز على اختلاف أصنافها، ولا تجزئ إلا بشرطين: الأول أن تبلغ السن المعتبر شرعاً[3]، والثاني أن تكون سليمة من العيوب التي بينها النبي- صلى الله عليه وسلم- حين قال: "أربع لا تجوز في الأضاحي: العرجاء البيِّن ظَلَعها، والعوراء البيِّن عَورها، والمريضة البيِّن مَرَضها، والعجفاء التي لا تنقى"[4]، وكلما كانت الأضحية أكمل في ذاتها وصفاتها فهي أفضل.

ويستحب أن يطعم المُضحِّي أهل بيته ثلث الأضحية، ويهدي ثلثاً للفقراء من جيرانه وأقاربه، ويتصدق بالثلث الباقي على مَن يسألها، لقول الحق سبحانه: ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ ﴾[5]، والقانع هو السائل، والمعتر هو الذي يعتري الناس، أي يتعرض لهم ليطعموه، ولا يسألهم ذلك، ولما روي عن ابن عباس- رضي الله عنهما- في صفة أضحية النبي- صلى الله عليه وسلم- قال: "ويطعم أهل بيته الثلث، ويطعم فقراء جيرانه الثلث، ويتصدق على السؤال بالثلث"، ورُوِيَ عن ابن عمر- رضي الله عنهما- أنه قال: "الضحايا والهدايا: ثلث لك، وثلث لأهلك، وثلث للمساكين".

---

(1) الآية 2 من سورة الكوثر.

(2) أخرجه الترمذي في الأضاحي (1493)، وابن ماجه في الأضاحي (3126)، وقال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب"، وصححه الحاكم (389/2)، وتعقبه الذهبي والمنذري، وضعفه الألباني في الضعيفة (527).

(3) ما يجزئ في الأضحية من الضأن ما كمل له ستة أشهر ودخل في السابع، ومن الماعز ما كمل له سنة، ودخل في الثانية، ومن البقر ما كمل له سنتان، ودخل في الثالثة، ومن الإبل ما كمل له خمس سنين، ودخل في السادسة. انظر فتوى الدكتور يوسف القرضاوي على موقع "إسلام أون لاين" على الرابط:
(http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?pagename=IslamOnline-Arabic-Ask_Scholar/FatwaA/FatwaA&cid=1122528600598)

(4) أخرجه أحمد (284/4، 301)، والترمذي في الأضاحي، باب: ما لا يجوز من الأضاحي (1497)، وأبو داود في الضحايا (2802)، والنسائي في الضحايا، باب: العجفاء (4369، 4370، 4371)، وابن ماجه في الأضاحي، باب: ما يكره أن يضحى به (3144)، وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح"، وصححه ابن الجارود (907)، وابن خزيمة (2912)، وابن حبان (5889)، والحاكم (467/1)، وهو مخرج في إرواء الغليل (1148).

(5) الآية 36 من سورة الحج.

مشروع الاستفادة من أضاحي

تشير بعض التقارير[1] إلى أن عدد الأضاحي في السعودية تصل إلى 12 مليون رأس بالإضافة إلى مليوني رأس لأضاحي الحجاج. وتتراوح أسعار هذه الأضاحي بين 1000 إلى 1800 ريال سعودي، مما يعني أن ما يُنفق في السعودية على أضاحي عيد الأضحى المبارك قد تتجاوز 9 مليارات ريال سعودي. أما في البلدان التي تعاني من الحصار- كفلسطين- فإن أسعار الأضاحي قد تصل أكثر من 300 دولار[2].

وتتبنى الكثير من المؤسسات الخيرية المحلية والقُطْرية مشروع أضاحي العيد، وخاصة في البلدان الفقيرة والمتضررة كفلسطين واليمن والصومال، ويتم في هذه المشاريع توزيع أضاحي العيد لآلاف الأسر الفقيرة. ومن المؤسسات الرائدة في هذا المجال البنك الإسلامي للتنمية الذي يتبنى "مشروع المملكة للإفادة من الهَدْي والأضاحي" الذي بدأ تنفيذه في حج عام 1403هـ، وفي كل عام يعمل في هذا المشروع أكثر من 35 ألف شخص، ما بين جزارين ومساعديهم، وأطباء بيطريين، ومشرفين شرعيين، وإداريين، وغيرهم من الفنيين والعاملين[3]. ويتم في كل موسم حج ذبح ما يزيد عن 700 ألف رأس من الأغنام والإبل والأبقار وسلخها وتنظيفها وتجميدها خلال فترة 80 ساعة فقط، ويتم توزيع لحوم الهَدْي والأضاحي على مستحقيها من فقراء الحرم وفقراء المسلمين في نحو 27 دولة. وقد قام المشروع منذ تدشينه بتوزيع ما يزيد عن 12.5 مليون رأس من الأغنام[4]، ويقوم المشروع حالياً بإعداد الترتيبات لاستخلاص الجيلاتين الحلال من مخلّفات الأضاحي[5].

وهناك من المؤسسات الأخرى التي قد لا تصل في إمكانياتها المالية والبشرية إلى مستوى البنك الإسلامي للتنمية، ولكنها مع ذلك تقوم بدور يفوق التصوُّر، فمثلاً قدّمت "الهيئة الإسلامية للرعاية" في لبنان ولمدة 23 عاماً من إطلاقها لمشروع أضاحي العيد ما يزيد عن 14181 أضحية لأكثر من 165

---

(1) "السعوديون ينفقون 9 مليارات ريال على أضاحي العيد": جوهر معلومات الشرق الأوسط التجارية.

(2) "مشروع الأضاحي.. التسابق إلى نصرة غزة": حسن محمود.

(3) "مليار ريال تكلفة مشروع المملكة للإفادة من الهدي والأضاحي": جريدة الوطن السعودية.

(4) "مليار ريال تكلفة مشروع المملكة للإفادة من الهدي والأضاحي": جريدة الوطن السعودية.

(5) "مشروع إنتاج الجيلاتين الحلال من مخلفات مجازر المشروع": مشروع المملكة للإفادة من الهدي والأضاحي.

ألف أسرة لبنانية[1]. أما في جمعية الأعمال الخيرية الفلسطينية، فقد قدَّم مشروع أضاحي العيد خدماته لقرابة 39 ألف أسرة فلسطينية بين عامي 2002 و 2006م[2].

رأي العلماء في مشروع أضاحي العيد

أجاز بعض العلماء توكيل المؤسسات التي تقوم بالاستفادة من لحوم الأضاحي، بحيث يمكن إرسالها إلى الدول التي تكثر بها الكوارث والأزمات، وأجازوا بيع مخلفات الأضاحي كالجلود والأمعاء، بشرط توزيعها على فقراء المسلمين[3]. غير أن هناك من العلماء مَن لا يقول بجواز ذلك، وأدلة عدم الجواز عند هؤلاء هي: عدم التسمية في كل الذبائح، وأن مَن يقومون بالذبح لا يُحدِّدون المهدى عنه في كل ذبيحة، ولا يُحدِّدون كذلك نوع الذبيحة؛ هل هي فدية أو هَدْي أو غير ذلك. كذلك، فإن بعض ضعاف النفوس يقومون ببيع كوبونات مزورة للحجاج بأسعار زهيدة، وكثير منهم لا يقوم بالذبح أصلاً، وآخرون يقومون بذبح عشوائي مخالف لأنظمة الذبح المقررة.

حساب عائدات الأضاحي

لنفترض أن مَن تجب عليهم زكاة المال (أي 60 مليون شخص في العالم الإسلامي) هم مَن بمقدورهم أن يُضحُّوا، وكما بينا فإنه من السُّنة تقسيم الأضحية إلى ثلاثة أقسام: قسم لأهلك، وقسم توزعه على أقاربك وجيرانك، وقسم ثالث توزعه على الفقراء. لذلك، فسنفترض أن كل مُضحٍّ سيتبرع بثلث أضحيته للفقراء. ورغم أن التقارير تشير إلى أن قيمة الأضاحي في بعض البلدان قد تصل إلى 1800 ريال سعودي، إلا أننا سنفترض هنا أن قيمة كل أضحية هي حوالي 400 ريال سعودي (أي حوالي 100 دولار)، لذا فإن القيمة النقدية للثلث الذي سيتم التبرع به هو حوالي 30 دولار. بهذه الأرقام البسيطة يمكننا حساب عائدات الأضاحي، كما يلي:

---

(1) "الهيئة الإسلامية للرعاية تواصل تنفيذ مشروع أضاحي العيد للعام الـ 23 وإيصالها إلى 8550 عائلة": الهيئة الإسلامية للرعاية.

(2) "مشاريعنا في أرقام": جمعية الأعمال الخيرية الفلسطينية.

(3) "مشروع إنتاج الجيلاتين الحلال من مخلفات مجازر المشروع": مشروع المملكة للإفادة من الهدي والأضاحي.

لغة الأرقام

☒ عائدات الأضاحي = 60 مليون شخص في العالم الإسلامي قادر على التضحية × 30 دولار مقدار الثلث الذي يتم التبرع به للفقراء من كل أضحية = 1800 مليون دولار في السنة.

لقد استثنينا في حساب عائدات الأضاحي الثلث الثاني الذي عادة ما يوزعه المُضحّي على أقربائه وجيرانه، مع العلم أن كثيراً من المستفيدين من هذا الثلث سيكونون أيضاً من ذوي الحاجة. كذلك، فنحن نعلم أنه باعتبار أن كل أسرة مسلمة تتكون من خمسة أشخاص (الزوج والزوجة وثلاثة أطفال)، فستكون هناك حوالي 400 مليون أسرة مسلمة في العالم. ومما لا شك فيه أن غالبية الأسَر المسلمة تضحّي في يوم العيد، لكننا لم نحتسب إلا حوالي سبع هذا العدد من الأُسَر. وبالرغم من ذلك، فقد رأينا أننا سنحصل على ما قيمته 1800 مليون دولار في كل عام كمساعدات للفقراء. وإذا تصوَّرنا كيف يكون الوضع فيما لو أصبحت الأمة مستقيمة على دين الله، واختفت منها معظم الأمراض الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها حالياً، فسنجد أن غالبية الأُسَر المسلمة ستكون قادرة على ذبح أضاحيها يوم العيد، اقتداءً بأبينا إبراهيم عليه السلام وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم. هذا يعني أنه سيتم التبرع بما مقداره 12 مليار دولار (400 مليون أسرة × 30 دولار قيمة الثلث المتبرَّع به). لذا، نلاحظ أهمية هذه الشعيرة من الناحية الاقتصادية، بالإضافة إلى فوائدها الجمة من النواحي الاجتماعية والنفسية.

5- خاتمة الفصل

لقد رأينا في هذا الفصل كيف جاء الإسلام بنظامه الاقتصادي الرائع الذي لا يكتفي فقط بحل المشكلات المالية، من توفير الاحتياجات الأساسية للفقراء والمعوزين، وتنظيم الثروة وتوزيعها، وإنما في نفس الوقت يبني الجوانب الروحية والاجتماعية والسياسية. لقد وجدنا أن الزكوات والوقف والأضاحي فقط يمكن أن توفر للأمة (والأمة في وضعها الحالي) حوالي 9.35 مليار دولار (3.75 مليار عائدات زكاة المال + 1.8 مليار عائدات زكاة الفطر + 200 مليون عائدات الأوقاف + 1.8 عائدات الأضاحي).

والسؤال هنا هو: كيف ستتغير هذه الأرقام لو استقامت الأمة على دين الله؟ مما لا شك فيه أن الأرقام ستقفز بشكل ملحوظ. مثلاً، رأينا في الفصل الماضي أن البطالة مرض من الأمراض التي ابتليت بها الأمة، ورأينا كذلك أن البطالة تختفي عندما يستقيم المسلم على منهج ربه. لذا، فعندما تستقيم الأمة، فستختفي البطالة. وهذا يعني أنه سيكون عندنا حوالي 280 مليون عامل إضافي (2 مليار مسلم × 14٪ شخص عاطل عن العمل حالياً)، وهؤلاء إذا دفعوا زكاة المال وزكاة الفطر وذبحوا أضحياتهم فيكون العائد من كل ذلك (حسب التقديرات التي ذكرناها في هذا الفصل) هي 30.1 مليار دولار إضافية (كما هو مُبيَّن في المربع التالي)، مع ملاحظة أننا ما زلنا نستخدم التقديرات البسيطة في حساب هذه العائدات الإضافية. هذا فقط في تشغيل العاطلين عن العمل، فماذا يكون الحال عندما تُحَل كل أو معظم المشاكل التي تعاني منها الأمة؟

لغة الأرقام

- ☒ عائدات زكاة المال = 280 مليون شخص × 2500 دولار × 2.5٪ = 17.5 مليار دولار.
- ☒ عائدات زكاة الفطر = 280 مليون شخص × 5 أشخاص (عدد أفراد الأسرة) × 3 دولار عن كل فرد = 4.2 مليار دولار.
- ☒ عائدات الأضاحي = 280 مليون شخص × 30 دولار قيمة ثلث الأضحية المتبرع به للفقراء = 8.4 مليار دولار.
- ☒ مجموع العائدات السنوية من تشغيل العاطلين = 17.5 + 4.2 + 8.4 = 30.1 مليار دولار.

الفصل الثاني

إحياء الأرواح

لقد تعرضت الأمة الإسلامية منذ نشأتها وإلى يومنا هذا إلى نكبات أَوْدَت بحياة عشرات- أو بل ربما مئات- الملايين من أبنائها. وقد اختلفت هذه النكبات في نوعها ومسبباتها وآثارها على الأمة؛ فهناك العوامل الداخلية من حروب قبلية وحزبية، وهناك الأمراض الفتاكة التي تفني الملايين من الأرواح في كل عام، وهناك المجاعات والفيضانات، وهناك المؤامرات والمخططات الدولية التي أصبحت مَعْلَماً من معالم "الحضارات" الغربية والشرقية. بعض هذه المؤامرات الدولية ما هو واضح للعيان كزرع أنجس خلق الله (اليهود) في قلب الأمة وما تبع ذلك من إزهاق للأرواح وتدمير للبنى التحتية لكيان الأمة بأكمله، وبعضها ما يجري في الخفاء وبتواطؤ فاضح حتى ممن ينتسبون إلى الإسلام وإلى أمة الإسلام. كذلك، فلا ننسى حرب الخليج و "الحرب ضد الإرهاب" التي تقود زمامها أمريكا وأعوان الشر، والحروب الأخرى التي أصبحت- لكثرتها- تعتبر من سمات العالم الإسلامي. وأخيراً- وليس آخراً- فهناك مؤامرات إهلاك الحرث والنسل من مثل الحصار الاقتصادي والجوي والعسكري الذي يُفرَض قسراً وزُوراً على بلدان العالم الإسلامي المختلفة. وقد أوْدَت تلك المؤامرات بأرواح الملايين من أبناء الأمة وأرجَعَت الأمة ثقافياً وفكرياً وصحياً وبِنْيَوياً قروناً للوراء.

"إنَّ وحشيّة الغزو العسكري في فلسطين وأفغانستان والعراق ومناطق أخرى ظاهرة للعيان، والعالم الإسلامي يقف أمامها مشلول القوى، خائر العزائم، غير قادر على صدِّها، بين ضجيج الشعارات واضطراب الخطوات وتمزُّق المحاولات، فنزل بالمسلمين من الهزائم ما لم يشهده تاريخ المسلمين أبداً"[1]. وديننا الإسلامي الحنيف يأمرنا أن نتصدى لهذه الاعتداءات، ويفرض علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لإنقاذ ما نستطيع إنقاذه من أرواح. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً ﴾[2]. وحيث أنه ليس قصدنا في هذا الكتاب استقصاء الوقائع وتحليل ما وقع للأمة من ويلات ونكبات، وإنما التدليل على دور الاستقامة في النهوض باقتصاد الأمة. لذا، فإننا سنحاول في هذا الفصل- بإذن الله- أن نسوق أربعة أمثلة لبعض من قضايا الأمة الساخنة، وسنحاول دعمها بالوقائع

---

(1) "العالم الإسلامي بين الغزو العسكري والغزو الفكري": عدنان علي رضا النحوي.

(2) الآية 32 من سورة المائدة.

والأرقام التي ستعين القارئ- بإذن الله= على تبيُّن مرارة الواقع الذي تعيشه الأمة حالياً، وجمال ونبل غايات المستقبل الذي نسعى بها للوصول إليه.

1- أفغانستان

تقع أفغانستان في القسم الجنوبي الغربي من قارة آسيا، وهي دولة قارية حبيسة (أي بلا منافذ بحرية). ويحدُّها من الشمال تركمانستان وطاجكستان وأوزبكستان، وتحاذيها الصين الشعبيَّة من أقصى الشمال الشرقي، وعلى حدودها الشرقية والجنوبية تجاورها باكستان، وعلى حدودها الغربيَّة تقع جمهورية إيران. وتضمُّ أفغانستان سلاسل جبليَّة عالية، وصحارَى شاسعة وأودية خصبة وسهولاً متموِّجة. وقد أدَّى هذا الموقع الجيبولوتيكي لأفغانستان أن أصبحت مسرحًا لتدخُّل القوى الكبرى فيها، سواء من جيرانها أو ممن يُسيطرون على هؤلاء الجيران من قوًى خارج آسيا. وقد شكَّل موقع أفغانستان دائرة التقاء لثلاثة عوالم حضاريَّة: المشرق الإسلامي وجذوره العربيَّة، وآسيا الوسطى وجذورها التركيَّة المغوليَّة، وشبه القارَّة الهنديَّة بما فيها من حضارات متنوِّعة ومتشابكة.

دخل الإسلام أفغانستان في نهاية القرن الأوَّل الهجري (السابع الميلادي)، وفي منتصف القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) عمَّ الإسلام الديار الأفغانيَّة، مما كان له تأثير كبير وواضح على الحضارة هناك. وحكمت أفغانستان الجماعات التركيَّة من شرق فارس وآسيا الوسطى في الفترة الممتدَّة بين عامي 900م و 1200م، وقد هاجم المغول أفغانستان بقيادة جنكيز خان في القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي)، والتيموريُّون بقيادة تيمورلنك في القرن الرابع عشر الميلادي.

وتنافس كلٌّ من السافاديّين من بلاد فارس، والمغول من الهند على حكم أفغانستان من منتصف القرن السادس عشر حتى أوائل القرن الثامن عشر الميلاديين، وفي عام 1747م توحَّدت القبائل الأفغانية لأوَّل مرَّة، واستطاعت السيطرة على البلاد تحت قيادة أحمد شاه ديراني، وفي عام 1819م نشبت حرب أهليَّة بين القبائل المتنازِعة على حُكم البلاد، واستمرَّت الحرب حتى سنة 1835م، حيث سيطر على الحكم آنذاك "دوست محمد خان" الملقَّب بالأمير الصغير.

وخلال القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي) تنافست بريطانيا وروسيا في السيطرة على أفغانستان؛ حيث كانت روسيا تسعى إلى مخرج لها يَصِلُها بالمحيط الهندي، وبدأت التوسُّع باتجاه أفغانستان، وبالمقابل كانت بريطانيا تُريد حماية إمبراطوريَّتها في الهند من تهديد التوسُّع الروسي.

وقد غزت الجيوش البريطانية أفغانستان ثلاث مرات؛ حيث اندلعت الحرب الإنجليزية الأفغانية الأولى بين عامي 1839 و 1842، وفيها قتل ما يزيد عن 16 ألف جندي بريطاني. أما الحرب الثانية فكانت في عام 1878، والثالثة في عام 1919 عندما ازداد التأثير الروسي بمحاذاة أفغانستان في منتصف القرن التاسع عشر، وبعدها قرَّر الإنجليز إنهاء تدخُّلهم في أفغانستان، حيث حصلت البلاد على استقلالها التامّ في أغسطس عام 1919م.

وقد تعاقب على حكم أفغانستان العديد من الأمراء والملوك؛ ففي عام 1880م تولى عبد الرحمن خان إمارة أفغانستان، وبعد وفاته في عام 1901م تولى ابنه حبيب الله إمارة البلاد، وانتهج نفس سياسات أبيه الرامية إلى تقوية الحكومة الوطنية وتقليص سلطة زعماء القبائل. وفي عام 1919م اغتيل حبيب الله، وتولى ابنه أمان الله خان إمارة أفغانستان، وقام بمهاجمة الإنجليز. وقد بدأ أمان الله بإصلاحات عديدة تهدف إلى تحديث أفغانستان، فوضع أوَّل دستور للبلاد في عام 1923م، وتمَّ تغيير لقب الأمير إلى ملك سنة 1926م، غير أن زعماء القبائل وقادة المسلمين أخذوا يقاومون حركة الإصلاحات التي أتى بها أمان الله حتى أُجْبِرَ على التخلِّي عن العرش عام 1929م، وفي نهاية 1929م أصبح محمد نادر خان ملكًا لأفغانستان. وفي سنة 1933م اغتيل محمد نادر خان وتولَّى ابنه محمد ظاهر شاه، فاستكمل استقلال البلاد في عهده.

بدأت العلاقة بين أفغانستان والاتحاد السوفييتي في عام 1921م عندما أبرم الملك أمان الله معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفييتي، وضاعف من حجم التبادل التجاري بين بلده والاتحاد السوفييتي. وفي عام 1953م تولى محمد داود رئاسة وزراء أفغانستان، وهو ابن عم الملك ظاهر شاه، وكانت اتجاهات محمد داود يسارية واضحة، مما جعله يستعين باليساريين في الحكم وانفتح على الاتحاد السوفيتي. وفي ديسمبر 1955م، وبعد أن رفضت الولايات المتحدة الأمريكية بيع معدات عسكرية حديثة لأفغانستان، زار خرشوف وبولجانين أفغانستان لتقديم القروض لأفغانستان، ثم أعقب ذلك بيع الطائرات والأسلحة. لم تُرضِ الملك ظاهر شاه سياسات محمد داود اليسارية، فقام بعزله وعيَّن مكانه محمد يوسف المعروف بميوله للغرب[1].

في عام 1965 تم تأسيس حزب الشعب الشيوعي، وذلك لتوحيد القوى الشيوعية في أفغانستان، وتولى نور محمد تره كي زعامة الحزب. وفي عام 1973 تزعَّم محمد داود انقلاباً عسكرياً سلمياً استولى به على الحكم بمساعدة حلفائه السابقين من حزب الشعب، وقام بإلغاء الملكية، وإقامة جمهورية أفغانستان على أساس دستور جديد وحزب واحد.

في عام 1978 حدث الانقلاب العسكري الشهير الذي قام به حزب الشعب الشيوعي الديمقراطي؛ فأطاح بداود وعائلته، واستلم نور محمد تره كي- السكرتير العام للحزب- الحكم؛ فصار رئيسًا للمجلس الثوري، ورئيس وزراء جمهورية أفغانستان الديمقراطية. وتبع ذلك اعتقال كثير من القيادات الإسلامية والشخصيات الدينية وجميع من عادى القرارات الشيوعية الثورية، وقتل الآلاف في السجون والمذابح الجماعية، وهو ما أثار حفيظة الشعب الأفغاني بوجه عام ودفعه للقيام ضد الحكومة الشيوعية[2].

في ديسمبر 1978 وقع كل من بريجنيف وتره كي معاهدة الصداقة الأفغانية-السوفيتية الثانية، وقد استخدمت هذه المعاهدة فيما بعد لتبرير الغزو السوفيتي لأفغانستان. وسنعرض في النقاط التالية لتفاصيل بعض المراحل التي مرت بها أفغانستان في تاريخها الحديث، بدءاً بغزو الروس وانتهاءً بغزو الأمريكان، وسنحاول الوقوف على بعض الجرائم البشعة التي قام بها الروس والأمريكان في أفغانستان.

---

(1) "أفغانستان.. معلومات أساسية": شيرين حامد فهمي.

(2) "أفغانستان.. معلومات أساسية": شيرين حامد فهمي. المصدر السابق.

- **الاجتياح الروسي البلشفي لأفغانستان:** بعد قتل تره كي على يد حفيظ الله أمين، واستيلائه على الحكم، غزت آلاف من القوّات السوفييتية أفغانستان في 27 ديسمبر 1979م، وقتلوا حفيظ الله أمين- الذي كان رافضاً لهيمنة السوفييت- وأحضروا بابراك كارمل من موسكو ليتولى حكم أفغانستان. وعلى إثر ذلك انتشرت المقاومة في أنحاء البلاد، مما جعل الروس يتحالفون مع قوّات الحكومة الأفغانيَّة في قتالها ضدَّ المجاهدين.

أشارت التقارير العسكرية الأولى إلى الصعوبات التي واجهت السوفييت أثناء القتال في المناطق الجبلية، فالجيش السوفييتي لم يكن معتاداً على ذلك الشكل من القتال، ولم يحظ بتدريب لمواجهة حرب غير نظامية وحرب عصابات، وكانت آلياتهم العسكرية- وخاصة السيارات المصفحة والدبابات- في كثير من الأحيان عاجزة عن التوغُّل في المناطق الجبلية، وتعرضت لهجمات المجاهدين، مما جعل الروس يستخدمون المدفعية الثقيلة بشكل مكثف أثناء قتال قوات المجاهدين. كذلك، فقد استخدم السوفييت في الهجوم الجوي المروحيات المدعومة بقاذفات القنابل المقاتلة، وفي بعض المناطق استخدم السوفييت أسلوب الأرض المحروقة مدمّرين القرى والبيوت والمحاصيل والماشية، إلخ. وقد قصفت القوات السوفييتية والحكومية العديد من القرى الأفغانية حتى أَجْبَرت العديد من قاطني القرى على النزوح منها، ومع استمرار الحرب الضارية والقصف المتواصل، نزح أكثر من ثلاثة ملايين نسمة من أفغانستان إلى باكستان المجاورة، واستقرُّوا في مخيَّمات مؤقَّتة، بينما لجأ بعضهم الآخر إلى إيران.

ارتفع صوت الاستنكار الدولي ضد الحرب الروسية بسبب الجرائم التي كان الروس يرتكبونها ضد المدنيين العُزَّل، وكانت محاولات الروس للقبض على تشكيلات المجاهدين تمنى بالفشل بسبب وعورة المنطقة التي لم يعتد الروس الحرب فيها، وبسبب التكتيكات التي كان المجاهدون يستخدمونها في جهادهم للروس الغازين. كل هذا اضطر الروس لتكثيف قواتهم في أفغانستان.

لقد كان غزو السوفييت لأفغانستان أكبر خطأ ارتكبته القيادة الروسية؛ فعندما قررت النخبة الحاكمة في موسكو، وعلى مضض، إرسال الجنود، واجهت معارضة شديدة من رئيس الأركان المارشال نيكولاي أورجاكوف الذي أخبر بصراحة وزير الدفاع ديمتري أوستينوف ولاحقاً زعيم الحزب ليونيد بريجنيف بأن الحرب في أفغانستان ستكون خطأ فادحاً. وقد استدعى الأمر من

موسكو عشر سنوات من الحرب المتواصلة لتصل إلى قناعة بأن حربها في أفغانستان كانت خطأ كبيراً[1]. ويرى المؤلف والكاتب الصحفي جريجوري فيفر في كتابه "المغامرة الكبرى: الحرب السوفييتية في أفغانستان" بأن إقدام السوفييت على غزو أفغانستان كان خطوة مغامرة لم تقم على حسابات إستراتيجية دقيقة، فكانت نتيجتها تكلفة مالية بشرية باهظة في الجانب السوفييتي، إلى جانب كونها أحد عوامل الضعف التي لحقت بالاتحاد السوفييتي وساهمت في انهياره[2].

خلال هذه العشر سنوات حقق المجاهدون انتصارات عديدة، وأسقطوا 150-200 طائرة سوفيتية، وخاض الروس حرباً استنزافية مريرة تكبدوا خلالها أكثر من 75 ألف قتيل، بجانب الخسائر السياسية والاقتصادية، مما كان له مردودات سلبية على الأصعدة الاجتماعية والمعنوية داخل الاتحاد السوفيتي، أدت إلى تفككه بعد ذلك، وسقوط الشيوعية في معقلها على أرضه. وانتهت الحرب بخروج السوفييت في 14 فبراير 1989، مخلفة وراءها أكثر من 1.25 مليون شهيد أفغاني؛ واستمر القتال بين المجاهدين والحكومة الشيوعية حتى عام 1992م[3].

- **حكومة المجاهدين:** خرج السوفييت من أفغانستان في 1989 لكنهم تركوا حكومة شيوعية قوية يقودها سياسي محنك هو محمد نجيب الله، فبقي الطريق إلى كابل غير ممهد أمام المجاهدين. بقي نجيب الله يناور حتى 1992، ومع قيام الأمم المتحدة بإرسال مبعوث لها هو بينون سيفان للتوفيق بين المجاهدين والحكومة في صيغة تقاسم للسلطة، فإن نظامه حصل على دعم إضافي، غير أن تمرد أحد جنرالاته وهو الجنرال عبد المؤمن واستيلائه على "سامنغان" وقيامه بقطع الإمدادات عن كابل أدى إلى قلب المقاييس؛ إذ أن أحمد شاه مسعود- وهو أحد قادة فصائل المجاهدين- استغل هذه الفرصة وقام بدعم تمرد الجنرال عبد المؤمن، كما واصل اتصالاته داخل النظام، واستفاد أيضاً من تمرد الجنرال عبد الرشيد دوستم الأمر الذي مهّد له وحده الطريق إلى كابل. غير أن مسعود لم يكن صاحب الاتصالات الوحيد داخل النظام؛ فقُلْبُ الدين

(1) "حرب أفغانستان: المهمة ودروس التاريخ": وولتر روجرز.

(2) "دروس الوحل الأفغاني": عبد الجبار عبد الله.

(3) ~~"دروس الوحل الأفغاني": عبد الجبار عبد الله.~~ المصدر السابق

2016/12/09

حكمتيار- وهو أحد أقوى قادة المجاهدين- كانت له حسـاباته أيضـاً، والولايات المتحدة الأمريكية وباكستان لهم حساباتهم الخاصة.

وأخيراً، اتفق المجاهدون على صيغة لدخول كابل، بحيث يصبح صبغة الله مجددي رئيساً لمدة شهرين، يليه في الرئاسة برهان الدين رباني لمدة أربعة أشهر، وتذهب رئاسة الوزراء إلى قُلْبِ الدين حكمتيار ووزارة الدفاع إلى أحمد شاه مسعود.

في يناير 1992م اتُّفِق على وقف إطلاق النار ووضع السلطة في يَدِ الحكومة الإسلاميَّة التي كانت تُحاصِر العاصمة كابول، وإجراء الانتخابات تحت رعاية الأمم المتَّحدة، ومنظَّمة المؤتمر الإسلامي، فدخلت قوَّات المجاهدين كابول، وكوَّنت الحكومة الإسلاميَّة. تولَّى الرئاسة في الشهرين الأولين الأستاذ صبغة الله مجددي، حيث قام برئاسة "مجلس الجهاد الإسلامي" الذي عيَّن بدوره مجلسًا مؤقتًا للوزراء. وفي 28 يونيو 1992م سلم مجددي الرئاسة- حسب المقترحات التي تقدمها اتفاقية بيشاور- إلى الأستاذ برهان الدين ربَّاني، الذي قام برئاسة هيئة تنفيذية جديدة وهي "مجلس القيادة"، وتولَّى قُلْبُ الدين حكمتيار رئاسة الوزراء.

أمسك ربَّاني بالسلطة حتى نهاية شهر أكتوبر 1992. وفي 30 ديسمبر قام مجلس استشاري خاص بانتخاب رباني كرئيس للدولة حتى عام 1994م. وفي مارس 1993م قامت معظم جماعات المجاهدين بتوقيع معاهدة سلام في إسلام آباد، كان من نتائجها إيجاد حكومة مؤقتة متعددة الفصائل في جنوب كابول في يونيو 1993م؛ وفي يونيو 1994م قامت المحكمة العليا بمدِّ فترة ربَّاني الرئاسية إلى ستة أشهر قادمة، وبالرغم من انتهاء هذه الفترة في بداية عام 1995م فإن ربَّاني استمر في ممارسة السلطة.

وخلال الفترة من إبريل 1992 حتى سقوط حكومة الرئيس رباني في كابل بيد طالبان في سبتمبر 1996، تضخَّمت الخلافات بين أطراف الحكومة مع تمسك برهان الدين رباني بالسلطة، ورفض قُلْبُ الدين حكمتيار الدخول إلى كابل وقبول صيغة التراضي، كما تضخَّمت خلافاته مع أحمد شاه مسعود بشأن تسليح الفصائل، وسيطرة وزارة الدفاع على كابل. وصلت الخلافات إلى نقطة مسدودة، فبدأ قُلْبُ الدين حكمتيار يعاونه عبد الرشيد دستم في قصف

كابل الأمر الذي أدى إلى تدميرها، وردت عليهم قوات أحمد شاه مسعود، فانفجرت الحرب الأهلية الأفغانية مخلفة الدمار الهائل الذي لا تزال أفغانستان تعاني منه إلى اليوم.

في هذه الحرب شهدت العاصمة أسوأ أيامها إطلاقاً، وتدمر أكثر من 60٪ منها خلال هذه المعارك، وقتل أكثر من عشرة ألاف شخص في كابل العاصمة وحدها، وعمت البلاد الفوضى، وانتشرت ثقافة لوردات الحرب وعدم الأمن[1]. وتشير التقديرات إلى أن الصراع الذي دار بين قادة المجاهدين قد أوقع أكثر من 40 ألف قتيل، إضافة إلى خسائر مادية أخرى جسيمة. ولم ينجح الوسطاء الدوليون في وضع حد لهذه الحروب، بل على العكس من ذلك، فقد تحولت أفغانستان مع هذا الاقتتال الداخلي إلى ساحة لا وجود للأمن فيها، ولم يكن أمام السكان قوة موحدة تجبرهم على احترام القانون والتقيد بقراراته. كذلك، فقد استشرى الفساد نتيجة لرواسب الحقبة الشيوعية التي عاشتها وتحكم القائد الشيوعي عبد الرشيد دوستم في بعض الولايات مما أدى إلى فوضى إدارية جعلت من الصعوبة على جهة معينة محاربة الرذائل التي انتشرت في المجتمع الأفغاني المحافظ بطبيعته[2].

لقد حوّل المجاهدون الجهاد المبارك الذي قادوه ضد أعتى قوى الشر في ذلك الوقت، وهي الاتحاد السوفييتي، إلى حروبٍ ومعارك مدمرة بين جميع الفصائل الجهادية؛ وبسببها "أهلكوا الضرع والزرع وأفقدوا الشعب الأفغاني الأمن والأمان والاطمئنان على نفسه وأمواله وأعراضه بصراعهم على السلطة"[3]. وصاروا "مدخلاً وحجة ومبرراً لأعداء الإسلام للهجوم على الإسلام السياسي، فكلما أراد أحد من أعداء الله أن يستشهد بدليل يتهجم به على الإسلام أخذ هؤلاء الأوباش وما فعلوه في الشعب الأفغاني دليلاً".

لكن من الملفت للنظر أن بعض قادة المجاهدين قد أحسوا بالخطر الداهم من جراء الفرقة التي دبت في صفوفهم، وخاصة بعد مجيء حكومة الطالبان ثم الغزو الأمريكي، فحاول بعضهم إصلاح ما أفسد وذلك بالانضواء تحت إمرة المجاهدين الجدد (ابن لادن والطالبان). ففي

---

(1) "أفغانستان.. معلومات أساسية": شيرين حامد فهمي.

(2) "حركة (طالبان) بين الدعاية الغربية وحقائق التاريخ": علي عبد العال.

(3) "الطالبان.. من هُم ومتى وكيف ولماذا ؟": محمد أسعد بيوض التميمي.

السابع من ربيع الثاني لعام 1427هـ الموافق 4 مايو 2006م وجه قلب الدين حكمتيار خطاباً باللغة العربية يبايع فيه الشيخين أسامة بن لادن وأيمن الظواهري، ولهذه البيعة صداها في العالم أجمع، وخاصة في العالم الإسلامي ونظرته للغزو الأمريكي وموقفه من حكومة الطالبان. "فإبان الاحتلال السوفييتي لأفغانستان كان حكمتيار يشغل الدنيا! فهو نار على علم! بل أزعم أن كل التنظيمات الجهادية في ذلك الوقت في كفة وحكمتيار وحزبه الإسلامي في كفة أخرى! فقد كان أكبر التنظيمات الجهادية تدريباً وانضباطاً وحنكة وأعظمها بلاء وتضحية وأكثرها شعبية وقبولاً في أفغانستان!"[1].

أما مولوي جلال الدين حقاني- وهو أيضاً من قادة الجهاد أيام الاحتلال الروسي- فقد بايع هو الآخر الملا محمد عمر في وقت مبكر، مما جعل أمريكا وأعوانها يلاحقونه وأهله وعشيرته، ويرسلون القذائف والصواريخ لقتل ما تبقى من أهله وأولاده، فقد "فَقَد في يوم واحد في بداية الاحتلال الأنجلو أمريكي لأفغانستان العشرات من أبنائه وأحفاده وبني عمومته وكرام عشيرته! يوم أن قصفت طائرات الغدر والشر مسجداً في خوست يؤدي فيه بسطاء المسلمين صلاة العشاء والتراويح! فاستباحت قوات الإجرام الأمريكية دماء هؤلاء العباد من شيوخ ونساء وأطفال كانوا يؤدون الصلاة مع ذويهم!"[2].

قتلُ امْرِئٍ في غابةٍ جريمةٌ لا تُغْتَفَرْ
وقتلُ شعبٍ آمنٍ مسألةٌ فيها نَظَرْ

إن ما قام به قادة المجاهدين من تحويل الجهاد- الذي هو ذروة سنام الإسلام- إلى وسيلة للحصول على مكاسب دنيوية، أو تصفية حسابات شخصية، ليشير بجلاء إلى أن حقيقة الاستقامة هي ليست في الشعارات الزائفة ولا في الأشكال والهيئات، وإنما هي في التطبيق العملي والشامل لمنهج الله. إن المولى- جلَّ شأنه وعزَّ سلطانه- يوضح لنا هذه الحقيقة في قوله: ﴿ الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ

(1) "حكمتيار والبيعة الكبرى": هاني السباعي.

(2) "قوات الاحتلال الأمريكي والناتو قتلة أطفال المسلمين ونسائهم": هاني السباعي.

عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴾[1] فالاستقامة هي تطبيق متواصل لمنهج الله سبحانه وتعالى المتجسد في إقامة الشعائر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وما سوى ذلك فليس من الإسلام في شيء.

- **حركة الطالبان:** "طالبان" هي "الحركة الإسلامية لطلبة المدارس الدينية" الذين كانوا يدرسون في باكستان، وهم من "البشتون" الذين يمثلون حوالي 40٪ من سكان أفغانستان، ويتركزّون في جنوب وشرق البلاد. ظهرت الخلية الأولى للحركة الطلابية في يوليو 1994م، عندما اجتمع 53 طالباً من طلاب المدارس في منطقة (سنج سار) بقندهار ثم انتقلوا إلى منطقة (كشك نخود) وبدؤوا في نزع السلاح من مجموعات المقاتلين وإزالة نقاط التفتيش الموضوعة لجمع الإتاوات على الطرق العامة، وفي أغسطس 1994 بايع هؤلاء الطلاب الملا محمد عمر أميراً لهم وتعاهدوا على جمع السلاح واستعادة الأمن والاستقرار وإزالة نقاط التفتيش، وأخذوا على عاتقهم محاربة كل مظاهر الفساد التي استشرت في المجتمع[2].

في شتاء عام 1995م حاصرت طالبان العاصمة كابول وأطلقت الصواريخ على المدينة، وقطعت الطرق التجارية المؤدية إلى مدينة كابول مما استدعى من كل من رئيس أفغانستان برهان الدين رباني وقُلب الدين حكمتيار المتناحِرَيْن إلى التّوقف عن القتال فيما بينهما وتوحيد الصّفوف في مواجهة العدو المشترك طالبان. قام حكمتيار بالتحالف مع أحمد شاه مسعود، لكن هذا التحالف فشل، وانتهى بهروب حكمتيار إلى إيران، وعبد الرشيد دوستم إلى أوزباكستان، وبقية قادة المجاهدين إلى الخارج، وانسحاب أحمد شاه مسعود إلى وادي بانشير حيث تحصّن ضد طالبان ليبدأ قتاله ضدها.

وبعد أن استطاعت الحركة من فرض الأمن في عدد من الولايات، ولقيت قبولاً لدى قطاعات الشعب الأفغاني، تطورت أهدافها ليصبح هدفها الأول هو إقامة حكومة إسلامية تشمل مناطق البلاد. وفي 3 إبريل 1996م، اجتمع 1500 من علماء أفغانستان من مناطق مختلفة وبايعوا

---

(1) الآية 41 من سورة الحج.

(2) "حركة (طالبان) بين الدعاية الغربية وحقائق التاريخ": علي عبد العال.

الملا محمد عمر أميراً على البلاد، وصـــرّح في كلمته التي ألقاها أمام العلماء في قندهار يوم 4 إبريل 1996م أن الهدف هو إقامة حكومة إسلامية تحكم الأراضي الأفغانية.

أما الأهداف الأخرى فيمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- ✓ أن يكون الإسلام دين الشعب والحكومة جميعاً.
- ✓ أن يكون قانون الدولة مستمدّاً من الشريعة الإسلامية.
- ✓ اختيار العلماء والملتزمين بالإسلام للمناصب المهمة في الحكومة.
- ✓ قلع جذور العصبيات القومية والقبلية.
- ✓ حفظ أهل الذمة والمستأمَنين، وصيانة أنفسهم وأموالهم وأعراضهم، ورعاية حقوقهم المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية.
- ✓ التركيز على الحجاب الشرعي للمرأة وإلزامها به في جميع المجالات.
- ✓ تعيين هيئات للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في جميع أنحاء الدولة.
- ✓ قمع الجرائم الأخلاقية ومكافحة المخدرات والصور والأفلام المحرمة.
- ✓ إعداد جيش مدرب لحفظ الدولة الإسلامية من الاعتداءات الخارجية.
- ✓ اختيار منهج إسلامي شامل لجميع المدارس والجامعات وتدريس العلوم العصرية.

في 26 سبتمبر من عام 1996م، ترك حكمتيار وربّاني كابول العاصمة واتّجها شمالاً وتخليا عنها لتقع في يد طالبان التي تسلّمت مقاليد الأمور في العاصمة في 27 سبتمبر 1996م، وأنشأت إمارة أفغانستان الإسلامية. تزعّم رئاسة الإمارة أمير المؤمنين الملا محمد عمر، الذي تمت مبايعته من قبل مجلس كبير للشيوخ والعلماء قبل سقوط كابل بيد طالبان، وتم تعين مجلس وزاري مؤقت يدير شؤون البلد. لم تعترف سوى ثلاث دول بحكومة طالبان (السعودية والإمارات وباكستان)، وبعد اتهام الولايات المتحدة طالبان مؤخراً بدعم الإرهاب سحبت السعودية والإمارات اعترافهما بحكومة طالبان.

(1) ~~"حركة (طالبان) بين الدعاية الغربية وحقائق التاريخ": علي عبد العال.~~ المصدر السابق

2016/12/09

أما في الأوساط الشعبية، فإن طالبان تجد لها تأييداً كبيراً داخل أفغانستان، وفي الكثير من بلدان المسلمين، وخاصة باكستان؛ ففي بلوشستان، مثلاً، 80٪ من سكانها، وخاصة البشتون، يؤيدون طالبان، ويتعاونون معها، ويقدمون لها مختلف الدعم، بما فيه مساعدة قادتها وعناصرها على العثور على ملاجئ آمنة لهم داخل الإقليم. وقد كان تعاطف البشتون الباكستانيين في السابق مقصوراً على المهاجرين الأفغان الذين يزيد عددهم عن مليون نسمة؛ لكنهم- بعد أن شنت أمريكا حربها على طالبان، كما سنبينه لاحقاً- أصبحوا يُبدون تعاطفاً واضحاً مع طالبان؛ إذ أنها في نظرهم تقود الحرب على الصليبية العالمية، وقد زاد تعاطفهم معها بعد أن شرعت قوات الاحتلال الأمريكي في قتل المدنيين العزل من نساء وأطفال في أفغانستان[1].

ولم يهدأ أعداء طالبان فبعد عودة عبد الرشيد دوستم وخروج إسماعيل خان من السجن، واستقرار برهان الدين رباني وعبد رب الرسول سياف، عقد القادة المنفيون حلف الجبهة المتحدة أو تحالف الشمال، واستمروا في قتال طالبان. نعم، لقد نسي أو تناسى مَن كانوا يوماً يُسمَّوْن بقادة الجهاد أنهم قد توَّحدوا سابقاً تحت راية "لا إله إلا الله" والجهاد في سبيل الله. أما الآن، فقد صارت أخوة المصالح والمناصب تتعالى على أخوة الدين والإيمان، ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ ﴾[2].

استمرت الحركة في زحفها نحو الشمال، غير أنها تكبدت خسائر كبيرة، أهمها تلك التي مُنيت بها في مدينة مزار شريف في أغسطس 1997، حينما تم أسر أكثر من 8000 من عناصرها وتم قتلهم فيما بعد[3]. كذلك، نفذ جنود تحالف الشر برعاية أمريكا (مذبحة الحاويات)، حيث وضع آلاف الأسرى من الطالبان والمجاهدين المتطوعين معهم في حاويات البضائع وأغلقت

(1) "طالبان تسيطر على إقليم بلوشستان بالقوة الصامتة": مجلة المجتمع.

(2) الآية 11 من سورة الحج.

(3) "من هم طالبان؟": شيرين حامد فهمي.

بإحكام حتى يموتوا خنقاً والذي لم يمت خنقاً مات بالرصاص الذي انهمر على الحاويات من كل صوب[1]، ﴿ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ ﴾[2].

وبعد أن اجتاح العدو الأمريكي أفغانستان وأباد شعبها وأرضها، رأت طالبان أن لا سبيل للمواجهة، لكنها بعد فترة سكون دامت عدة سنوات، استطاعت حركة طالبان استرجاع أنفاسها ولملمة شملها، وبدأت تكتسح معاقل الشر للأمريكان والحكومة العميلة وتحالف الشمال. كل هذا دعا الولايات المتحدة إلى التنازل عن قيادة تحالف الشمال إلى الحلف الأطلسي، وبعد أن تواصلت هجمات الطالبان على الأعداء، ازداد توتر جموع الخونة؛ مما جعلهم يطلبون الدخول في مفاوضات مع طالبان، ومشاركتها في السلطة. وتحاول حكومة كرزاي العميلة استمالة البشتون (التي ينتمي إليها الطالبان) بمنحهم مراكز سياسية في حكومة الخونة، وباستمالة زعمائهم المنشقين، لكن طالبان لم تغرها هذه التنازلات، حيث أن هدفها ما زال تحرير البلاد والعباد من جور الطغاة وأعوانهم.

ولكي نفهم أثر الاستقامة في حياة المسلم، نورد واحداً من الأمور الكثيرة المشرفة للطالبان، والتي تدل على استقامتهم على دين الله، وهو القضاء على زراعة المخدرات في أفغانستان. لقد كان العالم- وما زال- يعاني من وباء المخدرات التي تغزو سائر البلاد في عقر دارها، وقد كانت أفغانستان قبل مجيء طالبان من أكبر مصادرها في العالم، وتصدّرت قائمة الدول المنتجة لها، وصارت تنتج ثلاثة أرباع الإنتاج العالمي من الأفيون.

ورغم محاولات العالم في القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة- سواء في أفغانستان أو غيرها-، لم تحتج أفغانستان- عندما جاءت طالبان- إلا مرسوماً واحداً من أمير إمارة أفغانستان الإسلامية وامتثل الناس أمر أمير المؤمنين- طوعاً أو كرهاً-، حتى إن المصادر المناوئة للإمارة الإسلامية لتذكر أن هذا المرسوم قد كما تذكر تقارير الأمم المتحدة، بل تذكر بعض هذه التقارير أن أفغانستان بعد هذا المرسوم صارت دولة خالية من الحشيش[3].

---

(1) "الطالبان.. من هُم ومتى وكيف ولماذا ؟": محمد أسعد بيوض التميمي.

(2) الآية 30 من سورة الأنفال.

(3) "أفغانستان؛ بين الأمس واليوم": أبو المنذر الساعدي.

وبعد أن تسلّم الأمريكان والحكومة الموالية لهم زمام الأمور في أفغانستان، وانزاحت سلطة الشرع وهيبته من قلوب الناس، عادت زراعة المخدرات بقوة في أفغانستان، وانتشرت في 32 إقليم من الدولة وصار يعمل بها 1.7 مليون نسمة[1]. وقد أظهر مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة في تقريره بشأن الأفيون الأفغاني لعام 2007 أن أفغانستان تنتج حوالي 90٪ من الإنتاج العالمي للمخدرات، وأن إجمالي صادرات الأفيون في أفغانستان بلغت نحو أربعة مليارات دولار[2]. وأشار التقرير أيضاً إلى أن ما تنتجه أفغانستان من الأفيون قد زاد بواقع الثلث عما كان عليه في عام 2006، ليصل إلى 8200 طن، وأن المساحة المزروعة بالخشخاش قد زادت بنسبة 17٪ لتصل إلى 193 ألف هكتار.

وقد اعترفت الأمم المتحدة بأن زراعة المخدرات وتجارتها قد نشطت في أفغانستان بعد سقوط حركة طالبان، حيث أن إنتاج المخدرات قد ارتفع في أفغانستان بمعدل 17٪ مما جعل أفغانستان تتصدر الدول المنتجة للأفيون في العالم، وللعام الثاني على التوالي منذ سقوط حركة طالبان[3]. وقد باتت بعض الدول المجاورة لأفغانستان قلقة من زيادة معدل تهريب المخدرات إليها بعد عهد طالبان، حيث ذكرت صحيفة "اطلاعات" الإيرانية؛ أن معدل تهريب المخدرات إليها من أفغانستان زاد بمعدل 60٪ عما كان عليه في عهد طالبان[4].

إن معايير الناس حول الاستقامة والأخلاق قد لا تتفق مع المعايير التي وضعها المولى سبحانه لعباده؛ فالمنهج الرباني لا يُخلِّص العباد من مأساة ليجعلهم عبيداً لمأساة أخرى، كما هو حال الأنظمة الوضعية. فالعالم- إلا بعض المخلصين- قد وقف ضد طالبان، لا لشبهة في دينهم وأخلاقهم وصلاحهم، وإنما لأن ما جاؤوا به يتعارض مع الأهواء والأطماع. ورغم تبجّح أمريكا وعملاؤها بأنهم جاؤوا لتحرير أفغانستان، فهم في حقيقة الأمر قد أدخلوا أفغانستان في مآسي لن يخرجها منها إلا عودة إلا كتاب الله ومنهج المصطفى صلى الله عليه وسلم. وقد رأينا كيف أنه عندما طُبِّقت الاستقامة على أرض الواقع بدأت مظاهر الفساد والجرائم تختفي دون تكاليف

---

(1) "حركة (طالبان) بين الدعاية الغربية وحقائق التاريخ": علي عبد العال.

(2) "التمرد والأفيون والمجاعات.. ثلاثية دامية يعيشها الأفغان": شبكة النبأ المعلوماتية.

(3) "التمرد والأفيون والمجاعات.. ثلاثية دامية يعيشها الأفغان": شبكة النبأ المعلوماتية. المصدر السابق

(4) "أفغانستان؛ بين الأمس واليوم": أبو المنذر الساعدي.

مالية أو إدارية تُذكَر، حيث كان الخوف من الله هو الرقيب الأول. وبمجرد أن بدأت طالبان تنسحب من الساحة، وبدأت مظاهر الاستقامة تخبو، عادت الجرائم على أشدها كانت عليه من قبل، وكلّفت المجتمع الدولي المليارات دون أن يكون لذلك أيّ جدوى، فسبحان القائل: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[1].

الغزو الأمريكي لأفغانستان: لم يكن يخفى على أحد أطماع الولايات المتحدة الأمريكية في ثروات أفغانستان، حيث أنها ظلت تتحيّن الفرصة التي تستطيع فيها الاستيلاء على أفغانستان، إلى أن جاءت هجمات 11 سبتمبر 2001م. ويعتبر البعض أن احتلال السوفييت لأفغانستان في أواخر السبعينات أظهر أهمية الموقع الإستراتيجي الذي تحتله أفغانستان، وخاصة فيما يتعلق بمصالح الغرب. كان الاتحاد السوفييتي مُستهدفاً من خلال احتلاله لأفغانستان توجيه ضربة إستراتيجية ثلاثية الأبعاد للغرب والمتحالفين معه، ما قام به الاتحاد السوفييتي آنذاك هو عملية اقتراب استراتيجي من حدود ثلاث دول متحالفة مع الغرب في ذاك الوقت؛ وهي باكستان والصين وإيران، إضافة إلى أنه استهدف إضعاف الضغط الغربي على حليفته الهند، وكذا خطى خطوة في الاقتراب من البوابة الخلفية للخليج العربي[2]. كل هذا جعل أمريكا تغزو هذا البلد الفقير المنكوب، ووجّهت الاتهام إلى أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة الذي يتزعمه والذي كان يتّخذ من أفغانستان مقرًّا له، دون انتظار إثبات أو حتى تأكيد بأن القاعدة هي مَن قام بالأحداث، ودون مشاورة أو اتفاق لا دولي من خلال الأمم المتحدة ولا على صعيد الدول الغربية المتحالفة معها. لقد طالبت أمريكا حكومة طالبان بتسليم ابن لادن تمهيدًا لمحاكمته، وهو ما رفضته حكومة طالبان لعدم وجود دليل- من وجهة نظر طالبان- على ضلوعه في تلك التفجيرات.

لقد كان بوسع القيادة الأمريكية أن تسلك مسار التعلُّم من هجمات 11 سبتمبر، فتتبنى منهج البحث في جذور الشر، ثم تتوصل إلى التعاطي مع الحادث بحكمة، أساسها الاعتراف بخطايا

---

(1) الآية 41 من سورة الروم.

(2) "لم كل هذا الاجماع على احتلال أفغانستان؟": طلعت رميح.

الماضي ومظالمه، وفتح صفحة جديدة من العلاقات مع العالم الإسلامي. لكن القيادة الأمريكية فضَّلت أن تستغل مظلة 11 سبتمبر لتحقيق مزيد من التدخل في المنطقة، والسعي إلى بسط النفوذ فيها، ونهب ثرواتها، وابتزاز قادتها الخاضعين لها أصلاً[1].

بدأ الغزو الأمريكي الصليبي لأفغانستان في مساء يوم 2001/10/7 بكل ما في الترسانة الأمريكية من أسلحة حديثة وفتاكة، حيث حشدت أمريكا لحرب أفغانستان ما يزيد عن 500 طائرة مقاتلة من قواتها الجوية من مختلف الأنواع تحمل آلاف الأطنان من القنابل ذات الأوزان والأنواع المختلفة، وأربع مجموعات من حاملات الطائرات تتكون كل مجموعة على الأقل من أربع حاملات يدعمها أكثر من 150 سفينة حربية بينها عشرة بوارج ومدمرات مسلحة بما لا يقل عن 3000 من صواريخ كروز توماهوك، وحشد من القوات البرية والخاصة ومشاة الأسطول يتعدى حجمه 250 ألف رجل، بجانب قوات أخرى من دول حلف الناتو خاصة بريطانيا وإيطاليا وفرنسا وكندا واستراليا، مع احتمالات غير مستبعدة للجوء لأسلحة دمار شامل!

لقد كان توقيت أمريكا لضرب أفغانستان يخدم أمريكا؛ حيث أن الرأي العام العالمي ما زال يحاول الخروج من صدمة الحادي عشر من سبتمبر. لهذا، بدا الرأي العام العالمي مؤيداً لأمريكا، حيث شارك في هذه الحملة الظالمة من قوات النصارى وحلفاء أمريكا أكثر من 60 دولة، وتنوعت المشاركات ما بين عسكرية مباشرة ولوجستية. ولم تكن الدول الإسلامية بعيدة عن هذا الموقف؛ فغالبية الدول كانت مؤيدة لأمريكا، ومنها مَن قدَّم تسهيلات للقوات الأمريكية لاستخدام أراضيه وقواعده وسهَّلت كثير من البلدان ومنها طاجيكستان وأوزبكستان وجيرانهما لأمريكا استعمال كثير من قواعدها العسكرية كمنطلقات للطائرات والصواريخ الأمريكية، وقدَّمت دول الخليج مساعدات خفية لم يكن لأمريكا أن تنجح في حملتها دون حصولها عليها، وكان لدور باكستان الأثر الأكبر في نتيجة الحرب[2].

أما حجم قوات حكومة طالبان الحقيقية في كل أفغانستان فهو لا يتجاوز خمسين ألف جندي نظامي، ويصل بعد التعبئة الشاملة وقت الحرب إلى ما يقارب 150 ألف جندي ومتطوع،

---

(1) "11 سبتمبر وأخواتها.. دروس من وراء الجراح": محمد بن المختار الشنقيطي.

(2) "المعلن والخفي في أهداف الحملة الأمريكية على الإسلام": أبو عمر عبد الحكيم حسان.

ودباباتهم وعرباتهم المدرعة الروسية الصنع المتقادمة لا يزيد عددها عن 120 دبابة و80-90 عربة مدرعة، بالإضافة إلى 1500 قطعة مدفعية وراجمة صواريخ، وما لا يزيد عن 10 طائرات حربية قديمة، و100 من مجموعات الصواريخ المضادة للطائرات، وضعفها تقريباً من الصواريخ المضادة للمدرعات[1].

وبمقارنة سريعة بين حجم القوات التي حشدتها أمريكا وما كان لدى حكومة طالبان والمجاهدين معهم من قوات ومعدات تجعل من الصعب للمراقب الوقوف عند حدود الأهداف المعلنة لهذه الحشود، وتدفعه للبحث عن الأهداف غير المعلنة. والحقيقة أن الأسباب التي تتدعيها أمريكا في حربها لأفغانستان ليست إلا مجرد ذريعة لتحقيق أهداف مبيَّته عندهم، أخبرنا الله سبحانه وتعالى عنها في كتابه العزيز حيث قال: ﴿ وَلا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾[2]. إنهم حقيقة يريدون أن يقضوا على أي بذرة لنشوء الدولة الإسلامية، وإلا ففي أيِّ شرع أو قانون تجوز معاقبة شخص لمجرد شبهة اتهام لم تثبت، فضلاً عن معاقبة أمة بسبب ذلك الشخص؟! "لقد صارت لحوم ودماء المسلمين الوجبة اليومية للقوات الغازية! وصار الولوغ في هذه الدماء الزكية يروي عطش وظمأ شذاذ الآفاق في الجيش الأمريكي وقوات الناتو وكل من هبَّ ودبَّ على وجه الأرض!"[3]، ﴿ لا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلا ذِمَّةً وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ ﴾[4]. لقد ألِف الناس صور الجثث الممزقة والجماجم المهشمة! والأعضاء المتطايرة! والدماء المتلطخة بالجدران! ألِفوا صور البيوت المهدمة على أصحابها! ولم يسأل سائل منهم بأي ذنب قتلوا؟! وبأيِّ جريرة أخذوا؟!

في بداية الحرب كان الخبراء الاستخباراتيون والعسكريون الأمريكيون يقولون بأن "أفغانستان لن تصبح فيتنام أخرى"، وأنها لن تكرر أخطاء بريطانيا في القرن التاسع عشر أو الاتحاد السوفيتي

---

(1) "المعلن والخفي في أهداف الحملة الأمريكية على الإسلام": أبو عمر عبد الحكيم حسان.

(2) الآية 217 من سورة البقرة.

(3) "قوات الاحتلال الأمريكي والناتو قتلة أطفال المسلمين ونسائهم": هاني السباعي.

(4) الآية 10 من سورة التوبة.

الذي غاص في الوحل الأفغاني من عام 1979 حتى 1989[1]. وتدَّعي أمريكا بأن خبراءها قد درسوا الهزائم التي مُني بها البريطانيون والسوفييت أمام مقاتلين بدائيين كانوا يدافعون عن أراضيهم رغم الموارد الضخمة التي كانت تملكها بريطانيا والاتحاد السوفيتي السابق.

فيما يبدو أن كل الأكاذيب الاستخباراتية الأمريكية قد تبدَّدت، ووجدنا أن أمريكا قد غاصت فعلاً في الوحل الأفغاني، وارتكبت من الأخطاء ما لم ترتكبها لا بريطانيا ولا الاتحاد السوفييتي. إن الدراسات تشير إلى أن انتصار الروس في أفغانستان كان يستدعي ما بين 750 ألفاً إلى مليون جندي[2]، وحتى لو قامت أمريكا بإرسال مثل ذلك العدد إلى أفغانستان، فإنه لن يجديها شيئاً، لأن ذلك لم ينجح في فيتنام.

إن تحويل أفغانستان إلى نقطة آمنة لإقامة قواعد غربية لحلف الأطلنطي وللقوات الأمريكية بصفة خاصة، لتحقيق الوجود الفعّال في تلك المنطقة الأخطر في تقرير مصير تغيير التوازنات الدولية، أصبح نقطة استنزاف للقوة العسكرية ولاقتصاديات الدول التي تشارك في الاحتلال، حيث حركة طالبان لم تستطع فقط التراجع عند بداية العدوان عليها، ولكنها عادت لشن حملات ذات طابع استراتيجي أثبتت فيها قدرتها على التخطيط الاستراتيجي والإنهاك للجنرالات والقوات وما خلفها من تكنولوجيا ومعاهد وأكاديميات عسكرية[3].

وقد سقطت المدن الأفغانيَّة تِبَاعًا في أيدي القوَّات الأمريكيَّة وقوَّات التحالف، حيث تراجعت قوَّات طالبان عن معظم المدن دون قتال، وذلك بعد جرائم بشعة في صفوف طالبان والمدنيين، والتي كان منها مذبحتي قندز وقلعة جانجي بشمال أفغانستان. ورغم أن الحرب قد وضعت أوزارها بانتصار عسكري للولايات المتَّحدة وقوَّات التحالف إلا أن محاولات اعتقال كبار قادة حركة طالبان وتنظيم القاعدة باءت بالفشل، وقد نَقَلت الولايات المتحدة أسرى حركة طالبان وتنظيم القاعدة إلى سجن "غوانتانامو" بكوبا.

(1) "أميركا واثقة من أنها لن تكرر في أفغانستان أخطاء السوفيات والبريطانيين وكذلك أخطاءها في فيتنام": باربرا سلافين.

(2) "حرب أفغانستان: المهمة ودروس التاريخ": وولتر روجرز.

(3) "لم كل هذا الإجماع على احتلال أفغانستان؟": طلعت رميح.

ولما هُزِمت طالبان في بداية الأمر، "فُتِحت المشـــاهد وعُبِدت الأوثان، وبُدِّلت شـــريعة الرحمن بقوانين الفرنج من عباد الصـــلبان وما أملاه الشـــيطان بحثالة الأفكار وزبالة الأذهان، ومُجِّدت الأصنام باسم الحضارة والمحافظة على الآثار، وانتشرت الملل الكفرية باسم حرية الأديان، وعُطِّلت الحدود باسم حقوق الإنسان، وظهرت مواخير الزنا والفحش والخنا ودور السينما والغنى، وشُرِبت الخمور والحشـيش، وفُتِحت أوكار الربا باسـم الحرية الشـخصـية والاقتصـاد والتنمية، وأُخْرِجت العذارى من خدورهن ونزع الحجاب وألقي الجلباب وبدت العورات واختلطت الحرائر بالمومسات باسم حقوق المرأة، واختلط النساء بالرجال باسم التقدم والازدهار. فمشيئة الله نافذة، وقدرته شـاملة، وسـنته ماضـية، ﴿ لا يُسْـأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـأَلُونَ ﴾[1]"[2]. وما صـار إليه وضـع أفغانســتان في هذه الفترة يصــدق عليه ما قاله يحي القرطبي عندما تغلّب النصــارى على بلاد الأندلس في قصيدة طويلة، مطلعها:

لكـل شـــيء إذا مـاتم نقصـــان ... فلا يُغَرُّ بطيـب العيش إنســـانُ
هي الأمور كمـا شـــاهـدتهـا دولٌ ... من ســـرَّه زمنٌ ســـاءتـه أزمـانُ

وبعد أن سرَد مشاهد من حال بلدان الأندلس عندما كانت تنعم بحكم الإسلام وعدله، يصف حالها بعدما عاث فيها النصارى ظلماً وجوراً وتقتيلاً، فيقول:

ووادٍ غـدت بالكـفـر عـامـرةً ... ورَدَّ توحيـدَهـا شـــركٌ وطغيـانُ
تبكي الحنيفيةُ البيضـــاءُ من أســـفٍ ... كمـا بكى لِفراق الإلْفِ هيمـانُ
حتى المحـاريـبُ تبكي وهي جـامـدةٌ ... حتى المنـابرُ تبكي وهي عيـدانُ
علـى ديارٍ من الإســـلام خـاليـةً ... قـد اقفـرّت ولهـا بالكـفرِ عـمرانُ
حيثُ المســاجدُ قد أمســتْ كنائسٌ ما ... بهـا إلا نـواقـيـسٌ وصـــلـبـانُ

(1) الآية 23 من سورة الأنبياء.

(2) "رسالة إلى أمير المؤمنين ومن يراه من المجاهدين": أحمد بن حمود الخالدي.

ويرى المتتبعون لشؤون الجهاد ضد المحتل الأمريكي، أنه، وإن حققت أمريكا بعض الانتصارات المؤقتة على المجاهدين في أفغانستان، إلا أن الجهاد حقق الكثير من النتائج، منها[1]:

1) كشف القناع الأمريكي الصليبي الزائف المصبوغ بالديمقراطية الكاذبة، وحقوق الإنسان التي اتضح أنهم أول من انتهكوها، وحقوق المرأة التي تعني إباحة الفجور والفواحش، وإصلاح التعليم الذي يعني إغلاق المدارس الإسلامية.

2) انتشار شعلة الجهاد في كل مكان بحيث لا يستطيع أحد أن يوقفه أو يحجمه.

3) زيادة اهتمام العالم بالجهاد، وانتشار ثقافة الجهاد بين المسلمين، وبحث المسلمين عن أحكام الجهاد وما يتبع ذلك من بذل المال وتوجيه الزكوات وغيرها لنصرة دين الله.

4) انهيار هيبة الأمريكان في العالم، وتجرؤ العديد من الدول عليها، حيث بدت الحكومة الأمريكية والدولة الأمريكية برمتها وبكل قوتها وهيلمانها عاجزة بائسة فاقدة للقدرة على الحركة والتصرف إلى حد أن أحداث 11 سبتمبر تركت ما يمكن أن نُطلق عليه فراغًا حقيقياً في السلطة لأكثر من اثنتي عشرة ساعة كانت فيها C.N.N هي الحاكم الحقيقي في أمريكا، لقد اختفى طاغوت النصارى الأمريكي بوش كما اختفى نائبه معه في أحد الخنادق المحصنة بمجرد سماعهم نبأ ارتطام الطائرات بالبرجين ومبنى البنتاجون، وسادت موجة من الرعب والفزع والحزن لدى المواطن الأمريكي، وبدت أمريكا ومواطنوها ضعيفة عاجزة وعُرضة للنوائب التي تُصيب الدول الأخرى[2].

5) تشتيت جهود الأمريكان في المعركة؛ فكما نعلم أن أفغانستان تُشكّل الجبهة العسكرية المباشرة الثانية مع العراق، بالإضافة إلى جبهات أخرى كالجبهة الداخلية في أمريكا نفسها ومصالحها حول العالم، مما يُشكّل عليهم ضغطاً عسكرياً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً خطيراً.

---

(1) "الجهاد العالمي وجبهة أفغانستان": عبد المجيد عبد الماجد، مع بعض الزيادات.

(2) "المعلن والخفي في أهداف الحملة الأمريكية على الإسلام": أبو عمر عبد الحكيم حسان.

6) بث الرعب في قلوب الكفار؛ فأمريكا وأعوانها- وحتى المنتسبين إلى الإسلام منهم- عندما يرون المخلصين من أبناء هذه الأمة قد هبوا لنصرة إخوانهم في أفغانستان- وفي أيّ بقعة تدوسها قدم كافر- فإن العدو سيحسب لذلك ألف حساب. وقد يظن البعض أن الفئة القليلة من المجاهدين- مع قلة عدتها- قد لا تؤثر في الحشود الجارفة من أعوان الصليب وأشياعهم، ولكن الحقيقة هي أن الله هو الذي يبث الذعر والرعب في قلوب الأعداء وليس كثرة عدد المسلمين ولا قوة شوكتهم، فالله- سبحانه- يقول: ﴿ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾[1]، فالعبرة ليست بكثرة العدد وقوة العتاد، ولكن بالثقة بنصر الله، النابع من الإيمان الصادق به سبحانه.

وإذا كان الموقف العالمي قد بدا مؤيداً لأمريكا، فلا غرابة في ذلك، فالكفر ملة واحدة، ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾[2]. لكن الغريب هو أن تتجه غالبية الدول الإسلامية إلى تأييد قيام أمريكا بتدمير بلد إسلامي، وقتل الآلاف، وتشريد الملايين، بحجةٍ هم يعلمون أنها أوهى من بيت العنكبوت، ولكنها الرهبة من أعداء الله التي قذفها الله في قلوب هؤلاء عندما ابتعدوا عن منهج الله، وصدق الله إذ يقول: ﴿ فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ ﴾[3]، ويقول: ﴿ تَرَى كَثِيراً مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ * وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴾[4]. وقد شدّد علماء الإسلام على مَن يتولى المشركين، ويظاهرهم ويناصرهم على المسلمين، واعتبروه ردة عن الإسلام وكفراً به[5].

أما موقف علماء المسلمين- وأيضاً موقف غالبية الشعوب الإسلامية- باستنكار العدوان الأمريكي على أيّ شبر من أراضي المسلمين، فهو أقل القليل فيما يجب أن يفعلونه، فالله-

(1) الآية 249 من سورة البقرة.
(2) الآية 73 من سورة الأنفال.
(3) الآية 52 من سورة المائدة.
(4) الآيات 80-81 من سورة المائدة.
(5) "ألا هل بلغت: اللهم فاشهد": ناصر بن سليمان العمر.

سبحانه وتعالى- يناديهم ليهبّوا للذود عن كل شبرٍ من هذه الأمة في قوله: ﴿ انْفِرُوا خِفَافاً وَثِقَالاً وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[1]، ثم ينادي المتقاعسين عن نصرة هذا الدين بقوله: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾[2]. والرسول- عليه أفضل الصلاة والسلام- يقول: "جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم"[3]، ويقول: "من جهَّز غازياً فقد غزا، ومن خلف غازياً في أهله بخير فقد غزا"[4]. ويبين لنا أن ديار الإسلام واحدة، وأن المسلمين جسدٌ واحدٌ، فيقول: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر"[5]، ويقول: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يُسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرّج عن مسلم كربة فرّج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة"[6].

ونصرة هذا الدين هي في الحقيقة تخليص للعبد من عذاب الله؛ فالله- عزَّ من قائل- يخبرنا بأنه ﴿ وَمَنْ جَاهَدَ فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ لِنَفْسِهِ إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾[7]. وأما سكوت المسلمين عامة، والعلماء خاصة، عن نصرة هذا الدين- بما في ذلك دعم الجهاد أياً كان بالنفس والمال- فلا يزيد المسلمين إلا ضعفاً، ولا يزيد العدو إلا تسلُّطاً وبغياً. والعدو لن تقر عينه بسجن العلماء، ولا بإغلاق مدارس تحفيظ القرآن، ولا بتغيير المناهج ، ولا بإفساد أبناء المسلمين وتغريبهم ، فهذا كله لا يُشفي غيظ قلوبهم حتى يسفكوا دماء أبناء المسلمين، كما فعلوا في كشمير والشيشان والفلبين وأندونيسيا والعراق وفلسطين و أفغانستان، وغيرها من بلاد الإسلام. إن قتل المسلمين

---

(1) الآية 41 من سورة التوبة.

(2) الآية 38 من سورة التوبة.

(3) رواه الإمام أحمد في مسنده (12246)، وأبو داود (2504) والنسائي (3098) من طريق حماد بن سلمة، عن حميد، عن أنس.

(4) رواه البخاري ومسلم، ورواه النسائي في سننه في كتاب "الجهاد" (رقم 3180).

(5) أخرجه البخاري في الأدب (6011)، ومسلم في البر (2586) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

(6) رواه البخاري، ومسلم (رقم 4677)، من طريق الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه.

(7) الآية 6 من سورة العنكبوت.

وإذا ركّزنا فقط على الخسائر الاقتصادية التي سببتها الحروب المتتابعة على أفغانستان من خلال الأرقام البسيطة التي رصدناها هنا والمتعلقة بالأرواح التي تم إزهاقها والمدن والممتلكات التي تم تدميرها فإنه يمكننا حساب الخسائر الاقتصادية على الأمة فيما لو استقامت على دين الله من أفراد وحكومات، ولاستطعنا أن نتصور الآثار الاقتصادية للتمسك بشرع الله والاستقامة على دينه. في الجدول الآتي نلخص بعض الأرقام التي رصدناها في هذا الفصل، ونفترض أنه كل شهيد أو قتيل من المسلمين لو بقي على قيد الحياة لعاش عشرين عامًا أخرى لإضافة اقتصاد الأمة ما لا يتصوره العقل. كذلك فإنه لو كانت الأمة مالكة لزمام أمورها وسيطرت بالقوة نفوذها على أراضيها واستعادت حقوقها وطاقاتها وطاقاتها في المجالات كافة لا يمكن تصور حجم الإنتاج الذي يمكن أن تحققه.

من الأفغان

عدد القتلى في حروب المغول والتيموريون والسافاديون والمغول
= ١٠٠ قتيل لكل حرب × ٤ = ٤٠٠ قتيل

عدد القتلى في حرب الإنجليز الأولى والثانية = ٢٠٠ قتيل × ٢ = ٤٠٠ قتيل

عدد الشهداء في حرب السوفيت = ١,٥ مليون قتيل
عدد القتلى في العراء بين المجاهدين = ٤٠ ألف قتيل
عدد القتلى في العراء بين طالبان والمجاهدين = ٥٠ ألف قتيل
عدد الشهداء طالبان في جهادهم مع الأمريكان = ٥٠ ألف قتيل ؟!

مجموع عدد الشهداء = ١,٣٩ مليون

العائد الإنتاجي السنوي للشهداء = ١,٣٩ مليون شخص × ١٨ ساعات عمل في اليوم × دولار واحد عائد إنتاجي للساعة الواحدة × ٣٦٥ يوم عمل في السنة × ٢٠ سنة متوسط العمر الإنتاجي لكل فرد من هؤلاء = ٥١,١٥٢ مليار دولار

وتشريدهم وتمزيق أجساد أطفالهم هو فقط الذي يمكن أن يطفئ نار صدور اليهود والصليبيين والوثنيين ومن سار على ملتهم[1].

2- العراق

منذ انتهاء الحرب الباردة، أصبحت القوات الأميركية تظهر في المنطقة بين الحين والآخر، إما كجزء من مهمة سلام مشتركة (كما في لبنان في الأعوام 1982-1983) أو لإنقاذ وحماية حكومات عربية من جيران أعداء (كما في الكويت والعربية السعودية في الأعوام 1990-1991). لكن الكثيرين في العالم العربي وفي العالم الإسلامي الأوسع، كانوا يرون هذه الأنشطة على أنها إمبريالية أميركية صارخة الوضوح[2].

ورغم أن أمريكا حاولت أن تهيج الرأي العالمي ضد الإسلام والمسلمين، بعد أن ضُربت مصالحها في أحداث 11 سبتمبر 2001، ورغم أن أمريكا تدَّعي أن تنظيم القاعدة هو الضالع في هذه التفجيرات وأن صدام حسين متورط في هذه التفجيرات أيضاً، وأن له علاقات مع تنظيم القاعدة، غير أن الواقع يقول عكس ذلك، ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾[3]! فأمريكا كانت تخطط لاحتلال مناطق العالم الإسلامي- وخاصة منطقة الشرق الأوسط- منذ أمد، وذلك لمواقعها الإستراتيجية وثرواتها الطبيعية. وقد صرح وزير الخزانة الأميركي الأسبق (بول أونيل) في كتابه (ثمن الولاء): "إن قرار الغزو اتخذته الإدارة الأميركية قبل ضربات القاعدة"[4]. إذن، لم يكن ضرب العراق تأديباً لها لامتلاكها أسلحة الدمار الشامل- كما يزعم بوش-، ولا لارتباطها بتنظيم القاعدة، وإنما هناك أسباب أخرى غير معلنة دعت لهذا الغزو الهمجي من "دولة الحضارة والحرية والديمقراطية".

ومن غير المستغرب أن يكون للصهاينة ضلع كبير في الحروب التي تشنها أمريكا على بلدان العالم الإسلامي. تقول صحيفة (إيكونوميست) الأمريكية في مقالة لها بتاريخ 2007/9/27م: "منذ

---

(1) "خطاب موجه إلى علماء باكستان": مجموعة من العلماء.

(2) "العالم العربي في القرن الحادي والعشرين: هل أصبح حرا أخيرا؟": برنارد لويس.

(3) الآية 105 من سورة النحل.

(4) "بشائر الهزيمة الأمريكية وتحديات ما بعد أمريكا": عبد العزيز مصطفى كامل.

(X2)

~~أما بالنسبة~~ وهناك عائلات أخرى تتمثل في توفير قيمة السلاح المستنزف في هذه الحروب، بالإضافة إلى توفير المبالغ الضخمة التي عادة ما تصرف عقب كل حرب لإعادة إعمار القرى والمدن مما يكون قد لحق من دمار بسبب الحرب، ولا ننس أيضاً المبالغ الطائلة التي تصرف أثناء وبعد الحرب على ~~الحرب~~ مداواة الجرحى والمعاقين المتضررين بسبب الحرب، والإنفاقات الهائلة على اللاجئين والمشردين بسبب هذه الحروب.

~~عدد الحروب~~

قيمة الأسلحة المستخدمة من قبل الأفغان أثناء هذه الحروب
= ١٠ حروب × عدد ~~الأسلحة~~ القطع الحربية المستخدمة في كل حرب (أو ما نقدر بمليون بندقية) × ١٠٠ دولار قيمة كل بندقية
= مليار دولار

قيمة ما يصرف على إعمار ~~الحرب~~ القرى والمدن ~~والدمار~~ بعد كل حرب
= ١٠ حروب × ١٠٠ قرية تتضرر من جراء كل حرب × مليون دولار
قيمة إعمار كل قرية = مليار دولار

قيمة ما يصرف على مداواة الجرحى والمعاقين
= ١٠ حروب × ١٠ آلاف ~~جريح~~ من الجرحى والمعاقين الذين يتضررون من كل حرب × ١٠٠٠ دولار ~~قيمة~~ علاج كل واحد منهم = ~~مليون دولار~~ مليار دولار
تكاليف

قيمة الإنفاقات على اللاجئين والمشردين
= ١٠ حروب × مليون مشرد ولاجئ من آثار كل حرب × ٣٦٥ يوماً مع بقائهم مشردين ولاجئين × ١٠ دولار تكلفة ~~إعاشة~~ إعاشة كل واحد منهم = ٣٦,٥ مليار دولار

مجموع ما عليه أن توفره الأمة لو استطاعت تجنب هذه الحروب والصراعات
= ٣٩,٥ مليار دولار
= ٣٩,٥ مليار + ~~٥٠~~ ١٥,٥ مليار = ٥٥,٠ مليار ما عليه توفيره من مصاريف

~~الحرب~~ الكلية ~~الكلية~~ عن الحروب والقتلى لا يتوانى قيمة الحياة

صدور بروتوكولات حكماء صهيون خلال القرن التاسع عشر، عمل اليهودُ على تمرير خدع كبيرة للحروب لا داعي لها. وهذا هو السبب الذي دعا اثنين من الأكاديميين الأميركيين- هما جون ميرشيمر وستيفن والت- إلى نشر مقالة في مارس 2006، تسببت في غضب كبير؛ إذ قالا: إن النشاطات المحرجة لإسرائيل ومؤيديها تسببت بغزو أمريكا للعراق، وجورج بوش وديك تشيني ودونالد رامسفيلد الذين يعتقد الكثيرون أنهم يعملون لصالح أميركا، إلا أنهم في الواقع يعملون لصالح إسرائيل"[1]. وتضيف الصحيفة: "إن هذا يعني أن أبناء أمريكا يموتون في العراق لمصلحة إسرائيل".

في 2003/9/19، أصدر "بريمر" الأمر رقم 39 سيئ الصيت، أعلن فيه أن 200 شركة عراقية مملوكة للدولة سوف تخصخص؛ وأن المشروعات الأجنبية تستطيع الاحتفاظ بـ 100٪ من ملكية البنوك، والمناجم، والمصانع العراقية؛ وسمح لهذه الشركات أن تنقل 100٪ من أرباحها إلى خارج العراق[2]. هل يمكن لقرار مثل هذا أن يكون خطوة نحو إزالة أسلحة الدمار الشامل التي تدّعيها أمريكا، أو أن يكون تأديباً للعراق لعلاقته بأحداث 11 سبتمبر؟ ليس هذا- على الأقل- ما فهمته صحيفة "الإيكونوميست"، حين قالت بأن "الأحكام الجديدة حلمًا رأسماليًا". نعم إنه الحلم الرأسمالي- أضف إليه الحلم الصليبي- اللذان لا ينفكان عن كونهما صفة بارزة للحضارة الأمريكية، وهي في حقيقتها أحلام النهب والسلب والقتل. يقول نعومي كلاين- الكاتب في صحيفة الجارديان- تعقيباً على هذا القرار الظالم: "فحتى لو كانت عملية بيع العراق تتم بالشفافية الكاملة والمناقصات العامة المفتوحة، سوف تبقى مع هذا فعلاً غير قانوني لنفس السبب البسيط وهو أن العراق ليست من ممتلكات أمريكا حتى تبيعها"[3]. ويقول بعد ذلك: "فات أوان إيقاف الحرب، ولكن ما يزال أمامنا الوقت لنسحب أكاليل الغار التي يريد غزاة العراق ارتداءها في شكل مغانم اقتصادية وهي التي جعلتهم يذهبون إلى الحرب لجمعها في المقام الأول"[4].

إن من الأهداف الحقيقية للغزو هي الاستيلاء على النفط العراقي وتأمين مستقبل الكيان الصهيوني من تهديدات أطلقها صدام عندما قال: "سأحرق نصف إسرائيل"! وهدف تنفيذ مشروع بوش الأب

---

(1) "الإعلامُ الأمريكي والغربي.. والاعترافُ بالهزيمة في العراق": عمر حميدان.

(2) "العراق ليست ممتلكات أمريكية حتى تباع": نعومي كلاين.

(3) "العراق ليست ممتلكات أمريكية حتى تباع": نعومي كلاين.

(4) "العراق ليست ممتلكات أمريكية حتى تباع": نعومي كلاين.

عن (إمبراطورية القرن الحادي والعشرين) واختيار "الشرق الأوسط" ليكون ساحة ابتدائية لتنفيذه، واختيار العراق ليكون نقطة انطلاق للوصول إليه[1]. وقد قال "توماس فريدمان" في مقالة له عام 2003 نشرتها جريدة "هيرالد تريبون": "إن النفط هو أحد أسباب الإعداد للحرب ضد العراق وإذا حاول أيّ شخص أن يقنعنا بغير ذلك فإنه قطعاً لا يحترم عقولنا"، وهو يشير إلى الدراسات التي تؤكد أن العراق يملك أكثر من 200 مليار برميل كاحتياط نفطي، أو ما يعادل 15٪ من احتياطي نفط العالم، مع العلم أن احتياطي أمريكا من النفط لا يمثل سوى 2٪ من احتياطي العالم[2].

فيما يبدو أن أمريكا لن تبرح الأراضي العراقية طوعياً، حيث ألمح الرئيس الأمريكي المنتخب باراك أوباما في خطابه بتاريخ 2009/2/27 أن القوات الأمريكية ستبقى في قواعدها في العراق لتدريب وتقديم الاستشارات لقوات الأمن العراقية، وللقيام بعمليات ضد الإرهاب، ولحماية المصالح الأمريكية في العراق[3]. كذلك، فقد قامت أمريكا بترسيخ أقدامها على أرض العراق، بطريقة تتناسب وجعل العراق مركزاً إقليمياً للإمبراطورية الأمريكية في الشرق الأوسط، والذي من خلال تستطيع أن تمُدَّ أذرعها لتطال كافة بلدان العالم الإسلامي. ومن الشواهد الحية بناء أكبر سفارة أمريكية في العالم تضم أكثر من 4000 موظف، وإنشاء 58 قاعدة عسكرية أميركية محصنة دائمة في عموم العراق.

وليس من سبيل لتخليص العراق من هذا الورم الخبيث إلا باستئصاله من خلال المقاومة الباسلة، ولا ريب أن نجاح المقاومة العراقية في السابق قد أدى إلى تفكيك التحالف الدولي المتعاون مع الأمريكيين، بإجبار العديد من الدول على سحب قواتها أو الشروع في ذلك، فانسحبت أكثر من 15 دولة من التحالف، وهو ما تسبب في ردع دول أخرى كانت ترتب لإرسال قوات مساعدة[4]. كذلك، فالمقاومة تكلف المحتل تكاليف باهظة، حيث بلغت نفقات أمريكا على حرب العراق حتى شهر سبتمبر 2005م ما يصل إلى 700 مليار دولار في أقل من ثلاث سنوات فقط، في حين أن حرب فيتنام بكاملها التي استمرت 18 سنة كلفت الاقتصاد الأمريكي 600 مليار دولار[5]. والرئيس أوباما يقولها

---

(1) "بشائر الهزيمة الأمريكية وتحديات ما بعد أمريكا": عبد العزيز مصطفى كامل.

(2) "صناعة وتسويق الحرب ضد العراق": مهند العزاوي.

(3) "بداية مرحلة جديدة من الاحتلال الأميركي في العراق": علي العبادي.

(4) "بشائر الهزيمة الأمريكية وتحديات ما بعد أمريكا": عبد العزيز مصطفى كامل.

(5) "بشائر الهزيمة الأمريكية وتحديات ما بعد أمريكا": عبد العزيز مصطفى كامل. المصدر السابق

بصريح العبارة: "لا يمكننا الإبقاء على التزامنا إلى ما لا نهاية لأنه يجهد جيشنا، وسيكلف الأميركيين حوالي تريليون دولار"[1].

- **حرب إبادة شاملة:** يقول "جيمي ماسي"، أحد الجنود الأمريكان الذين شاركوا في غزوة بوش لتدمير العراق، والذي أصدر كتاباً عنوانه "اقتل .. اقتل" يحكي فيه قصته في العراق: "لقد بدأ التحوُّل والغضب حين أخذت الحرب مسار الإبادة المعلنة. كانت الأوامر الآتية من الإدارة العسكرية العليا واضحة وصارمة: إطلاق النار على كل ما يتحرك. والحال أن ذلك كان يعني إبادة الأطفال والنساء والشيوخ بغير ذنب"[2]. ويعترف هذا الجندي بأنه قام- كغيره من الجنود الأمريكيين- بتنفيذ الأوامر الصادرة إليهم من مرؤوسيهم والتي تقضي بمواصلة إبادة الشعب العراقي. يقول في كتابه: "واكتشفنا أننا أطلقنا النار على أطفال أيضاً.. كنا نمارس القتل العمد، وكانت الأوامر المستمرة التي تصلنا هي مزيد من القتل.. اقتل.. اقتل. إلى درجة فقدنا فيها إنسانيتنا تماماً!"[3].

قتلُ امْرِئٍ في غابةٍ جريمةٌ لا تُغْتَفَرْ
وقتلُ شعبٍ آمنٍ مسألةٌ فيها نَظَرْ

أبيات أخرى

وفقاً للأرقام التي نشرتها جريدة الشرق الأوسط في 7 إبريل 2003م فقد قُتِل ما يزيد على 100 ألف مواطن عراقي في حملات صدام للقضاء على الثورات التي نشبت في شمال وجنوب العراق بالإضافة إلى 182 ألف كردي أبيدوا بالأسلحة الكيماوية خلال حملات "الأرض المحروقة". أما الحرب العراقية-الإيرانية فقد حصدت نحو 400 ألف شخص وخلَّفت نحو 750 ألف مصاب، وقُدِّرت الخسائر الاقتصادية التي سبَّبتها الحرب بما يزيد عن 400 مليار دولار. أما حرب الخليج الثانية بين العراق والكويت فقد حصدت ما لا يحصى من الأرواح، حيث أن التقديرات تشير إلى أن العراق خسر خلال الحرب البرية بين 25 ألف و30 ألف قتيل. أما

---

(1) "بداية مرحلة جديدة من الاحتلال الأميركي في العراق": د. علي العبادي.

(2) "جرائم الجيش الأمريكي بالعراق في كتاب جديد": ياسمينة صالح.

(3) ~~"جرائم الجيش الأمريكي بالعراق في كتاب جديد": ياسمينة صالح.~~ المصدر السابق

2016/12/09

الأمريكان وحلفاؤهم فيقدرون خسائر الجيش العراقي بين 60 ألف و200 ألف قتيل. ولم تنتهي مصائب العراقيين بانتهاء الحرب ولكن استمرت لما يزيد عن عشر سنوات بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضتها أمريكا وحلفاؤها على العراق والتي أودت بما يزيد عن مليوني نسمة معظمهم من الأطفال والمرضى والمسنين.

أما الحرب الأمريكية على العراق والتي ابتدأت في مارس 2003 فقد خلَّفت ما لا يحصى من القتلى والمصابين والمهجرين والأيتام. فعن عدد القتلى المدنيين، يقول ناشطو مجموعة "بادي كاونت" التي تختص في عد قتلى الحرب من المدنيين أن عددهم منذ بداية الغزو وإلى منتصف عام 2006 يتراوح بين 38355 و42747[1]. وتعتمد بادي كاونت في تعدادها على التقارير الصحفية، وتؤكد أن عدد القتلى على أرض الواقع أكثر من ذلك بكثير. وقد أشارت دراسات أخرى إلى عدد ضحايا الحرب الأمريكية على العراق تجاوز المليون قتيل إلى نهاية 2007، وهناك من يوصل عدد الشهداء والمغدورين والمفقودين من مختلف شرائح المجتمع العراقي منذ بداية الاحتلال إلى أكثر من مليون وستمائة وخمسين ألف حالة من المدنيين[2]. وقد "اغتالت مليشيات بدر الغادرة والبيشمركة والدعوة ومرتزقة الجلبي وجيش المهدي والمخابرات الإيرانية أكثر من (30000) ثلاثين ألف ضابط وعسكري وطبيب ومهندس وعالم وأكاديمي وإعلامي أغلبهم من كوادر الدولة العلمية والإدارية والفنية وقياداتها"[3]. ونزح عن العراق إلى دول الجوار ما يزيد عن ستة ملايين شخص. أما المشوهون والمعاقون والمصابون بأسلحة قوات الاحتلال ومليشيات وعصابات الموت الحاكمة فقد تجاوز المليون شخص.

أما عن أطفال العراق، فوفق بيان صدر عن مكتب المتحدث الرسمي باسم الحكومة العراقية "علي الدباغ" بتاريخ 2009/4/18، يوجد في العراق نحو مليونين ونصف المليون طفل يتيم.[4] لكن مركز العراق للدراسات الإستراتيجية ذكر إحصائيات رسمية دقيقة تشير إلى وجود مليون

(1) "عدد القتلى الأمريكيين في العراق يبلغ 2500-بي بي سي": هدى المنور.

(2) "مثقفو الاحتلال وما يطرحونه من أكاذيب وأفكار": خالد عزيز الجاف.

(3) "مثقفو الاحتلال وما يطرحونه من أكاذيب وأفكار": خالد عزيز الجاف. المصدر السابق

(4) "الحكومة العراقية تعترف بوجود 2,5 مليون طفل يتيم في البلاد". موقع الإسلام اليوم.

و600 ألف مشرد، وستة ملايين طفل يتيم، بالإضافة إلى 900 ألف طفل معوق[1]. كذلك، فأكثر من نصف مليون طفل عراقي قد فارقوا الحياة منذ بدء الغزو المشؤوم.

- **انتهاكات حقوق الإنسان:** تقوم القوات المتعددة الجنسيات باعتقال العراقيين بصورة تعسفية، ودون مبررات واضحة لاعتقالهم، وفي انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان، احتُجز عشرات الآلاف من المعتقلين طوال أسابيع أو أشهر، والآلاف منهم قضوا مدة اعتقال تزيد على عام من دون توجيه الاتهام إليهم أو محاكمتهم، هذا بالإضافة إلى أعدادٍ غير معروفة من الأشخاص الذين تسميهم القوات الأمريكية بـ "المعتقلين الأشباح"، والذين يتم اعتقالهم ولا يسمح لهم بأي اتصال بالعالم الخارجي، ويتم إخفاؤهم عن الأنظار لمنع اللجنة الدولية للصليب الأحمر من زيارتهم، وبعض هؤلاء كانوا ألوية وضباطاً كباراً في الجيش العراقي في عهد صدام حسين. وفي أحيان كثيرة يتم نقل هؤلاء "المعتقلين الأشباح" سراً إلى خارج العراق لاستجوابهم من قبل أفراد الاستخبارات الأمريكية (السي. آي. إيه)[2]. وإضافة إلى هؤلاء، قامت القوات الأمريكية باحتجاز من يعرفون بـ "المعتقلين ذوي القيمة العالية"، وهم الأشخاص الذين كانوا يشغلون مناصب رفيعة في عهد صدام حسين، أو علماء وخبراء من ذوي الصيت العالمي. كذلك، قامت القوات المتعددة الجنسيات باعتقال النساء والأطفال، رغم أنه- بحسب ما قالته السلطات البريطانية- لا توجد مرافق اعتقال بريطانية أو أمريكية مخصصة للنساء أو الأطفال في العراق.

وغادةٌ ما رأتها الشمسُ بارزةً ... كأنما هي ياقوتٌ ومرجانُ
يقودها العلجُ عند السبي صاغرةً ... والعينُ باكيةً والقلبُ حيرانُ
لمثل هذا يذوبُ القلبُ من كمدٍ ... إن كان في القلبِ إسلامٌ وإيمانُ

ولا تتيح القوات المتعددة الجنسيات سبيلاً للانتصاف أو اللجوء إلى المحاكم، بل إنها تنكر حتى حقهم في الطعن في قانونية اعتقالهم أمام المحكمة. أما من تُفرِج عنهم، فإنها لا تُقدِّم لهم أي

(1) "مثقفو الاحتلال وما يطرحونه من أكاذيب وأفكار": خالد عزيز الجاف.
(2) "الاعتقال والتعذيب في العراق بعد أحداث أبو غريب": منظمة العفو الدولية.

توضيح لأسباب اعتقالهم أو اعتذار أو تعويض بعد قضاء أشهر قيد الاعتقال[1]. وأدهى من ذلك، أن القوات المتعددة الجنسيات والسلطات العراقية لا تسمح للسجناء بالاتصال بأقربائهم ومحاميهم، ولا تسمح للهيئات المستقلة بمراقبة مرافق الاعتقال.

- **تعذيب السجناء:** وفقًا للموقع الإلكتروني الرسمي للقوة المتعددة الجنسيات، فإنه في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2005، كان هناك أكثر من 14000 معتقل محتجزين لدى القوة المتعددة الجنسيات[2]. أما قناة الجزيرة فإنها نقلت في 2004/5/11 عن محسن عبد الحميد (عضو مجلس الحكم العراقي المنحل) أن عدد المعتقلين في سجن أبي غريب بلغ مئة ألف، رغم أن الحكومة تدَّعي أن العدد لا يتجاوز الخمسة آلاف[3]. ويعيش غالبية هؤلاء المعتقلين ظروفاً قاسية في السجن، بالإضافة إلى قيام الكثير من الجنود بتعذيب السجناء بشتى الوسائل. وليست قوات التحالف وحدها التي تقوم بتعذيب المدنيين، بل وردت أنباء حول العديد من حالات التعذيب والمعاملة السيئة للمعتقلين المحتجزين في مرافق تخضع لسيطرة السلطات العراقية منذ انتقال السلطة في حزيران/يونيو 2004. ومن جملة الطرق التي يتعرض لها السجناء: الصعق بالصدمات الكهربائية والضرب بالكابلات البلاستيكية، ونزع الأظافر، وكيّ الوجوه بالسجائر المشتعلة[4]. وقد توفي العديد من المعتقلين وهم في السجن بسبب التعذيب أو بسبب الاختناق عندما تركوا في شاحنات أو أماكن مغلقة لأكثر من 14 ساعة. وقد وُجِدت في جثثهم إصابات وجروح تؤكد التعذيب الذي تعرَّضوا له. ويقوم الجنود الأمريكيون في بعض الأحيان بإلقاء السجناء من فوق جسور نهر دجلة، مما يؤدي إلى غرق بعضهم. وتقوم قوات التحالف والسلطات العراقية بإجبار المعتقلين، تحت وطأة التعذيب على القول بأنهم ينتمون لمنظمات مسلحة أو أنهم قاموا بتفجيرات. وفي أحيانٍ أخرى يُجبَر أقرباء المعتقلين على الإدلاء بتصريحات ملفقة مفادها انتماء ذويهم لمنظمات إرهابية.

---

(1) "الاعتقال والتعذيب في العراق بعد أحداث أبو غريب": منظمة العفو الدولية.

(2) "الاعتقال والتعذيب في العراق بعد أحداث أبو غريب": منظمة العفو الدولية.

(3) "بين الخاطف والمخطوف": أمير سعيد.

(4) "الاعتقال والتعذيب في العراق بعد أحداث أبو غريب": منظمة العفو الدولية.

لكن صور التعذيب هذه لا تساوي شيئاً مقابل ما تعرض له السجناء العراقيون في سجن "أبو غريب". من صور التعذيب في هذا السجن أن المعتقلين الذكور كانوا يُجبَرون على ممارسة العادة السرية أمام الجنديات، ويُجبَرون أحياناً على ممارسة العادة السرية فوق زملائهم المعتقلين، وفي أحيان أخرى كانوا يُعرَّوْن ويُرغمون على الاستلقاء بعضهم فوق بعض، والجنود الأمريكيون- الذين جاؤوا لتحرير العراق ونشر الديمقراطية فيه- حولهم يستمتعون بالمشهد ويتضاحكون ويصورون. وقد تم إبقاء بعضهم عراة لعدة أيام، وتم الاعتداء على آخرين وتهديدهم بالاغتصاب، كذلك، فكان يُرغَم المعتقلون على أكل لحم الخنزير، وتناول المشروبات الكحولية، وتدخين السجائر، والتنقل على الأطراف الأربعة تقليدًا للكلاب[1].

كذلك، فقد شهدت الساحة العراقية ظاهرة غريبة، وهي العثور على عشرات الجثث يومياً في أنحاء متفرقة من بغداد لأشخاص تم اختطافهم من بيوتهم أو من مقرات عملهم أو من المساجد أو من قبل نقاط تفتيش أثناء تنقلهم بين أحياء بغداد، ويتم العثور على تلك الجثث ملقاة في مزابل الصرف الصحي والأنهر ومناطق رمي النفايات. وتشترك جميع الجثث تقريباً في كون الضحايا مُقيَّدي الأيدي ومعصوبي العيون مع طلقة في الرأس من الخلف، ووجود آثار تعذيب وحشي على مناطق مختلفة من أجساد الضحايا المضروبة بالسياط وأدوات حادة ولسعات كهربائية، وأحياناً تبدو عليها آثار آلات كهربائية حارقة أو تهشيم عظام الضحية بالمثاقب الكهربائية أو بآلات حديدية حادة[2].

أين كل هذه الصور البشعة التي يُعامَل بها السجناء العراقيون- الذين لا جُرْم لهم ولا ذنب- من قِبَل الأمريكان وزمرتهم، من تلك المعاملة التي لاقتها الصحفية الإنجليزية "إيفون رايلي" التي اعتقلتها حركة الطالبان وحبستها لمدة عشر أيام لم تجد خلالها إلا سموُّ الأخلاق ونبالة المعاملة. لقد خرجت "إيفون رايلي" من محبسها لتعلن إسلامها، ولتقول للعالم أجمع في نهاية محاضرة لها في الكويت: "إنني ألقي محاضرتي عليكم باللبس الشرعي الإسلامي الذي أعطاني إياه نظام طالبان في السجن هناك، وأحمد الله أنني سجنت في نظام طالبان الذي يصفونه بالشرير، ولم أسجن في

(1) "الاعتقال والتعذيب في العراق بعد أحداث أبو غريب": منظمة العفو الدولية.

(2) "المرتزقة في العراق.. ميليشيات وشركات مأجورة": رائد العزاوي.

معتقل (غوانتانامو) أو (أبو غريب) للنظام الأميركي الديمقراطي كيلا يغطوا رأسي بكيس ويلبسوني مريولاً برتقالياً، ويربطوا رقبتي بحزام ويجروني على الأرض بعد أن يعرّوني"[1].

ومع قساوة الصور الوحشية التي ينتهجها الجنود الأمريكيون والبريطانيون، بالإضافة إلى قوات الأمن العراقية، في تعذيب السجناء، إلا أن غالبية الجنود المجرمين الذين قاموا بهذه الأعمال الوحشية، فضلاً عن مرؤوسيهم، لم تطلهم يد العدالة، ومَن حوكم، أُصدِرت في حقه أحكام بالإيقاف أو السجن المؤقت، والتي لا تساوي شيئاً مع الجرائم التي ارتكبوها.

وبعض الذين حوكموا أدلوا بشهادات تدين قيادات عليا في القوة البريطانية في العراق بأنهم كانوا على علم بما يجري، وأنهم أجازوا إساءة المعاملة الشديدة للسجناء، وفي بعض الأحيان كانوا- أي القادة- يصدرون أوامرهم لجنودهم بتعذيب المعتقلين والسجناء.

- **انتشار الألغام:** لم تقتصر مصيبة العراق فقط في فقد خيرة بنيها وتدمير شبه كامل لبناها التحتية، ولكن الأمر صار أبعد من ذلك بكثير. فالحروب المتعاقبة التي مرَّ بها العراق، ابتداءً من الحرب مع إيران إلى حرب الكويت، وأخيرًا غزو واحتلال العراق، جعل من العراق ساحة ملغومة بالألغام والمتفجرات. ولقد قامت مؤسسة قدامى الحرب الأمريكية في فيتنام بمسح لـ 13 محافظة عراقية، من أصل 18 محافظة، وخلُصت إلى أن العراق هو المنطقة الأكثر خطرًا في العالم على الأفراد من ناحية وجود الألغام في أرضه، وأن نسبة 99.3٪ من المدنيين الذين يسقطون في العراق هم من ضحايا الألغام الموجودة في أرض العراق، إضافة إلى وجود بعض المناطق الزراعية التي سقط فيها الكثير من القنابل العنقودية، والتي تنفجر بين الحين والآخر على المواطنين. وباعتراف وزيرة البيئة العراقية نرمين عثمان، فإن الأراضي العراقية تحوي 25 مليون لغم أو أكثر، أي ما يقارب لغمًا لكل مواطن عراقي. وحسب مصادر الحكومة العراقية فإن تنظيف الأراضي العراقية من العراق قد يستمر إلى سنة 2020[2]. وحيث أن كلفة نزع الألغام

(1) "حركة (طالبان) بين الدعاية الغربية وحقائق التاريخ": علي عبد العال.

(2) "لغم لكل مواطن عراقي": إسراء البدر.

في العالم بنحو 33 مليار دولار[1]، فإن نسبة لا كبيرة من تلك الأموال ستُنفق على نزع الألغام العراقية.

- **استخدام اليورانيوم المنضَّب**: اليورانيوم المنضَّب هو يورانيوم طبيعي، تمت زيادة نسبته (235)، وذلك على حساب اليورانيوم (238)، لكي تصلح هذه المادة لعمل المفاعلات كوقود، وفي هذه الحالة يسمى اليورانيوم بالمستنفد "المنضب"[2]. ولا شك أن سلاح اليورانيوم المنضَّب هو من الأسلحة المحرمة دوليًّا، ومن الأسلحة الفتَّاكة التي تفتك بمن يتعرض لها، سواء في ساحة المعركة أم مَن يكونون بعيدين بمسافة كبيرة عن ساحة المعركة؛ وذلك لقدرته على الانتشار وبمساحة كبيرة جدًّا، قد تتجاوز مساحة الدولة التي تعرضت للحرب، وإلى إلقاء هذا السلاح عليها. وعندما تُريد البلدان الكبرى التخلص من نفاياتها النووية مثل "اليورانيوم المستنفد"، فالحاوية الوحيدة هي دول العالم الثالث؛ إذ تُدفَن هذه النفايات في أراضيها؛ لتكون في الوقت نفسه إبادة سريعة وفعالة، حيث يتغير في شكل اليورانيوم؛ نتيجة لتحلُّله، ويخرج منه غاز الرادوم الذي يسبب سرطان الرِّئة، وهذا التلوُّث الذي يسبِّبُه اليورانيوم المستنفد لا يمكن القضاء عليه؛ لأن فترة عمر النصف- أي: الاضْمِحلال والانتِهاء- تصل إلى (4.5) مليون سنة؛ أي أنَّ الغِرام الواحد من اليورانيوم يحتاج إلى 7 ملايين سنة لينتهي ويصبح غير ذي تأثير[3].

ويؤثِر الإشعاع الصادر من اليورانيوم على أنسجة الجسم المختلفة؛ مثل الجلد، وانسداد الأوعية الدموية، وتلف الجهاز العصبي، والأجهزة الرئيسية كالقلب والكلى، وحدوث نزيف في الجهاز الهضمي، والتأثير السلبي على نخاع العظم، وعدم تجديد خلايا الدم بصورة طبيعية، الأمر الذي يؤثر على جهاز المناعة للأمراض، وإمكانية التجلُّط في حال حدوث الجروح، إضافةً إلى تعطيل نمو العظام لدى الأطفال. كما تؤدي الإشعاعات إلى فشل الجهاز التنفسي، وتلف الرئتين والغدَّة الدرقيَّة، وهذه التأثيرات تمتد إلى الجيل الجديد والأجنَّة، من خلال التأثير على الجينات

(1) "المرتزقة يتحولون إلى عمال إغاثة": ميدل إيست أون لاين.

(2) "إرهاب اليورانيوم .. مخاطره الصحية والنفسيَّة والتربويَّة": مآرب المولى.

(3) ~~"إرهاب اليورانيوم .. مخاطره الصحية والنفسيَّة والتربويَّة": مآرب المولى~~ المصدر السابق

الوراثية، إضافةً إلى تقليل معدَّل عمر الإنسان، والتسبُّب بالعقم لدى الرجال والنساء. وأيضًا فالتعرُّض للإشعاع يُعتبر السبب الرئيسي للإصابة بأمراض السرطان المختلفة، خاصة (اللوكيميا)؛ لأن السرطان يحدث نتيجة خلل بالجين الموجود على الكروموسوم، الموجود داخل نواة الخلية[1].

وتشير التقارير الطبية إلى أن خطر هذه الإشعاعات يتجاوز حدود المنطقة الجغرافية التي قصف فيها، نظراً لتحوُّله بعد الانفجار إلى جزيئات في غاية الصغر، قابلة لأن تكون موجودة في كل ما يتعلق بالحياة من ماء وهواء، وهناك إمكانية لامتداد هذه الآثار إلى الدول المحيطة بالعراق وفلسطين؛ مثل سوريا والأردن ومصر[2]. وفي ما يسمى بـ "حرب تحرير الكويت" تم إلقاء كميات كبيرة من اليورانيوم المنضب في المنطقة الواقعة بين العراق والكويت، فأمريكا أطلقت 940 ألف قذيفة يورانيوم منضب صغيرة، و 14 ألف قذيفة دبابة، وأعدَّت عربتين محملتين بقذائف اليورانيوم أثناء حرب الخليج، بهدف نشر جزيئاتها السامة في الجو، وأسقطت 88 ألف طن من مختلف أنواع وأحجام القنابل، وهو ما يساوي سبعة أضعاف ونصف القوة التفجيريَّة والحارقة للقنبلة النَّووية التي أُطْلِقت على هيروشيما، وهناك ما بين 270 حتى 680 ألف كيلو غرام من نفايات اليورانيوم المنضب تُرِكَت في ساحة العمليَّات بين العراق والكويت[3].

ولقد اعترفت إدارة وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، في نوفمبر العام 2005 بأن الفوسفور الأبيض وأسلحة حارقة قد استخدمت في الهجوم على مدينة الفلُّوجة، هذا علاوة على الاستخدام المكثَّف لأسلحة اليورانيوم المنضب DU – الحاوية عليه، وتعترف البنتاغون باستخدام 1200 طن من اليورانيوم المنضب في العراق[4]. وقد بدت تظهر آثار الإشعاعات بعد الحرب مباشرة، فقد تزايدت الحالات المَرَضيَّة الجديدة، والموت بين الأطفال في كثير من مناطق العراق، وانتشرت حالات الإصابة بالسرطان بشكل رهيب، وظهرت أمراض جديدة، متمثلة في تصلُّب وتليُّف الأعصاب، والتي لم تكن من نصيب العراقيين فحسب، بل انتشرت وبكثرة بين الجنود الأمريكان، الذين قاتلوا بالعراق، وغيرهم من القوات الأخرى. كذلك، فقد أظهرت بعض

(1) "إرهاب اليورانيوم .. مخاطره الصحية والنفسيَّة والتربويَّة": مآرب المولى. المصدر السابق

(2) "اليورانيوم المنضب وتبعات إلقائه على العراق": إسراء البدر.

(3) "اليورانيوم المنضب وتبعات إلقائه على العراق": إسراء البدر.

(4) "اليورانيوم المنضب وتبعات إلقائه على العراق": إسراء البدر. المصدر السابق

الدراسات أن مساحات واسعة من الأراضي في البصرة ملوثة بمواد مشعة وتحديداً باليورانيوم المنضب، حتى أنه قد تسرب إلى المياه الجوفية. وظهرت نسبة تشوهات عالية في الأغنام، وانخفضت الثروة الحيوانية بشكل ملحوظ، وانتشرت الأمراض في الحبوب مما أدى إلى انخفاض إنتاجها بنسبة 50٪. وذكرت التقارير والدراسات أن اليورانيوم المنضب الذي استخدم في العراق من أخطر الأنواع وأبشعها، لم تستخدم أميركا مثيلاً له لا مع اليابان ولا مع يوغسلافيا[1].

- **استئجار المرتزقة في قتل الأبرياء:** المرتزقة هم عبارة عن أفراد يقومون بأدوار منافية لقيم المجتمعات الإنسانيّة مقابل أجر، دون أن تكون لهم قضية يقاتلون من أجلها، وغالباً ما يكون المرتزقة من العسكريّين المتقاعدين، خاصة الذين سبق وعملوا رسمياً كأفراد حماية لمسؤولين في دولهم، أو حماية الأثرياء والمشاهير وغيرهم[2]. ومقابل الربح المادي يمكن استغلال المرتزقة من قبل أنظمة أو دول أو جيوش أو شخصيات لتنفيذ سياساتها وتحقيق غاياتها بوسائل يحددونها، وهي في عمومها وسائل لا أخلاقية. أغلب المرتزقة مجرمون سابقون أو مطلوبون للشرطة الدولية، ويشكّلون العمود الفقري للكثير من عصابات الجريمة المنظمة التي تستخدمها قوات الاحتلال أو المخابرات الأجنبية أو قوى سياسية عراقية لها مصلحة في إشاعة القتل وتصفية الحسابات وصولاً لأهدافها الذاتية أو تنفيذاً لسياسات مخابرات الدول التي يعملون لصالحها. ورغم التاريخ الإجرامي لهؤلاء المرتزقة والشركات التي يعملون من خلالها، إلا أن كوفي عنان عندما كان أميناً عاماً مساعداً للأمم المتحدة فكّر في الاستعانة بهؤلاء المرتزقة لإحلال السلام في رواندا، وأصدر تصريحاً شهيراً في ذلك الوقت قال فيه : "يوم احتجنا إلى جنود مدربين للفصل بين المقاتلين واللاجئين، فكّرت في احتمال اللجوء إلى شركة خاصة لكن العالم ليس مهيأً ربما لخصخصة السلام"[3]. أجل، إن أمريكا خير مثال لما كان يطمح لفعله أمين عام الأمم المتحدة، وهو إحلال السلام. ألم تأتِ أمريكا إلى العراق وأفغانستان والصومال وغيرها غازية مدمرة، ولكن بحجة نشر الديمقراطية والسلام؟ لقد أصبح المجرمون هم مَن ينشرون السلام والأمن في العالم!!

---

(1) "إرهاب اليورانيوم .. مخاطره الصحية والنفسيَّة والتربويَّة": مآرب المولى.

(2) "المرتزقة في العراق.. ميليشيات وشركات مأجورة": رائد العزاوي.

(3) "المرتزقة يحكمون العالم": محمد جمال عرفة.

ولكون أن الشركات التي يعمل فيها المرتزقة لا تقدم تقارير إلى الحكومات أو المنظمات الإنسانية في بلدانهم الأصلية أو التي يعملون فيها، يكون من المستبعد مثولهم أمام القضاء في الدول التي يرتكبون فيها تجاوزات وانتهاكات. وفي العراق فقد صار الأمر أشنع من ذلك، حيث تم منح الحصانة لكافة (المرتزقة) المتعاقدين مع شركات الحماية الأمنية العاملين لحساب قوات متعددة الجنسيات، حسب قرار سلطة الائتلاف رقم 17 الذي أصدره الحاكم المدني بول بريمر في يونيو 2004 قبل نقل السيادة للعراقيين في 2004/6/30[1]. هذا يعني أن المرتزقة الموجودين في العراق لا يتم إخضاعهم لأيّة ملاحقات قضائية بشأن تصرفاتهم، بالرغم أن بعض الجنود التقليديين (الأمريكيين والبريطانيين) قد تم مثولهم أمام محاكم في بلدانهم بسبب بعض الجرائم التي اقترفوها في حق الشعب العراقي.

ويشير عدد من الخبراء إلى وجود آلاف الشركات التي توفر المرتزقة في العالم، توجد في العراق منها أكثر من خمسين شركة أغلبها أمريكية إضافة إلى شركات بريطانية وإسرائيلية ومن جنوب أفريقيا أيضاً. وقد اخترع وزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد" (حسبما أوردته صحيفة لوتون السويسرية)، مفهوم "التجنيد من خارج صفوف الجيش"، كما ظهر مصطلح "الميليشيات الصديقة" التي طالب نائب وزير الدفاع الأمريكي "بول فولفوفيتز" في العاشر من أغسطس 2004 الكونغرس بتخصيص ميزانية لفائدتها بحوالي 500 مليون دولار، من أجل محاربة "الإرهاب والثورات" على حد قوله[2].

وتشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من عشرين ألف مرتزق في العراق عام 2004، ثم زاد عددهم في عام 2006 ليتجاوز مئة وعشرين ألف[3]. ولم يصبح وجود هؤلاء المرتزقة في العراق سراً، بل صاروا يتجولون في عربات مدرعة، وكثير منهم مدجج بأسلحة قتال بالغة التقدم. ولا يقتصر وجود المرتزقة على شركات الحماية الأمنية، بل إن الجيش الأمريكي يضم أكثر من 35 ألف جندي لا يحملون الجنسية الأمريكية، حيث يحمل بعضهم فقط بطاقة الإقامة الدائمة في الولايات المتحدة، فيما يحلم الآخرون بالحصول عليها أو على الجنسية الأمريكية فيما إذا كتب

---

(1) "شركات الحماية الأمنية في العراق": رائد الحامد.

(2) "المرتزقة الجدد والقانون الدولي": محمد شريف.

(3) "البنتاغون جند 20 ألفاً من المرتزقة للقتال في العراق": نيويورك تايمز.

لهم العودة من العراق بعد انتهاء خدمتهم سالمين إلى الولايات المتحدة، وأغلب هؤلاء من الدول الناطقة بالأسبانية. وتحاول الولايات المتحدة أن تُصوِّر للعالم هؤلاء المرتزقة بأنهم إما مقاولون أو متعاقدون تقتصر مهامهم على أعمال الحراسة وتأمين حماية المنشآت، في حين يشير الواقع إلى أن هؤلاء يمارسون مهام قتالية ضد المقاومة العراقية، إضافة إلى ارتكابهم جرائم ضدّ المدنيين العراقيّين يمكن تصنيفها قانونيًا بأنها جرائم حرب ضد الإنسانية.

تقول صحيفة (The Nation) الأمريكية، في مقالة لها بتاريخ 2007/9/27 أن أمريكا لا يمكن أن تستمر في احتلال العراق دون "خصخصة" المواجهة الأمريكية للمقاومة العراقية. وتضيف الصحيفة بأن "هناك 630 شركة أمن في العراق، تضم 180 ألف عامل، يقدمون خدمات؛ ما بين الطبخ إلى حماية كبار الضباط في الجيش". وتؤكد الصحيفة على أن هذه الشركات التي تضم "عشرات الآلاف من المرتزِقة من كل مكان في العالم، جنت أكثر من 4 مليارات دولار أمريكي، عبر العقود الحكومية، ومن ثم فإن لها مصلحةً في استمرار الحرب"!! إذ إن دخلَها يعتمد على استمرار احتلال العراق، واستمرار قتل المدنيين الأبرياء هناك[1].

ولم يقتصر استخدام المرتزقة على الحكومة الأمريكية، بل إن بريطانيا تقوم بالشيء نفسه. وقد نقلت صحيفة الإندبندنت البريطانية عن جون هيلاري مدير منظمة "وور أون ونت" قوله: "إنّ احتلال العراق سمح للمرتزقة البريطانيين بجني أرباح هائلة، فيما فشلت الحكومة في تفعيل قوانين تعاقبهم على انتهاك حقوق الإنسان، ومن ضمنها إطلاق النار على المدنيين العراقيّين"[2]. ويصل أعداد المرتزقة في بعض الأحيان إلى أضعاف عدد الجنود النظاميين؛ فبريطانيا مثلاً لها 7 آلاف من الجنود النظاميين في العراق، في حين أن عدد المرتزقة البريطانيين في العراق يفوق 41 ألف مرتزق[3]. ولا غرو أن يتسابق الغربيون في العمل كمرتزقة في أماكن الصراعات الدوليّة، حيث أنهم يحصلون على الكثير من المغريات، والتي من أهمها الأجور العالية المعروضة عليهم، والتي تتراوح ما بين "500 – 1500 دولار أمريكي يوميًا"[4]. وتحقق الشركات الأمنية الخاصّة

(1) "الإعلامُ الأمريكي والغربي.. والاعترافُ بالهزيمة في العراق": عمر حميدان.

(2) صحيفة الإندبندت / عن وكالة سانا، 2006/10/30.

(3) "منشآت الأمن الخاصة تُسيء للعراقيين": عبد الوهاب حميد رشيد.

(4) "المرتزقة الجدد والقانون الدولي": محمد شريف.

"عوائد سنوية تصل إلى 100 مليار دولار في العراق وأفغانستان، وتتصدّر الشركات البريطانية القمة في تحقيق هذه العوائد"[1] وقد وصلت قيمة التعاقدات مع شركات المرتزقة في عام 2005 إلى 22 مليار دولار[2].

وكيف ننسى أم المصائب، إسرائيل؟ لقد كشفت الكثير من المصادر العراقية عن وجود ما يزيد عن 2400 عنصر من القوات الخاصة الإسرائيلية، وهؤلاء مهمتهم تنفيذ عمليات الاغتيال والخطف والتفجيرات ضد من تعتبرهم إسرائيل أهدافاً لها، والتي منها الكفاءات العلمية والعسكرية. كذلك، فإنها تعمل على تشويه صورة المقاومة العراقية من خلال القيام بسلسلة تفجيرات في مواقع عراقية يروح ضحيتها عراقيون أبرياء، وأيضاً فهم يعملون- كما هي عادتهم على مر العصور- على زرع بذور الفرقة والشقاق بين فئات الشعب، وتصعيد حدة التوترات الطائفية. ونظراً لكونها الخبيرة في إبادة الشعوب في منطقة الشرق الأوسط، فإنه تعمل كمرشد للجيش الأمريكي أثناء قصفه للمدن والتجمعات السكنية، بنفس الأساليب التي تقوم بها في فلسطين.

ومما يؤسف له حقاً أن نجد بين صفوف المرتزقة الذين يمارسون أقذر وأبشع الجرائم ضد المدنيين العراقيّين، مرتزقة يحملون جنسيات عربية وإسلامية يشاركون في هذه الجرائم بأقل الأجور قياساً إلى أقرانهم من جنسيات أخرى: "فالشركات الأمنية للمرتزقة في العراق يمثل فيها العراقيون النسبة الأولى, يأتي بعدهم مواطنو الدول العربية لتنتهي ببعض الدول الإسلامية"[3]. فهناك "شركات أمنية إقليمية- إسرائيلية وكويتية وتركية وإيرانية- ذات تاريخ مجيد في التعذيب وفنونه والقتل وطرقه، مثل منظمة بدر الإرهابية الإيرانية التي يرأس عملها في العراق عضو برلمان الاحتلال في المنطقة الخضراء هادي العامري، وبإشراف مباشر من عبد العزيز الحكيم، وهذا الأخير كان شيخ التعذيب والقتل في معسكرات أسر العراقيين في إيران"[4]. وبحسب جريدة النهار اللبنانية: "فإن العديد من اللبنانيين ينضمون إلى صفوف المرتزقة في العراق برواتب شهرية تتراوح بين ألف وأربعة

---

(1) "منشآت الأمن الخاصة تُسيء للعراقيين": عبد الوهاب حميد رشيد.

(2) "المرتزقة يتحولون إلى عمال إغاثة": ميدل إيست أون لاين.

(3) "العراق في ظل شركات بدر الأمنية وبلاك ووتر وغيرها": قاسم سرحان.

(4) ~~"العراق في ظل شركات بدر الأمنية وبلاك ووتر وغيرها": قاسم سرحان.~~ المصدر السابق

الآلاف دولار شهرياً، وهي رواتب متدنية قياساً برواتب الفرنسيين والأمريكيين وحتى الكرواتيين الذين تصل رواتب بعض الخبراء والمتمرسين منهم ما بين ألف وعشرة الآلاف دولار في اليوم الواحد"[1]. وإلى جانب المرتزقة العراقيين- والذين غالبيتهم من الأكراد والشيعة العراقيين- يعمل المصريون والكويتيون والسودانيون واليمنيون والسعوديون، هذا بالإضافة إلى مرتزقة من إيران وتركيا وباكستان. وغالبية المرتزقة العرب هم إما من المسيحيين أو من الذين يعيشون في الغرب[2].

إن من يتابع أحداث العراق يستطيع بلا تردد أن يصمها بأنها حربٌ صليبية، وليس أدل على ذلك من تقاطر المسيحيين العرب للهجرة إلى العراق والعمل في شركات أمنية لا يعرف عنها غير أنها تقوم بذات الشيء الذي تقوم به الجيوش الأمريكية والبريطانية، وهو إبادة الشعب العراقي. وتوجه المرتزقة المسلمين من العرب وغيرهم للانضمام في صفوف "إخوانهم" الكفرة الصليبيين لينبئ عن حالة الذهول والغفلة التي تعيشها الأمة بعيداً عن كتاب الله وسنة رسوله- صلى الله عليه وسلم-؛ إذ كيف ترضى نفس المؤمن أن يقتل إنساناً آمناً، حتى وإن كان غير مسلم، فكيف بقتل العراقيين المسلمين؟ وأين يقين المؤمن بالله وتوكله عليه الذي يحجبه حتى عن سؤال الآخرين، فكيف بإراقة دمٍ مسلم؟ إن الحالة المعيشية التي تعيشها الشعوب الإسلامية لا تبرر بأيِّ حالٍ أن ينقلب المسلم على أخيه المسلم غدراً وقتلاً وانتهاكاً لأمواله وحرماته. إن الصورة التي يرسمها أولئك الخونة لدينهم وعروبتهم تجعلنا في تعطش لأن ترجع الأمة إلى استقامتها على منهج ربها، وإلا لرأينا صوراً شتى أخرى من أصناف الابتعاد عن منهج الله، والتي ما هي في حقيقتها إلا حربٌ على الله ورسوله.

ويمكن تلخيص أهمّ الأسباب التي دعت الحكومتين البريطانية والأمريكية إلى المضيّ قدماً في خصخصة قواتيهما إلى ما يلي[3]:

---

(1) "لبنانيون مسيحيون مرتزقة في العراق يقاتلون مع الاحتلال الأمريكي": موقع دنيا الوطن.

(2) "العراق في ظل شركات بدر الأمنية وبلاك ووتر وغيرها": قاسم سرحان.

(3) "المرتزقة في العراق.. ميليشيات وشركات مأجورة": رائد العزاوي.

- ✓ الفشل في تجنيد ما يسدّ حاجة القوات من الجنود النظاميين بسبب تصاعد عمليات فصائل المقاومة العراقية.
- ✓ تزايد أعداد الهاربين من جنود الاحتلال الذين يرفضون الالتحاق إلى العراق ثانية، بعد تمتعهم بإجازاتهم.
- ✓ التقليل من الخسائر في صفوف جنود الاحتلال، تجنبا للأثر الإعلامي الذي تتركه الأرقام الحقيقية لقتلى الاحتلال على الرأي العام، حيث لا يتم تسجيل المرتزقة ضمن قوائم قتلى قوات الاحتلال.
- ✓ حاجة قوات الاحتلال للقيام بتنفيذ عمليات إجرامية مخالفة للقانون الدولي لتجنيب قواتها المساءلة أمام القانون الدولي بصفتها قوات احتلال.

وحيث أن من ذكرنا هم المرتزقة التقليديين الذين لا ترى أمريكا والإعلام الغربي حرجاً في الإفصاح عنهم، غير أن هناك أنواعاً شتى من المرتزقة الذين ينهبون خيرات الشعوب، وهم أخطر على الأمة من المرتزقة التقليديين. إن الحكومات المستأجرة التي تنصبها بعد أن تسحق الأرض والشعب لهم أوضح مثالٍ على هؤلاء المرتزقة؛ فأمثال هؤلاء فُوِّضوا من قِبَل ولية أمرهم- أمريكا- أن يتصرفوا في الشعب بالتقتيل والسجن والتعذيب وأية وسيلة أخرى تُبقي لهم سلطانهم وهيمنتهم. كذلك، فقد أعطوا الضوء الأخضر ليمتصوا ما بقي من خيرات البلد الذي يعيثون فيه فساداً. ولا غرو أن نشاهد تشبث هؤلاء بمناصبهم، وتأليههم للعدو المحتل، ومحاولتهم كبح أية صورة للمقاومة أو حتى التنديد بالغازي الغاشم بل لقد صارت الشعوب المنكوبة تعاني من الحكومات التي أعقبت الحرب الأمريكية أكثر مما تعانيه من الغزاة التقليديين. ولو أننا رجعنا إلى تاريخ هؤلاء لوجدنا أنهم حقيقة ليسوا بمسلمين وإنما تربوا في أحضان الكفر وصُنعوا على عينه.

ولا تقتصر حشود المرتزقة في بلداننا على أصحاب المناصب العليا في الحكومات التي تزرعها أمريكا في أفئدة الشعوب المنكوبة، وإنما الأمر يمتد ليشمل قوات الأمن والإعلاميين والتربويين، بل حتى أصحاب العمائم واللحى، وغيرهم من الذين تستأجرهم أمريكا أو الحكومات الموالية لها. فعناصر "قوة حماية المنشآت في العراق"، والتي تم تشكيلها في زمن السفير بول بريمر، تعتبر مرتزقة

من الطراز الأول، ويعتقد أنها تعمل خارج سيطرة قوات الاحتلال والحكومة العراقيّة "وهي تمتلك إمكانات كبيرة، وتوجد لدينا أدلة تكشف عن تورط ميليشيات حماية المنشآت في عمليات العنف الطائفي في العراق"[1]. وقد حمَّل وزير الداخلية العراقي "جواد البولاني" قوة حماية المنشآت المسؤولية عن عمليات قتل جماعية، واعترف لمراسل صحيفة الواشنطن بوست في بغداد بأن الاعتقالات كشفت عن وجود أفراد من القوات المسلحة النظامية بين عصابات القتل، وأن التحقيق غالباً ما يكشف عن انتمائهم إلى قوة حماية المنشآت التي يبلغ تعدادها نحو 150 ألفا أسستها قوات الاحتلال منذ عام 2003، وهي تعادل قوات الاحتلال مجتمعة، وأن الكثير منهم يعمل في فرق الحماية الخاصة بالمسؤولين[2].

ومن أهم الشركات العسكرية والأمنية (أي التي توظف المرتزقة) شركة "دايني كورب" الأمريكية. كانت هذه الشركة قد تعاقدت أيام حرب البوسنة لتدريب شرطة البوسنة، واتهم موظفوها بارتكاب جرائم اغتصاب ومتاجرة بفتيات قاصرات في البوسنة، لكن لم يخضع أيٌّ منهم للعقاب. وتقوم هذه الشركة الآن بتدريب الشرطة العراقيّة! والشركة هي المسؤولة عن نشر البضائع الإسرائيلية في الأسواق العراقية، حيث أنها معروفة بتوفيرها المرتزقة للكيان الصهيوني لقتل أطفال فلسطين[3]. كذلك، فهناك شركة "فينيل كورب"، وهي أمريكية تقوم بتدريب الجيش العراقي، ولديها مسرح عمليات واسع في الشرق الأوسط والعراق، وتشرف على تدريب الحرس الوطني السعودي. أما شركة "كوستر باتلز للخدمات الأمنية"، وهي أيضاً أمريكية، فإنها تقوم بتأمين حماية مطار بغداد الدولي، وتأمين التموين ومهام النقل، وهذه الشركة متهمة في قضايا تحايل وسرقة مليارات الدولارات من ثروات العراق.

وقد دفعت المجازر التي تقوم بها الشركات المرتزقة العاملة في العراق، كشركة بلاك ووتر الأمريكية، إلى مطالبة الشعب للحكومة العراقية بإلغاء تعاقداتها مع هذه الشركات، فما كان لهذه الشركات إلا أن تجد بديلاً عن "الفقاعة الأمنية" التي أثيرت حولها، وذلك بالتعاقد مع حكومات وشركات ومؤسسات كـ"عمال إغاثة إنسانيين"، حيث أن "انتقال السلطة من الحكومات إلى المنظمات

(1) هادي العامري قائد فيلق بدر وعضو البرلمان العراقي، كلمة أمام البرلمان البريطاني، 2006/11/11.

(2) "المرتزقة في العراق.. ميليشيات وشركات مأجورة": رائد العزاوي.

(3) "المرتزقة في العراق.. ميليشيات وشركات مأجورة": رائد العزاوي. المصدر السابق

غير الحكومية يناسب شركات الأمن الخاصة"، كما صرح بذلك كريستوفر سبيرين رئيس مجلس إدارة دائرة الأمن والشؤون الدولية في معهد القوات الكندية[1]. أما شركة بلاك ووتر، أضخم شركة مرتزقة في العراق، فقد قامت بتغيير اسمها، وذلك بعد أن اهتزت سمعتها بعدما وجه القضاء الأميركي إلى خمسة من عناصرها تهمة إطلاق النار على عراقيين عُزَّل مما أدى إلى مقتل 17 مدنيًا عراقيًا في 2007/9/16. وهذه الحادثة هي واحدة فقط من مئات الجرائم التي ارتكبها عناصر الشركة ضد الأبرياء والتي ما تزال طيَّ الكتمان. وقد ذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال" أن موظفي الشركة تلقوا عبر البريد الداخلي إشعارًا بأن "اسم الشركة سيصبح أكس آي (تلفظ زي)"[2]. ورغم أن "إيريك برينس" رئيس الشركة اعترف بأن شركته نفذت أكثر من 35 ألف "مهمة أمن شخصية" في العراق وأفغانستان، إلا أنه زعم قائلًا: "لم يقتل أو يصب أحد تحت رعايتنا"، ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لا يَشْعُرُونَ ﴾[3]. وما قاله هذا المجرم يناقض ما هو مشتهر عن الشركة من أن الكثير من هذه المهمات كان في الواقع أعمال قتل مأجورة نفذها مرتزقة الشركة ضد أهداف مدفوعة الثمن، ولا ريب أن تكون عائدات الشركة في 2008 قد تجاوزت 600 مليون دولار[4].

5- حروب دول البلقان

أما حرب كوسوفا والبوسنة والهرسك فقد أودت بحياة عشرات الآلاف من الضحايا وهجَّرت الملايين عن أراضيهم.

---

(1) "المرتزقة يتحولون إلى عمال إغاثة": ميدل إيست أون لاين.

(2) "بلاك ووتر.. اسم مختلف للجريمة والارتزاق": ميدل إيست أون لاين.

(3) الآيات 11-12 من سورة البقرة.

(4) "رئيس بلاكووتر يستقيل بعد 600 مليون دولار من العائدات": ميدل إيست أون لاين.

6- حرب الإبادة ضد الشعب الكشميري

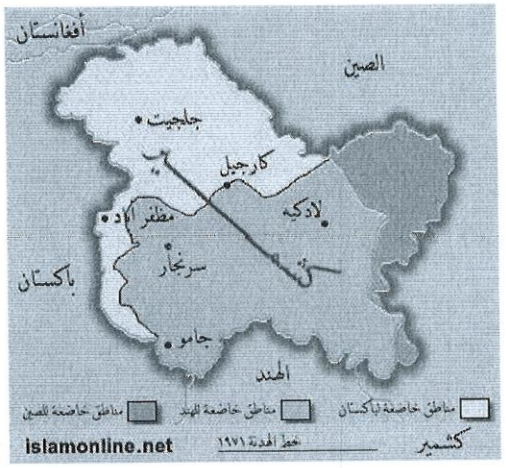

تشتهر (كشمير) على امتداد العالم بجمالها الأخاذ. وتعتبر (شرينجار) العاصمة الصيفية لولاية (جامو وكشمير)، ويقال إن الإمبراطور (أشوكا) (232 – 72 ق.م) هو الذي قام ببنائها، ويتدفق (نهر الجهيلم) عبر وسط (شرينجار)، وفوقه تسعة جسور، تربط الجزأين. وفى وسط المدينة ربوة صغيرة ولكنها رائعة الجمال يطلق عليها (ربوة هارى باربات)، وتدب الحياة في الربوة عندما تزهر أشجار اللوز في بداية فصل الربيع، وفى هذا الوقت من العام تتدفق جموع الكشميريين إلى هذه الربوة حاملين معهم السخانات التي يعدون عليها الشاي الكشميري تحت ظلال الأشجار.

ولعل أول ما يلفت النظر داخل المدينة آلاف الحرفيين الذين يعملون في جماعات أو بمفردهم، وتزخر المدينة بمحال المشغولات اليدوية، وفيها أيضًا السوق الحكومي المركزي للمشغولات اليدوية، ومركز المعارض والعديد من المراكز الفنية الحكومية، والبازار الكبير الذي يضم العديد من المحال الخاصة على ضفاف بحيرة دال. وبحيرة دال هي مجرى مائي رائع الجمال، مياهها زرقاء تميل إلى الفضي، والقوارب فيها ذات ألوان زاهية، وتعد قلب (شرينجار) النابض. وتزين زهور اللوتس بحيرة دال وغيرها من المسطحات المائية في (كشمير)، وهي ذات مغزى ديني وفني؛ فهي زهرة مقدسة لدى الهندوس؛ أما بالنسبة لمغزاها الفني، فجمالها الطبيعي يجعلها الملهمة المفضلة لدى صانعي المشغولات اليدوية.

كَشْـــمِيرُ جَنَّةُ أَهْلِ الأَرْضِ مَا نَظَرَتْ ... عَيْنِي بِأَجْمَلَ مِنْ جَنَّاتِ كَشْـــمِيرِ[1]
عَبَرْتُ فِي أُفْقِهَـا فِي طَـائِرٍ فَسَـــرَى ... عَلَى جِبَـالٍ مُضِـــيئَـاتٍ مِنَ النُّورِ
كَـأَنَّهَـا غَـابَـةٌ مِـنْ فِضَّـــةٍ، فَـإِذَا ... نَظَرْتُهَا صِـــرْتُ مِنْهَا شِـــبْهَ مَسْـــحُورِ
مَشَـــيْتُ فِي رَبَوَاتٍ كُلُّهَـا كُسِـــيَتْ ... بِالْوَرْدِ، مَـا بَيْنَ قُمْرِيٍّ وَشُـــحْرُورِ

(1) "ديوان نغمات من أرض النخيل": عباس الخزام.

دخل الإسلام إلى كشمير خلال القرن الرابع عشر الميلادي؛ حيث اعتنق رينجن شا- وهو حاكم كشميري بوذي- الإسلام في 1320م على يدي سيد بلال شاه (المعروف كذلك باسم بلبل شاه)، وهو رحَّالة مسلم من تركستان. وقويت شوكة الإسلام خلال حكم شاه مير (1338 - 1344)، وقد انْخَرط العلماء في صفوف الجماهير لتبليغ دين الله، ومعظم هؤلاء العلماء قدموا من وسط آسيا، وفي نهاية القرن الخامس عشر الميلادي كان أغلبيَّة سكان كشمير قدِ اعتنقوا الإسلام. وقد استمر الحكم الإسلامي في كشمير قرابة خمسة قرون، من 1320م إلى 1819م، ويعتبر هذا العهد "العصر الذهبي" لتاريخ الولاية، وذلك لما كان الشعب الكشميري يتمتع به من الرفاهية والحرية والأمن والسلام، تحت رعاية حكومة حكام مسلمين.

وفي سنة 1819م قام حاكم البنجاب السيخي "رانجيت سينغ" بغزو كشمير، وحكمها حتى سنة 1846م، وأذاق شعبها الويلات؛ ففرض الضرائب الباهظة، وأجبر الناس على العمل دون أجر، وسنَّ قوانين عنصرية تجاه المسلمين، وأغلق العديد من المساجد، ومنع إقامة الصلوات فيها، وكان دم المسلم أرخص من سواه، في حين كان القانون يعتبر ذبح بقرة جريمة عقوبتها الموت!! وعندما سيطرت بريطانيا على الهند سنة 1846م قامت ببيع ولاية كشمير لـ"غلاب سينغ" بمبلغ 5.7 مليون روبية، بموجب "اتفاقية أمريتسار" (مارس 1846م)، وذلك غداة الحرب الأولى التي نشبت بين الإنجليز والسيخ. وقد استطاع غلاب سينغ بمزيج من الغزو والدبلوماسية أن يسيطر على جامو وكشمير، بِما في ذلك مناطق لاداخ وبلتستان وجلجت، وأنشأ نظام حكم لعائلة "دوغرا" التي حكمت كشمير حتى سنة 1947م.

وقد اندلعت الحركة الشعبية الكشميرية في سنة 1931 حينما منع موظف حكومي إمام المسجد من إلقاء خطبة الجمعة، فقام شخص يدعى عبد القدير بإلقاء خطاب حماسي حول القرارات التي يصدرها المهراجا ضد المسلمين. تبنت المقاومة الإسلامية في الولاية الأسلوب السلمي لمواجهة التحدي الهندوسي مثل إنشاء المدارس والمعاهد الإسلامية والنموذجية، ونشر الدعوة الإسلامية بالأساليب الميسرة والوسائل المتوفرة وتوحيد كلمة المسلمين والمطالبة بإجراء استفتاء لتقرير مصير الولاية وفقًا لقرارات جمعية الأمم المتحدة.

ولكن التعنُّت والصَلَف الهندي أفشل كل الجهود السلمية ولأكثر من 40 سنة. عندها رفع قادة حركة المقاومة الإسلامية ولاية جامو وكشمير المسلمة راية الجهاد في بداية عام 1990م، وبذلك تحولت

حركة المقاومة الإسلامية في الولاية إلى حركة جهادية شاملة. وقد عملت الحركة الجهادية على القضاء على المعالم الحضارية الهندوسية في أنحاء الولاية حيث أغلقت مركز الخمور ومحال الفيديو ودور السينما والملاهي وجميع المراكز التي أقيمت من قبل الحكومة الهندية لنشر الإباحية والفساد. وقررت النساء المسلمات في الولاية ترك ارتداء الزي الهندوسي الذي كن يلبسنه نتيجة الهجمة الثقافية الهندوسية ولبس الزي الإسلامي، وأقبلن بصورة كبيرة على ارتداء اللباس الشرعي. كذلك، فقد قامت الحركة الجهادية بإنشاء المجالس التشريعية الإسلامية، والتي هي بمثابة محاكم إسلامية تستند إلى أحكام الشريعة في معاملاتها، وبدأ الناس يتجهون إلى تلك المحاكم الإسلامية للفصل في قضاياهم وفقًا للشريعة الإسلامية.

وعلى الرغم من مرور أكثر من نصف قرن على النزيف الدموي وانتهاكات حقوق الإنسان في ولاية كشمير، لم يقم المجتمع الدولي بأيّ جهد لإيقاف هذا النزيف، وإعادة الحق إلى أهله، وتمارس القوات الهندية جرائم وحشية بربرية لا مثيل لها في التاريخ؛ من قتل وتعذيب وتشريد للسكان، وهتك للأعراض، وحرق للمنازل والمتاجر والحقول.

في النقاط التالية سنقلي مزيداً من الضوء على بعض صور المعاناة التي يعيشها الشعب الكشميري ولأكثر من نصف قرن.

- **الخسائر البشرية:** في تقرير مشترك أصدرته منظمة مرصد آسيا وأطباء لحقوق الإنسان في عام 1993 قدّر عدد الضحايا المدنيين الذين سقطوا على يد القوات الهندية بين عام 1990 و 1993 بستة آلاف شخص، في حين يؤكد تقرير فريق حقوق الإنسان التابع للبرلمان البريطاني أن العدد يتراوح بين 10 آلاف و25 ألفاً. وتفيد تقديرات صندوق أنصار بوربي وهي مؤسسة باكستانية لحقوق الإنسان أن عدد القتلى بلغ 62 ألفاً. وبحسب تقديرات باحثين محايدين فإن عدد القتلى المدنيين على يد القوات الهندية خلال تلك السنوات (1990-1993) بلغ 30 ألفاً، وكانت أعداد المحتجزين حوالي 60 ألفاً تعرض معظمهم للتعذيب وأصيب العديد منهم بعاهات مستديمة. أما منظمة مراقبة حقوق الإنسان (Human Rights Watch) فقد ذكرت في تقريرها عام 2000 استنادًا إلى تقارير صحفية اعتمدت بدورها على مصادر طبية وأمنية أن أعداد القتلى منذ نهاية 1989 حتى 1993 بلغ ما بين 16-17 ألفاً. أما البروفيسور أليف الدين الترابي- الأمين العام لهيئة الإغاثة في كشمير- فيؤكد في حوار أجرته معه "إخوان أون

لاين" على أن عدد القتلى منذ انطلاق الحركة الجهادية الكشـــميرية في عام 1990 وإلى عام 2006 قد بلغ قرابة 89 ألف، هذا غير القادة السياسيين الذين اغتالهم الهندوس وبلغ عددهم 450، وغير الشـهداء من العلماء والمشـايخ وأئمة المسـاجد الذين اغتيل منهم أكثر من 470 شخص[1].

- **حقوق الإنسان:** في ظل حكم عائلة "دوغرا" تعرض المسلمون لشتى أصناف الاضطهاد؛ من فرضٍ للضرائب الباهظة، وسنٍّ للقوانين التمييزية، وسدٍّ سبل التعليم في وجوههم. ومن مظاهر هذا الاضـطهاد كذلك: نظام الجباية الذي كان قاسيًا، فإضـافةً إلى أخذ 50٪ من المحاصـيل، كان المسؤولون يأخذون ضرائب على النوافذ والمواقد وحفلات الزواج، وعلى قطعان الماشية؛ بل وحتَّى على مداخن بيوت المسلمين! وكان ذبح الأبقار ممنوعًا بموجب القانون، وتُوقع على فاعله عقوبة الإعدام، وكانت المساجد تابعة للحكومة، كما أن جريمة قتل المسلم كانت تعدُّ أهون شأنًا من قتل غير المسلم، إضافةً إلى سَحْقِ أيِّ مظهر من مظاهر الاحتجاج السياسي بوحشيَّة، ولذا فقد شـهدت المنطقة حوادث عديدة، جرى فيها حرق عائلات مسـلمة بأكملها، بحجة انتهاك القوانين المذكورة، كما أن عمال مصـــنع الحرير التابع للحكومة الذين احتجُّوا على الأجور المُنْخَفِضة في سنة 1924م أُغرِقوا في النهر بأمر من المهْراجا!!

تعرضت حقوق الإنسان في كشمير لانتهاكات لا حصر لها نتيجة للصراع الهندي الباكستاني، ولم تأخذ هذه المسألة حظها من النقاش المستفيض نتيجة لسياسة التعتيم الإعلامي الذي حرص الجانب الهندي عليه طوال السنوات الماضية، غير أن منظمات حقوق الإنسان المعنية بهذا الأمر استطاعت توثيق بعض الحالات. فعلى سبيل المثال، قامت القوات الهندية بزج ما يزيد عن 60 ألف من الكشميريين في السجون، تعرض معظمهم لعاهات مستديمة أثناء تعذيبهم.

كَـوَى كَشْـــمِيرَ وَيْـلاتٌ وَنَارُ ... وَتَمْـزِيـقٌ وَأَحْـدَاثٌ كِـبَـارُ[2]
وَتَشْـــرِيـدٌ وَتَجْـوِيـعٌ وَقَصْـــفٌ ... تَـئِـنُّ لَـهُ الْـمَسَـــاجِـدُ وَالـدِّيَارُ
أَيُرْضِـــيـكُـمْ فِـعَـالُ الْهِـنْـدِ فِـيـنَـا ... وَتَرْوِيعُ الْعَـذَارَى حَيْـثُ سَـــارُوا؟

(1) "(إخوان أون لاين) يحاور رئيس تحرير مجلة كشمير المسلمة": موقع "إخوان أون لاين".

(2) من قصيدة بعنوان "فعال الهندوس" للشاعر إبراهيم سعيد أبو صيام.

فَـهَـلْ حَـقُّ الأُخُـوَّةِ فِي الْـبَرَايَا تَـرَاخٍ وَانْشِـغَـالٌ وَانْـتِـظَـارُ؟!

- **أوضـاع المرأة الكشـميرية:** المرأة المسـلمة الكشـميرية كانت- وما تزال- هدفاً رئيسـياً للغزو الحضـاري الهندوسـي وذلك للدور الكبير الذي تقوم به المرأة في بناء المجتمع ولاسـيما في إعداد الجيل الناشـئ. وقد كان الاسـتعمار الهندوسـي يدرك تمامًا أنه حين ينجح في نشـر الفسـاد في المحيط النسائي الكشميري فإن الفساد سيعمُّ المجتمع الكشميري بشكل عام. ما قام به الهندوس هو استيراد الأفلام الخليعة ونشرها في التلفاز، وتوزيع الأشرطة التي تحوي هذا الفساد مجانًا، ودعم دور السينما ومحلات الفيديو، كما تم إنشاء منظمات نسائية خاصة لنشر الإباحية والسفور، وتبادل وفود النساء المتبرجات بين الهند وكشمير، وتعليم الرقص في المدارس والكليات النسائية، وتشـجيع التزاوج بين المسـلمين والهندوس، إلى غير ذلك من المخططات الهدامة. وقد أثرت برامج الفسـاد المكثفة هذه على النسـاء الكشـميريات فصِرن يرتدين الزي الهندوسـي، وقلَّدن الهندوسيات في وضع العلامة الصفراء على جباههن، وتركت غالبيتهن الحجاب لاعتقادهن بأنه علامة تخلف ورجعية. لكن الله سبحانه وتعالى سخر لكشمير المسلمة حركة المقاومة الإسلامية التي أدركت خطورة هذه الغارة الهندوسـية منذ بدايتها فقررت مقاومتها بما تملك من إمكانات متواضعة، وفي بداية الثمانينات تأسـست منظمتان نسـائيتان لنشـر الوعي والعمل الحضـاري الإسـلامي من ناحية ولمقاومة الغارة الهندوسـية من ناحية أخرى؛ وهما منظمة بنات الإسـلام ومنظمة بنات الأمة المسلمة.

- **الوضع الاجتماعي:** بعد أن كانت ولاية جامو وكشمير تعرف بـ "جنة الله في الأرض"، لما فيها من حقول يافعة، وأزهار وورود جميلة، وبحيرات عذبة، وتلال خلابة، وطقسها اللطيف، ونسيمها العليل، فقدت الولاية المسلِمة زُخْرُفَها ورَوْنَقَها، وتحوَّلت إلى قفار منعزلة، وقبورٍ موحشة مهجورة، بسـبب ما تقوم به القوات الهندية- التي بلغت 800 ألف جندي هندوسـي، يمثلون 44٪ من تعداد الجيش الهندي[1]- من جرائم وحشـية بربرية لا مثيل لها من تقتيل وتعذيب وتشـريد

(1) "كشمير المسلمة على خطى كوسوفا": أحمد أبو زيد.

للسكان، وهتك للأعراض، وإفساد في الأرض، وإهلاك للحرث والنسل، وحرق للمنازل والمتاجر والحقول.

دِيَارُ الْجَنَّـةِ الْـفَـيْـحَـاءِ عَـادَتْ ... فَنَـاءً.. دَاسَـهَـا الْبَغْيُ اللَّعِينُ[1]

رُبَى كَشْـمِـيرَ يَانِـعَـةُ الْـمَـجَـانِي ... أَيَقْطِفُ يَنْعَهَـا الْوَغْـدُ الْمَشِـينُ؟!

رُبَى كَشْـمِـيرَ مَـا أَغْـلَـى هَـوَاهَـا ... لِـبَـيْـتِ الْـعِـزِّ فِي دَمِـهَـا عَـرِينُ

يَـعِـزُّ عَـلَـيَّ مَـا يَـلْـقَـى ذَوُوهَـا ... فَـفِـي قَـلْـبِي لَهَـا وُدٌّ مَـكِـينُ

يَـعِـيـثُ بِـزَهْـرِهَـا الْهَـنْـدُوسُ ظُـلْـمًـا ... يُـؤَيِّـدُ بَـطْـشَـهُـمْ حِـقْـدٌ دَفِـينُ

■ **التعاون الصهيوني الهندوسي:** تمثل كشمير نقطة صراع ملتهبة ليس بين الهندوس والمسلمين فقط، بل بين الهندوس والصهيونية من ناحية والمسلمين من الناحية الأخرى. والتحالف الصهيوني الهندوسي ضد الإسلام والعالم الإسلامي بدأ منذ أكثر من نصف قرن، وهو آخذ في التصاعد، مصداقاً لقوله سبحانه: ﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾[2]. والنموذج الحي لذلك التحالف الدنس ما وقّعه الجانبان في إسرائيل من اتفاقية تعاون ثنائي بين الدولتين في المجال النووي والعسكري. وفي تصريح لوزير الداخلية الهندي (لال كرشنا أدفاني) بهذه المناسبة قال بكل صراحة: "لا بُدَّ من التعاون الثنائي بين الدولتين الصديقتين لمواجهة الإرهاب الإسلامي المتنامي"[3].

ومن صور هذا التعاون ما نقلته صحيفة يديعوت أحرونوت أن "تل أبيب" قد وقّعت على صفقة أسلحة مع الهند هي الأكبر في تاريخ الصناعات العسكرية الإسرائيلية، حيث ستزود بموجبها نيودلهي بصواريخ متطورة من طراز باراك 4 بقيمة ملياري دولار[4]. كذلك، فقد كشفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية عن بيع الهند 50 طائرة حربية بدون طيار، إضافة إلى محطة مراقبة أرضية لتفعيل عمل هذه الطائرات. وقد علقت الصحيفة: "إن الهند ستستخدم هذه الأسلحة

(1) من قصيدة للشاعر حسين الحكمي.

(2) الآية 82 من سورة المائدة.

(3) "القضية الكشميرية ومراحل تطورها": موقع "قصة الإسلام".

(4) "إسرائيل تبيع الهند صواريخ بملياري دولار": الجزيرة دوت نت.

في محاربة مسلمي كشمير". هكذا بالنص ودون موارية، فالهدف واضح هو محاربة مسلمي كشمير[1].

كذلك، فقد كشفت صحيفة "جيروزاليم بوست" الإسرائيلية عن زيارة سرية قام بها قائد القوات البرية الميجور جنرال "آفي مزراحي" إلى ولاية "كشمير" ليفحص عن كَثَبٍ التحديات التي تواجهها الهند في قتالها مع المسلمين، وليقترح على الهند قيام "إسرائيل" بتزويد الهند بمجموعة (كوماندوز) ذوي تدريب عالي المستوى؛ ليدربوا جنودًا في الجيش الهندي على تكتيكات مكافحة ما يسمى "الإرهاب"، والقتال داخل المدن. كما أكّدت الصحيفة أن الهند هي أكبر مستورد للأسلحة من "إسرائيل"، وأنها اشترت منذ 2002م معدات عسكرية قيمتها 5 بلايين دولار[2]. وقد أكدت مصادر المجاهدين في كشمير وجود أكثر من (350) كوماندوز يهودي يتعاونون مع الهند لضرب الانتفاضة الكشميرية، والثابت والمؤكد أن إسرائيل تقدم للهند كل خبراتها وإمكانياتها في القمع والإرهاب وسفك الدماء لكي تواصل حرب الإبادة ضد مسلمي كشمير، وتقيم لهم المجازر الجماعية على مرأى ومسمع من العالم كله، وبالأخص العالم الإسلامي، الذي تقيم بعض دوله علاقات سياسية واقتصادية مع الدولتين.

7- الحرب في جنوب السودان

بعد توقف الحرب في جنوب السودان، ستحتل الحرب الأهلية في شمال أوغندا، خانة الحرب الأطول في القارة، وهو ما قد يساعد في تعبئة الجهود الدولية لوضع نهاية سلمية لها، الأمر الذي سيكون له أثره في تعزيز السلام في السودان أيضاً.

ويقدر عدد الضحايا وفقاً لإرسالية مسينا بحوالي 100 ألف قتيل في ما أدى النزاع إلى نزوح 2.1 مليون شخص إلى جانب 20 ألف طفل مخطوف. ويعتقد أن لأحداث 11 سبتمبر أثرها على تطورات الأوضاع نحو الأسوأ فقد صنفت الولايات المتحدة جيش الرب الطرف الرئيسي في النزاع ضمن المنظمات

(1) "الهند تشتري 50 طائرة استطلاع إسرائيلية بدون طيار": الجزيرة دوت نت.

(2) "إسرائيل تدرب قوات هندية لقمع المسلمين في كشمير": موقع "الإسلام اليوم".

الإرهابية ودعمت حكم الرئيس موسيفيني عسكريا مما أدى إلى توسع رقعة النزاع نحو جنوب السودان.ونحو الأقاليم الجنوبية لأوغندا بحسب ما ورد في « أجانس فيد».

من جهته قال المتحدث باسم القراصنة سوغولي علي بأن: شحنة الأسلحة - وبينها 33 دبابة هجومية- في السفينة الأوكرانية محتجزة لدى جماعته منذ 25 سبتمبر/أيلول الجاري وكانت مرسلة إلى جنوب السودان وليس إلى كينيا كما أعلنت نيروبي، وهو ما قالت به البحرية الأمريكية بأن السفينة التي كانت متوجهة إلى ميناء مومباسا الكيني كانت وجهتها جنوب السودان عبر نيروبي. لكن السلطات الكينية أعلنت من جهتها أن لديها وثائق مع الحكومة الأوكرانية تثبت أن شحنة الأسلحة كانت موجهة لجيشها، هذا ما أعلنه وزير الدفاع الكيني. ويبدو أن الكينيين كانوا مطالبين بالتغطية على الفضيحة لكنهم فشلوا، واضطرت شرطتهم إلى اعتقال مدير برنامج مساعدة الملاحة أندرو موانغارو، وقررت محاكمته بتهمة الإدلاء بتصريحات تخدم الخاطفين، بعدما قال إن السفينة كانت متوجهة إلى السودان، فأين الحقيقة من التضليل؟[1]

8- الصومال بين القتل والتنصير

تقع الصومال في شرق القارة الأفريقية، في منطقة ما يعرف باسم القرن الإفريقي، يحدها خليج عدن والمحيط الهندي من الشرق، وإثيوبيا من الغرب، وجيبوتي من الشمال الغربي، وكينيا من الجنوب الغربي. تحتل الصومال موقعاً استراتيجياً خطيراً؛ فهو يتحكم بمدخل البحر الأحمر من باب المندب، ويقع على مقربة من منابع النفط في السعودية والخليج العربي، ويقع على المحيط الهندي والمدخل لشرق أفريقيا.

يعود التاريخ الاستعماري لمنطقة القرن الأفريقي إلى القرن التاسع عشر؛ حين قسّم مؤتمر برلين عام 1885 الصومال إلى 3 مناطق وزعها على 3 دول غربية هي: فرنسا وإيطاليا وإنجلترا، فكان من نصيب الأولى الجزء المطل على مضيق باب المندب والمعروف اليوم بـ"جيبوتي" أما بريطانيا فقد أسّست لها محمية عام 1887م، وتبعتها إيطاليا فاتخذت لنفسها محمية صغيرة عام 1889، ثم ضمّت إليها في عام 1925 منطقة "جبل لاند" من كينيا. ولم تتوقف عند هذا الحد بل وسّعت سيطرتها عام 1936 لتشمل المناطق الصومالية المتاخمة لإثيوبيا المعروفة بـ "أوجادين". وبعد هزيمة

(1) "الصومال أرض المشاع الدولي": أكرم حجازي.

الإيطاليين في الحرب العالمية الثانية، تم ضم كل هذه المناطق إلى بريطانيا، وسميت الصومال. وقامت بريطانيا في عام 1954 بتسليم إقليم "أوجادين" الصومالي إلى إثيوبيا الدولة الحدودية مع الصومال، وكان ذلك على غير رغبة أهل الإقليم مما أدى لنشوب صراعات متواصلة، وفي 1956 منحت بريطانيا ما تبقى من الصومال حكمًا ذاتيًا، ثم نالت الصومال استقلالها عام 1960.

يزيد عدد سكان الصومال عن سبعة ملايين ونصف المليون نسمة، وإن كان الحصول على أرقام دقيقة لتعداد السكان أمر صعب نظراً لحالة الاضطراب، ووجود لاجئين صوماليين في الدول المجاورة، ودول الخليج، وأوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية، ونيوزيلندة.

تعاني الصومال من ظروف اقتصادية صعبة، وتعد من أكثر دول العالم فقرًا، بسبب قلة الموارد وكثرة الحروب. فالبلد يواجه باستمرار موجات جفاف شديدة، وحركة نزوح للسكان، وصعود قوي للعنف، ونزاعات قبلية وطائفية، وتفشي للأمراض والأوبئة الفتاكة، هذا مع ضعف الرعاية الصحية، وانتشار الأمية بشكل رهيب. وفي أعقاب الغزو الأمريكي للصومال في أغسطس 1992م، انتشرت عمليات نهب وقرصنة لخيرات البلاد؛ حيث تقوم مئات السفن بنهب ثروات الصومال السمكية، والتي لا تقل أهميتها وقيمتها عن أهمية الثروة النفطية في البلدان العربية. كذلك، فقد أصبحت الصومال مكباً للنفايات السامة بشتى أنواعها، وتجري كل هذه الأعمال "الإرهابية" بتواطؤ دولي، وتورطٍ مفضوح من العديد من الدول الغربية والعربية[1]. وقد أكد "مختار روغو" الناطق باسم (حركة شباب المجاهدين) بأن "القراصنة من صناعة الأمريكان، والدول الغربية هم مَن سلّحوهم واشتروا لهم السفن والمعدات"، وأن السبب في دعمهم للقراصنة هو أن الأمريكان "كانوا يخافون من شباب مجاهدين يأتون من السعودية واليمن في طريقهم إلى الصومال"، ولذا فأوصوهم بمراقبة السفن التي تأتي من تلك الدول وأن يُسلّموا كل عربي فيها للأمريكان[2].

كذلك، فإن الصومال تشترك مع أثيوبيا في حدود طويلة مفتوحة على مصراعيها، ونظرًا لغياب الضوابط الأمنية والتداخل بين الصوماليين والإثيوبيين من حيث الشبه الكبير في اللون وبعض العادات، فقد

---

(1) "الصومال أرض المشاع الدولي": أكرم حجازي.

(2) "أهداف شباب المجاهدين في الصومال": حوار قناة الجزيرة مع مختار روغو.

استغل الأثيوبيون شمال الصومال للترويج للفواحش ونشر الفساد الأخلاقي والعقدي، ويعمل هؤلاء جاهدين على إشاعة الفاحشة وبيع الحشيش والخمر والمخدرات لإغراق المجتمع الصومالي المسلم بها.

وخلال العقدين الذين حكم فيهما الرئيس محمد سياد بري الصومال، والذي انتهي حكمه عام 1991، قام بربط بلاده بالجامعة العربية، وهي خطوة لا يزال الصوماليون منقسمين بشأنها، كما أنه ألحق نظامه بالاتحاد السوفياتي محاولاً الاستفادة من هباته العسكرية، وحوّل لغة بلاده من الحرف العربي إلى اللاتيني.

- **الاحتلال الأمريكي للصومال:** في أغسطس 1992 غزت القوات الأمريكية الصومال تحت ستار من الأمم المتحدة بحجة إغاثة الجياع في الصومال، معللة ذلك بوضع حد لعمليات سلب ونهب الإمدادات من قبل مَن أسمتهم "قراصنة الصومال". إلا أن أمريكا بدأت في التخطيط لتشكيل حكومة موالية لها والقضاء على حكومة (محمد فرح عيديد) الذي وقف معارضاً بشدة التدخل الأمريكي لبلاده[1]. لكن القناع سرعان ما سقط ليفضح المؤامرة الأمريكية الرامية إلى احتلال الصومال، ففي ديسمبر من نفس العام بدأت طلائع جيش الاحتلال الأمريكي تتقدم إلى الصومال كالسيل الجارف، وجاء جنود الاحتلال ومعهم معداتهم وأسلحتهم الثقيلة والخفيفة، وعندها أدركت الفصائل الصومالية حقيقة الأهداف الأمريكية وبدأت المقاومة الصومالية الباسلة تذيق الغاصب المحتل شتى أصناف العذاب.

وفي 3 أكتوبر 1993 وصلت معلومات إلى الأمريكيين بأن الجنرال عيديد وحشد من ضباطه ومساعديه سوف يعقدون اجتماعاً في مكان تم تحديده في إحدى أنحاء العاصمة مقديشو، وتوجهت قوات خاصة للاحتلال الأمريكي تساندهم المروحيات إلى منطقة الاجتماع بقصد إلقاء القبض على عيديد أو تصفيته وكل معاونيه، لكن حدث ما سجله التاريخ؛ فقد هاجم الأمريكان المبنى الذي يعقد فيه الاجتماع بكل استخفاف ليكتشفوا بعد فوات الأوان أن كميناً كان قد نصب لهم.

---

(1) "الصومال .. عقبة في طريق الحلم الأمريكي": إبراهيم شاهين.

ودارت معركة شرسة استخدم فيها الأمريكيون كل ما لديهم من أسلحة وعتاد ضد المقاتلين الصوماليين المسلحين ببنادق عتيقة وبعض الأسلحة المضادة للدروع، واستطاع الصوماليون إسقاط 5 مروحيات و 18 قتيلاً و 73 جريحاً للأمريكيين، الذين لم يتوقعوا أبداً أن تسقط لهم خمس طائرات مروحية في وقت واحد. ورغم الخسائر الصومالية الكبيرة إلا أن الصوماليين انتصروا في معركة الحرية وقاموا بتمريغ الأنف الأمريكية في الرمال، وفي هذا التاريخ انتهت النزهة الأمريكية في بلاد الصومال بثمن غالٍ لم يعتده الأمريكيون[1].

ونتيجة لهذه المقاومة الشرسة من هذه الفئة المجاهدة في سبيل الله اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سحب قواتها من الصومال بطريقة أشبه ما تكون إلى هروب وإدبار إبليس اللعين عندما يسمع صوت الأذان بحثاً عن النجاة والفكاك من الفخ، ونتيجة لهذه الهزيمة النكراء التي لحقت بالجيش الأمريكي والجيوش المتحالفة معه بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تتحدث عن وجود إسلاميين متطرفين وإرهابيين في الصومال وأنه يجب محاربتهم والقضاء عليهم، وقد كان خروج آخر جندي أميركي من الصومال في نهاية مارس 1994.

- **المحاكم الإسلامية وإنقاذ الصومال:** على مدار ستة عشر عاماً متصلة وبعد سقوط نظام "سياد بري" على يد أمراء حرب مدعومين من الخارج، غرقت الصومال في حرب أهلية حصدت أرواح مئات الآلاف، وأشاعت الرعب والدمار والفوضى في كافة الأنحاء بحيث لم تعد هناك مؤسسات دولة أصلاً، ولم يعرف الصوماليون يوماً واحداً من الاستقرار والإحساس بالأمان، نتيجة الحرب التي قادها "أمراء حرب" فاسدون يسعون لتحقيق مطامعهم الشخصية دون أية اعتبارات[2].

وعندما غزت أمريكا الصومال في 1992، قامت المقاومة الصومالية الباسلة بدحر ذلك العدوان، فارتدت أمريكا على عقبيها خاسئة مهزومة. إن الذي ألحق الهزيمة بالقوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها كانت هي الطلائع الأولى لما عرف فيما بعد (بالمحاكم الإسلامية)، حيث إن هؤلاء المقاتلين الذين هزموا أمريكا شكّلوا محاكم في مناطقهم وأحيائهم تقوم بتطبيق أحكام

---

(1) "الصومال .. عقبة في طريق الحلم الأمريكي": إبراهيم شاهين.

(2) "اتحاد المحاكم الإسلامية في الصومال": وكالة الأخبار الإسلامية (نبأ).

الشريعة الإسلامية وإعادة الحقوق إلى أصحابها، ونشروا الأمن والأمان في أحيائهم ومناطقهم، وقدّم الشعب الصومالي لهم الدعم عندما وجد فيهم الصدق والأمانة والإخلاص. وعندما رأى رجال الأعمال والمستثمرين تغلغل نفوذها ونجاحها في تحقيق الاستقرار في المناطق التي سيطرت عليها، وبدون مقابل من "الإتاوات" التي كانوا يدفعونها سابقاً لأمراء الحرب بدؤوا يمولون هذه المحاكم سعياً للاستقرار.

جرت أول محاولة لتأسيس ما عرف بالمحاكم الإسلامية عقب سقوط حكومة "سياد بري" بالصومال وانتشار حالة الفوضى، عندما حاول العالم الأزهري الصومالي الشيخ (محمد معلم حسن) إنشاء محكمة شرعية بمنطقة "طورطيجلي" جنوب مقديشو بالتعاون مع شيوخ القبائل للفصل بين المتخاصمين بالاحتكام إلى الشريعة، غير أن الجنرال (محمد فارح عيديد) - الذي كان يسيطر على جنوب العاصمة آنذاك - أحبط هذه المحاولة، لأنه اعتبرها محاولة لإضعافه.

أما البداية الناجحة لتأسيس هذه المحاكم فكان في عام 1994، عندما تأسست محكمة شرعية على أسس عشائرية بالشطر الشمالي من العاصمة، وعُيّن الشيخ (علي محمود الملقب بالشيخ علي الطيري) رئيساً لها، واستطاعت هذه المحكمة بسط نفوذها على أجزاء واسعة من شمال العاصمة مستعينة بالميليشيات التي كونتها والتي جاء أغلبها من العشائر التي تفتقد للأمن، ونجحت بالفعل في فرض النظام بعدما نفذت أحكام رادعة من الرجم إلى القصاص والإعدام[1]. وفي عام 1996 بدأت المحاكم تظهر بقوة كنظام قضائي نجح في نشر الاستقرار في بعض المناطق، وفي عام 1997 أصبحت المحاكم الإسلامية - ولأول مرة في مقديشو - بمثابة وزارتي العدل والداخلية، حيث أوجدت في كل قبيلة بالعاصمة ميليشيات تقوم بدور وزارة الداخلية، والمتمثلة

(1) "اتحاد المحاكم الإسلامية في الصومال": وكالة الأخبار الإسلامية (نبأ).

يحتاج استخدام مراجع أخرى

في إرساء الأمن ومحاولة القضاء على حالة الفوضى التي تشهدها البلاد، وهو ما أكسبها نفوذاً ومصداقية كبيرة لدى الصوماليين.

بيد أن زعيم الحرب القوي آنذاك "علي مهدي محمد" دخل في صراع مع المحاكم وتمكن من القضاء على نفوذها المتنامي في كافة الأنحاء الصومالية وحبسها في الإطار المحلي فقط عبر تفكيك أجهزتها القضائية والتنفيذية (أي "القوات العسكرية")، مستعيناً بدعم الحكومة الإثيوبية المعروفة بولائها لواشنطن ورغم ذلك فقد ظلت المحاكم موجودة ضمناً داخل كل قبيلة على المستوي المحلي لحل الخلافات بين أبنائها، قبل أن تعود وتنتشر تدريجياً مرة أخرى.

نفسه

ومع بداية عام 2004 خرجت المحاكم الإسلامية مرة أخرى للساحة السياسية، حيث بدأت ظهورها في مواقع التردي الأمني في العاصمة "مقديشو" بعد ضعف حكومة "صلاد حسن"، فأنشئت في العاصمة الصومالية وحدها 10 محاكم إسلامية وما لبثت المحاكم أن أعلنت توحدها في عام 2005 ليظهر "اتحاد المحاكم الإسلامية" حيث انضمت كل المحاكم إلى ذلك الكيان الجديد، وتم انتخاب الشيخ "شريف شيخ أحمد"- الذي كان يرأس إحدى المحاكم- رئيساً لعموم اتحاد المحاكم، وأصبحت أجهزتها الأمنية والقضائية موحدة في إطار هذا الكيان[1].

مكررة

أذهل ظهور المحاكم الإسلامية بهذا الشكل المفاجئ الشرق والغرب، بما فيهم أمريكا والمليشيات الصومالية المتناحرة ووجد قادة المليشيات والعصابات المسلحة وقطاع الطرق أن هذه المحاكم تشكل خطراً على مستقبلهم ونفوذهم ومصالحهم وأهدافهم العبثية، فقاموا بمحاربتها ومقاومتها والعمل على القضاء عليها. أما أمريكا فقد تصاعدت مخاوفها نتيجة صعود المحاكم الإسلامية، فلجأت إلى التحالف مع عدد من أمراء الحرب الصوماليين وشكلت في 18-2-2006 ما أسمته "التحالف من أجل إعادة السلام ومكافحة الإرهاب" بدعم كامل من وكالة الاستخبارات

(1) "اتحاد المحاكم الإسلامية في الصومال": وكالة الأخبار الإسلامية (نبأ).

اطبع السابق

الأمريكية، كان يهدف في البداية لاغتيال بعض قيادات المحاكم، وهو ما أدى لنشـــوب صـــراع علني بين أمراء الحرب والمحاكم الإسـلامية. وتمكنت المحاكم الإسـلامية من هزيمة أمراء الحرب في وقت قصير لم يتجاوز أربعة أشهر، سيطروا خلالها على العاصمة مقديشو بعد فرار أمراء الحرب واستسـلام مليشـياتهم مع أسـلحتها المختلفة، ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾[1]. وبعد فشل تحالفها وهزيمتها على يد المحاكم لجأت واشنطن لحليفتها الرئيسية في القرن الإفريقي إثيوبيا، وجرى الترتيب للغزو الإثيوبي للصومال بالوكالة عن أمريكا.

وبعد أن دخل الجيش الأثيوبي الصومال- مدعوماً من قِبَل أمريكا وأمراء الحرب السابقين- رأت المحاكم الإسـلامية اتخاذ خطوة الانسـحاب التكتيكي، لتطرح رؤيتها القادمة للصـراع من خلال إسـتراتيجية "حرب العصـابات" التي أثبتت نجاحاً في نموذج المقاومة العراقية والأفغانية، التي أفشلت المشروع الأمريكي في المنطقة. لكن أمريكا لم تكتف بتوكيل عميلتها أثيوبيا لقتل المدنيين ودحر قوات المحاكم الإسلامية، بل قامت بنفسها في 8 يناير 2007 بقصف جوي لما زعمت أنه قواعد لقوات المحاكم الإسلامية وأسفر القصف الجوي عن سقوط كثير من المدنيين القتلى. ويقول المحللون أن تلك الغارات الأميركية أكّدت أن أميركا كانت توفر الغطاء الجوي للعدوان الأثيوبي على الصـومال، وهو العامل الأهم الذي مكّن الجيش الأثيوبي من احتلال الأراضـي الصومالية خلال الفترة الماضية.

عندها رأت قوات المحاكم الإسـلامية الانحياز نحو الأحراش الجنوبية وهذا الإجراء من قِبَل قوات المحاكم أفشل المصيدة التي أعدتها لها أميركا وإثيوبيا، والتي كانت تستهدف محاصرة قوات المحاكم عن طريق ضغط بري إثيوبي يعززه غطاء جوي وبحري أميركي ويؤكد خبراء عسكريون أن المحاكم سـوف تعتمد في الفترة المقبلة على مجموعة المقاتلين المتدرّبين على عمليات القنص واسـتخدام العبوات المتفجرة، بدلاً من أساليب القتال المباشر التي أثبتت عدم فاعليتها في التصدي لقوات الغزو الإثيوبية؛ نظرًا لفارق القوة الكبير بين الجانبَين؛ حيث يتلقى جيش الاحتلال الإثيوبي دعماً

(1) الآية 249 من سورة البقرة.

مالياً وفنياً من الولايات المتحدة تقدَّر قيمته بملايين الدولارات سنويًّا وفق المصادر الأمريكية نفسها[1].

ورغم الصورة القاتمة التي حاولت أمريكا أن ترسمها للعالم حول المحاكم الإسلامية، وخاصة في ما يتعلق بعلاقتها بتنظيم القاعدة، غير أن الواقع يشهد عكس ذلك. فقد لاقت المحاكم الإسلامية ترحيباً كبيراً من الشعب الصومالي، وكذلك من المنصفين غير الصوماليين على مختلف خلفياتهم الثقافية والإثنية. ويكفي أن ننقل هنا ما قاله أحد الصحفيين الغربيين، وهو الكاتب والصحفي "مارتن فليتشر" الذي يعمل بصحيفة "تايمز" البريطانية. كتب هذا الصحفي في 29 ديسمبر 2007 يقول: "كنت من الصحفيين القلائل الذين زاروا مقديشو مؤخراً والذي أثار دهشتي ولفت نظري بقوة هو الهوة الشاسعة بين رأي أمريكا وما تقوله عن المحاكم الإسلامية، ورأي الشعب الصومالي نفسه، فبالنسبة إلى واشنطن، يعتبر اتحاد المحاكم طالبان أخرى، ومجرد أتباع لتنظيم القاعدة يريدون تحويل الصومال إلى ملجأ للإرهابيين، ولكن الصوماليين الذين قابلتهم رحبوا بالمحاكم الإسلامية لأنهم قضوا على أمراء الحرب الذين حوّلوا البلاد إلى أشلاء وجحيم على امتداد أكثر من 15 عاماً من الحرب الأهلية، لأول مرة في عمر جيل بأكمله كان بمقدور الصوماليين أن يسيروا في الشوارع بأمان، والصوماليون الذين سبق وهربوا من العنف كانوا قد بدأوا في العودة من الخارج". ويضيف الكاتب والصحفي "مارتن فليتشر" أنه سأل مثقفاً صومالياً يدير منظمة للإغاثة الإنسانية عما إذا كان يخشى من التوجه الديني للمحاكم ومن أن يصبحوا بمثابة "بوليس ديني" فقال له: "حتى لو فعلوا هذا، فإنهم سيظلون أفضل بكثير جداً من أمراء الحرب الذين كانوا يقومون بعمليات إبادة منظمة"[2].

وكما اختفى قائد المحاكم الإسلامية (شيخ شريف أحمد) فجأة بعد الاجتياح الأثيوبي، إذا به يظهر فجأة في أفخم فنادق العاصمة الكينية نيروبي، وإذا بوكالات الأنباء تتناقل خبر اجتماع (شيخ شريف أحمد) بالسفير الأمريكي في نيروبي. وبعد هذا الاجتماع بعدة أيام ظهر (شيخ شريف أحمد) فجأة في اليمن ثم في قطر، وبعد مدة فإذا به يُعلن وفي ظل القاعدة الأمريكية

(1) "المقاومة الصومالية استشراف للنهوض في ظل مخاض موجع": علي عبد العال.

(2) "اتحاد المحاكم الإسلامية في الصومال": وكالة الأخبار الإسلامية (نبأ).

الضخمة الموجودة في جيبوتي عن تشكيل تحالف مع زعماء ميليشيات قبلية جاهلية من الذين دمروا وخربوا الصومال ومن المعروفين بعلاقتهم بأمريكا ومن الذين قامت المحاكم الإسلامية بمحاربتهم. وقد سُمِّي هذا التحالف بـ (تحالف جيبوتي لتحرير الصومال)[1].

نتيجة لهذا التحالف، حدث انشقاق في المحاكم الإسلامية وتشكل جناحٌ آخر عُرِف بـ(تحالف تحرير الصومال جناح أسمرة). ورداً على هذين التحالفين أعلن المقاتلون الذين رفضوا مغادرة الصومال بعد الاجتياح الأثيوبي واستمروا في قتال الجيش الأثيوبي وحلفائهم من الصوماليين المتمثلين بحكومة الصومال العميلة بالتمايز عن التحالفين (جيبوتي وأسمرة)، وأطلقوا على أنفسهم (حركة الشباب المجاهدين) وعرَّفوا أنفسهم بأنهم يعتنقون (العقيدة السلفية الجهادية). وبالفعل قامت (حركة شباب المجاهدين) باجتياح مساحات واسعة من أرض الصومال وقامت بالسيطرة على العاصمة البديلة (بيدوا) التي كان يحتمي فيها زعماء عصابات الميليشيات الجاهلية[2].

وبعد غياب عن الساحة إذا بالعالم يفاجأ بانبعاث المحاكم الإسلامية من وسط الظلام واليأس تحت مسمى (اتحاد المحاكم الإسلامية) وبقيادة (شيخ شريف أحمد)، وإذا بمقاتلين هذه المحاكم يجتاحون معظم مناطق وأحياء العاصمة الصومالية ليخلصوا الشعب الصومالي المسلم المتعب المنهك من شرور المليشيات والعصابات المسلحة وقطاع الطرق.

وعندما رأت المليشيات والعصابات المسلحة ما حققه (اتحاد المحاكم الإسلامية)، قامت هذه المليشيات والعصابات المسلحة بتشكيل تحالف تحت مسمى (تحالف مكافحة الإرهاب ونشر السلام)، متناسية خلافاتها وكأنها لم تكن تتقاتل وتتنازع وتذبح بعضها بعضا لمدة عقد ونصف من الزمن. وإذا بالولايات المتحدة تعلن دعمها العلني لهذا التحالف الشيطاني، بحجة أن قوات المحاكم الإسلامية إرهابية وأنها جزء من تنظيم القاعدة.

ولكن رغم الدعم الأمريكي الهائل لهذا التحالف الشيطاني، إلا أنه لم يصمد طويلا؛ حيث قذف الله الرعب في قلوب قادة هذا التحالف الشرير ففروا من الميدان أمام زحف قوات المحاكم وتركوا

(1) "الأمريكان والصومال والقرضاوي والشيخ شريف وتبديله تبديلا": محمد أسعد بيوض التميمي.

(2) "الأمريكان والصومال والقرضاوي والشيخ شريف وتبديله تبديلا": محمد أسعد بيوض التميمي.

أفراد عصاباتهم في الميدان وحدها التي سرعان ما استسلمت لقوات المحاكم طالبة العفو والصفح وكذلك طلب بعض قادة المليشيات والعصابات المنهارة.

لم يرضِ هذا الوضع أمريكا، وأعلن رئيسها بوش الصليبي الحاقد أن "الوضع في الصومال لا يمكن السكوت عليه وأن قوات المحاكم تهدد الأمن والاستقرار في الصومال". وقد حاولت أمريكا الحد من استقرار الأوضاع في الصومال بقيادة المحاكم الإسلامية، فرفع إلى مجلس الأمن مسودة قرار تبناه المجلس بالإجماع في 6-12-2006م. وكان هذا القرار "الأمريكي" يدعو إلى نشر قوة عسكرية مشكلة من ثمانية آلاف جندي، تنتمي إلى دول منظمة "إيغاد"، والتي تضم: كينيا وأوغندا وإثيوبيا وإريتريا والسودان وجيبوتي والحكومة الانتقالية في "بيدوا"، وأن يكون نشر القوات بتفويض من الاتحاد الأفريقي.

لكن هذا القرار الجائر ما كان إلا خطوة لإعطاء أمريكا الشرعية الدولية لتدخلها في الصومال والقضاء على المحاكم الإسلامية. ولم تكتف أمريكا عند هذا الحد، بل أوعزت إلى عميلتها أثيوبيا لمهاجمة الصومال بالنيابة عنها قبل أن يستفحل أمر المحاكم الإسلامية ويحسم الأمر لها نهائيا في الصومال. كذلك، فقد تحركت "مفرقة الدول العربية" فطالبت بتدخل دولي لإعادة الاستقرار للصومال.

- **الأثيوبيين ووكالة مكافحة الإرهاب في الصومال:** لم تكن تطلعات أثيوبيا لاحتلال الصومال حديثة عهد، بل إن الصوماليون تاريخياً يتهمون أثيوبيا- على اختلاف أنظمة الحكم فيها- بالطمع في بلادهم، ولا يزالون يتذكرون الخطاب الذي ألقاه الإمبراطور هيلاسلاسي في مدينة "قبرِ دَهرّي" الصومالية عام 1956م ردّاً على تطلعات الوحدة والاستقلال التي بدأت ملامحها تتبلور آنذاك، عندما قال بأن "الشعب الصومالي جزء من العائلة الإثيوبية الكبيرة وأن مستقبل تقدّم الصوماليين مرتبط بأن يكونوا مع إثيوبيا"[1]. وباتت أثيوبيا تتحيّن الفرصة لابتلاع الصومال.

(1) "التورط الأثيوبي في الصومالي وتبعاته": ياسر سعد.

أما أمريكا، فبعد هزيمتها القاسية في الصومال في 1993 وتحطم كبريائها، وجدت واشنطن نفسها مضطرة للبحث عن وسيلة أخرى لمواجهة شراسة المقاتلين الصوماليين في أيّ حرب قادمة تشنها على الصومال، وعلى مدى 14 عامًا مضت ظل الأمريكيون يحلمون بالعودة للصومال لتحقيق أغراضهم في السيطرة على منافذ المنطقة العربية والانتقام للهزيمة المذلة في 1993م[1].

عندها رأت إدارة بوش أن تستخدم أسلوب المرتزقة، وفعلاً نجحت في إغراء أديس أبابا لاستخدام الجيش الإثيوبي في احتلال الصومال بدلاً عن القوات الأمريكية. لقد رأت هذه الإدارة الأمريكية النصرانية الخبيثة، والحاقدة على الإسلام والمسلمين، أن تفوض أمر "إعادة السلام" ومكافحة الإرهاب إلى حليفتها النصرانية أثيوبيا. وقبيل الغزو الأثيوبي للصومال تدفقت المساعدات الأمريكية للحكومة الأثيوبية، وقامت وفود أمريكية رسمية عالية المستوى بزيارة أثيوبيا، وظهرت تصريحات الجانبين بأن التعاون بين أثيوبيا والولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب في تطور مستمر أكثر من أيّ وقت مضى، وأن التعاون القوي المشترك بين البلدين سيحمي منطقة القرن الأفريقي من الهجمات الإرهابية![2]. وقال وزير الإعلام الإريتري علي عبده في أسمرة: "ما سنشهده في الصومال سيكون مستنقعا" ووصف الوزير الإريتري رئيس الوزراء الإثيوبي ملس زيناوي بأنه "كاذب مهووس، وهو لا يسيطر على التدخل العسكري في الصومال لأنه تحرك بأمر من القوى العظمى وخصوصاً الولايات المتحدة" وأضاف الوزير "أنه (زيناوي) يتصرف كمرتزق للولايات المتحدة، ولا يعلم ما هي التعليمات التي سيتلقاها من مرؤوسيه"[3].

وفي أوائل عام 2007 بدأت القوات الإثيوبية تنفيذ المؤامرة بالاشتراك مع الحكومة الصومالية الموالية في "بيداوا" لغزو البلاد التي تخضع لسيطرة اتحاد المحاكم الشرعية، وبعد أن دخلت القوات الإثيوبية إلى الأراضي الصومالية ووجدت لها موطئ قدم مع العملاء الموالين، بدأت تظهر في أرض الصومال مرة أخرى قوات أمريكية وطائرات مقاتلة ترفع العلم الأمريكي، وعمدت أمريكا جاهدة على تسليح القوات الأثيوبية وميليشيات أمراء الحرب الموالين لأمريكا والمدعومة من أديس أبابا، وذلك من خلال القرار الذي تبناه مجلس الأمن الدولي بالإجماع في 6-12-

(1) "الصومال .. عقبة في طريق الحلم الأمريكي": إبراهيم شاهين.

(2) "التورط الأثيوبي في الصومالي وتبعاته": ياسر سعد.

(3) "المقاومة الصومالية استشراف للنهوض في ظل مخاض موجع": علي عبد العال.

2006م، والذي رفع الحظر على الأسلحة الذي كان قد فرض على الصومال منذ عام 1992[1]. ولم تكن "قوات حفظ السلام الأفريقية" في حقيقتها إلا امتداد للتحالف الصليبي الذي تتزعمه أمريكا، وهم بالإضافة إلى أنهم كانوا يقفون مكتوفي الأيدي أما الجرائم التي يقوم بها الأثيوبيون في الصومال، كانوا أيضاً يعينون الأثيوبيين ويقدمون لهم التسهيلات والمعلومات اللازمة لضرب المقاومة، وأفضع من ذلك أنهم كانوا يقومون بعمليات إبادة جماعية ضد المدنيين بحجة المحافظة على الأمن[2].

وقد قامت قوات الاحتلال الأثيوبية والقوات الحكومية الموالية لها ولأمريكا بإجبار آلاف المدنيين على إخلاء مساكنهم، للقيام بعمليات تفتيش بحثاً عن أفراد المقاومة الإسلامية والأسلحة. وقد هدّدت هذه القوات من يرفض المغادرة باستخدامهم كدروع بشرية لمواجهة رجال المقاومة، وعندما عجز جيش الاحتلال الإثيوبي عن اقتحام معاقل مقاتلي المحاكم الإسلامية الصومالية في مناطق الأحراش، قام بالاستعانة بالدعم اللوجيستي والجوي الأمريكي، وهو ما يؤكد لنا المرة تلو الأخرى أن الاحتلال الأثيوبي ما هو إلا غطاء للاحتلال الأمريكي، وأن الكفر ملة واحدة. وكما هو معهود من دول "الصمت" الدولي و "الإخوة" الأشقاء، فقد اكتفى الجميع بالأسف لما يجري من قتل المدنيين، والشجب والتنديد، وقد حاول الإعلام الغربي والعربي إيهام المتابعين للأحداث في الصومال بأن الأمور انتهت، وذلك عندما بدأ وصول قيادات الحكومة الصومالية العميلة إلى مقديشو وسط أشكال مفبركة من أفراح الاستقبال- على نفس النمط الذي جرى مع دخول قوات الاحتلال الأمريكية لبغداد- وبدء إجراءات جمع السلاح من أفراد الشعب الصومالي[3].

تصاعد عمليات المقاومة الصومالية وردود فعل قوات الاحتلال الأثيوبية عليها من بطش بالمدنيين وفتح النار على العزل يظهر عمق المأزق الذي تعانيه القوات الأثيوبية والتي تورطت بغزو الصومال والدخول في رماله المتحركة مطيحة بحكم المحاكم الإسلامية والتي شهدت البلاد في

---

(1) "تحالف أمريكي إثيوبي في القرن الأفريقي يسعى لوقف المد الإسلامي نحو أفريقيا": علي عبد العال.

(2) "أهداف شباب المجاهدين في الصومال": حوار قناة الجزيرة مع مختار روغو.

(3) "المقاومة الصومالية: تصحيح الخطأ التكتيكي": طلعت رميح.

عهدها القصير استقرارا أمنيا افتقدته لأكثر من عقد ونيف، ليعود الاحتلال بالصومال لدوامات العنف والحروب[1].

وقد حاولت أمريكا أن تعيد المشـــهد الأفغاني على أرض الصـــومال؛ فأوعزت للقوات الأثيوبية بالقصف الجوي العشوائي المكثف، مستخدمة فيه طائرات حربية وأسلحة قامت أمريكا بتزويدها لأثيوبيا. كذلك، فقد تم استخدام أمراء الحرب الموالين لأمريكا ودعمهم مالياً وتنصيب "الصالح" منهم في الحكومة التي أعقبت المحاكم الإسلامية. وكما فعلت في أفغانستان، فقد حاولت أمريكا عرقلة أيّ مشـــروع لمجلس الأمن بخصـــوص وقف إطلاق النار أو انســـحاب القوات الأثيوبية، وخطة أمريكا هي إيجاد "قرن أفريقي كبير" خال من المقاومة أو الإســـلاميين، على غرار مشـــروع "الشـــرق الأوســـط الكبير"[2]، وتنفيذاً لمراحل هذا المشـــروع الخطير، فقد قامت القوات الأثيوبية بتسليم المدن التي تستعيدها من المحاكم الإسلامية إلى أمراء الحرب السابقين التي أقصتهم المحاكم الإسلامية.

- **فترة ما بعد الغزو الأثيوبي:** استمر الغزو الأثيوبي للصومال حوالي سنتين ذاق فيها الصوماليون مختلف أشـــكال الإبادة. وما أنْ انســـحبت القوات الأثيوبية حتى بدأت خريطة القوى الجهادية والدينية تتبلور في صـورة تحالفات سـياسـية أو هيئات دينية كاسـتحقاق لمواجهة المرحلة القادمة. بدأت هذه التحالفات بتأسيس (الحزب الإسلامي) بزعامة د. عمر إيمان أبو بكر، والذي تكون من أربع جماعات مسلحة هي المحاكم الإسلامية (جناح أسمرة)، ومعسكر رأس كامبوني، والجبهة الإسلامية، ومعسكر الفاروق (عانولي).

بعدها بفترة وجيزة ظهرت قوة محلية أخرى عرفت باسـم (هيئة علماء الصـومال)، يقودها الشـيخ بشـير أحمد صـلاد زعيم جماعة الاعتصـام بالكتاب والسـنة، ودعت الهيئة إلى تطبيق الشـريعة وإخراج جميع القوات الأجنبية من الأراضي الصومالية[3]. و (جماعة الاعتصام بالكتاب والسنة) هي جماعة جهادية خاضت معارك طاحنة ضد التدخل الأمريكي في الصومال وضد أمراء الحرب

(1) "التورط الأثيوبي في الصومالي وتبعاته": ياسر سعد.

(2) "نموذج أفغانستان الأمريكي في الصومال (بوكالة أثيوبية)": جمال عرفة.

(3) "الصومال: تساؤلات ومفارقات عجيبة لا تنتهي": أكرم حجازي.

فيه، إلا أنها أوقفت عملها المسلح سنة 1998 واتجهت قيادتها منذ ذلك الحين نحو التركيز على الجانب الدعوي. وبالرغم من أن (هيئة علماء الصومال) تحظى بدعم رسمي من الداخل والخارج، لكنها أبعد ما تكون عن ثقة الجماعات الجهادية بها ابتداءً من الشباب المجاهدين ومروراً بالمحاكم بقيادة حسن طاهر أويس وانتهاءً بالحزب الإسلامي. وأسباب رفض القوى الجهادية لهذه الهيئة تتلخص في اعتراف الهيئة بالحكومة الحالية، رغم أن ما جرى في الصومال هو استبدال حكومة عميلة بأخرى تابعة مع بقاء القوات الأفريقية على حالها. كذلك، فقد أعطت الهيئة الحكومة 90 يوماً لتطبيق الشريعة و 120 يوماً للقوات الأجنبية لمغادرة البلاد، وهذا يعني إعطاء هذه القوى مجتمعة فرصة لالتقاط الأنفاس وحشد المزيد من عناصر القوة والسيطرة خلال المهلة المقترحة.

ورغم الشروط التي وضعتها (هيئة علماء الصومال) وخاصة تلك المتعلقة بضرورة قيام الحكومة الحالية بإخراج القوات الأجنبية من أراضي الصومال، وعدم السماح بقدوم قوات أجنبية أخرى، غير أن أنباء تسربت عن دخول مئات من القوات الأجنبية سراً عبر مطار العاصمة، وأن الطائرات العسكرية هبوطها في المطار تواصل هبوطها في المطار[1]. بل إن الأمر مضى أبعد من ذلك حيث دعا وزير الخارجية الصومالي محمد عبد الله عمر في كلمة له أمام مجلس الأمن كلاً من أوغندا وبوروندي لإرسال ثلاث فرق إضافية بصورة عاجلة إلى الصومال مدعومة بمعدات متطورة وتجهيزات طبية، مشيراً إلى أن الرئيس شريف: "اتخذ جميع الإجراءات الأمنية والخطوات الكفيلة بحشد الدعم من أجل عملية السلام" وبعد ذلك أصدر الاتحاد الأفريقي بياناً رسمياً من مقره في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا يقضي بتعزيز قوات حفظ السلام التابعة له في الصومال، ليصل عددها إلى 8000 جندي.

وفي 2009/3/19 ألقى الشيخ أسامة بن لادن بياناً أوضح فيه عوار كثير من الأحزاب والجماعات والقوى الدينية والسياسية المتصارعة في الصومال. وسواءٌ صرح قادة "تنظيم القاعدة" بوجوب مقاومة المحتل الأمريكي أم لم يصرحوا فإن أمريكا لن تتخلى عن مشروع "القرن الأفريقي الكبير". وفي هذا يقول الكاتب الأمريكي "وليم بلوم" في كتابه "الدولة المارقة": "محال أن يترك

(1) "الصومال: تساؤلات ومفارقات عجيبة لا تنتهي": أكرم حجازي.

الأمريكان دولة ما تتحداهم، لذلك فالصـــومال وأهله هم في عداد القتلى بالنســـبة للولايات المتحدة الأمريكية .. وبمجرد انتهاء الأمريكان من العراق سـيتجهون إلى الصـومال بحجة أن ابن لادن شوهد يتجول في مقديشو"[1]. هذا، ومع إصرار الجماعات الجهادية على مطالبها بتطبيق الشـــريعة وخروج القوات الأجنبية، فمن المتوقع أن تحاول الولايات المتحدة ترســـيخ أقدامها في الأراضي الصومالية والاستقرار على سواحلها مهما كلفتها المحاولات.

عندما أحســـت أمريكا من خطر (حركة الشـــباب المجاهدين) أوعزت إلى بعض عملائها في الصـومال تشـكيل برلمان يقوم بانتخاب (شـيخ شـريف أحمد) كرئيس للبلاد بدلاً من الرئيس السابق الذي استقال فجأة بناء على طلب أمريكا لفسح المجال للرئيس الجديد. وفعلاً تم ذلك في 2009/1/31. ومن المضحكات المبكيات أن مسرحية تشكيل البرلمان وانتخاب الرئيس لم تحدث داخل الصـومال، وإنما في جيبوتي، والشـعب لم يعلم إلا بعد أن جفت الأقلام وطويت الصـحف. وعاد الرئيس الجديد من جيبوتي إلى مقديشـو تحت الحماية الأمريكية. وطبعاً، بعد أن انتهت المسرحية، قام الرئيس الأمريكي بتهنئة الرئيس الجديد (شيخ شريف أحمد) وأشاد به وبالعملية الديمقراطية التي تمت لانتخابه. ولم تكتف أمريكا بهذه اللعبة القذرة، بل جاءت بأحد عملائها الصوماليين الذي كان يعيش خارج بلاده لأكثر من عقدين من الزمن، فنصَّبته رئيسياً للوزراء. أما الرئيس المنتخب (شـيخ شـريف أحمد) فقد كان أول تحرك سـياسـي له هو زيارة أثيوبيا، التي غزت الصومال لمحاربته عندما كان قائداً للمحاكم الإسلامية. وفي هذه المرة، رحبت أثيوبيا بـــ (شيخ شريف أحمد) بعد أن كانت تطارده، وصرح رئيس وزرائها بأنهم سيقدمون له الدعم.

وفي الوقت الذي يحظى (شريف شيخ أحمد) بدعم غربي بوصفه "الوجه المعتدل" المقبول من بين الإســـلاميين في الصـــومال، حيث قبل بالتفاوض مع الحكومة الانتقالية التي أتى بها الاحتلال الأثيوبي بدعم أمريكي، إثر اســتقرار البلاد تحت حكم المحاكم الإســلامية، فقد رفضــت باقي حركات المقاومة الإسـلامية المفاوضـات واسـتمرت في المقاومة المسـلحة للاحتلال، وتمكنت بعد عامين من الجهاد إجبار الاحتلال الأثيوبي على الانسـحاب من الصـومال والسـيطرة على أغلب

(1) "الدولة المارقة": وليام بلوم.

المحافظات. وقد صرح دبلوماسيون أميركيون أكثر من مرة بأن الولايات المتحدة تتعاون مع حكومة (شيخ أحمد) للمساعدة في بناء قواتها الأمنية التي سيبلغ عددها في نهاية الأمر خمسة آلاف عنصر، كما تقوم أيضا بتدريب قوة الشرطة الجديدة، وأنها ستتحمل نفقات قوة الأمن الخاصة بحكومة شريف. كل هذه الجهود والتكاليف هي لشيءٍ واحدٍ فقط، وهو لتمكين حكومة شريف من القضاء على المقاومة الصومالية ضد أي تدخل أثيوبي أو غربي في البلاد.

وكحلقة في سلسلة المحاولات التي تقوم بها أمريكا وحكومتها العميلة في الصومال لتحجيم دور المقاومة الصومالية، وخاصة "حركة الشباب المجاهدين"، صادق البرلمان الصومالي في 2009/3/10 على تطبيق الشريعة الإسلامية، وهو ما كان الرئيس الصومالي (شريف الشيخ أحمد)[1]. ولم يُخْفِ أعضاء الحكومة دسيستهم من وراء هذا القانون، حيث لمح بعضهم بذلك، فقال: "واعتبارا من الآن لدينا حكومة إسلامية وآمل أن يؤدي ذلك إلى انخفاض أعمال العنف في البلاد".

- **التنصير يجري فوق صفيح ساخن:** بدأت حملات التنصير تتوافد على الصومال منذ عام 1889م، ولم يحصد المنصرون من الجهود التي بذلوها منذ ذلك الوقت وأنفقوا فيها كل غال وثمين سوى الشوك والعلقم. وقد تعرض المنصرون، ومَن تنصر من الصوماليين وارتد عن دينه لأبشع العقوبات، ولم يخلُ دستور صومالي على مدى الحكومات التي تعاقبت على السلطة في الصومال من بند ينص على المنع من نشر أي دين غير الإسلام في الصومال. ولكنه عندما انهار النظام وزالت الحكومة في عام 1991م، ساءت الأوضاع المعيشية والأمنية في البلاد، وسال لعاب المنصرين من جديد نتيجة حالة الفوضى السائدة. عندها تدفقت هيئات التنصير على الصومال بأسماء وواجهات مختلفة[2].

وتعمل في الصومال العديد من المنظمات التنصيرية، التي تتخذ في الظاهر أعمالاً غير التنصير، لكنها تقدم خدماتها مصحوبة بمواد تنصيرية صريحة؛ كالصلبان وصورة العذراء مريم والملصقات والنشرات والأناجيل. من هذه المنظمات: منظمة "مجتمع التوراة"، التي جاءت إلى الصومال قبل

---

(1) "البرلمان الصومالي يتبنى بالإجماع تطبيق الشريعة في البلاد": مصطفى حاج عبد النور.

(2) "التنصير في الصومال": مكتب الأنشطة الدعوية والتربوية في الصومال.

عام 1968. كذلك، فهناك منظمة "آباء كونسولاتا"، التي تدير وحدات طبية ودور أيتام ومدارس. وهناك أيضاً منظمة "أخوات كونسولاتا"، التي جاءت في غطاء إغاثي تحت مظلة منظمة الصحة العالمية. وهناك منظمة "كاثوليك ريليف"، ومنظمة "المينونايتيون" الهولندية، ومنظمة التطوير الإغاثية الكنسية [CRDE] تهدف إلى الدعوة الصريحة إلى المسيحية.

أرادت المنظمات الكنسية مبرراً لنشاطاتها التنصيرية الخبيثة، وليتسنى لها دعم الغرب الصليبي مادياً وعسكرياً، فزعمت منظمة كنسية بريطانية تدعى "بارنبس فاند" في تقرير لها في أواخر عام 2003 عن وجود أقلية مسيحية مضطهدة في الصومال. وقد تناقضت هذه المنظمة إلى حد بعيد في تعداد هذه الأقلية المزعومة، فالإحصاء الذي أوردته ذكر أنها تتراوح بين الخمسمائة والألف، بينما ذكرت في ثنايا تقريرها أن نسبتهم تصل إلى 0.5% من السكان، وهذا يعني أن عدد هذه الأقلية يقارب الأربعين ألفاً[1]. أما وسائل الإعلام الغربية فتدعي أن نسبة المسلمين 98% فقط، مما يعني وجود أقلية مسيحية تصل إلى 2% أو ما يعادل 150 ألف[2].

وسارت لجنة الحريات الدينية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية في تقريرها عن الصومال على هذا النهج؛ مدعية وجود أقلية مسيحية في الصومال تتعرض للإساءات الدينية، بالإضافة لاعتبار اللجنة تجريم التبشير في الدستور ومحاربته من قبل الصوماليين اضطهاداً دينياً[3]. لكن رابطة علماء الصومال تؤكد أن بلادهم إسلامية بلا أقليات على الرغم من الجهود التنصيرية الكبيرة منذ عقود طويلة، وأنه لا يوجد صومالي غير مسلم إلا أفراداً يعدون على أصابع اليدين يعيشون في أوروبا.

ورغم أن معظم منظمات التنصير في الصومال تدعي أنها جاءت للإغاثة وإحلال السلام، إلا أنها لم تلق من الصوماليين أي ترحيب، بل تعرض أذناب التنصير لما تعرض له أوائلهم من ملاحقة وتصفية، فضلاً عن رد وكشف ما يبيتونه في الخفاء. ولما دخلت المنظمات الخيرية الإسلامية في البلد رحب بها أهل الصومال وتقبلوا المعونة باليد والدعوة والنصيحة بالقلب،

---

(1) "مسلمو الصومال.. وجبة مشبعة أمل بعيد": سميرة سليمان.

(2) "الصومال بين مطرقة التنصير وسندان الفقر": نجاح شوشه.

(3) "الصومال بين مطرقة التنصير وسندان الفقر": نجاح شوشه.

فثارت ثائرة المنظمات التنصيرية وألَّبت عليها أمريكا وأعوانها من دول الغرب النصرانية، ليخلو لها الجو، فبدأت التصنيفات الجائرة للهيئات الإسلامية في لائحات الإرهاب الغربية، ومُنِعت العديد من المنظمات الإسلامية من مزاولة أعمالها الدعوية والإغاثية في الصومال. حينها صعَّدت المنظمات التنصيرية من أعمالها وأنشطتها مستغلة فراغ الساحة، لتحل محل الهيئات الإسلامية التي مُنِعت من أعمالها ولتستولي على المدارس والمراكز التي كانت تدعمها المنظمات الإسلامية.

وبمنع المنظمات الخيرية الإسلامية من ممارسة نشاطاتها في الصومال، ازدادت حدة الحملات التنصيرية وصفاقتها في إعلانها عن هدفها، ونشرها للأناجيل، ومجاهرتها بالصلبان. كذلك فقد أقامت لها مراكز انطلاق لحملاتها التنصيرية؛ فقامت ببناء الكنائس والمستشفيات والمراكز الثقافية في العاصمة والمدن والقرى الكبيرة. ومن الغريب أن العاصمة "مقديشو" توجد بها أربع كنائس كبيرة على الرغم أنه في وقت إقامتها لم يكن ثمة نصراني واحد في البلاد. واستطاع المنصرون في وقت سابق أن يبسطوا نفوذهم على مراكز حساسة في الدولة، كما خصصت إذاعات للصومال تبث من مناطق مختلفة وبخاصة إسبانيا. وتقدم بعض المنظمات الدعم الإغاثي للصوماليين عبر مشاريع إنمائية زراعية، وتقوم بإيواء مئات الآلاف من اللاجئين.

وتهتم المنظمات التنصيرية بالأطفال والنساء على وجه الخصوص، فتقوم هذه المنظمات بفتح مراكز لتعليم النساء الأميات القراءة والكتابة والحياكة، أما النساء المتعلمات فيعلمهن مهارات الحاسب الآلي. كذلك تقوم بعض المنظمات التنصيرية بدعم المدارس المحلية، وإمدادها بالكتب الدراسية والمناضد والكراسي والأدوات التعليمية، وأحياناً بدفع الرواتب للمعلمين. وتقوم المنظمات التنصيرية باستغلال عفوية الأطفال وحاجة الأهالي المادية، فتوزع عليهم الهدايا التي تحتوي على الصلبان والعبارات التي تتضمن دعوة صريحة إلى الارتداد والتنصير. وفي بعض الأحيان تفرض المنظمات على البنات خلع الحجاب مقابل تقاضي الدعم المالي التي تقدمه للدارسات[1]. وقام العلماء والدعاة المسلمون بتنظيم الاحتجاجات والمظاهرات بعد قيام هيئة

(1) "التنصير في الصومال": مكتب الأنشطة الدعوية والتربوية في الصومال.

تنصيرية تابعة للكنيسة السويسرية بتوزيع المساعدات على التلاميذ بالمدارس مع الهدايا التي تحمل الشعارات النصرانية، والعبارات التي تخالف العقيدة الإسلامية[1].

أما أثيوبيا، فإنها لم تكتف بغزوها للصومال ونشرها للفواحش والمخدرات في الشمال، بل ضبطت عدة مجموعات تنصيرية أثيوبية تعمل في البلاد بطريقة منظمة. وينطلق الأثيوبيين الأرثوذكس من مركز على الحدود الأثيوبية الصومالية بعون من المنظمات الغربية لممارسة نشاطاتهم التي تبدأ من زرع الشقاق بين الصوماليين، والتشكيك في عقائد الإسلام، وتنتهي بالنشر الصريح للنصرانية[2].

9- معاناة الشعب الأريتيري

العلاقات الأثيوبية-الارترية متفجرة ومتوترة, فارتريا الجار اللدود تطالب أثيوبيا بترسيم الحدود بمقتضى نتائج اتفاق سلام في عام 2002، والذي قبلته اريتريا ورفضته أديس أبابا. فبعد الحرب الحدودية الأولى (1998 - 2000) والتي سقط فيها أكثر من 80 ألف قتيل وانتهت بتوقيع اتفاق السلام الأثيوبي - الاريتري في الجزائر عام 2000 والذي نص على وقف الحرب و«ترسيم نهائي وإلزامي» لحدود البلدين من قبل لجنة مستقلة نفذت مهمتها في 2002، بعدما تعهد البلدان مسبقاً باحترام قراراتها. ومن بعد أعلنت اللجنة في نهاية حكمها تبعية الأراضي المتنازع عليها إلى اريتريا, غير أن أثيوبيا رفضت القرار رغم تعهدها المسبق للجنة الدولية بالموافقة على قراراتها[3].

(1) "الصومال بين مطرقة التنصير وسندان الفقر": نجاح شوشه.

(2) "الصومال بين مطرقة التنصير وسندان الفقر": نجاح شوشه.

(3) "التورط الأثيوبي في الصومالي وتبعاته": ياسر سعد.

8- الإشعاعات النووية

وليس القتلى والجرحى هي نهاية المطاف في الحروب التي تشنُّها أمريكا وحلفاؤها على المسلمين وبلدانهم، وإنما تتجاوز ذلك لتخلِّف إعاقات مستديمة وأمراض لا حصر لها. ويُعد من أهم الأسباب في تلك الإعاقات والأمراض ما تقذفه طائرات المعتدين من اليورانيوم المخصَّب، حيث كشفت مصادر وزارة الخارجية البريطانية أن وزن اليورانيوم الذي ألقي في حرب كوسوفا قد بلغ 10 أطنان، وبلغ 30 طنا في حرب البوسنة والهرسك، وبلغ 300 طن في حرب الخليج الثانية، حيث أن طائرات التحالف قد نفَّذت أكثر من 116 ألف غارة على العراق وألقت عليه ما وزنه 85 ألف طن من القنابل. وإذا كان ما يزيد عن ثلث الجنود الأمريكيين في حرب الخليج الثانية قد أصيبوا بمختلف الأعراض المرضية، بما فيها الإصابة بسرطان الدم، بسبب تعرُّضهم لأشعة اليورانيوم، فإن سكان منطقة الشرق الأوسط بأكملها وخاصة سكان الخليج والعراق قد عانوا وما يزالون يعانون من نتائج الأوبئة التي أتت بها الحرية والديمقراطية التي تُصدِّرها أمريكا للمسلمين في "هدايا" مغلفة تعارف الناس على تسميتها بالقنابل.

9- المشردين واللاجئين

كذلك، فلا ننسى ملايين المشردين الذين يفرون من بلدانهم التي ولدوا فيها وترعرعوا على ترابها ليقضوا حياتهم في العراء يفترشون الأرض ويلتحفون السماء وليس لهم من يعطف عليهم ويواسي همومهم إلا من أصحاب القبعات السوداء أو من حملة الصليب. ولقد فتن هؤلاء المشرَّدون ليس في أعراضهم وأموالهم فحسب ولكن في دينهم وعقيدتهم، حيث أن منظمات الإغاثة- والتي في غالبها تنصيرية- لا تقدِّم مساعداتها من وجهة إنسانية وإنما تُغلِّف تلك المساعدات بتعاليم الإنجيل وأساطير التوراة. لقد خلَّفت حروب كوسوفا والبوسنة والهرسك ما يزيد عن مليوني لاجئ. أما العدو الصهيوني فقد سبَّب في تشريد ما يزيد عن خمسة ملايين فلسطيني تاهوا في الأرض بحثاً عن السلام الذي أبادته دولة الكيان الصهيوني منذ أن وضعت أقدامها في أرض الإسراء. كذلك فقد لعبت حربا الخليج الأولى والثانية في تهجير مئات الآلاف من العراقيين والإيرانيين والخليجيين.

10- حساب العائد الإنتاجي لإنقاذ هذه الأرواح

لنفترض أن الأمة الإسلامية- بسبب استقامة شعوبها وحكامها- قد استطاعت أن تملك زمام أمورها وصار بإمكانها حماية شعوبها وأراضيها من الانتهاكات المتكررة من قِبَل أعدائها، وأنها بسبب ذلك قد استطاعت إنقاذ 10 آلاف فرد من أبنائها في كل عام من الوقوع ضحايا للحروب والمؤامرات التي يشنها عليها أعداؤها. إن هذا الرقم الزهيد من أبناء الأمة يمكن أن يشكل- فيما لو بقي هؤلاء على قيد الحياة- عائداً إنتاجياً عظيماً للأمة، كما هو واضح من المعادلة التالية:

لغة الأرقام

☒ عدد الأرواح التي نفترض إمكانية إنقاذها في كل عام = 10.000 روح.

☒ العائد الإنتاجي السنوي لهؤلاء = 10.000 شخص × 8 ساعات عمل في اليوم × 230 يوم عمل في السنة × دولار واحد عائد إنتاجي للساعة الواحدة × 20 سنة كمتوسط للعمر الإنتاجي لكل فرد من هؤلاء = 368 مليون دولار.

11- خاتمة الفصل

إن الأحداث التي مرت بها الأمة- وما زالت-، والتي سردنا لها نماذج في هذا الفصل، إنما هي لتَخلخُل معاني الإيمان في قلوب المسلمين، ولضياع رقابة الله في أنفسهم. فالله- سبحانه- يبين لنا ذلك في كتابه بكل جلاء، حيث يقول: ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾[1]، ويقول: ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ ﴾[2]. وإذا أردنا أن نبحث عن مظاهر ذلك الفساد الذي طال كل مناحي الحياة في الأمة لطال بنا الحديث؛ فإن الأمة- شعوباً وحكاماً- قد ابتعدوا عن نهج الله كثيرا فسلَّط الله عليه مَن يسيمهم

(1) الآية 41 من سورة الروم.

(2) الآية 30 من سورة الشورى.

سوء العذاب. لكننا سنذكر في النقاط التالية بعض الدروس والعبر التي يمكننا أن نستخلصها من الأحداث التي ذكرناه، ومن واقع الأمة بشكل عام.

- **الخلل الداخلي:** نلاحظ أن أعداء الأمة- من روس وأمريكان وصهاينة وغيرهم- لم يستطيعوا التدخل في شئون الأمة- فضلاً عن احتلالها- إلا عندما وجدوا المناخ الداخلي للدولة مناسباً. مثلاً، مهدت الحرب القبلية في أفغانستان ومعاهدات "الصداقة" و "التعاون" التي أقامتها الحكومات الأفغانية مع الاتحاد السوفييتي إلى تسيير الجيوش إليها لغرض "حفظ الأمن"، وبالطبع دعم الحكومة الموالية لهم. أما في العراق، فإن جرائم صدام حسين وما قام به من حروب مع جيرانه، كان مبررا كافياً لأمريكا لأن تغزو العراق بحجة "إزالة أسلحة الدمار الشامل". ولا ريب أن صدام حسين، وحزب البعث الذي ينتمي إليه، كانوا في حربٍ معلنة مع الله ورسوله، ولا حجة بالشعارات "الدينية" التي كان يرفعها صدام عندما رأى أن الهزيمة لا محالة قد تحل عليه وعلى الشعب العراقي.

إن هذه الأفعال لدليل بيّن على النفاق الذي يسير في ركبه الكثير من حكام المسلمين، بدعوى السياسة، وهي حقيقة الجبن والخور من أعداء الله، وأيضاً الحقد الذي تحمله صدور هؤلاء الحكام الظلمة على الإسلام. والله- سبحانه وتعالى- يقول في أمثال هؤلاء: ﴿ بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً * الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَيَبْتَغُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً ﴾[1]. يخبرنا- سبحانه- في هذه الآيات- وفي آيات كثيرة غيرها- أن هؤلاء المنافقين يلجئون إلى أعدائهم خيانة لربهم وأمتهم، بحجة الحصول على النصرة والعون منهم. ولعمري إن ذلك لمنتهى الانتكاسة التي تحلُّ بالمرء عندما يُقَدِّر أن عدوه هو الذي سيحميه وينصره، وكأن العدو الحقيقي لأمثال هؤلاء ليست في أمريكا والروس والصهاينهة وأشياعهم، وإنما العدو الحقيقي بالنسبة لهم هم شعوبهم المنكوبة والمغلوبة على أمرها. كذلك، فإن الله- سبحانه- يحذر أمثال هؤلاء من الركون إلى أعداء الله، وأن مثل ذلك الفعل قد يأتي بنقمة الله وغضبه عليهم في الدنيا والآخرة. يقول- سبحانه-: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ

(1) الآيات 138-139 من سورة النساء.

أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَتُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَاناً مُبِيناً * إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرا ﴾[1].

- **الغطرسة هي من مقدمات الانهيار:** إن ما تقوم به أمريكا في عيثها في أرض الله فسادا، وإن ادعت أنها تريد أن تنشر الحرية والديمقراطية، لهو من مقدمات زوالها. لقد قَدِم الروس إلى أفغانستان بحجة نصرة حفظ الله أمين، ولكن زهو القوة والنصر ركبت عقولهم فأرادوا أن يبتلعوا أفغانستان، فإذا هي تكلفهم أكثر من 50 ألف قتيل، وما لا يعلمه إلا الله من الخسائر الاقتصادية، التي يرى الكثير من الخبراء أنها السبب المباشرة لانهيار الاتحاد السوفييتي، تلك القوة العملاقة التي كانت تُرهِب ضعاف النفوس من حكام المسلمين، والكثير من الشعوب. أما أمريكا، فإن الحروب التي أُلِفت الدخول فيها، لا شك أنها ستكون سبباً في انهيارها هي الأخرى. فأمريكا قد ساقت لحربها في أفغانستان ما يزيد عن 250 ألف من القوات البرية والخاصة ومشاة الأسطول، بجانب قوات أخرى من دول حلف الناتو خاصة بريطانيا وإيطاليا وفرنسا وكندا واستراليا. وإذا كان مصروف الجندي الأمريكي في العام يقدر بربع مليون (كما سنذكر لاحقاً) فهذا يعني أن مصاريف الجنود فقط تربو على 60 مليار في كل عام. كذلك، فكانت هناك ما يزيد عن 500 طائرة مقاتلة في سماء أفغانستان، تكلف الطلعة الواحدة لكل منها- دون ذخيرتها- حوالي 10 آلاف دولار، مما يعني أكثر من 5 ملايين دولار في اليوم الواحد. هذا كله بالإضافة إلى حاملات الطائرات وأكثر من 150 سفينة حربية بينها عشرة بوارج ومدمرات مسلحة، وما لا يقل عن 300 صاروخ توماهوك، وآلاف من القذائف ذات الأوزان المختلفة من القنابل الذكية والغبية والتي وصل وزن بعضها 7000 كيلو جرام من المواد المتفجرة[2].

أما الحرب العراقية فإنها تكلف أمريكا كل عام ما يزيد عن 30 مليار لشراء الأسلحة الثقيلة فقط[3]. بالإضافة إلى هذا، فأمريكا تنفق سوياً ما يزيد عن 50 مليار دولار كمصاريف للجنود فقط، حيث أن مصاريف الجندي الأمريكي في العراق تقدر بـــ 250000 (أي ربع مليون)

---

(1) الآيات 144-145 من سورة النساء.

(2) "المعلن والخفي في أهداف الحملة الأمريكية على الإسلام": أبو عمر عبد الحكيم حسان.

(3) "العراق وأفغانستان: حروب مختلفة ودروس مشتركة": أحمد حسين الشيمي.

دولار سنوياً، كما صرح بذلك زكي يماني في مقابلة له مع أحمد منصور في برنامج "بلا حدود". وتفيد تصـــريحات فرانكس (قائد القوات الصـــليبية في الحرب على العراق) بأن العراق يحتاج 200000 جندي أمريكي من أجل ضبط الأمور في العراق[1]. وقد أشارت الإحصائيات أن نفقات أمريكا على ما تطلق عليه "الحرب ضـد الإرهاب" قد بلغت 438 مليار، منذ هجمات 11 سبتمبر وإلى منتصف 2006، وخصص 70٪ منها للعراق[2]. لكن هناك من يصرح بأن نفقات الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق في عام 2008 فقط قد تربو على 200 مليار دولار[3]. كذلك، فقد قدَّر مكتب الميزانية التابع للكونجرس أن تصـل تكلفة تمويل حربي العراق وأفغانســتان من عام 2001 إلى عام 2017 إلى نحو تريليوني دولار أو أكثر، متضـــمِّنةً نحو 705 مليار دولار كمدفوعات فائدة، وهو اعتراف صـــريح بأن الحرب يتم تمويلها بأموال مقترضة[4].

وقد نقلت صـــحيفة (The Nation) الأمريكية، في مقالة لها بتاريخ 2007/9/27 عن عضـــو مجلس الشـــيوخ الديمقراطي جيم ويب وكلير أن "هناك مئات المليارات من الدولارات اعتمدت وأنفقت في العراق وحده، وذلك أدى إلى هدر بلايين الدولارات، متضمنة الغش وسوء المعاملة"[5]. ومعلومٌ أن أمريكا تتقاسم هذه التكاليف مع كثيرٍ من الدول، وخاصة العربية منها، ولكنها بلا شك سيكون أثرٌ على المدى البعيد على أوضاع الاقتصاد الأمريكي- التي لا تُحسَد عليه-، وحيث أن الاقتصـــاد هو عامل قوة أمريكا وعامل هيمنتها، ولذا فبانهياره تكون أمريكا على شـفا جُرُفٍ هارٍ، وصـدق رب العزة إذ يقول: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُـدُّوا عَنْ سَـبِيلِ اللَّهِ فَسَـيُنْفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْـرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ يُحْشَـرُونَ ﴾[6].

---

(1) "الأمريكان في خبر كان": شبكة أنا المسلم.

(2) "عدد القتلى الأمريكيين في العراق يبلغ 2500-بي بي سي": هدى المنور.

(3) "الأزمة الاقتصادية.. هل تنهي حرب العراق؟": توني كارون.

(4) "الأزمة الاقتصادية.. هل تنهي حرب العراق؟": توني كارون.

(5) "الإعلامُ الأمريكي والغربي.. والاعترافُ بالهزيمة في العراق": عمر حميدان.

(6) الآية 36 من سورة الأنفال.

- **الاستقامة هي سبيل عزة الأمة:** لو تتبعنا أحداث التاريخ منذ عهد المصطفى- عليه الصلاة والسلام- وإلى يومنا هذا، لوجدنا أن عزة الأمة ورفعتها لا تتأتى لأصحاب القلوب المريضة، والنفوس المنهزمة، وإنما تكون لأصحاب القلوب المؤمنة، والصادق في إيمانها. لقد رأينا في عصرنا الحاضر كيف أن قوات الاحتلال عندما كانت تجتاح بلدان المسلمين لا يتصدى لها مَن عَمَر قلوبَهم الإيمان الصادق، وتحلَّوا بأخلاق الإسلام، وطبقوه في حياتهم. أما المنافقون والمنتسبين لهذا الدين زوراً وبهتاناً فإنهم أخطر على الأمة من الأعداء التقليديين. إننا نعلم أنه ما طرد المستعمرين وجرَّعهم غصص الموت في فلسطين ومصر وليبيا والجزائر وأفغانستان والعراق ودول البلقان، وفي غيرها من بلدان المسلمين، إلا نخبة مؤمنة من المجاهدين. ونعلم كذلك أن الدول الغازية ما كانت تخاف من حشود الجماهير الساذجة التي لا همَّ لها إلا تحصيل قوت يومها، وإنما كان خوف الغزاة من المؤمنين الصادقين الذين باعوا أنفسهم رخيصة في سبيل الله. من أجل ذلك، يحق لنا القول أنه لولا عناية الله ورحمته بهذه الأمة، وما هيأ لها من المجاهدين الصادقين، لكانت الأمة في شرِّ حال، ولسقطت دولها- والعياذ بالله- في أيدي أعدائها، كما حدث في الأندلس وغيرها من ديار المسلمين. لذا فإننا نقول بأنه عندما تستقيم الأمة على دين ربها فإنها ستستطيع- بإذن الله- التغلُّب على ما يحِلُّ بها من أزمات، وسيكون بمقدورها- بإذنه تعالى- توفير ما لا يمكن تصوره من المال وأيضاً ما لا يمكن تصوره من الأرواح. إن استقامتها على منهج الإسلام سيجعلها في مقام العزة والكبرياء، مما سيُفوِّت الفرص على أعدائها الذين يتربصون بها الدوائر وينتهزون كل فرصة يمكن أن تمكِّنهم من المساس بكيانها ومسيرتها. والله سبحانه يسوق لنا هذه الحقائق في قوله: ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾[1].

- **الاستقامة وفقه الواقع:** لا ينكر أحد أن الجهاد سبيل عزة الأمة، وأنه لولا المجاهدون لعاث المحتلون في أرضنا دماراً وتخريباً، ولم يرح المستعمرون عن بلاد المسلمين حتى تكون مستعمرة من مستعمراتهم أو يحيلوها خراباً بواراً. لكنه، بالمقابل، من المخجل أن يهبُّ المجاهدون للتصدي لأعداء الأمة، وهم في نفس الوقت لا ينفكون يعتمدون عليهم في أسلحتهم وعتادهم

(1) الآية 96 من سورة الأعراف.

ومستلزمات حياتهم. إن الأمة بحاجة لأن تجعل للجهاد مؤسسة ذات صيت وشوكة وإمكانيات، كما هو الحال بالنسبة لوزارات الدفاع. عندئذٍ تقوم على أكتاف هذه المؤسسة تمويل الجهاد وتوفير مستلزماته، بالإضافة إلى رعاية شئون المجاهدين، وخاصة فيما يتعلق بالتنسيق بين فصائلهم. إن ما حدث في أفغانستان والعراق وفلسطين من تحييد أهداف الجهاد لتحقيق غايات شخصية أو مذهبية لهو أخوف على المؤمنين من عدوهم؛ فإن انشغالهم بأمور أعدائهم، وكل ما يستتبع ذلك من دمار وتنكير هو ميزان حسنات المجاهد. أما حين يقوم المرء بتصويب فوهة البندقية إلى صدر أخيه، مهما كانت المبررات، فإنه حينئذ خرج من دائرة النصرة التي وعدها الله عباده المؤمنين في قوله: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ﴾[1].

إن مِن فقه الواقع أن يدرك المجاهدون أن لعدوهم وسائل شتى في محاولة الغلبة عليهم، وقد يكون الجانب العسكري أدناها مرتبة، وإن ظهر وغطى على الجوانب الأخرى. إن العدو لن ينفك عن غرس بذور الفتنة بين المجاهدين، سواءً بدس عملاء له على هيئة "مجاهدين" بحيث يقومون بنشر الرعب بين المجاهدين وتهويل قدرات العدو بينهم، وإما بإثارة الضغائن والأحقاد الدفينة والعصبيات والقبليات التي لا يكاد يخلو منها مجتمع من مجتمعات المسلمين، والله يحذرنا من مغبة الانزلاق في هذه الهاوية عندما يخاطب عباده المؤمنين بقوله: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾[2]. وفقه الواقع يتجلى واضحاً في هذه الآية؛ حيث لا يمكن للمؤمنين أن يتبينوا الفاسق من غيره إلا إن كان على دراية بواقعهم، وطبيعة مَن يحاربهم، وطبيعة الدول "الصديقة" و "المؤيدة" لهم.

ومن الوسائل الأخرى التي ينتهجها الأعداء لتمزيق صفوف المجاهدين هو "تلميع" صورة أحد زعماء المجاهدين، والذي عادة ما يكون أقلُّهم تشدُّداً في نظرته للأعداء. وتأتي عملية "التلميع" بصور شتى؛ كالدعاية الإعلامية، وكافتعال الأحداث التي يكون للزعيم "المعتدل" موقفاً "إنسانياً" و "مقبولاً" في الأوساط الشعبية للمجتمع. وبالمقابل، فإن العدو يحاول "تعتيم" صورة الزعماء

(1) الآية 7 من سورة محمد.

(2) الآية 7 من سورة محمد.

الآخرين وإظهارهم بصورة الإرهابيين والمتشددين. ولا يقتصر دور الغازي في "تلميع" الصورة، ولكن يمتد إلى "التعاطف" مع الزعيم "المعتدل"؛ وذلك بتبادل الزيارات معه، إما مباشرة من خلال مندوبين للعدو، وإما من خلال وساطات تقوم بها بعض الدول "الصديقة" للعدو الغازي. وفي بعض الأحيان، يخطو العد المحتل خطوات أبعد؛ وذلك بإمداد الزعيم "المعتدل" بالسلاح، ليس لتصويبه في نحورهم، ولكن ليصوبه في نحور إخوانه المجاهدين.

إن هذه السيناريوهات هي ليست بالمفترضة، فإن ما يقع على أرض الواقع أبعد من ذلك بكثير؛ فكم من زعامات "دفينة" طفت على سطح الأحداث، وصارت حديث اليوم في الإعلام. وبالمقابل، كم نال الإعلام الموالي للغزاة من قادة شرفاء، ولم يسمع عنهم بقية المسلمين- بسبب التشويه الإعلامي- إلا صور التطرف وحوادث الإرهاب الملفقة. إن ضرورة فقه الواقع تجعلنا نعيد الكَرَّة فنقول: إن خطر الجهل بالواقع لأشد على المسلمين- وخاصة المجاهدين- من سلاح عدوهم.

ومن فقه الواقع أيضاً أن يعي المجاهدون أن البلاد التي تقع تحت نكبة الاحتلال تكون بيئة خصبة لتفرخ فيها جهود المنصِّرين[1] والجواسيس[2] وأصحاب الأحزاب والحركات المنبوذة في العالم. وتدخل هذه الحركات إلى البلدان المحتلة على أنها هيئات إغاثة، وربما قام العدو المحتل بتيسير السُّبل أمامها. في هذه الظروف لا يجد المجاهدون بُداً من التصدي لهذه الهيئات "الخيرية" وطردها، أو على الأقل وضعها تحت "المراقبة". أما التغافل عنها فإنه- وإن بدا قليل التكاليف- غير أن مردوده على أرض الواقع في غاية الشناعة؛ فكم من منصرين حولوا بلداناً- في حال انشغال أهلها بطرد المحتل- لتصبح أقرب إلى الصبغة النصرانية منها إلى الإسلام. وكم من عملاء تم "تربيتهم" في بيئة الجهاد، وكان لهم دورٌ فيما بعد في زعزعة الأمن واختلاق الأحداث، إلى أن أوصلهم أسيادهم إلى سدة الحكم.

---

(1) انظر مثلاً: "الصفقة الذهبية في أفغانستان" على موقع "الألوكة".

(2) الآية 7 من سورة محمد.

الفصل الرابع:

التخلص من الديون

نظراً لوقوع معظم الدول الإسلامية في دائرة لعبة السياسة الدولية ونظراً لعدم قدرة هذه الدول على تدبير شئونها بنفسها، فإن الدول الكبرى تفرض هيمنتها الاقتصادية على الدول الإسلامية وإن اختلفت وجوه تلك الهيمنة وتفاوتت آثارها. ومن أبرز وجوه التبعية الاقتصادية التي تفرضها الدول الكبرى على الدول الإسلامية هو إرغامها على اقتراض مليارات الدولارات من البنك الدولي وغيره من مؤسسات الهيمنة الدولية كصندوق النقد الدولي ونادي باريس ونادي لندن. ويُعتَبر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مظلتان أساسيتان تختفي وراءهما الدول الكبرى، ويلعبان دوراً بارزاً في غمس الدول النامية في أوحال الديون وخنقها لتبقى ذليلة راكعة للدول العظمى. أما نادي باريس فقد تأسس في عام 1956م ويضم حالياً 19 عضواً دائماً هي: النمسا وأستراليا وبلجيكا وكندا والدانمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وإيرلندا وإيطاليا واليابان وهولندا والنرويج وروسيا الاتحادية وإسبانيا والسويد وسويسرا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ عام 1985م أبرم النادي 343 اتفاقية مع 77 دولة، وبلغ مجموع الدَّين المغطى في هذه الاتفاقيات 389 مليار دولار!

ولا شك أن الدول المهيمنة تختلق شتى الوسائل لتُبقي الدول المدينة في مستنقع الديون، ومن أبرز تلك الوسائل تأجيج الحروب الأهلية ودعم أطرافها- كما حدث في لبنان وما زال يحدث في السودان- أو التحريش وشنّ الحروب بين الدول المتجاورة- كما حدث بين مصر والسودان، وقطر والسعودية، وإيران ودول الخليج، والعراق وإيران، والعراق والكويت-. كذلك فإن الدول المهيمنة تلجأ في بعض الأحيان إلى خلق أعداء وهميين لدول بعينها- كما في حالة صدَّام حسين- أو للعالم بأسره- كما في حالة أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة-.

والغرض من مثل هذه التصرُّفات من قِبَل الدول المهيمنة هو رفع مستوى التأهُّب العسكري في تلك الدول -وذلك عن طريق إغراقها بالمعدَّات العسكرية التي ليس لها دور- في معظم الأحيان- إلا ضمان استمرارية ورواج مصانع الأسلحة في الدول الكبرى.

وحتى تكون أي دولة مؤهلة لإلغاء ديونها من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو منتديات الدول المانحة الأخرى مثل نادي باريس، أو نادي لندن، يجب أن تُصنَّف هذه الدولة ضمن دائرة الدول الأكثر فقراً، ولا يكفي أن تكون الدولة من أشد الدول فقراً؛ لإعفائها من ديونها، بل لا بد أن تتفق مع شروط صندوق النقد الدولي؛ لتستحق الاستفادة من برنامج القضاء على الفقر، وتسهيلات التنمية، والامتيازات التمويلية الأخرى التي يمنحها البنك الدولي من خلال وكالة التنمية الدولية.

تشير الإحصائيات الدولية إلى أن الديون الخارجية للدول الإسلامية قد قفزت من 462 مليار دولار في عام 1998م لتصل إلى 632 مليار دولار في عام 1999م[1]، كذلك تشير دراسات أخرى إلى أن ديون العالم العربي (الداخلية والخارجية) بلغت 560 مليار دولار في عام 2002م، وهذه فقط الديون الحالية وهي تتزايد كل عام نظراً لأن معظم الدول الإسلامية لا تستطيع حتى دفع عائدات تلك الديون (أي الفوائد الربوية). إن هذه مجرَّد تقديرات للديون المعلنة، أما الديون الحقيقية فقد تكون أكثر من ذلك.

وإذا نظرنا إلى الدول الثمان الأكثر سكاناً في العالم الإسلامي؛ باكستان، وبنغلادش، وإيران، وإندونيسيا، وماليزيا، وتركيا، ونيجيريا، ومصر؛ والتي يبلغ مجموع سكانها أكثر من 800 مليون نسمة، فإننا نجد أنها أيضاً من أكثر دول العالم الإسلامي ديوناً، وقد أسست هذه الدول في عام 1996- بمبادرة من رئيس الوزراء التركي آنذاك نجم الدين أربكان- ما يعرف بمجموعة الثمانية، وعقدت قمتها الأولى في إسطنبول عام 1997، والثانية في دكا عام 1999م، ورغم أن هذه المجموعة قد أُسِّست لتدعم التجارة البينية ومَن ثَمَّ التغلب على تحديات الديون التي تعاني منها هذه الدول ورفع مستوى الاستثمار الداخلي، رغم كل ذلك إلا أننا نرى أن معظم دول هذه المجموعة- باستثناء ماليزيا- مازالت غارقة في الديون الداخلية والخارجية، وتتصدَّر دول العالم في قائمة الفساد الإداري والاقتصادي وتحتسي شعوبها يومياً ويلات الجوع والمرض والبطالة.

تتصدر إندونيسيا دول مجموعة الدول الثمانية من حيث حجم الديون الخارجية، حيث يبلغ دَيْنُها الخارجي نحو 136 مليار دولار، أما ماليزيا فإن ديونها الخارجية تُقدَّر بنحو 47.2 مليار دولار، بينما إيران تعتبر أقل دول المجموعة من حيث ديونها الخارجية، حيث بلغت 15.1 مليار دولار، أما

[1] التقرير السنوي للمركز الإسلامي لتنمية التجارة، 1999م.

باكستان- التي تصل ديونها إلى أربعين مليار دولار- فإنها تدفع سنوياً ما يقدر بـ 6.7 مليار دولار كفوائد للديون فقط.

وتأتي تركيا في المرتبة الثانية بين الدول الثمانية في حجم المديونية الخارجية، حيث بلغ دَيْنها نحو 91.2 مليار دولار، ثم ارتفع ليصل إلى 180 مليار مع نهاية 2001، مما حدا بالكثيرين لأن يعتبروا صندوق النقد الدولي بأنه هو الذي يدير تركيا، كما صرح بذلك "ديك موريس" المعلق السياسي الأمريكي لشبكة "فوكس نيوز" الأمريكية في إبريل 2002، الذي أضاف قائلاً: "ستعطينا تركيا الدعم الذي سنحتاجه في العمليات العسكرية المنتظرة ضد العراق؛ لأن صندوق النقد الدولي اشترى تركيا، وسدّد المبلغ مقدّماً". وقد بلغ مجموع الفوائد والديون المستحقة التي دفعتها تركيا خلال عام 2001 بنحو 8.5 مليار دولار، كما بلغت مصروفات الفوائد خلال العام 2001 نحو 22.6 في المائة من إجمالي الدخل القومي. وتقدّر مصادر تركية أن عبء الفرد الواحد في تركيا من الديون يزيد عن ثلاثة آلاف دولار، وهذا الدين يشمل الطفل الرضيع، كما يشمل من بلغ من الكبر عتياً.

أما نيجيريا فإنها تعتبر أكبر دولة نفطية في القارة الأفريقية، وسادس دولة مصدرة للنفط في العالم، ويصل عدد سكانها نحو 125 مليون نسمة. تشكل عائدات النفط 90٪ من إيرادات نيجيريا التصديرية، وقد بلغت قيمة العائدات خلال عام 2000 أكثر من 11.4 مليار دولار، بينما زادت تلك العائدات في عام 2001 عن 14 مليار دولار. تُصدِّر نيجيريا ما يزيد على مليوني برميل في اليوم، فيما يزيد احتياطي البلاد عن 25 مليار برميل، وأعلنت الحكومة في عام 2001 إلى أنها ترمي للوصول بالإنتاج اليومي إلى خمسة ملايين بحلول عام 2010. ورغم ارتفاع عائداتها من النفط إلا أن ديونها الخارجية تقدر بـ 31 مليار دولار. والسبب الأول في ارتفاع حجم هذه الديون يعود إلى الفساد المستفحل في جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها، حيث أنها قد صُنِّفت من قِبَل منظمة الشفافية المالية الدولية في أولى الدول الأكثر فساداً في العالم.

وقد أضرَّ تراكم الديون إضراراً بالغاً باقتصاديات هذه الدول وزاد الفساد الإداري والاقتصادي الذي تنغمس فيه بحياة شعوبها وزادت نسبة الذين يعيشون منهم تحت خط الفقر ازدياداً ملحوظاً حتى صارت في بعض الدول ظاهرة تنذر بحدوث كوارث بشرية. فمثلاً أشار تقرير للبنك الدولي إلى أن 34٪ من الشعب الباكستاني يعيشون دون مستوى خط الفقر؛ حيث لا يتجاوز دخل الفرد منهم دولاراً واحداً

أما في تركيا فقد زاد عدد الأتراك الذين يعيشون تحت خط الفقر ليصل إلى حوالي 35 مليوناً في عام 2001 وهو ما يشكل أكثر من 50٪ من السكان، أما في نيجيريا فإن عدد الذين يعيشون على دولار واحد في اليوم يقدَّرون بنحو 80٪ من السكان، أي نحو 100 مليون شخص، وفي إندونيسيا فقد تراجع دخل الفرد من 1200 دولار إلى 400 دولار سنويًّا، كما أن 80٪ من السكان يبلغ دخلهم أقل من دولار واحد في اليوم، فيما لا يحصل العامل الماهر على أكثر من 35 دولاراً شهريًّا. وقد أشار البيان الختامي للدورة الاعتيادية الخامسة (دورة الأقصى) لمجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح الصادر في 8/ رجب 1421هـ الموافق 2000/10/6م إلى تدهور مستوى معيشة المواطنين وزيادة أعداد الفقراء، حيث وصلت نسبة المواطنين الذين هم تحت خط الفقر إلى 38% من السكان لعام 1999م وأصبح ما يزيد على حوالي 667 ألف أسرة غير قادرين على تلبية متطلبات الحد الأدنى للغذاء.

أما في إندونيسيا فإن الأمور قد تكون أكثر سوءً، فإن هناك من الإندونيسيين- كما يحدث بعضهم- من يستطيع الحصول على 5 آلاف روبية (أقل من 50 سنت أمريكي) في اليوم ولكنه قد يبقى أياماً أخرى دون أن يحصل على شيء. إننا لو أخذنا بالإحصائية الرسمية فإننا سنجد أن عدد من يعيش تحت خط الفقر بالمعيار الذي وضعته الحكومة هو 32 مليون إندونيسي، وهناك أكثر من 121 مليون إندونيسي يعيش الواحد منهم على أقل من دولارين في اليوم في أحسن أحوالهم (حسب إحصائيات 1993)، واستشراء الفساد في مؤسسات الدولة قد يكون أحد أكبر الأسباب في تدهور الأحوال الاقتصادية في البلاد، وقد ألغى البنك الدولي مثلاً في نهاية 2000 تسليم الدفعة الثانية من قرض قدره 600 مليون دولار لتمويل شبكة الضمان الاجتماعي بسبب فساد البيروقراطيين.

ويعد الفقر -وبشكل واضح للعيان- معينًا للمفسدين في الجانب الأخلاقي ومثيري الفتن السياسية والطائفية الدامية الذين يجدون من هو مؤهل لتدبير ما هو مخرب لبلاده مقابل روبيات معدودة، وهو كذلك مساعد للمُنصِّرين وأذيالهم، كما يُعد تحدياً يواجه جهود الإصلاح وتنقية المجتمع من الشوائب؛ حيث يدفع الفقر بالكثيرين إلى أعمال غير محمودة فيُفتن الكثير من المسلمين والمسلمات في دينهم بسببه، ويكفي أن نعلم أن تجارة الرقيق الأبيض بالفتيات الإندونيسيات تتم تحت غطاء جذبهن للعمل، وبعقود مقبولة، لكنها وهمية في المستشفيات والمطاعم والمصانع والمنازل ورواتب مغرية ثم ما يلبثن أن

يجد الكثير منهن أنفسهن مخطوفات ومستعبدات بيد عصابات إجرام، أكثر أصحابها صينيو الأصل، ولمدد تتراوح بين ستة أشهر إلى سنة في إحدى الدول الشرق آسيوية الأغنى من إندونيسيا قبل أن يطلق سراحهن ليعُدْن إلى قراهُنَّ وقد دمّر الفقر حياتهن وربما حياة أسرهنَّ. وهنا لا بد من الإشارة إلى الدور الذي لعبه- وما يزال- الفساد في تدمير اقتصاديات تلك ، حيث إن أصحاب الأعمال يقدرون نسبة تتراوح بين 15 – 20٪ من تكاليف شركاتهم ومنتجاتهم مقابل الرشاوى التي يتم منحها للبيروقراطية الحكومية بجميع صورها وأشكالها؛ لضمان إنجاز معاملاتهم الرسمية مع جميع الجهات المختصة بما فيها الجمارك والضرائب.

ويرى المحللون الاقتصاديون أن رفع الدَّيْن عن تلك الدول من قِبَل صندوق النقد أو البنك لدولي، لا يمكن أن يتحقق إلا بموافقة الدول المانحة، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال التوصل إلى تفاهم مع هذه الدول بما يتعلق بمسائلها الاستراتيجية والتي قد يكون على رأسها البرامج النووية والحركات الإسلامية المتنامية وقضايا فلسطين وكشمير وأفغانستان، وحتى الاعتراف بالكيان الصهيوني. وقد أدى التدهور الحاد في اقتصاديات تلك الدول إلى وقوعها في حبائل صندوق النقد الدولي الذي سارع إلى التدخل وتقديم القروض، ومن ثَمَّ التحكم بهذا الاقتصاد؛ ليعمل بعد ذلك في تسخير موارده ليس لحل المشكلات التي يعاني منها، بل لسداد فوائد القروض الضخمة التي قدمها صندوق النقد الدولي تحت مظلة الاتفاقيات المعقودة بين تلك الدول والصندوق وباقي مؤسسات الإقراض الدولية، والتي تركز في جانب هام منها على ضمان حقوق المقرضين الدوليين وتنفيذ الاتفاقيات المعقودة بين سلطات تلك الدول والمقرضين الأجانب من مصارف ومؤسسات مالية، ومن ثَمَّ الوصول إلى اللحظة الحرجة وهي إجبار الحكومات على بيع مصانعها وشركاتها ومؤسساتها المختلفة بثمن بخس للمستثمرين الأجانب.

أما متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فإنه في هبوط مستمر، فمثلاً في تركيا وبالرغم من أن ناتجها القومي قد وصل إلى 200 مليار دولار في عام 1998 إلا أن نصيب الفرد من هذا الناتج قد بلغ 3224 دولارًا في عام 1998 ثم هبط في عام 1999 إلى 2878 دولاراً ثم إلى 2181 دولارًا في عام 2001. أما في نيجيريا فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد كان في عام 1998 256 دولاراً سنوياً فقط.

إن معظم هذه الديون لم تنتج عن حاجة مُلِحَّة للدول الإسلامية للاقتراض، وإنما كانت نتائج ضغوطات دولية وخيانات سياسية يلعب أدوارها ساسة الدول الإسلامية. إنه مما لا شك فيه أن الدول الإسلامية لديها من الثروات والمصادر الطبيعية والبشرية ما يؤهلها للاعتماد على نفسها لو أرادت ذلك. وأن الاستثمارات العربية في الخارج تتراوح بين 800 و2400 مليار دولار. هذا يعني أنه بإمكان الدول العربية أن توفِّر 800 مليار دولار (على أقل تقدير) لشعوبها لو لم تتلبَّس بتلك الديون. وهذا المبلغ قد يرتفع إلى عدة أضعاف إذا أخذنا في الحسبان الدول الإسلامية جميعاً. يمكن لهذا أن يحدث رغم غياب التطبيق الفعلي لمنهج الله، فكيف لو استقامت الدول الإسلامية — شعوباً وحكاماً — على منهج الله؟ فهل ستعيش الدول (أو بالأحرى الشعوب) الإسلامية تحت وطأة الاستخراب الدولي يمص دماءها وخيراتها؟

لنفترض كان بالإمكان إعادة 800 مليار دولار فقط من الاستثمارات العربية لتستثمر في الدول الإسلامية. إن هذا الرقم المتواضع يمكنه أن يرفع الناتج المحلي للأمة الإسلامية بما يزيد عن 100 مليار دولار سنوياً وذلك من خلال الزكاة المستحقة على تلك الأموال ومن خلال المضاربات المشروعة. وإذا افترضنا أنه كان بالإمكان استخدام 10 مليارات دولار من تلك العائدات لتخفيض الديون الداخلية والخارجية للدول الإسلامية، فإن الأمة الإسلامية ستبقى في وضع يسمح لها على الأقل بتوفير ما يزيد عن 90 مليار دولار في السنة لرفاهية شعوبها ولتطوير بناها التحتية، كما هو موضح في المعادلات التالية:

لغة الأرقام

- مقدار الاستثمارات العربية في الدول الأجنبية التي يمكن استرجاعها واستثمارها في الدول الإسلامية = 800 مليار دولار.
- مقدار الزكاة المستحقة للاستثمارات العربية = 800 مليار دولار × 2.5٪ = 20 مليار دولار في العام.
- مقدار العائد الإنتاجي من تشغيل الاستثمارات العربية = 800 مليار × 10٪ = 80 مليار دولار في العام.

☒ مقدار التخفيضات المقترحة في الديون الداخلية والخارجية للدول الإسلامية في كل عام = 10 مليارات دولار.

☒ العائد الإنتاجي المتبقي = 20 + 80 – 10 = 90 مليار دولار في العام.

ولو استقامت الأمة على دين الله ﷻ وصلح حال حكامها واستطاعت أن تجتمع على كلمة لأمكنها التخلص من جميع الديون المستحقة عليها، ومن ثم التخلص من هيمنة الدول الكبرى عليها.

لغة الأرقام:

مقدار الأموال التي عليه توفيرها للشعوب الإسلامية: يعني رصيد الديون المستحقة على دولها = ٥٠٠ مليار دولار (متوسط) مجمل الديون الخارجية للدول الإسلامية + ١٥٠ مليار دولار (متوسط) الفوائد الربوية التي ترفعها الدول الإسلامية للدول المعترضة = ٦٥٠ مليار دولار

مقدار الشرط = ٦٥٠ مليار دولار × ٢٥٪ = ١٦,٢٥ مليار

مقدار العائد الإنتاجي من الشعوب = ٦٥٠ مليار × ١٠٪ = ٦٥ مليار

هذا يعني أنه بالإمكان أيضًا توفير ١٦,٢٥ + ٦٥ = ٨١,٢٥ مليار دولار سنويًا لخدمة ورفاهية الشعوب الإسلامية.

الفصل الخامس:

ارتفاع في عائدات النفط والغاز

يستمر النفط في إنتاج ثروة هائلة، تذهب مباشرة لبعض الدول في المنطقة، وتذهب بشكل غير مباشر لأخريات. لكن هذه الكميات الكبيرة من النقود التي يجلبها النفط تخلق مشكلات بقدر ما تخلق من الفوائد. فمن جهة، عملت ثروة النفط على تقوية الحكومات الأوتوقراطية وأخضعت التنمية الديمقراطية لآلياتها[1].

يعتبر النفط المصدر الأول لمعظم الدول الإسلامية- والأوحد- لبعضها، وقد حبى الله- سبحانه وتعالى- الدول الإسلامية بمخزون من النفط والغاز الطبيعي وغيره من المعادن النفيسة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن العالم الإسلامي ينتج ما يزيد عن 70٪ من الإنتاج العالمي للنفط، كذلك فإن التقديرات تشير إلى وجود مخزونات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي تفوق جميع مخزونات الدول غير الإسلامية مجتمعة. من أجل ذلك فقد أدركت دول الشرق والغرب ضرورة الهيمنة الاقتصادية على الدول الإسلامية لامتصاص تلك الثروات، فقامت أحياناً بشنّ حروب لاستعمار الدول المنتجة للنفط، وقامت في أحيانٍ أخرى بإجبار الدول الإسلامية على التعاقد مع شركات النفط الكبرى للتنقيب واستخراج النفط فيها، وقامت في أحيانٍ غيرها بإجبار الدول الإسلامية على التوقيع على صفقات سرّية أو علنية لبيع منتجات النفط والغاز لدول الهيمنة الكبرى بأبخس الأسعار.

كان الهدف الإستراتيجي في الحرب على العراق هو النفط، والتحكم بمصادر الطاقة لديمومة الصناعة الحربية، وإدامة انتشار الجيوش والقواعد العسكرية الأميركية المتواجدة في العالم (إستراتيجية التواجد)، وإيجاد سوق تصريف للشركات الحاكمة، وقال "توماس فريدمان" في مقالة له عام 2003 نشرتها جريدة "هيرالد تريبون" قال فيها ((إن النفط هو أحد أسباب الإعداد للحرب ضد العراق وإذا حاول أي شخص أن يقنعنا بغير ذلك فإنه قطعا لا يحترم عقولنا))، تشير دراسات أعدتها "هيرالد تريبيون"(6) إلى أن آخر برميل نفط في العالم سيكون من العراق، الذي يملك 122 مليار برميل كاحتياط نفطي ويمثل 15% من احتياط نفط العالم، فيما نشرت دراسات أميركية أخرى صادرة عن "إدارة معلومات

(1) "العالم العربي في القرن الحادي والعشرين: هل أصبح حرا أخيرا؟": برنارد لويس.

الطاقة الأميركية"، أن احتياط النفط العراقي أكثر من 200 مليار برميل والكثير من حقول النفط لم تستغل حتى الآن، وعدد الحقول المستغلة بسيطة جداً بالمقارنة مع الاحتياط النفطي للولايات المتحدة وكندا الذي ينفد بعد عشر سنوات، وفي العراق يتجاوز 100 عام، علاوة على كلفة استخراج برميل النفط في العراق أقل بكثير عن بقية الدول المنتجة للنفط في العالم، وتصل كلفة الاستخراج في العراق إلى 95 سنت، كما أن احتياطي الولايات المتحدة يصل 2% من احتياطي العالم، وأصدرت إدارة معلومات الطاقة الأميركية(7) بالاشتراك مع شركة "بريتش بتروليوم" دراسة تفيد أن الإنتاج النفطي العالمي عام 1997 بلغ 75 مليون برميل في اليوم، وسيصل في عام 2010 إلى 94 مليون برميل في اليوم، ويرتفع في عام 2015 ليصل 105 مليون برميل في اليوم، وفي عام 2020 يصل إلى 115 مليون برميل، وبهذا الموقف يكون العراق الأول في قدرته على تلبية احتياج الأسواق العالمية، وتأتي السعودية-الإمارات-الكويت-إيران-فنزويلا بعده، إنها حروب شركات النفط الدموية![1].

ولكي نقف على تصوُّرٍ بسيط بحجم ما تسرقه دولة واحدة من هذه الدول- وهي أمريكا- من نفط العالم الإسلامي، نسوق ملخَّصاً للإحصائية التي ذكرها الشيخ أسامة بن لادن في مقابلة له مع مراسل قناة "الجزيرة" في باكستان عام 1998م حول مجموع ما سرقته أمريكا من نفط العالم الإسلامي. ويمكننا تلخيص الإحصائية التي ذكرها كما يلي:

لغة الأرقام

- ☒ في مدة الخمسة والعشرين عاماً المنصرمة (أي قبل 1998) ارتفعت أسعار السلع أربعة أضعاف. هذا يعني أن سعر النفط الخام يجب أن يرتفع أيضاً أربعة أضعاف ولكن للضغوط الأمريكية على الدول المنتجة للنفط فإن سعر النفط بقي تقريباً ثابتاً.
- ☒ تنتج الدول الإسلامية حوالي 30 مليون برميل من النفط يومياً.
- ☒ سعر النفط المفترض (وقت إجراء المقابلة) = 36 دولار × 4 (معدَّل الزيادة في أسعار السلع) = 144 دولار.
- ☒ السعر الحقيقي للبرميل (وقت إجراء المقابلة) = 9 دولارات.

(1) "بشائر الهزيمة الأمريكية وتحديات ما بعد أمريكا": عبد العزيز مصطفى كامل.

- ☒ حجم السرقة الأمريكية للنفط في كل برميل = 144 – 9 = 135 دولار.
- ☒ حجم السرقة اليومي = 135 × 30 مليون برميل = 4050 مليون دولار.
- ☒ حجم السرقة السنوي = 4050 مليون دولار × 365 يوماً = 1.478.250 مليون دولار.
- ☒ حجم السرقة في خلال 25 عاماً (منذ بدء الهيمنة الأمريكية على النفط العربي) = 1.478.250 × 25 = 36.956.250 مليون دولار أو حوالي 47 تريليون دولار.

إذا استخدمنا بعض الأرقام الواردة في هذه الإحصائية، وعلى اعتبار أن ما تخسره الدول الإسلامية من تدني أسعار النفط هو 10 دولارات للبرميل الواحد فقط، فإن هذا يعني أن الدول الإسلامية لو استقامت على منهج الله وملكت زمام أمرها ولم تخضع لضغوط غربية أو شرقية فإن بإمكانها توفير ما يلي:

لغة الأرقام

- ☒ حجم ما يتوقع توفيره من عائدات النفط = 30 مليون برميل في اليوم × 365 يوماً في العام × 10 دولارات توفير عائدات نفط لكل برميل = 109.5 مليار دولار في العام.

قد يتصوَّر البعض أن الأرقام التي سقناها مبالغ فيها ولكن الحقيقة عكس ذلك، فإنه في فبراير 2003م مثلاً وصل حجم الزيادة في العائد (وليس العائد الإجمالي) في دول الخليج العربي فقط إلى أكثر من 250 مليون دولار يومياً.

تخفيض النفقات العسكرية

تؤكد الدراسات الدوليَّة أن تلك الحروب أوجدت ثورةً في سوق الأسلحة في العالم، ومن ثَمَّ عدم الاستقرار؛ حيث أشارت دراسة نشرت مؤخَّرًا في الأمم المتحدة إلى أن الحروب القائمة في العراق وأفغانستان تؤخِّر الجهود من أجل إزالة فائض الأسلحة؛ فهي تقدِّم للمصنعين أسواقًا جديدة من أجل تصريف مخزونهم، وتضيف الدراسة أن الولايات المتَّحدة تساعد الدول على تدمير فائضها من السلاح، لكنها تساعد أيضًا على استيرادها، وقال المستشار في المرصد آرون كارب: "أميركا تعاني من انفصام تام في الشخصيَّة فيما يتعلق بالأسلحة الخفيفة"، مُضيفًا: "إنها تشجع كلَّ العالم على تدمير فائضه، لكن في الوقت نفسه تدفع له؛ لكي يصدر أسلحته إلى العراق وأفغانستان"[1].

مما لا شك فيه أن الدول الكبرى تتسابق في بيع صفقات السلاح الباهظة التكاليف للدول الإسلامية المغلوبة على أمرها، وتخترع تلك الدول شتى الوسائل لإرغام الدول الإسلامية على اقتناء الأنواع المختلفة من السلاح والتي غالباً ما تكون الدول الإسلامية في غنىً عنها أو لا تلائم استراتيجياتها. من تلك الوسائل صنع أعداء وهميين للدول (مثل أسامة بن لادن وصدام حسين) أو تحريش دولة بأخرى (كما حدث بين العراق وإيران والعراق والكويت ومصر والسودان) أو دفع عمولات باهظة لساسة الدول من أجل إرغام دولهم على قبول تلك الصفقات. ولا شك أن ارتفاع النفقات العسكرية في الدول العربية قد أثر سلبًا على النمو الاقتصادي؛ حيث انخفض نصيب الفرد من الاستهلاك والاستثمار، كما انخفض المخزون الاستراتيجي من رأس المال وارتفعت أرقام المديونية الخارجية وازداد معدل التبعية الاقتصادية والاعتماد على الخارج في توفير الاحتياجات العسكرية وما يتصل بها من نفقات التشغيل والصيانة والتدريب. ويلاحظ على القطاع العسكري في الدول العربية أنه لا يولِّد وظائف جديدة ولا يتيح فرص عمالة أكبر، ويعتبر من أقل القطاعات كفاءة من ناحية النفقات العامة؛ لأنه قطاع يستنزف الموارد الموجهة أصلاً للتنمية والاستثمار الاجتماعي والرفاه الاقتصادي، وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي، فإن تخفيض النفقات العسكرية في العالم بمعدل 20٪ سيوفر منافع كبيرة للاستثمار والاستهلاك خاصة في القطاع الخاص في الدول النامية. كشف تقرير دولي أن الدول العربية

(1) "العراق وأفغانستان: حروب مختلفة ودروس مشتركة": أحمد حسين الشيمي.

أكثر دول العالم إنفاقًا على السلاح، إلا أن استثمارها في الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية ضئيل. إذ الدول العربية أنفقت 8,8٪ من ناتجها المحلي الإجمالي على جيوشها في عام 1998، بينما تزيد نسبة الأميين بين مواطنيها البالغين عن 25٪ في المتوسط. ويرى عدد من المراقبين أن زيادة الإنفاق على التسليح في بعض الدول العربية لا يرتبط في بعض الأحيان بالاحتياج الفعلي للسلاح لمواجهة عدو محتمل بقدر ما يرتبط بعقد اتفاقيات عسكرية للمساهمة في استمرار طاقة عمل مصانع غربية في إنتاج السلاح بنفس الكفاءة السابقة، ويبدو أن ذلك يعد اتفاقًا ضمنيًا أو مكتوبًا بين هذه الأطراف لضمان الدفاع والحماية، وهو الأمر الذي يبدو متناقضًا، لأن عقد الحماية لا يتسق مع توريد أسلحة لا تحتاج إليها هذه الدول. وفي الوقت الذي ارتفعت فيه مؤشرات الإنفاق العسكري في الخليج فإن الوضع الاقتصادي لهذه المنطقة يشهد اهتزازًا كبيرًا بسبب عدم ثبات أسعار النفط؛ فيكفي أن السعودية أكبر الدول الخليجية ازدادت ديونها من 15.6 مليار دولار في 1996 إلى 21.1 مليار دولار عام 1997، وفي المقابل انخفض نموها الاقتصادي بشكل حاد من 4.5٪ عام 1996 إلى 2.7٪ عام 1997.

وذكرت وكالة رويتر مساء الأربعاء 12/22 أنه مع انتهاء الحرب الباردة تراجع الإنفاق على الأسلحة في العالم إلى 2.4٪ في المتوسط عام 1996، غير أن النسبة ظلت مرتفعة بين العرب عند 7,8٪ مشيرة إلى أنه في عام 1997 أنفقت البلدان العربية 35,7 مليار دولار على الأسلحة، وارتفع الرقم إلى 38,7 مليار دولار بعد عام، وتصدَّرت دول مجلس التعاون الخليجي الست المنطقة؛ إذ بلغ إنفاقها الدفاعي 11,4٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

نشرت مجلة "إيفيبيشن ويك أند سبيس تكنولوجي" في مايو 2000م أن المملكة العربية السعودية وحدها قد وقَّعت بين عام 1992م إلى 1998م صفقات لشراء أسلحة جديدة قيمتها 68.95 مليار دولار. وقد قدَّرت إحدى الإحصائيات الأخرى أن مجموع ما صُرِف على الدفاع في السعودية مثلاً قد يزيد عن 150 مليار دولار في العشر سنين بين عام 1990م و2000م. ولم تسلَم الدول العربية الأخرى من تلك النفقات فقد صرَفَت مصر في نفس تلك الفترة قرابة 11 مليار دولار وإيران 5 مليارات دولار وسوريا 2.21 مليار دولار، وهذه الأرقام تشمل الصفقات المعلنة فقط وما خفي أعظم كذلك فهي لا تشمل نفقات وزارات الدفاع في الدول الإسلامية والصفقات الداخلية.

ولا تقتصر النفقات الباهظة التي تنفقها الدول الإسلامية على اقتناء ما يستجد في مجال التسلح، بل تتعداه إلى إنفاقات صيانة وتشغيل لتلك الأجهزة والتي قد تصل إلى أضعاف التكاليف المبدئية للأسلحة نفسها.

ولا شك أن آثار الإنفاق لا تتوقف عند حدوده المباشرة المعروفة بما يسببه من إزهاق في الأرواح وتدمير البنية الأساسية للدول، بل إن زيادة الإنفاق على التسلح له آثاره الخطيرة على التنمية ورفاهية الإنسان، فالعلاقة بين التسلح والتنمية علاقة قوية ومطردة بل هي وجهان لعملة واحدة، ويكفي الإشارة إلى أن الأمم المتحدة قد اعتبرت في دراسة لها أن التسلح صار مُهَدِّدًا خطيرًا للأمن ومعوقًا للتنمية؛ باعتبار أن مفهوم الأمن القومي قد اتسع نطاقه في الآونة الأخيرة ليشمل العديد من العوامل الاقتصادية والضغوط المترتبة عليها مثل: مشكلات التضخم وسعر العملة وغيرها. إن التسلح- في حد ذاته- صار مهددًا خطيرًا للأمن والسِّلم الدوليَّين، وبالتالي يعتبر معوقًا للتنمية الاقتصادية. إن الحجة القائلة بأن التسلح يُستخدم لتأمين الأمن القومي ليست مقنعة؛ لأن الأمن القومي يمكن تحقيقه بالوسائل غير العسكرية، خاصة وأن مهددات الأمن القومي صار معظمها مرتبطًا بالضغوط الاقتصادية مثل مشكلات التضخم وتدهور قيمة العملات الوطنية وندرة الموارد، خاصة في مجال الطاقة والموارد غير المتجددة وتلوث البيئة والتضخم السكاني ومشكلات الصراعات السياسية والاجتماعية، ومن ناحية أخرى تمَّ توظيف التسلح لتحقيق أغراض غير أمنية، إما لتأمين الحصول على موارد المياه أو ردع دولة أو إقليم معين حتى يستجيب لرعاية مصالح الدول الأخرى تجاريًّا.

وتشير الأرقام الرسمية للإدارة الأمريكية إلى أن هناك ما لا يقل عن 50 مليون شخص مشغولون بأنشطة عسكرية في العالم. وهذا الرقم يضم 500 ألف عالِم (نصف مليون فني ومهندس وخبير) مشغولين بأعمال البحوث العسكرية وتطوير الأسلحة، وتقدر تقارير الأمم المتحدة أن 30٪ من جملة النفقات العالمية في مجال البحوث والتنمية تُصرف في مجال التسلح والأنشطة الخاصة بالمعدات العسكرية. وتؤكد إحصاءات تقرير التنمية لعام 2000م الذي أصدره البنك الدولي أن الإنفاق العسكري العالمي حقق انخفاضًا عام 1997م بنسبة 35٪، حيث بلغ 840.3 مليار دولار مقارنة بما بلغه في سنة 1986م حيث قُدِّر بـ 1297.0 مليار دولار، ولكن في الوقت نفسه نشطت تجارة السلاح بيعًا وشراء وازدهرت السوق السوداء "في تجارة السلاح دوليًّا"، خلافًا لما كان متوقعًا من أن يؤدي تناقص الإنفاق

العالمي في المجال العسكري إلى انخفاض مماثل ومطرد في تجارة السلاح تصديرًا واستيرادًا على المستوى الدولي والإقليمي والقُطري.

ويعتبر إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أكبر أسواق استهلاك السلاح في العالم، فالدول التي تصنف في الحلف الأمريكي (السعودية، الكويت، عمان، الإمارات، قطر، البحرين، مصر، "إسرائيل") أنفقت في شراء الأسلحة والمعدات العسكرية ومتطلباتها ما يصل إلى 41 مليار دولار في 1986م وانخفضت هذه القيمة إلى 34 مليار دولار في 1994م، مقارنة بالدول التي تصنف في الجبهة المعادية لأمريكا (سوريا، العراق، ليبيا، إيران، كوبا، كوريا الشمالية، يوغسلافيا، فيتنام) والتي أنفقت ما يصل إلى 46 مليار دولار في 1986م وانخفضت القيمة إلى 14 مليار دولار في 1994م. وربما يصاب المرء بالدهشة حينما يعلم أن الإنفاق العسكري لدول الخليج أضحى يمثل 70٪ من الإنفاق العسكري العربي، أي حوالي 29.5 مليار دولار بنسبة تقدر بـ 11.89٪ إلى الدخل القومي لهذه الدول وذلك خلال عام 1999/98. ويذهب نصف المبلغ السابق أي حوالي 15 مليار إلى دول أجنبية مقابل مشتريات السلاح.

وتزداد هذه الدهشة حينما نعلم أيضًا أن الفرد الخليجي يتحمل سنويًا 1564.68 دولار لصالح الإنفاق العسكري، علمًا بأن أكبر دولة خليجية يتحمل أفرادها إنفاقًا عسكريًّا هي دولة قطر، حيث يتحمل الفرد 2083.3 دولارات، وهي تعتبر أكبر نسبة يتحملها فرد في العالم، وذلك طبقًا لتقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن.

وفي هذا الصدد تراوحت أرقام الإنفاق العسكري في المتوسط السنوي بين 1 - 1.5 مليار دولار في كل من الكويت وبورما وسنغافورة وتايلاند، بينما تراوحت بين 2 - 4 مليارات في المتوسط السنوي في كل من الهند وباكستان وسيريلانكا وتايوان. أما حجم القوات المسلحة فوصل في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا إلى 2.8٪ من جملة قوة العمل بينما لم يتجاوز في بقية أنحاء العالم 0.8٪ خلال سنة 1997م. من ناحية أخرى وصلت النفقات العسكرية في المنطقة نفسها خلال سنة 1997م إلى 7.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما لم تتجاوز في بقية العالم 2.5٪.

وقد دفع هذا الوضع الاقتصادي المتراجع نسبيا إلى انتهاج دول الخليج سياسات اقتصادية ترشيدية كان أهمها تقليل العمالة الوافدة، وتقليص الدعم لبعض القطاعات الخدمية، وفتح الطريق أمام القطاع الخاص، وخفض النفقات العامة إلى أقل درجة، إلا أن تلك السياسات لم تستطع التقليل من حجم الإنفاق على برامج الدفاع والتسليح؛ فعلى سبيل المثال نجد السعودية قد ارتفع إنفاقها العسكري من 16.999 مليار دولار عام 1996 إلى 17.9 مليار دولار عام 1997 ليصل إلى 18.4 مليار دولار وقد ترتب على ذلك زيادة نسبة هذا الإنفاق من الدخل القومي من 12.8٪ عام 1996 إلى 13.1٪ عام 1997 إلى 13.6٪ عام 1998 ووضع السعودية يكاد ينطبق على كل دول الخليج.

الإنفاق العسكري لدول الخليج بالمليار دولار[1]

السنوات / الدولة	البيان	1996	1997	1998
السعودية	إجمالي الإنفاق بالمليار	16.999	17.9	18.4
	النسبة من الدخل القومي	٪12.8	٪13.1	٪13.6
	ما يتحمله الفرد بالدولار	1030	1056	1058
الكويت	إجمالي الإنفاق بالمليار	3.505	3.7	4
	النسبة من الدخل القومي	٪12.9	٪13.3	٪12.5
	ما يتحمله الفرد بالدولار	2218	2234	1818
الإمارات	إجمالي الإنفاق بالمليار	2.028	2.2	3.7
	النسبة من الدخل القومي	٪5.2	٪5.5	٪8.46
	ما يتحمله الفرد بالدولار	830	852	1434
قطر	إجمالي الإنفاق بالمليار	0.740	1.1	1.2
	النسبة من الدخل القومي	٪10.2	٪14.8	٪12.24
	ما يتحمله الفرد بالدولار	1334	1940	2038.3
عمان	إجمالي الإنفاق بالمليار	1.876	1.8	1.8002
	النسبة من الدخل القومي	٪15.6	٪14.6	٪19.78
	ما يتحمله الفرد بالدولار	955	879	845
البحرين	إجمالي الإنفاق بالمليار	0.279	0.290	0.4023
	النسبة من الدخل القومي	٪5.5	٪5.6	٪7.18

1 تقرير صادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن 1998 – د.عبد المنعم كافو، نفقات الدفاع في منطقة الشرق الأوسط كراسات استراتيجية، العدد 19، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية يناير 1999.

	ما يتحمله الفرد بالدولار	456	483	657

إنه مما لا شك فيه أنه لا بُدَّ لكل دولة من جيش ولكن في حدود إمكانيات كل دولة وبحسب مجريات الأحداث في العالم. وحيث أننا لا نطالب الدول الإسلامية بتسريح جيوشها والتخلّي عن تأهبها العسكري، غير أننا نأمل في أن تقوم كل دولة إسلامية بمراجعة إنفاقاتها العسكرية ووضع سياسات صارمة ورقابة نزيهة وفاعلة حول ما يتعلق بالجوانب العسكرية مثل صفقات السلاح واحتياجات الجيوش من سلاح وعتاد. إنه لو قامت كل دولة إسلامية بتخفيض إنفاقاتها العسكرية بواقع 10 مليارات دولار كل عام، فإن هناك أموالاً طائلة ستتوفر للأمة الإسلامية- كما هو واضح من الحسابات التالية- والتي يمكن تصريفها في أمور تعود بمنفعة واضحة للأمة وشعوبها.

لغة الأرقام

☒ العائد المتوقع من تخفيض النفقات العسكرية = 50 دولة إسلامية × 10 مليارات دولار في العام لكل دولة = 500 مليار دولار في العام.

الفصل السابع:

الاستغناء عن رجال الشرطة والأمن

لو عمَّت الاستقامة في المجتمعات الإسلامية، لتقلَّصَت الجرائم إلى الحدِّ الذي يمكن عنده الاستغناء عن رجال الشرطة والأمن الموجودين في كل المجتمعات والذين يستنزفون الكثير من خيرات مجتمعاتهم. ورغم التعقيدات في تركيبة المجتمعات المعاصرة، إلا أننا لن نبالغ إذا قلنا بأنه لو استقامت المجتمعات الإسلامية — حكاماً وشعوباً — فإنه لن يكون هناك من ضرورة لغالب رجال ومنشآت الشرطة والأمن في المجتمعات الإسلامية. وإذا رجعنا إلى التاريخ الإسلامي لوجدنا أمثلة واضحة لبعض الفترات التي ساد فيها تطبيق الإسلام في المجتمع بأسره، واستغنى الناسَ عن الشرطيّ ورجل الأمن وأصبح الله — سبحانه وتعالى — الرقيب الوحيد على خبايا وسلوكيات الناس. لهذا فقد خلَى المجتمع في تلك الحُقَب من المجرمين والخارجين عن القانون واستغنى المسلمون عن المحاكم والقضاة. أجل، لقد قرأنا عن بعض أئمة الهدى الذين حكموا بشرع الله زهاء نصف قرن ولم تحدُث خلال فترة حكمهم جرائم أو مخالفات تُذكَر إلا حادثة سرقة واحدة. كذلك، فقد رأينا كيف يأتي مرتكب الجريمة منقاداً لشرع الله ومذعناً لحكمه ويطلب من رسول الله أن يطهره من جريمته.

إن هذه الأمثلة وغيرها هي ما دعتنا للقول بأن إمكانية الاستغناء عن رجال الشرطة والأمن هو ليس ضرباً من الخيال، ولا ننسى كذلك بأن المليارات التي تنفق سنوياً على منشآت ورجال الأمن في كل الدول الإسلامية ما هي إلا لترسيخ أقدام الحكام وللإبقاء على الشعوب كالبهائم السائمة تسوقها العصا ويخدعها السراب ولا هَمَّ لها إلا قضاء شهواتها والبقاء في حمى راعيها. أما الجيوش العربية فهي إنما سُخِّرت للاستعراض وحماية الأنظمة ومهاجمة الجيران، وسُخِّروا كذلك لحضور المهرجانات والمباريات الختامية، والوقوف كالأصنام لاستقبال فلان وتوديع فلان، واحترام العلم وعزف السلام[1].

وإذا قُمنا ببعض الحسابات البسيطة وباستخدام أقل التقديرات، لأمكننا التعرُّف على المبالغ الطائلة التي تصرف في هذا المجال. فيما يلي نورد بعض المبالغ التي يمكن توفيرها لو تم الاستغناء عن **بعض** رجال ومنشآت الشرطة والأمن في العالم الإسلامي:

---

(1) "رسالة إلى المجاهدين في أفغانستان": سمير بن خليل المالكي.

عدد رجال الشرطة والأمن في العالم الإسلامي

إذا افترضنا بأننا لن نستغني عن جميع رجال الشرطة والأمن وإنما سنقوم بتخفيضهم إلى النصف- لأسباب الاستقامة والرقابة الذاتية كما ذكرنا سابقاً- فإن الرقم الذي سنستخدمه في الإحصائيات التالية هو 1.5 مليون شرطي ورجل أمن (أي نصف العدد الموضح في المعادلة الموجودة في "لغة الأرقام" أدناه). كذلك فإننا سنفترض أننا سنقوم- تبعا لتخفيض عدد الشرطة ورجال الأمن إلى النصف- بتخفيض المنشآت والأجهزة التي يستخدمونها أيضاً إلى النصف.

لغة الأرقام

☒ عدد رجال الشرطة والأمن في العالم الإسلامي = 1.5 مليار مسلم في العالم ÷ (شرطي واحد + رجل أمن واحد بين كل 1000 شخص) = 3 مليون شرطي ورجل أمن في العالم الإسلامي.

تكاليف منشآت الشرطة والأمن

لنفترض أنه يتم إنشاء مبنى واحد لكل 100 شرطي ورجل أمن وأن تكلفة إنشاء كل مبنى من هذه المباني هو 30 ألف دولار فقط. كذلك فلكي نتمكن من حساب ما يمكن توفيره في كل عام من تخفيض عدد رجال الشرطة والأمن في العالم الإسلامي وتخفيض المنشآت التي يستخدمونها فإننا سنحتاج إلى حساب العمر الافتراضي لكل منشئة. لهذا فإننا سنفترض أن ذلك العمر الافتراضي هو 50 عاماً.

لغة الأرقام

☒ المبالغ التي يمكن توفيرها فيما لو قمنا بتخفيض عدد المنشآت التي يستخدمها رجال الشرطة والأمن إلى النصف = 1.5 مليون شرطي ورجل أمن ÷ مبنى واحد لكل 100 شرطي ورجل أمن × 30.000 دولار تكلفة كل مبنى ÷ 50 سنة العمر الافتراضي لكل مبنى = 180 مليون دولار في العام.

☒ المبالغ التي ستتوفر بتخفيض المنشآت إلى النصف والتي كانت تصرف على الصيانة الدورية لتلك المنشآت وعلى تشغيل الأجهزة والمعدات الموجودة بها = 1.5 مليون شرطي ÷ مبنى واحد لكل 100 شرطي ×

1000 دولار في العام تكاليف صيانة وتشغيل كل مبنى والأجهزة الموجودة به = 15 مليون دولار في العام.

إن الأرقام التي استخدمناها في هذه المعادلات لهي دون الواقع بكثير. فمثلاً، تكلفة إنشاء كل مبنى قد تصل في بعض الأحيان إلى مئات الألوف أو ربما الملايين من الدولارات، نظراً لما تحتويه في الغالب من تجهيزات ومعدات أمنية وتقنيات متطوّرة. كذلك، فإن العمر الافتراضي لكل مبنى هو أقل بكثير من 50 عاماً نظراً لقلة المبالاة في المحافظة على تلك المنشآت. هذا بالإضافة إلى أن هذه المباني تحتاج إلى صيانة دورية وتشغيل متواصل للأجهزة والمعدات الموجودة بها وكل هذه تكلف أموالاً إضافية. ولا ننسى كذلك بأن لأجهزة الشرطة والأمن في العالم مبانٍ خاصة متطورة مثل الأكاديميات والمستشفيات والمطارات والموانئ والتي تستنزف ما لا يحصى من الأموال.

تكاليف السيارات والمركبات

مما هو معلوم بأن أجهزة الشرطة والأمن لديها أفضل أنواع السيارات والمركبات التي تستخدمها في التنقل والمطاردة والمراقبة. كذلك، فإن الكثير من ضباط الشرطة والأمن يصرف لهم سيارات خاصة يتنقلون عليها أينما شاؤوا. ويمكن للقارئ الكريم أن يتصوَّر النفقات الباهظة لو أننا استخدمنا أرقاماً أقرب إلى الواقع ولكننا نسوق هذه الأرقام لتقريب الأمر للأذهان فقط. إننا سنفترض أن كل 100 شرطي يستخدمون سيارة واحدة فقط وأن تكلفة كل سيارة هو 6000 دولار فقط وأن العمر الافتراضي لكل سيارة هو خمس سنوات.

لغة الأرقام

☒ المبالغ التي يمكن توفيرها من قيمة السيارات والمركبات التي يستخدمها رجال الشرطة والأمن فيما لو أمكن تخفيض عددهم إلى النصف = 1.5 مليون شرطي ورجل أمن ÷ سيارة واحدة لكل 100 شرطي ورجل أمن × 6000 دولار تكلفة كل سيارة ÷ 5 سنوات العمر الافتراضي لكل سيارة = 18 مليون دولار في السنة.

رواتب الشرطة ورجال الأمن

يحصل رجال الشرطة- ورجال الأمن على وجه الخصوص- سنوياً على امتيازات كثيرة تشمل الرواتب العالية والمكافآت والمكرمات وخدمات الترفيه المقدمة في نوادي الشرطة والضباط، إلى غير ذلك من الامتيازات. وما سنستخدمه في التقديرات التالية من أرقام هو لرواتب الشرطة والأمن فقط، وسنفترض تقديرات بسيطة جداً لتلك الرواتب.

لغة الأرقام

☒ الأموال التي يمكن توفيرها من رواتب الشرطة ورجال الأمن الذين سيتم تسريحهم = 1.5 مليون شرطي ورجل أمن × 300 دولار راتب شهري × 12 شهر في السنة = 5.4 مليار دولار في السنة.

تكاليف البدلات

يصرف على كل شرطي ورجل أمن بدلات ونياشين خاصة بالإضافة إلى المكاتب والأجهزة وغير ذلك، لكننا سنقتصر هنا على تكاليف البدلات فقط.

لغة الأرقام

☒ الأموال التي ستتوفر من قيمة بدلات رجال الشرطة والأمن الذين سيتم تسريحهم = 1.5 مليون شرطي ورجل أمن × بدلة واحدة في العام × 30 دولار تكلفة كل بدلة = 45 مليون دولار في السنة.

تكاليف الأجهزة والمعدَّات

الأجهزة والمعدَّات التي نذكرها هنا هي أجهزة الكمبيوتر والطابعات وآلات التصوير وأجهزة المراقبة والتنصُّت وأجهزة الاتصال وغيرها والتي في الغالب ما تكون في متناول كل شرطي ورجل أمن ولا يخفى بأننا نتطرق هنا إلى الأجهزة الأقل كلفة كالهواتف المتنقلة والمحمولة وأجهزة الاتصال اليدوية والتي يكاد لا يخلو منها يد أو جيب شرطي أو رجل أمن.

لغة الأرقام

☒ الأموال التي يمكن توفيرها من قيمة المعدات والأجهزة التي يستخدمها الشرطة ورجال الأمن الذين سيتم تسريحهم = 1.5 مليون شرطي ورجل أمن ÷ جهاز واحد لكل 10 أشخاص × 300 دولار لكل جهاز × 3 سنوات العمر الافتراضي لكل جهاز = 15 مليون دولار في السنة.

عائد إنتاجي

لو تم الاستغناء عن نصف رجال الشرطة والأمن في العالم الإسلامي وعملوا في أعمال أخرى، لأمكن الحصول على عائد إنتاجي كبير بسببهم. لنفترض أن الواحد منهم سيعمل بمعدل 40 ساعة في الأسبوع وأن العائد الإنتاجي لكل ساعة هو دولار واحد فقط.

لغة الأرقام

☒ العائد الإنتاجي الذي سيمكن الحصول عليه في العام من جراء انخراط رجال الشرطة والأمن الذين سيتم تسريحهم في أعمال تعود بالنفع لأمتهم = 1.5 مليون شرطي ورجل أمن × 160 ساعة عمل في الشهر × دولار واحد عائد إنتاجي لكل ساعة عمل × 12 شهر في السنة = 108 مليون دولار في السنة.

المجموع الكلي للأموال التي يمكن توفيرها فيما لم أمكن الاستغناء عن نصف عدد رجال الشرطة والأمن في العالم الإسلامي

لغة الأرقام

☒ المجموع الكلي = 18 + 36 + 10800 + 9000 + 15 + 108 = 11877 مليون دولار في السنة.

" بيانات الإيبز عالمياً ---- " ، نشر على موقع قناة الجزيرة بتاريخ ١٧/٧/٢٠١٤م
على الرابط التالي : ---- ، ومقال بعنوان

انظر

(٢) ~~مقال بعنوان~~ " الإيبز يبلغ رقماً قياسياً بأوروبا " ، نشر على موقع
قناة الجزيرة بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٨م على الرابط :
http://www.aljazeera.net/news/healthmedicine/2015/11/28/

التخلُّص من الأمراض الفتاكة

لا شك أن حالات الانحراف والخلاعة التي سادت مجتمعات المسلمين في هذا العصر قد أفرَزَت العديد من الأمراض المعدية التي أصبحنا نسمع عن مسمياتها بين حين وآخر والتي لم تكن مضت في أسلافنا الذين مضوا، كما جاء في الحديث الشريف. ومن أمثلة هذه الأمراض: الإيدز والسارس والجمرة الخبيثة وجنون البقر. كذلك، فإن هناك ما لا يُتَصَوَّر من الحالات والأمراض النفسية كالضغط والاكتئاب النفسي والقلق. ومما لا يخفى على أحد أن المستقيمين على منهج الله- سبحانه وتعالى- هم أقلُّ الناس عرضة لهذه الأمراض نظراً لاستقامتهم على شرع الله وعدم السَّيْر في أماكن الشُّبه كالنوادي الليلية والحانات وغيرها والتي تعتبر مرتعاً للمصابين بهذه الأمراض.

ولم تكتف ظاهرة انتشار الأمراض الفتاكة أن تأخذ طرقها الطبيعية للعدوى كمثل نقل الدم والمباشرة الجنسية بين الأزواج وإنما تعدَّته لتصبح نتيجة حتمية لمخططات يدير دفتها المفسدون في الأرض من يهود ونصارى وهندوس. وقد أشارت الدراسات إلى قيام الدول الصهيونية بتجنيد المئات من الغانيات المصابات بفيروس الإيدز والإيعاز لهنّ للعمل في النوادي الليلية وكخادمات في البيوت وخاصة في دول الخليج العربي.

الحقائق والأرقام التي سنسوقها في الفصول التالية من هذا الباب تحاول إلقاء الضوء على الأموال الطائلة التي تُهدَر حالياً على علاج واحتواء هذه الأمراض الفتاكة والتي يمكن أن تُسَخَّر في بناء المجتمعات لو استطعنا- باستقامتنا- تفادي تلك الأمراض والآفات المعدية.

عدد حالات المصابين بالأمراض الفتاكة في العالم الإسلامي

لقد انتشرت الأمراض الفتاكة في هذا العصر انتشار النار في الهشيم وطالت يدُها جميع الدول، والإحصائيات المتوفرة خير دليل على ذلك. لنبدأ أولاً بالإحصائيات العالمية. وصل عدد الحاملين لفيروس الإيدز في العالم مثلاً إلى أكثر من 58 مليون حالة بعد 20 عام منذ اكتشاف أول حالة له في عام 1981م إلى الآن، وقد مات إلى الآن أكثر من 20 مليون من هؤلاء. أما الزُّهري فإن شخصاً

(٢) مقال بعنوان "مرض الإيدز يخلف ..." نشر في صحيفة الشرق العدد (١٠٩٤) بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢م.

السعودية

(X1) وفي مصر بلغت عدد الحالات منذ عام ١٩٨٦م وإلى أكثر من ٨٤٠٠ حالة (٣).

(X2) حوالي ١٨ ألف حالة في عام ٢٠١٣م (٢) ليصل إلى أكثر من ٢٣ ألف حالة في عام ٢٠١٥م (٤).

(٣) خبر نشر على موقع "العربية.نت" بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢م بعنوان "كم عدد مصابي الإيدز في مصر" على الرابط: http://ara.tv/njw8f

(٤) خبر نشر على موقع "العربية.نت" بتاريخ ٢٠١٦/١١/٣٠م بعنوان "كم عدد مصابي الإيدز في السعودية" على الرابط: http://ara.tv/mzfnw

(X3) مات منهم في عام ٢٠١٥م أكثر من ١٣٠٠ شخص (٥).

(٥) خبر نشر على موقع "بديل" بعنوان "أرقام صادمة عن السيدا في المغرب" نشر بتاريخ ١٥/٧/٢٠١٦م على الرابط: http://badil.info/87004-2

(X4) (٦) وإلى وجود أكثر من ربع مليون حالة مسجلة في الدول العربية بنهاية عام ٢٠١٣م منذ

(٧) "الإيدز في العالم العربي ...."

(٧) "السيدا في لبنان: ١٠٨ إصابات جديدة في ٢٠١٦م" نشر على الرابط التالي: http://elmarada.org/109665/2016

(٨) "مرضى السكري.. إحصائيات وأرقام في دول الخليج والعالم" نشر على موقع "سيدتي" بتاريخ ٢٠١٥/١١/٤م على الرابط التالي: http://www.sayidaty.net/node/356591

واحداً على الأقل (في الغالب من اللوطيين) من كل 1000 بريطاني يصاب بهذا المرض. أما السيلان فإن عدد الحالات المسجلة رسمياً في الولايات المتحدة يتراوح ما بين أربعة وخمسة ملايين حالة. وفي البرازيل تُسجَّل يومياً 20 ألف حالة جديدة منه. ويقدَّر عدد المصابين به في فرنسا بحوالي 500 ألف رجل وامرأة وطفل. أما سرطان الرئة فقد أكدت منظمة الصحة العالمية أنه كان أكثر الأمراض سبباً في الوفاة عام 1997، حيث تسبب في وفاة مليون ومائة ألف شخص. أما السكري فإن هناك نحو 150 مليون شخص يعانون منه على مستوى العالم، وهو رقم يُتوقع أن يتضاعف عام 2025م. وكما هو معروف فإن نسبة عالية من مرضى السكري لم يتم تشخيصهم ولا يعلمون بإصابتهم بهذا المرض. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً يُقدَّر عدد المصابين بهذا المرض بأكثر من 17 مليون مريض منهم 6 ملايين مريض لا يعلمون بإصابتهم بهذا المرض ونسبة كبيرة من هؤلاء المرضى لا يتم تشخيصهم إلا بعد حصول أحد مضاعفات مرض السكري.

أما البلدان الإسلامية فإنها لم تَسلَم من هذه الأوبئة الفتاكة وخاصة الدول المعروفة بانحلالها الأخلاقي وبانتشار الرذيلة فيها. أشارت الإحصائيات مثلاً إلى وجود ما يزيد عن 1200 حالة إصابة بالإيدز في المغرب وما يزيد عن 6000 في لبنان. أما التهاب الكبد (c) فإن عدد المصابين به في مصر وحدها يصل إلى خمسة ملايين مصاب. أما السكري فقد وصلت نسبة الإصابة به في دول الخليج العربي إلى حوالي 30٪ من مجموع السكان. ويؤكد هذه الإحصائية ما أشار إليه الدكتور أسامة خطيب، المستشار الإقليمي للأمراض غير المعدية في منظمة الصحة العالمية في كلمة ألقاها خلال معرض ومؤتمر الصحة العربي 2004، وهو أن منطقة الخليج العربي فيها أكثر من 3,5 مليون شخص يعانون من النوع الثاني من السكري والذي يعتبر السبب الرابع للوفاة في المنطقة. وتشير الدراسات إلى أن زيادة الوزن- الذي يعاني منه ما بين 25-30٪ من سكان الخليج العربي- يُعدّ من المسببات الرئيسية لمرض السكري. أما في نيجيريا فإن عدد المصابين بمرض الإيدز يُقدَّرون بأكثر من 3 ملايين شخص. وتعتبر الإصابة بسرطان الثدي لدى النساء أخطر وأكثر أنواع السرطان انتشاراً في العالم العربي. مثلاً، أشارت إحصائية نشرتها صحيفة الرأي الأردنية إلى أن نسبة إصابة النساء بسرطان الثدي في الأردن بلغت 12٪، أي امرأة واحدة من كل تسع نساء.

(11) ويعاني معظم حاملي هذه الأمراض، إضافة إلى الأوجاع والآلام، إلى الكثير من الحالات النفسية التي يمرون بها ويمر بها أسرهم، حتى إنه كثيراً منهم يحاولون الانتحار من أجل إراحة أنفسهم وذويهم (1) ويعاني

(1) انظر "مرضى الإيدز في السعودية بين هاجس الانتحار ومعاناة العزلة الاجتماعية"، نشر في موقع "جيل الثقافة" بتاريخ

هؤلاء من نظرات المجتمع القاسية عليهم وخاصة المقربين إليهم، مما يعلمهم أحياناً - يحرمون حتى من القرب من أطفالهم. كذلك، فإنهم أحياناً - يتعرضون بين الناس بجعلهم أحياناً - يفصلون من أعمالهم، مما يؤدي بهم إلى مضاعفة الأسى عليهم وعلى أسرهم.

(2) خبر بعنوان "حركة رفعت ..."، نشر على موقع سكاي نيوز بتاريخ 19/11/2015م.

(3) "43 مليار ريال متوقعة لتكلفة علاج السرطان المملكة"، نشر على موقع "الاقتصادية" بتاريخ 3/10/2015م، على الرابط التالي:
http://www.aleqt.com/2015/10/23/article_1000443.html

وتُعتَبر السمنة الزائدة من المسببات الكبرى لمرض السُّكري وللكثير من أمراض القلب والسرطان، وتنفق الولايات المتحدة وحدها أكثر من 90 مليار دولار سنوياً على مكافحة الأمراض المترتبة عن زيادة الوزن، ناهيك عن فقدان ما يزيد عن 39 مليون يوم عمل بسبب التردُّد على عيادات الأطباء. ولو سار المسلمون على نهج رسول الله- صلى الله عليه وسلم- في مقادير ونوعيات الطعام والشراب الذي يمكن تناوله لأنقذ المسلمون أنفسهم من الكثير من تلك الأمراض الفتاكة ولاستطاعوا توفير المليارات من الدولارات التي تنفق سنوياً على علاج أمراض البدانة.

من هذه الإحصائيات التي أشرنا إليها يمكننا استخدام أرقام بسيطة لتقدير عدد حالات الأمراض الفتاكة في العالم الإسلامي، كما هو مبين فيما يلي:

لغة الأرقام
☒ عدد المرضى المصابين بالأمراض الفتاكة في العالم الإسلامي = 1.5 مليار مسلم في العالم ÷ حالة مرض مستعصي واحدة بين كل 100 شخص = 15 مليون حالة.

تكلفة التعامل مع هذه الأمراض

تشير الدراسات إلى أن ثمن الأدوية التي يتعاطاها مرضى الإيدز تتراوح بين 10 و20 ألف دولار سنوياً وقد تصل التكلفة إلى 155 ألف دولار سنوياً في المراحل المتقدِّمة للمرض. كذلك فقد أشارت دراسة أجراها البنك الدولي عام 1997م إلى أن تكلفة الرعاية الطبية لمريض الإيدز خلال عام واحد تساوي 207 أضعاف نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لبعض الدول وأن هذه التكلفة تفوق ما يصرف على تعليم عشرة تلاميذ في المرحلة الابتدائية. ولا تقتصر الإنفاقات الباهظة على مرض الإيدز فقط وإنما تشمل الكثير من الأمراض الفتاكة الأخرى. مثلاً تنفق المملكة العربية السعودية وحدها ما يزيد عن 51 مليار ريال سعودي سنوياً على تكاليف المصابين بمرض السكري فقط.

استئناساً بهذه التقديرات فإنه يمكننا افتراض 1000 دولار فقط في العام الواحد كتقدير لمجموع تكاليف كل حالة. هذه التكاليف تشمل الأدوية والعلاج الطبيعي والعلاج النفسي وتكلفة إقامة المنشآت ومراكز العلاج لاحتواء هذه الأمراض. كذلك فإن هناك تكاليف شراء وتشغيل وصيانة الأجهزة

والمعدات المستخدمة في العلاج والأموال التي تدفعها شركات التأمين للمصابين بهذه الأمراض أو إلى أقربائهم كتعويضات. بالإضافة إلى كل هذا، فإن هناك تكاليف حملات التوعية الإعلامية والتغيير في المناهج التربوية والتعليمية. لو استخدمنا هذه الأرقام المبسَّطة لأمكننا تقدير ما يمكن توفيره للأمة لو تطهَّر المجتمع الإسلامي من تلك الآفات بسبب استقامته على دين الله وسيره على المنهج الذي رسمه له رب العزة- سبحانه وتعالى- وسار عليه الأنبياء والرسل والصالحون من هذه الأمة ومن كان قبلها من الأمم.

لغة الأرقام

☒ الأموال التي يمكن توفيرها لو اختفت الأمراض الفتاكة من المجتمعات الإسلامية = 15 مليون حالة × 1000 دولار تكاليف كل حالة في العام = 15 مليار دولار في العام.

ولا تقف الأموال الباهظة التي يمكن توفيرها- لو استقامت الأمة على دين الله- على تكاليف العلاج والرعاية الصحية وشراء الأدوية والعقاقير وإنما تتعداها لتشمل الأموال التي يمكن توفيرها من جراء الخسائر الاقتصادية الناتجة عن انتشار تلك الأمراض، والتي تأخذ أشكالاً غريبة وغير متوقعة في كثير من الأحيان. مثلاً أُغلِقت في جمهورية أفريقيا الوسطى 10 مدارس خلال الفترة من 1996-1998م بسبب وفاة المدرسين الناجمة عن مرض الإيدز. كذلك فقد أوضح جون كيفتش- المدير التنفيذي لبنك ستاندارد تشارتارد في ماليزيا- أن 10٪ من موظفي البنك البالغ عددهم خمسة آلاف موظف يتغيَّبون عن العمل يومياً لأمور ترتبط بالإيدز، حيث أنهم إما أن يكونوا مرضى أو أنهم يتغيبون لمساعدة أقارب مرضى لهم أو أنهم يتغيبون لحضور جنائز. وفي دراسة أخرى أجراها برنامج الأمم المتحدة المشترك للإيدز "UN AIDS" على المناطق الحضرية في دولة ساحل العاج تبين أن العائلات التي لديها مصاب بالإيدز تضطر لتخفيض إنفاقها على تعليم أطفالها بنسبة 50٪ وتضطر أيضًا لتخفيض استهلاكها من الغذاء بنسبة 40٪، وذلك في محاولاتها لتغطية نفقات الرعاية الطبية لمريضها، وتزداد هذه المعاناة مع مرور الوقت بسبب تقدم مراحل المرض وارتفاع أسعار الأدوية والعقاقير. كذلك

فإن الأطفال اليتامى للمتوفَّوْن بمرض الإيدز يعانون من انخفاض الفرص في مواصلة التعليم وانخفاض كمية الغذاء التي يتناولونها مقارنة بالأطفال الآخرين.

عائد إنتاجي

المعادلة التي أوردناها في الفصل السابق تشير إلى أنه لو لم توجد مثل تلك الحالات المَرَضية بين المسلمين لكان بالإمكان توفير ما يزيد عن 15 مليار من الدولارات سنوياً، وهي تكاليف التعامل مع تلك الأمراض. لكن التوفير لا يقتصر فقط على تلك الأموال ولكن في العائدات من إنتاجات أولئك المرضى لو لم يتعرَّضوا لتلك الأمراض. إنه لو لم يتعرض أولئك المرضى لتلك الأمراض، لكان بإمكانهم العمل في أيٍّ من القطاعات وتوفير عائد إنتاجي لمجتمعاتهم. يمكننا حساب ذلك العائد بافتراض أن كل واحد من أولئك كان بوسعه أن يعمل 40 ساعة أسبوعياً (أي 160 ساعة في الشهر) وأن العائد الإنتاجي لكل ساعة هو دولار واحد فقط. بهذه الأرقام البسيطة يمكننا حساب العائد الإجمالي في العام، كما يلي:

لغة الأرقام

☒ العائد الإنتاجي الإجمالي لو لم يصب حاملي الأمراض الفتاكة من المسلمين بتلك الأمراض = 15 مليون شخص × 160 ساعة عمل في الشهر × دولار واحد عائد إنتاجي لكل ساعة × 12 شهراً في العام = 28.8 مليار دولار في العام.

المجموع الكلي للأموال التي يمكن توفيرها بعد التخلص من الأمراض الفتاكة

لغة الأرقام

☒ المجموع الكلي للأموال التي يمكن توفيرها في العام الواحد فيما لو أمكن القضاء على الأمراض الفتاكة في العالم الإسلامي = 15 + 28.5 = 43.8 مليار دولار في العام.

تخفيض حوادث السَّيْر والجرائم المختلفة

إنه مما لا نزاع عليه أن معظم حوادث السير والجرائم التي تقع هي بسبب الطيش المتزايد بين فئات الشباب وللفساد الأخلاقي والسلوكي وفقدان الرقيب من قلوب هؤلاء. ورغم أن هناك- وللأسف الشديد- من المنتسبين إلى الاستقامة من يتسبب في وقوع حوادث أو جرائم، إلا أن غالبية المتسببين في هذه الأمور هم من ضعفاء الإيمان. وقد أكد هذا الاستنتاج ما توصلت إليه الباحثة بانان إلى أن المتسببين في حوادث السير يندرجون ضمن إحدى ثلاث مجموعات: 1- ذوي السوابق الجرمية، 2- ذوي السوابق النفسية، 3- المعانون من نقص الذكاء. كذلك يرى الدكتور أحمد النابلسي في ورقة قدَّمها إلى مؤتمر حوادث السير في دول الخليج العربي الذي انعقد في الكويت في مارس 2002م أن من مسببات الحوادث الغضب المسعور واضطراب المزاج والميول التخريبية للمجتمع والإدمان، وكلها آفات قد حفظ الله منها المؤمنين.

والمسلم- كما نعلم- أحرص الناس على أرواح الآخرين وعلى التعرض بالأذى للغير، لهذا فيمكننا الجزم بأنه لو استقامت المجتمعات الإسلامية على دين الله لانعدمت الجرائم وقلَّت حوادث السير إلى درجة ملحوظة. وفيما يلي نتطرق إلى بعض أنواع الجرائم التي تنشب في مجتمعاتنا وما تحمله من هدر للثروات وهدم للبيوت والعورات.

حوادث السَّيْر

ذكر الدكتور أحمد النابلسي إلى أن نسبة الحوادث في بعض الدول العربية وصلت 1799 حادث لكل مائة ألف مواطن (أي 17,99 حادث لكل ألف مواطن). وأكد تقرير لمنظمة الصحة العالمية في 1994م أن حوادث السير تسبب في ما يقارب من 60٪ من وفيات المراهقين.

وقد أشارت إحصائيات المرور إلى وقوع 320 ألف حادث سير في السعودية في عام 2002م تسببت في وفاة 4745 شخص. وقد أصدرت القيادة العامة للمرور في المملكة العربية السعودية تقريراً حول الحوادث المرورية في المملكة على امتداد الثلاثين سنة من 1400هـ إلى 1419هـ، حيث بلغت عدد

(X1) وإصابة ١٨٤١ شخص بإصابات بليغة و١٠٥٩٤ شخص بإصابات بسيطة و بطاقة تقديرية مقدارها ٣٤٣ مليون دينار أردني (٤٥٦ مليون دولار).

الحوادث 1551326 حادث مروري تسبَّبت في وفاة 78467 شخص وإصابة 588084 آخرين. وأكَّد التقرير أن عدد الوفيات قد يتضاعف إذا أخذ في الاعتبار عدد من يموتون في المستشفيات أثناء تلقي العلاج. أما الذين يصابون في هذه الحوادث فإن أكثر من ألفي شخص منهم سنوياً ينتهون بإعاقة مستديمة.

أما في الأردن فقد بلغ عدد الوفيات في عام 2002 إلى 758 شخص، وأشارت كذلك إحصائية صادرة في عام 2000م عن المعهد المروري الأردني حول حوادث السير إلى وقوع 195 ألفاً و432 حادثاً خلال الفترة من 1995 – 1999، بلغ مجموع الوفيات فيها 2886 حالة إضافة إلى جرح 81 ألفاً وعشرة آخرين. وقد تسببت تلكم الحوادث في وفاة 1220 طفلاً وجرح 26953 آخرين. وأوضحت الإحصائية أيضاً أن ظاهرة حوادث السير في الأردن في تزايد بنسبة سنوية تصل إلى 13.6٪ في المائة.

أما في تركيا فإن حوادث السَّيْر تحصد سنوياً- وفق دراسة أعدها رئيس بحوث حوادث السير- ما بين 10 آلاف إلى 12 ألف شخص سنوياً.

وليست الوفاة والإعاقات المستديمة هي كل ما تسببه الحوادث المرورية وإنما الخسائر الاقتصادية الناجمة بسببها. مثلاً أشار تقرير القيادة العامة للمرور- المشار إليه سابقاً- إلى أن السعودية تفقد نحو 21 مليار ريال سعودي سنوياً (أي 4٪ من إجمالي الناتج المحلي) بسبب حوادث المرور. أما في الأردن فإن الخسائر المادية لحوادث السير في الأعوام 1995 إلى 1999 فقد قدِّرت بحوالي 612 مليون دينار أردني (862 مليون دولار). هذه التكاليف تشمل علاج المصابين والدِّيات المدفوعة لورثة المتوفِّين في هذه الحوادث وتكاليف إصلاح المركبات المتضرِّرة والتعويضات التي تُدفَع لمن تتضرَّر ممتلكاتهم بالحادث. بالإضافة إلى هذا فإن هناك غرامات تُدفَع للشرطة وتكاليف المحاكم والمحامين والسجون. وأخيراً، فإن هناك المبالغ التي يدفعها المتعرِّضون لهذه الحوادث لشركات التأمين وما تدفعه شركات التأمين من تعويضات للمصابين أو ذويهم أو الجهات المتضرِّرة الأخرى.

الإحصائيات السابقة التي أشرنا إليها هي فقط نماذج لما يحدث في بلدان العالم الإسلامي. لهذا فلكي نتمكن من وضع تقديرات بما يمكن أن يتوفَّر للأمة الإسلامية من أموال طائلة تُهدَر بسبب الحوادث

المرورية فإننا سنفترض أنه كان بالإمكان تخفيض نسبة حوادث السَّير بواقع حادث سير واحد في السنة بين كل 1000 مسلم وأن المبالغ التي أمكن توفيرها في كل حادث تقدَّر بـ 2000 دولار فقط.

لغة الأرقام

☒ المبالغ التي يمكن توفيرها من تخفيض نسبة حوادث السَّير = 1.5 مليار مسلم في العالم × حادث سير واحد في العام يمكن تفاديه بين كل 1000 شخص × 2000 دولار يمكن توفيرها في كل حادث = 3 مليارات دولار في العام.

إن التوفير الحقيقي الذي يمكن أن يلعب دوراً رئيسياً هنا- وإن كان توفيراً اقتصادياً- هو ليس بتخفيض حادث سير واحد بين كل ألف مسلم وإنما يتضاعف كلما استقام شخص على دين الله. عندها فقط يتحول ذلك الشخص من كونه معول هدم للأُسَر والممتلكات إلى أداة بناء وإصلاح للمجتمع بأسره. إن المستقيم على دين الله ليضع الله نصب عينيه منذ أن يضع رجله على مكبح الوقود ويديه على مِقوَد السيارة وإلى أن يترجَّل عن سيارته. إنه يراقب الله وهو يدفع بسيارته للأمام، إنه يعلم أن تلك السيارة نعمة امتنَّها الله- سبحانه وتعالى- عليه ولذا فعليه أن لا يسئ استخدامها سواءً بالسرعة المتهوِّرة أو بعدم الانتباه أثناء القيادة. إن المؤمن- وهو يعتلي كرسي القيادة في سيارته- ليطأطؤ رأسه تواضعاً لله الذي سخَّر له تلك النعمة العظيمة، ولهذا تراه يقودها بخشوع وخشية من الله خوفاً من أن يصدر منه ما يُعتَبَر إساءة لتلك النعمة فيجرِّده الله منها.

كذلك فإن المستقيم لينظر إلى غيره من الكائنات- وهي تمر أمام ناظريه- نظرة احترام وتعظيم؛ فهو يرى بنور الله أن تلك الكائنات خَلْقٌ من مخلوقات الله الغارقة في تعظيمها وخشيتها وتسبيحها وتقديسها لله العظيم، ولذا فما كان له أن يُعكِّر صفو مناجاتها لخالقها ويقطع حبل الصِّلة ببارئها. إن هذا الوصف المتواضع للشعور الرباني والإحساس القدسي الذي يستولي على مشاعر كل مستقيم ما هو من نسج الخيال ولا قلبٌ للحقائق وإنما محاولة متواضعة لوصف حقيقة ما يجري بين جنبات النفس المؤمنة، ولا يستشعره إلا من ذاق حلاوته وتربى على نفحاته.

حوادث القتل المُتعمَّد

هناك من الناس من انقاد لشيطان هواه فاستعبده حتى ورَّثه ما كان السبب لإخراجه هو من الجنة وتحقق عذابه يوم القيامة، ألا وهو منازعة الله في سلطانه وعدم الانقياد لملكه وجبروته. هؤلاء الناس أنِفوا من حياتهم فتعالَوا على الله في سلطانه فنازعوه حق الإحياء والإماتة، ولذا تراهم يسلبون أرواحهم وأرواح الناس بلا حق شرعي. إن قتل النفس بغير حق ليعتبر من الموبقات التي تخلِّد صاحبها في النار- والعياذ بالله- إن لم يتب منها توبة نصوحاً خالصة قبل موته.

حوادث القتل المتعمَّد قد تشمل القتل بالرصاص أو الدهس المتعمَّد بالحافلات أو الضرب- حتى الموت- بالأدوات المختلفة، وهذه الجرائم قد أصبحت من السمات البارزة لكثير من مجتمعات الدول الإسلامية "المتحضرة". كذلك فقد يندرج تحت هذه الفئة عمليات الانتحار التي تُقدَّر بحوالي 800 ألف حالة سنوياً على مستوى العالم. ورغم أن حالات الانتحار في الدول الإسلامية تُقدَّر بحوالي 2 إلى 4 حالات لكل 100 ألف شخص إلا أن قتل النفس المسلمة- كما جاء في الحديث الشريف- أعظم عند الله من هدم الكعبة المشرفة.

لنفترض أن كل حادث قتل يكلِّف الأمة 15 ألف دولار فقط. هذه التكاليف تشمل العلاج الطبّي والنَّفسي للقاتل أو للآخرين الذين يكونون في موقع الحادث أو لذوي القاتل أو المقتول. بالإضافة إلى هذا فإن هناك تكاليف المحاكم والمحامين والسجون وغرامات الشرطة والدِّيات المدفوعة لورثة المقتول. ولا ننسى أيضاً الأموال الطائلة التي يدفعها مرضى النفوس للتأمين على حياتهم وعلى الوقوع في مثل هذه الجرائم وكذلك ما تدفعه شركات التأمين نفسها من تعويضات للمصابين والورثة.

لغة الأرقام

☒ الأموال التي يمكن توفيرها في حالة أمكن تخفيض نسبة حوادث القتل المتعمَّد بواقع حالة واحدة بين كل 100 ألف مسلم = 1.5 مليار مسلم في العالم ÷ حالة قتل متعمَّد واحدة في العام بين كل 100 ألف مسلم × 15000 دولار تكلفة كل حادث = 225 مليون دولار في العام.

حوادث السرقة

وفقاً للإحصائيات التي أصدرتها وزارة العمل والشئون الاجتماعية السعودية في عام 2001م فإن دور الملاحظة الاجتماعية (الأحداث) قد سجلت ما يقارب من 2884 حالة سرقة و2450 حالة اعتداء على الغير أو الممتلكات و433 حالة تعاطي مخدرات و98 حالة قتل. أما في موريتانيا فإن رواد محكمة نواكشوط من الأطفال قد بلغ في سنة 2000م حوالي 302 طفل، 65٪ منهم كانت جريمتهم السرقة و15٪ بسبب تعاطي المؤثرات العقلية و8٪ بسبب جرائم العنف والاعتداء.

تكاليف حوادث السرقة تشمل غرامات الشرطة وتكاليف المحاكم والمحامين والسجون والتعويضات المدفوعة للمتضرِّرين.

لغة الأرقام

☒ الأموال التي يمكن توفيرها عندما يتم تخفيض حوادث السرقة بواقع حادث سرقة واحدة بين كل 1000 مسلم = 1.5 مليار مسلم في العالم ÷ حادثة سرقة واحدة في العام بين كل 1000 مسلم × 3000 دولار تكلفة كل حادث = 3 مليار دولار في العام.

عمليات تهريب المخدِّرات

وتفيد التقديرات الأولية بأن عوائد المخدرات التي تباع في السوق السوداء والكميات التي تم ضبطها وصلت إلى حوالي 322 مليار دولار. وتشكل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وكندا واستراليا أكبر أسواق العالم المستهلكة لهذه المخدرات[1].

بعد الانفتاح السياسي والأخلاقي الذي ابتليت به معظم بلدان المسلمين، صارت تجارة المخدرات مصدر دخل لكثير من الأفراد والمؤسسات وحتى بعض الحكومات. وما تقوم به بعض الحكومات من محاولات جادة لاستئصال جذور هذه الآفة ما هو إلا بسبب تفاقم حالات التهريب وانكشاف خيوطها وألاعيبها بين عامة الناس. ورغم أن كثيراً من الدول تنزل عقوبات صارمة على من تثبت عليهم تهمة

(1) "التمرد والأفيون والمجاعات.. ثلاثية دامية يعيشها الأفغان": شبكة النبأ المعلوماتية.

تهريب هذه المخدرات، إلا أن البلاء هو ليس في ترويجها وإنما في البيئة الوبيئة التي وُجِدت في مجتمعات المسلمين فسمحت لمهربي المخدرات من أن يجدوا لهم أسواقاً رائجة فيها. وإن العاقل ليدرك بعين البصيرة أن مهرِّب المخدرات ما كان له أن يجد من يتقبَّل سلعته لو كانت خشية الله منغرسة في كل نفس. لهذا فإنه قد يبدو من المضحك حقاً أن تعاقب بعض الدول من يكتشف تورطه بتهريب المخدرات بالقتل وتقوم تلك الحكومات نفسها بالترويج للدعارة وشرب الخمور والتدخين. إن العلاج الحقيقي لظاهرة تهريب المخدرات هي في إصلاح المجتمع وفي حمله على الاستقامة.

إن التكاليف الاقتصادية لمكافحة تلك الجرائم قد تفوق بكثير التقديرات البسيطة التي نستخدمها هنا. ولكن لكي نسير على النَّسَق الذي بدأنا به في هذا الكتاب فإننا سنفترض أن القضاء على كل عملية تهريب تكلف 6000 دولار فقط. هذا المبلغ يشمل تكاليف المطاردة والتحقيقات الأمنية وتكاليف المحاكم والمحامين والسجون بالإضافة إلى تكاليف العلاج النفسي والطبي للقائمين بعمليات التهريب وللمتضرِّرين من جرائها.

لغة الأرقام

☒ الأموال التي يمكن توفيرها لو أمكن تخفيض عمليات التهريب بواقع حالة واحدة في العام بين كل مليون مسلم = 1.5 مليار مسلم في العالم ÷ عملية تهريب واحدة في العام بين كل مليون مسلم × 6000 دولار تكلفة كل حالة = 9 مليون دولار في العام.

الحرائق المتعمَّدة

أن ينشب حريق في مستودع أو مزرعة أو بيت دون سبب متعمَّد فذلك يعتبر حادث طبيعي لا يعنينا هنا بشيء. ما نعنيه هنا هو تلك الحرائق التي تنشب في الغابات والأسواق والبيوت والممتلكات بإعداد مسبق لها. مثل تلك الحرائق لا تصدر- كما في غيرها من الجرائم الأخرى- إلا من أشخاص انتزع الله الإيمان من قلوبهم ففرَّخ الشيطان فيها وباض. إن من يتعدَّى على ممتلكات الأمة أو ممتلكات الغير بالإزهاق المتعمَّد لَحَرِيٌّ بأن يعامل كقاتل النفس فإنه بفعله قد يزهق من النفوس أضعاف ما تزهقه الجرائم الأخرى ويتسبَّب في إبادة ما لا يحصى من الممتلكات. ورغم ندرة مثل هذه الجرائم في بلدان

المسلمين، إلا أن على السلطات في كل بلد أن تحاول استئصال جذورها، ولا يتأتى ذلك بملاحقة فاعليها فقط وإنما باستئصال الشر من قلوب الناس، حيث أن مثل هذه الجرائم لا تنتج إلا عن حسد وأحقاد كامنة في نفوس من يرون أنهم لا يستحقون النعم التي أنعم الله بها عليهم.

لنفترض هنا أن كل حريق متعمَّد يكلف الأمة 2000 دولار فقط. تشمل تلك التكاليف العلاج الطِّبي والنفسي للمتضرِّرين وتكاليف التحقيقات الأمنية وتكاليف المحاكم والمحامين والسجون. هذا بالإضافة إلى التعويضات التي قد يدفعها المتسبِّبون في إشعال الحرائق أنفسهم أو شركات التأمين عن ممتلكات المتضرِّرين.

لغة الأرقام

☒ الأموال التي يمكن توفيرها فيما لو أمكن تخفيض نسبة الحرائق المتعمَّدة بواقع حريق واحد بين كل مليون مسلم = 1.5 مليار مسلم في العالم ÷ حريق واحد متعمَّد في العام بين كل مليون مسلم × 2000 دولار تكلفة كل حريق = 3 مليون دولار في العام.

مجموع تكاليف حوادث السَّير والجرائم المختلفة

لغة الأرقام

☒ المجموع = 3000 + 225 + 3000 + 9 + 3 = 6237 مليون دولار في العام.

مصاريف الحكام

لقد ابتليت الأمة الإسلامية في عصورها المتلاحقة وخاصة في العصر الحاضر بحكام متسلطين يستنزفون خيراتها ويطأون على صدور أبنائها ويعيقون تقدُّمَها وازدهارها. ولو قمنا ببعض الحسابات البسيطة، لوجدنا أن ما يصبُّ في جيوب الحكام وزمرتهم (وهم في عداد الآلاف) من خيرات الأمة ليفوق ما يحصل عليه أكثر من مليار ونصف مسلم في العالم. وليس في الأمر غرابة، حيث أنه في معظم الدول الإسلامية قد باتت الشعوب مستعبدة لخدمة شخص واحد- وهو الحاكم- وأصبحت وسائل الإعلام وشبكات الاتصال والمعلومات والجيش والشرطة والأمن وحتى الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات إنما هي موجودة لبقاء الحاكم, وليس من قيمة لبقية الشعب وإنما هم عبيدٌ له يسرُّهم ما يسرُّه ويسيئهم ما يسيئه، وأن ما يحصلون عليه من فتات العيش ورُقَع الأثواب إنما هي بتفضل الحاكم عليهم بذلك ولولاه لأصبحوا حفاة عراة جوعى.

وإننا عندما نتطرَّق إلى موضوع الحكام، فإننا نتوق إلى اليوم الذي تصبح فيه الأمة الإسلامية دولة واحدة كما كانت منذ نشأتها وإلى وقتٍ قريبٍ من عصرنا هذا. كذلك فإننا نتوق لأن نرى حكاماً صلحاء من أمثال أبي بكرٍ وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعليّ بن أبي طالب وعمر بن عبد العزيز وصلاح الدين الأيوبي. إننا لا ننسى قصة عمر بن عبد العزيز مع ابنه عندما رآه وفي يده خاتماً من فضة فطلب منه أن يتصدق بذلك الخاتم للفقراء وأن يضع بدلاً منه خاتماً من حديد ويكتب عليه "رحم الله امرءاً عرف قدر نفسه". كذلك، فلا ننسى قصة الإمام سالم بن راشد الخروصي- رحمه الله- عندما وجد زوجته وقد اشترت قِدْراً فسألها من أين أتت بالنقود اللازمة لشراء ذلك القِدْر، فقالت بأنها وفَّرَتها من النفقة التي يتقاضونها من بيت مال المسلمين. فانزعج الإمام مما سمع وقال لها: هذا يعني أننا نتقاضى من بيت المال أكثر من حاجتنا، فأخذ الإمام القِدْر وباعه وأرجع المال إلى بيت المال وأمر بأن تخفَّض النفقة على بيت الإمام لأنها تزيد عن حاجتهم الضرورية.

إن ما سنذكره من أرقام لا يشير إلا إلى المصاريف الواضحة المعلنة. أما الخسائر المادية والمعنوية التي تحدث للأمة بسبب هؤلاء الحكام وأعوانهم فحدِّث ولا حرج. إننا مثلاً لم نُدرِج مع هذه الحسابات

ملايين الساعات التي تُهدَر من أوقات الناس عندما يمر الحاكم أو أحد المقرَّبين إليه في موكبه وتغلق جميع الطرق ويُصف الآلاف من الطلاب والنساء والرجال ليحيُّونه ويرفعوا أصواتهم بهتافات التمجيد والثناء عليه وأدعية التمكين والبقاء له. إننا لم نحتسب كذلك آلاف الأرواح التي تزهق عندما يتعكر مزاج الحاكم فيزج بشعبه في المقاصل والسجون، أو عندما تقرر المحاكم- باسم العدالة- سجن شخص أو تغريق أموال آخرين أو إلباس غيرهم تهماً هم بريئون منها. ولا ننسى كذلك أن هؤلاء الحكام والأمراء وأتباعهم هم الذين سببوا في إغراق الأمة في الشهوات والملذات وجلبوا لها الانحرافات الفكرية والسلوكية، وما ذلك إلا لإغواء الشعوب وإلهائها عن أن تفطن لما يقوم به هؤلاء "الكبار" من جرائم في حقها وفي حق الأمة المسلمة.

قيمة الامتيازات التي يحصل عليها الحكام أنفسهم في العام

تشمل هذه الامتيازات ما يستقطعه الحاكم من أموال الدولة وما يحوزه من سيارات وطائرات ويخوت بالإضافة إلى تكاليف الرحلات الشخصية والعلاج الطبي والنفسي وما يختلسه من أموال في الصفقات التي يعقدها لشراء الأسلحة وبناء المنشآت. ولعل ما كشف عنه الرئيس الإندونيسي عبد الرحمن وحيد من أن ثروة الرئيس السابق سوهارتو الشخصية تبلغ 45 مليار دولار- جمعها أثناء فترة حكمه التي استمرت 32 عاماً- تشير إلى حجم الاستقطاعات والأموال الطائلة التي تصب في جيوب الحكام.

وإذا أردنا أن نستوضح الأمر أكثر فيكفينا أن نعلم- وحسبما ذكرته إحدى وكالات الأنباء الغربية- أن نفقات المائدة الخاصة لأحد حكام العرب- عندما كان في رحلة استجمام إلى إحدى الدول الغربية- قد قُدِّرت بحوالي 20 ألف دولار يومياً. أما تكاليف مصاريفه فقد قُدِّرت بحوالي خمسة إلى عشرة ملايين دولار يومياً (أو حوالي 150 – 300 مليون دولار شهرياً). كذلك فإذا علمنا مثلاً أن إحدى الدول العربية قد أنفقت على الدفاع ما يزيد عن 150 مليار دولار في غضون عشر سنوات، وإذا قارنا قدرات تلك الدولة العسكرية بقدرات إسرائيل العسكرية التي أنفقت 8.5 مليار دولار في نفس تلك الفترة، لأدركنا حجم السرقات التي تحدث بمسميات خادعة كالدفاع والتعليم وغيرها. لقد ظهرت تقارير تشير إلى أن ما يزيد عن ثلث إيرادات بعض الدول الإسلامية لا تجد طريقها إلى خزانة الدولة وإنما تصب في حسابات الحكام والمنتفعين منهم.

لنفترض أن لدينا 50 حاكماً ينتسبون إلى الدول الإسلامية. وهذا تقديرٌ زهيد حيث أن بعض الدول فيها آلاف الأمراء والأميرات وهم يتمتعون بكامل امتيازات الملوك. كذلك لنفترض أن متوسط حُكم كل منهم هو 5 سنوات فقط. وهذا تقديرٌ بعيدٌ عن الواقع أيضاً، حيث أن معظم حكام المسلمين لا يبرحون من كراسي الحكم إلى أن يتوفاهم المنون. ولا يخفى لأحد بأن هناك من الحكام من بقي في حكمه الأربعين والخمسين عاماً أو يزيد.

لغة الأرقام

☒ قيمة الامتيازات التي يحصل عليها الحكام أنفسهم = 50 حاكم × مليون دولار امتيازات يحصل عليها الحاكم في العام = 50 مليون دولار في العام.

قيمة الامتيازات التي يحصل عليها أفراد عائلات الحكام في العام

لنفترض أن لكل حاكم 100 شخص من المقرَّبين إليه (أفراد عائلته، أصدقاؤه). كما ذكرتُ سابقاً فإن التقديرات التي أسوقها هنا لأفراد عائلات الحكام هي دون الواقع بدرجة كبيرة حيث أن بعض أفراد الأسر الحاكمة يقدَّرون بالآلاف. أما نفقات كل واحدٍ من أفراد العائلات المالكة فإنه فوق ما يمكن تصوُّره، ويكفي أن نعلم أنه ما يولد طفل لأحدهم إلا أُجرِيَ له راتب ثابت يفوق الـ 10 آلاف دولار. هذا بالإضافة إلى الإعفاءات من تسديد قيمة الخدمات التي يحصلون عليها والتي تقدَّر بالملايين في السنة الواحدة بالإضافة إلى مصاريف القصور وما لا يحصى من الأراضي والعقارات والهبات والشركات التي تكتب بأسماء هؤلاء، وما ينفق عليهم من الهدايا والمكرمات بالإضافة إلى نفقات الأعراس والحفلات وما لا يحصى من السرقات والاختلاسات التي يرتكبوها عياناً ودون أدنى خوف من رقيبٍ أو حسيب. ولا ننسى السطو العلني أو السِّري الذي يقوم به الأمراء والمقربون من الحاكم على أموال الشعب وممتلكاتهم وأيضاً عشرات الآلاف من العمالة الوافدة التي يجلبونها لتدرُّ عليهم ملايين الدولارات شهرياً.

لغة الأرقام

☒ قيمة الامتيازات التي يحصل عليها أفراد عائلات الحكام = 50 حاكم × 100 شخص من أفراد عائلة كل حاكم × 10 آلاف دولار قيمة الامتيازات التي يحصل عليها كل شخص في الشهر × 12 شهراً في السنة = 600 مليون دولار في العام.

قيمة الامتيازات التي يحصل عليها المُقرَّبون من الحكام في العام

لقد أصبحت الأبقار الحلوبة (أوطان المسلمين) لا تدرُّ بسيول جارفة من الأموال والامتيازات على الحكام والأمراء وأفراد عائلاتهم فقط وإنما تعدَّتها لتشمل المنتفعين الصغار الذين يقومون بتغطية سوءات "الكبار" ويكونون واجهة لهم أمام شعوبهم. لنفترض أن لكل حاكم 1000 شخص من المقرَّبين إليه من الدرجة الثانية (أعضاء في الأسرة الحاكمة)، وهذه أرقام ضئيلة إذا علمنا أن بعض الأسر المالكة في بعض الدول يصل تعداد أفرادها إلى الآلاف، هذا بالإضافة إلى المنتفعين من الملوك والأمراء وحاشيتهم. وقد تُطالعنا وسائل الإعلام بين حين وآخر عن وصف موجز لأحوال بعض هؤلاء المقرَّبين من الحكام والأمراء وأقربائهم وأصبحنا نسمع عن أناس يمتلكون عشرات- بل مئات- ملايين الدولارات ويمتلكون الطائرات والجزر واليخوت الخاصة ويقيمون حفلات أعراسهم برعاية أسراب من طائرات الحرس الملكي ويُحيون الليالي الحمراء في فنادق الدول الغربية بنفقات سخية من الملك أو الأمير.

لغة الأرقام

☒ قيمة الامتيازات التي يحصل عليها المقرَّبون من الحكام = 50 حاكم × 1000 شخص من المقرَّبين للحاكم من الدرجة الثانية × 1000 دولار امتيازات شهرية لكل شخص × 12 شهراً في العام = 600 مليون دولار في العام.

قصور الحكام

لنفترض أن كل حاكم لا يملك سوى قصرٍ واحدٍ فقط يسكن فيه هو وأفراد عائلته والمقربين إليه. ولا غرو أن هذا التقدير غير مقبول بأيِّ حالٍ من الأحوال حيث أن الجميع يعلم أن لمعظم الحكام من القصور والمنتجعات والمصايف ما لا يُعدُّ حصره. كذلك فإن تقدير بناء كل قصر وصيانته بعشرة

ملايين دولار هو أيضاً دون الواقع حيث أنه يعلم الجميع أن الحكام يجلبون أمهر مهندسي العمارة والمخططين والبنائين في العالم لتصميم قصورهم وأنهم يزوّدونها بأحدث ما توصل إليه العلم من تقنيات وأدوات.

لغة الأرقام

☒ الأموال التي تصرف على قصور الحكام = 50 حاكم × قصر واحد لكل حاكم × 10 ملايين دولار تكلفة بناء وصيانة كل قصر ÷ 5 سنوات مدة الحكم = 100 مليون دولار في العام.

امتيازات الحراس ورجال الأمن الشخصيين

لنفترض أن لكل حاكم 100 حارس شخصي ورجل أمن يحرسونه هو وأفراد أسرته المقرَّبين، وأن ما يتقاضاه كل واحد منهم هو 1000 دولار في الشهر فقط والتي تشمل الرواتب والمكافئات وغيرها من الامتيازات الأخرى. وهذه تقديرات زهيدة إذا علمنا أن الحراس ورجال الأمن الشخصيين للحكام والأمراء يملكون من القصور ويحصلون على الامتيازات كتلك التي يحصل عليها أفراد الأُسَر الحاكمة.

لغة الأرقام

☒ قيمة الامتيازات التي يحصل عليها الحراس ورجال الأمن الشخصيين للحكام والمقرَّبين منهم = 50 حاكم × 100 حارس ورجل أمن شخصي × 1000 دولار امتيازات شهرية × 12 شهراً في السنة = 60 مليون دولار في العام.

مصاريف الخدم الخاص

لنفترض أن لكل حاكم 100 شخص فقط يقومون على خدمته هو وأفراد أسرته والمقرَّبين إليه. إنني عندما أكتب هذه الأرقام لأبتسم ساخراً من نفسي حيث يبدو وكأنني أتكلم عن أحد التُّجار أو رجالات الأعمال ولا أتكلم عن حاكم تحيطه جيوش من العبيد والخدم والحراس والمغنين والراقصين والمخبرين والمستشارين.

لغة الأرقام

☒ مصاريف الخدم الخاص = 50 حاكم × 1000 خادم × 100 دولار امتيازات شهرية × 12 شهراً في السنة = 60 مليون دولار في العام.

مصاريف تسيير وترسيخ نظام الحكم

إنه مما لا شك فيه أنه ما كان الأمر ليستقر لحاكم واحد أكثر من عام لولا أن الحاكم يغدق أموالاً لا حصر لها على إذلال واستعباد وتركيع الشعب سواءً كان ذلك بالطرق السلمية كبرامج غسل أدمغة الشعوب وانتزاع الولاء للحاكم عن طريق وسائل الإعلام والمناهج التربوية، أو كان بطرق ملتوية خبيثة كإغراق الناس في الملذات ونشر الرذائل والضغائن بينهم وتجنيد جيوش منهم للتجسس على مَن بقي من الشعب. وما الفساد الإداري والمالي الذي تُنشَر فضائحه بعد موت الحاكم أو عزله في بعض الدول إلا واحدة من وسائل تدمير كيان الشعوب لضمان بقاء الحكام. ويكفينا أن نعلم مثلاً أن نيجيريا قد تقدَّمت في سُلَّم الفساد لتعتبر الدولة الأبرز بين 91 دولة تعاني من الفساد في العالم، حيث صنفت منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية "ترنسبارنسي إنترناشيونال" والتي أنشئت في برلين عام 1993 نيجيريا في المرتبة الثانية بعد بنجلاديش كأكثر دول العالم فساداً في عام 2000.

إن المصاريف التي سنذكرها هنا تشمل نفقات المؤتمرات التي يحضرها الحاكم والجولات الداخلية والخارجية التي يقوم بها والتغطية الإعلامية لتحركات الحاكم والاحتفالات الوطنية والمكافئات والمكرُمات التي يقدمها الحاكم لأفرادٍ من شعبه أو لغيرهم من الأجانب.

لغة الأرقام

☒ مصاريف تسيير وترسيخ نظام الحكم = 50 حاكم × 10 ملايين دولار تكاليف تسيير وترسيخ نظام الحكم في العام = 500 مليون دولار في العام.

المجموع الكلي لمصاريف الحكام

لغة الأرقام
☒ المجموع = 50 + 600 + 600 + 100 + 60 + 60 + 500 = 1970 مليون دولار في العام.

حملات القضاء على الإسلام

التنصير أبرز التحديات

وعن أبرز التحديات التي تواجه المسلمين في أفريقيا يقول الدكتور عبد الرحمن: ما زال التنصير هو سيد الموقف، مشيرا إلى ما ذكره د. دافيد بارت خبير الإحصاء في العمل التنصيري بالولايات المتحدة من أن عدد المنصرين العاملين الآن في هيئات ولجان تنصيرية يزيدون على أكثر من 51 مليون منصر، ويبلغ عدد الطوائف النصرانية في العالم اليوم 35 ألف طائفة، ويملك العاملون في هذا المجال 365 ألف جهاز كمبيوتر لمتابعة الأعمال التي تقدمها الهيئات التنصيرية ولجانها العاملة، ويملكون أسطولا جويا لا يقل عن 360 طائرة تحمل المعونات والمواد التي يوزعونها والكتب التي تطير إلى مختلف أرجاء المعمورة بمعدل طائرة كل أربع دقائق على مدار الساعة، ويبلغ عدد الإذاعات التي يملكونها وتبث برامجها يوميا أكثر من 4050 إذاعة وتليفزيون، وأن حجم الأموال التي جمعت العام الماضي لأغراض الكنيسة تزيد على 300 مليار دولار، وحظ أفريقيا من النشاط التنصيري هو الأوفر...

ومن أمثلة تبرعات غير المسلمين للنشاط التنصيري كما يرصدها د. السميط أن تبرعات صاحب شركة مايكروسوفت بلغت في عام واحد تقريبا مليار دولار، ورجل أعمال هولندي تبرع بمبلغ 114 مليون دولار دفعة واحدة وقيل بأن هذا المبلغ كان كل ما يملكه، وفي أحد الاحتفالات التي أقامها أحد داعمي العمل التنصيري في نيويورك قرر أن يوزع نسخة من الإنجيل على كل بيت في العالم وكانت تكلفة فكرته 300 مليون دولار حتى ينفذها، ولم تمر ليلة واحدة حتى كان حصيلة ما جمعه أكثر من 41 مليون دولار.

إن من البلاء المركب الذي حلَّ على هذه الأمة هو أن تُسخَّر مواردها ويُسخَّر أبناؤها لقتل هويتها وتدمير بنيانها وتخريب كيانها. ورغم أن الدين الإسلامي هو القاسم المشترك الذي يجمع بين نسيج هذه الأمة المتهافت، إلا أن حضارة اليوم أبت إلا أن تجعل من الإسلام وأبنائه ميداناً فسيحاً للتنفيس عما يحيك في صدور الكثيرين من غلٍّ وأحقاد. بهذا فلا عجب إذا خرج أبناء الإسلام في طوابير وتجمعوا في ثكنات ولبسوا لامات الحرب وانتضوا سيوفهم وصوَّبوا بنادقهم، لا ليقفوا في وجه أعداء الأمة ولكن في وجه المخلصين الشرفاء من أبنائها، ولا ليقضوا على حملات الفساد والإفساد التي تستهدف كل عزيز من موروثات هذه الأمة ولكن ليقفوا عائقاً أمام كل دعوة للإصلاح ومحاولة لإرجاع القطعان السائمة من هذه الأمة إلى جادتها. من أجل هذا فقد حظيت دعوات الهدم والتخريب المستهدِفة لأركان هذه الأمة ومقومات بقائها ليس فقط بمباركة أبناء هذه الأمة وإنما بأخذ زمام المبادرة للعب الأدوار التي تحيَّر أعداء الأمة في كيفية أدائها ولتنفيذ مخططات الاستخراب التي عمل الأعداء جاهدين لصياغتها. وأكثر من هذا- وانطلاقاً من كرم العربي المسلم- تطوَّع هؤلاء بأن لا يُكلفِّوا أعداء الأمة شيئاً في سبيل تنفيذ تلك المخططات وإنما فتحوا جيوبهم سخاءً ليأخذ الأعداء منها ما يشاءون. ورغم تعدُّد حملات القضاء على الإسلام وتباين أنواعها وأشكالها واختلاف مآرب القائمين عليها، إلا أننا سنذكر هنا أربعة نماذج فقط لنعي نحن أبناء هذه الأمة مقدار ما يُهدَر من ثروات أمتنا للقضاء علينا وتصفية وجودنا، سواءً كان ذلك جسدياً أو فكرياً أو اجتماعياً.

منع الحمل

لغة الأرقام

- ☒ تكاليف المؤتمرات = مؤتمر واحد في العام × مليون دولار تكلفة كل مؤتمر = مليون دولار في العام.
- ☒ تكاليف النَّدوات = 50 دولة × 10 ندوات في العام في كل دولة × 1000 دولار تكلفة كل ندوة = نصف مليون دولار.
- ☒ تكاليف الحملات الإعلامية = 50 دولة × مليون دولار في العام تكاليف الحملات الإعلامية = 50 مليون دولار في العام.

☒ تكاليف الأدوية والموانع = 0.5 مليار امرأة × دولار واحد في العام تكلفة الأدوية والموانع التي تستخدمها كل امرأة = نصف مليار دولار في العام.

☒ المجموع = 1 + 0.5 + 50 + 500 = 551.5 مليون في العام.

ملاحقة ومعاقبة النشطاء الإسلاميين

تشمل هذه النفقات تكاليف التحريات الأمنية والاعتقالات والمحاكم والمحامين والسجون.

لغة الأرقام
☒ مليون ناشط إسلامي × 1000 دولار تكلفة الملاحقة والمعاقبة = مليار دولار في العام.

الإعلام المعادي للإسلام

الإعلام المعادي للإسلام يشمل البرامج الإذاعية والتلفزيونية وما يكتب في الجرائد والمجلات وما يقام من مؤتمرات وندوات وما ينشر من كتب ومنشورات. هذا بالإضافة إلى تكاليف تغيير المناهج الدراسية.

لغة الأرقام
☒ 50 دولة × 10 ملايين تكلفة الإعلام المعادي للإسلام في كل دولة في العام = نصف مليار دولار في العام.

خبراء "مكافحة الإرهاب"

الإرهاب مصطلح حديث وقع حول تعريفه خلاف كبير في كلّ بلاد العالم. لكن القَدْرَ المتّفق عليه هو: (الاعتداء على الأبرياء بالخطف والترويع، وإلحاق الأذى بهم، أو قتلهم لتحقيق أهداف سياسية لا علاقة لهم بها).

بناءً على هذا التعريف نقول: إنّ الإسلام يرفض الإرهاب، وهو لا يقبل إلحاق الأذى بالأفراد أو بالشعوب وحتّى بالحيوان. وحديث المرأة التي دخلت النار في هرّة حبستها معروف ومشهور. والإسلام يأمر بالرفق حتّى مع الأعداء، وينهى عن الاعتداء عليهم بدون سبب، قال تعالى: (وقاتِلوا في سبيلِ اللهِ الذين يقاتِلونَكم، ولا تَعتَدوا) سورة البقرة الآية 190. وحين يبيح القتال فهو يسمّيه جهاداً في سبيل الله، حتّى ينتزع من مبرراته كلّ هدف لا يرضي الله تعالى.

أما حين يُعتدى على الناس، في حقوقهم أو كرامتهم أو دينهم أو أرضهم، ويُستعمل في هذا العدوان كلّ ما يعتبر إرهاباً، فمن حقّهم أن يردّوا العدوان بمثله، والبادئ أظلم، والله تعالى يقول: (فَمَنْ اعتدَى عليكُم فاعتَدوا عليه بمثلِ ما اعتدى عليكم) سورة البقرة الآية 194، حتى إذا تمّ ردع العدوان، فإنّ الصبر وعدم المعاملة بالمثل هو الأفضل عند الله لإشاعة جو العفو والتسامح والإصلاح بين الناس. قال تعالى: (وجزاء سيئة سيئة مثلها، فمن عفا وأصلح فأجره على الله، إنه لا يحبّ الظالمين) سورة الشورى الآية 40.

لغة الأرقام

- تكاليف تدريب الخبراء = 50 دولة × 1000 خبير في كل دولة × 1000 دولار تكلفة التدريب ÷ 20 عاماً فترة خدمة كل خبير = 2.5 مليار دولار في العام.
- الرواتب والامتيازات التي يحصل عليها الخبراء = 50 دولة × 1000 خبير في كل دولة × 100 دولار في الشهر رواتب وامتيازات × 12 شهراً في العام = 60 مليار دولار في العام.
- أجهزة ومنشآت = 50 دولة × مليون دولار في العام تكلفة توفير وتشغيل الأجهزة والمنشآت = 50 مليون دولار في العام.
- المجموع = 2500 + 6000 + 50 = 8550 مليون في العام.

المجموع الكلي لتكاليف حملات القضاء على الإسلام

لغة الأرقام
☒ المجموع = 551.5 + 1000 + 500 + 8550 = 10601.5 مليون دولار في العام.

مقاطعة البضائع الأجنبية

إن من المصائب المركبة التي تقاطرت على هذه الأمة- وخاصة في العصر الحديث- هو ليس فقط تقاعسها عن حمل رسالة ربها، بل حتى دورها في توفير لقمة عيشها. وقد أصبحت طيلة عقودها المتأخرة مجرد أسواق لمنتجات أجنبية. وبالإضافة إلى ما لا يخفى على كل لبيب ما يحمله الاعتماد الفاضح على منتجات الغير من تبعية واستعباد، إلا أن هناك أيضاً الكثير من المخاطر التي تعمل جادَّة على تفتيت ما بقي من القوام المتهالك لدعائم ومقومات هذه الأمة. إن علينا أن لا ننسى أننا ما زلنا نعيش في صراع مستمر مع الدول التي أذاقتنا الويلات وأغرقتنا في الشهوات وأن تلك الدول لن يهدأ لها بال للنيل من هذه الأمة وأن تستخدم كل ما في وسعها لإلحاق أيِّ ضرر كان بأبناء هذه الأمة. إن المنتجات الأجنبية التي تصلنا من دول "الجوار" والدول "الصديقة" قد لا تحمل في أصلها "الشَّهد" الذي تروِّج له تلك الدول وإنما قد يحمل معه السُّم الزعاف الذي يقضي على الأمة أفراداً وجماعات. إن علينا أن ندرك أن مقاطعة البضائع الأجنبية ليس فقط ضرورة لتوفير بعض الأموال التي يحملها الطوفان الجارف إلى تلك الدول، وإنما هو ضرورة حتمية لتحصين الأمة من الأوبئة والأمراض الفتاكة التي قد تُدَسُّ في تلك المنتجات وضرورة حتمية كذلك لصون ماء الوجه لهذه الأمة ولرفع ذل التبعية لغيرها.

إن العامل الاقتصادي مكّن الدول الغنية من إقامة نظام مالي واقتصادي عالمي، لها سيطرة كبرى فيه، وتتخذ إمكانياتها الاقتصادية أداة لإذلال الدول الصغيرة وإخضاعها لمشيئتها، مستخدمة في ذلك مبدأ اقتصاديات السوق والمنافسة الحرة الذي تتخذه مبررًا لمنع الدول الصغيرة أو الناشئة من حماية منتجاتها، وبذلك تعطي بضائعها فرصة كبيرة للسيطرة على اقتصاديات الدول الصغيرة وتهديدها بعد ذلك بالمقاطعة وبالحصار الاقتصادي كما نراه بالنسبة للسودان وإيران ... إلخ، وتعتمد في ذلك على قرارات من المنظمات الدولية التي تسيطر عليها الدول الكبرى، حتى إن بعض الحكومات أو الدول الناشئة تتردد في مقاومتها بحجة التزامها بالشرعية الدولية، وأنها ملتزمة أولاً بتوفير مطالب العيش والرفاهية لشعوبها ... وأنها لا تستطيع ذلك إلا عن طريق الحصول على رضاء القوى الكبرى؛ لكي تحصل على

المساعدات الأجنبية أو القروش من بعض الدول الكبرى والمؤسسات المالية العالمية التي لا تقدمها مجاناً ولا بدون مقابل.

إن هدف المقاطعة الاقتصادية الشعبية هو توجيه الأفراد والجماهير للمواجهة المباشرة مع القوى المالية والسيطرة الاقتصادية للقوى الأجنبية المستغلة.. ومقاومة الهجوم على الاقتصاد الوطني، عن طريق ما يفرض على الدول والحكومات باسم مبدأ اقتصاد السوق وحرية التجارة وهو المبدأ الذي يمكن المنتجات الأجنبية من السيطرة على السوق المحلي والقضاء على الصناعة والزراعة والإنتاج الوطني الناشئ، الذي يكون في مركز ضعف بالنسبة للمستوردات الأجنبية، ويزداد ضعفه بالتزام الدول والحكومات بما يسمى اقتصاد السوق.. الذي تعتبر اتفاقيات الجات مؤشرًا واضحًا لأهدافه ومعالمه.

ثم إن المقاطعة وسيلة عملية لمقاومة الدعايات الانهزامية وتيار الاستسلام للهيمنة الاقتصادية والسياسية الأجنبية الذي يغري الجماهير لقبول السيطرة العالمية بحجة أنها حتمية، بسبب أن العالم أصبح وحدة اقتصادية ومالية لا بد أن تتحكم فيها القوى الاقتصادية الكبرى، وأن الواقع العالمي فرض هذا التحكم، ويلزمنا بأن نسير في تيار الخضوع له والاستسلام لقراراته وتوجيهاته بحجة "العولمة" أو الكونية.

إن استسلامنا للسيطرة المالية الأجنبية يغريها بالتمادي في نهب مواردنا المائية والمالية وثرواتنا المعدنية والنفطية، وإذلال شعوبنا ودولنا وحكوماتنا وإخضاعها لتوجيهاتها، وتحويل مجتمعنا وأفراده إلى مجرد خدم للسادة المتحكمين بحجة السياحة، أو جنود مرتزقة يبيعون دماءهم؛ لتنفيذ قرارات النظام العالمي في القوات الدولية التي تستخدم للسيطرة على الشعوب المتخلفة أو الناشئة أو الضعيفة أو الصغيرة.. وإعفاء مواطني الشعوب الكبرى التي تستفيد من هذا النظام العالمي من المواجهة الدموية في هذه العمليات التي تدبرها وتستغلها.. ويصبح مجتمعنا غير منتج ومجرد مستهلك لما يستورده من فائض إنتاج الدول الكبرى.. والصناعات المتقدمة.. إن مجرد الاستسلام للسيطرة الاقتصادية الأجنبية يمكنها من تنفيذ ذلك دون أي مشقة أو تكلفة – لكن المقاومة والصمود يفرض عليها أن ندفع ثمن هذه السياسة بتعطل مصالحها الاقتصادية – وكلما وجدت أن هذا الثمن يضعف اقتصادها أو يخلق لها مشاكل مالية فإنها ستعيد النظر في سياستها.

إن سلاح المقاطعة الشعبية لبضاعة معينة أو مشروع معين يعطي للقوى الحية وسيلة لمقاومة الخطط الأجنبية دون حاجة للمصادمة مع الحكومات الوطنية بحجة أنها خاضعة لتوجيهات القوى العالمية.. وتخف الضغوط السياسية التي تفرضها تلك القوى المستغلة على حكوماتنا بعد أن يتضح لها أنه لا فائدة في مواصلة هذه الضغوط والتهديدات على الدول والحكومات.. وتصبح مضطرة إلى أن تواجه تحدي القوى الشعبية وتسعى لإرضائها.. بصورة مباشرة.. وهنا لا بد أن تتسلح هذه القوى الإنسانية الشعبية بعقيدة وإيمان يمكنها من تحمل مسئولية هذه المجابهة المباشرة مع القوى المالية والاقتصادية.. وتصبر على مشاق هذه المقاطعة التي ستحملها كثيرًا من أعباء التقشف والخشونة، التي يستطيع الإيمان بالله والوطن والثقة بالنصر أن يعينها على مواجهتها.

إن مجتمعات الدول الكبرى الغنية المهيمنة على العالم اليوم تواجه مشاكل اقتصادية ومالية داخلية وخارجية، تنشأ عنها تناقضات بين دولها وتكتلاتها وعناصرها المختلفة، ويمكننا نحن بالتفكير والتخطيط والعزم أن نوجه شعوبنا نحو أساليب من المقاطعة الاقتصادية التدريجية لبضائع معينة أو شركات معينة؛ لكي يكون ذلك سببًا في زيادة هذا التناقض بين الدول والتكتلات الاقتصادية الكبرى، الذي يؤدي حتمًا إلى مشاكل اقتصادية وسياسية فيما بينها، هي التي تفرق صفوفهم وتستدرجهم إلى الفتن والمنازعات بل والحروب فيما بينهم، فينشغلوا هم بالفتن في صفوفهم بدلاً من انشغالنا نحن بفتن داخل صفوفنا.

يجب أن يشارك في هذا الجهد عناصر وهيئات تمثل جميع الاتجاهات التي تتفق في الأهداف المشار إليها، سواء من المنتسبين للتيار الإسلامي أو الاتجاه الوطني بجميع فصائله.. حتى تكون الخطة حائزة على تأييد أغلبية شعبية واسعة يكون لموقفها أثر نافع في ردع أعدائنا.

كما يجب أن تكون الدعوة للمشاركة في هذه الدراسات والقرارات وفي تنفيذ المقاطعة حركة عامة على مستوى جميع أقطار العالم العربي والإسلامي والعالم الثالث كله، فلا تأخذ طابعًا قوميًّا أو محليًّا – إنها بداية طريق عملي للتضامن بين الشعوب الناشئة الناهضة، التي تحتاج إلى إنشاء صناعاتها وتشجيع منتجاتها في مواجهة المنافسة الأجنبية التي أطلقت لها اتفاقية الجات العنان؛ لكي تقضي على كثير من المشروعات الوطنية الناشئة.

وتتم المقاطعة في عدة مجالات منها: الاستيراد والتصدير، والمناطق الجمركية الحرة، ومراقبة الأسواق المالية والمصارف، وتعاملات التجار، ومكافحة التهريب ومراقبة الحدود، ومعاقبة الشركات الأجنبية التي تعاون إسرائيل خاصة شركات الطيران والملاحة والإنتاج السينمائي.

وتشير بيانات المكتب الرئيسي للمقاطعة العربية في دمشق إلى أن الخسائر التي تكبدتها إسرائيل بسبب هذه المقاطعة أخذت في التراكم بمرور الوقت، حتى بلغ إجمالي الخسائر 90 مليار دولار منذ بداية المقاطعة العربية الرسمية في عام 1945م وحتى عام 1999م، وذلك رغم اتساع الثقوب في جدار هذه المقاطعة.

تعتبر المقاطعة بأشكالها المختلفة -بما فيها المقاطعة الاقتصادية- إحدى وسائل الدفاع عن النفس بين الأفراد والدول، وتستخدمها الدول في الغالب ضد المعتدين على أراضيها أو سيادتها أو رعاياها. وتعتبر المقاطعة الاقتصادية من أهم أسلحة الحرب الاقتصادية وذلك من خلال مقاطعة كاملة لسلع إحدى الدول وعدم الاستيراد منها أو التصدير إليها على الإطلاق، وذلك باستخدام المنتجات المنافسة لمنتجات تلك الدولة وعدم إعطائها أي فرصة لترويج سلعها التصديرية. كما تعتبر المقاطعة الاقتصادية وسيلة فعالة من وسائل الضغط الجماعي التي تستخدمها مجموعة من الدول لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو عسكرية. وتُعَدُّ مقاطعة السلع الغذائية أكثر تأثيرًا؛ لأنها أكثر سرعة في التلف تليها بعد ذلك السلع المصنعة.

إن مقاطعة البضائع الأجنبية ينبغي تتبناها هيئات شعبية تتشكل من متخصصين على مستوى عالٍ من الكفاءة لكي تدرس ملف الواردات العربية سلعة سلعة، خاصة تلك الواردة من الولايات المتحدة الأمريكية أو المنتجة بتصريح من شركة أمريكية، لتقرر ما هو أولى بالمقاطعة من غيره، وتوضح المكاسب التي يمكن أن تنجم عن هذه المقاطعة، وتحاول تقليص حجم الخسائر التي يمكن أن تلحق بالمواطن العربي - وهي لا شك حادثة - إلى حدودها الدنيا.

ونحتاج هنا إلى تحديد قائمة بكافة السلع الإسرائيلية والأمريكية أو ذات المنشأ الإسرائيلي والأمريكي التي تتخذ لافتة صنع في بلد آخر لكي تمرر إلى السوق العربية والإسلامية، وهو ما يحتاج إلى جهد ليس بالقليل أيضا، بحيث تتمتع هذه القائمة بصفة الشمول لكي تقطع الطريق على بعض الشائعات

التي تروّج حول سلع معينة باعتبارها إسرائيلية أو أمريكية المنشأ، وقد لا تكون في واقع الأمر كذلك، وهو ما قد يشكل ضررا ببعض الأطراف التي قد يكون موقفها من الصراع ليس سيئا فينقلها من خانة المناصرين للعرب أو المتوازنين في رؤيتهم إلى خانة الذين قد يأخذون موقفا معاديا أو متحفظا تجاه المصالح والحقوق العربية والإسلامية.

أما بشأن السلع والشركات الأجنبية – خاصة الأمريكية – فنحن هنا بانتظار جهد كبير وبحث مضنٍ في سبيل الوصول للفاعلية والتأثير الصحيح دون إلحاق ضرر بالمصالح والمواطنين العرب أنفسهم.

تجد الشركات الأمريكية في السوق الخليجية فرصة هائلة لتسويق بضائعها؛ بسبب ارتفاع دخل الفرد الخليجي وارتفاع معدلات استهلاكه من السلع مقارنة بنظيره في الدول العربية الأخرى، ناهيك عن حرص الشركات الأمريكية على اتخاذ بعض الدول الخليجية مقارًا إقليمية لعملياتها في المنطقة مثل دبي والبحرين للانطلاق إلى أسواق الدول المجاورة، فعلى سبيل المثال 70 % من إجمالي مستوردات دبي من أمريكا يعاد تصديره من دبي إلى دول الخليج المجاورة وإيران التي تفرض أمريكا عليها حظرًا تجاريًّا وإلى الهند وباكستان وعدد من الدول العربية.

من الناحية الرسمية يبدو من الصعب على دول الخليج اتخاذ قرارات بالمقاطعة التجارية للبضائع الأمريكية لاعتبارات إستراتيجية عديدة، أبرزها أن كافة الدول الخليجية خصوصًا السعودية والكويت مرتبطة باتفاقيات سياسية وعسكرية مع الجانب الأمريكي منذ حرب الخليج الثانية، الأمر الذي يجعلها مكبلة بقيود يتعذر معها اتخاذ مثل هذه الخطوة. وحتى الدول الخليجية التي لا ترتبط باتفاقيات أمنية مع أمريكا، فإن النفوذ الأمريكي فيها متوغل للغاية في كافة المجالات خصوصًا الجانب الاقتصادي والتجاري؛ حيث تعتبر الولايات المتحدة ثاني أكبر شريك تجارى مع دول الخليج كافة بعد دول الاتحاد الأوربي.

يوجد حاليًا فريق لا يمنعه حذره من مواجهة الغضب الجماهيري من أن يمارس مباشرة أو تحت رداء الناصح الأمين مواقف تنطوي على تثبيط الهمم والعزائم المتحرّكة تلقائيًّا على طريق المقاطعة لكل ما هو إسرائيلي وأمريكي، بحجج قد لا تكون واهية جميعًا، ولكنها توظّف في الاتجاه الخاطئ، كالحديث عن ارتفاع نسبة الأضرار الذاتية، أو عدم جدوى ما تسببه المقاطعة من أضرار على صناعة القرار الأمريكي

أو السلوك الهمجي الإسرائيلي، أو – وتلك شرّ هذه الحجج- تناقض أسلوب المقاطعة مع السلوك "الحضاري" الذي ينبغي أن نظهر فيه بين الأمم في عالمنا المعاصر..

إنّ مجرّد اعتبار المقاطعة الشعبية جزءا من تكوين الفرد والمجتمع على طريق استعادة المبادرة في صناعة القرار وصناعة الحدث في عالمنا المعاصر .. يكفي لتبرير الدعوة إلى ممارستها والعمل على انتشارها وبيان خطأ اعتراضات المثبّطين عليها، ولكنها تحقق ما هو أبعد من ذلك أيضًا ..

إن المقاطعة وسيلة من الوسائل، وهي:

- وسيلة "حضارية" عند استخدامها لتحقيق هدف مشروع مثل تحرير الإنسان والأرض ..

- وهي نفسها وسيلة "إجرامية" عندما تستخدمها دولة كالولايات المتحدة الأمريكية لفرض هيمنتها على أي دولة أخرى، وعندما تنطوي على جهد مبذول مقصود من أجل نشر التخلّف الذي يسببه مثلا حجر المنجزات البشرية المشتركة على طريق التقدّم التقني الحديث، أو من أجل نشر التجويع الذي يسببه مثلًا التعامل الأمريكي مع تجارة الحبوب أو التعامل الأوروبي مع الفائض الزراعي والغذائي، أو من أجل نشر العجز في بلدان معينة عن مجرّد صدّ خطر عسكري خارجي وهو ما يسببه احتكار السلاح والعمل على منع توفّر قوّة دفاعية لصدّه .. هذا علاوة على عشرات الأمثلة المعروفة عن ممارسات المقاطعة بدءًا بالصين الشعبية وكوبا، ومرورا بإيران وليبيا، وانتهاء بالعراق .. أليس من "المضحك المبكي" إذن أن يعترض معترض على مقاطعة شعبية لبضائع وسلع أمريكية، بحجة عدم تلاؤم أسلوب المقاطعة مع روح العصر، أو عدم مسؤولية أصحاب الشركات الأمريكية ومن يموّلها من يهود وغير يهود، عن السياسات الأمريكية والإسرائيلية!..

ومن الخطأ إلى حد كبير تعميم النظرة إلى المقاطعة الشعبية كما لو كانت مجرّد تعبير عن غضب، أو وسيلة عاطفية غير منضبطة، وما شابه ذلك .. فهي وسيلة بالغة الأهمية والخطورة في وقت واحد، وبالتالي يجب التعامل معها على هذا الأساس، ليس من جانب الناقدين باتجاه التخلص منها، بل من جانب الداعين إليها ليحسن استخدامها وتوظيفها.

لقد بات من الضروري لتتحوّل تلك الظاهرة العشوائية المخلصة المتفجّرة إلى تحرّك جماعي هادف، أن يُبذل -في الوقت المناسب دون تأخير- ما ينبغي بذله من الجهود، على مستوى الدراسة والتخطيط

والترشيد والتوجيه والمتابعة والتقويم والتطوير .. وباعتبار ذلك مهمة دائمة وليس كأمر طارئ يكتمل في مؤتمر ما أو عبر بيان ما.

لا بدّ في كل خطوة من خطوات المقاطعة، من اتخاذ ما يكفي من الإجراءات العملية، كيلا تتحوّل عن هدف توجيه ضربات مشروعة وموجعة لعدوّ خارجي، إلى تسبيب أضرار غير مشروعة ولا مطلوبة لأي فئة من الفئات داخل بلادنا العربية والإسلامية، على مستوى العاملين في قطاعات ما طلبًا للرزق دون ما يكفي من الوعي بالنتائج، أو حتى المتورطين في استثمارات مشتركة مع جهات أجنبية معادية طمعا في مكاسب ما يمكن تحقيقها في الأصل دون ذلك التورّط، فضلا عن المعتادين إلى درجة شبيهة بالإدمان على سلع معيّنة فهم في حاجة إلى "الشفاء من الإدمان" لا الاستعداء أو إثارة أزمة إضافية بدلًا من تخليصهم ممّا هم فيه.

يجب أن يسقط على المستوى الرسمي كما سقط على مستوى الشعوب، ذلك الحاجز الوهمي الخطير على صناعة القرار والذي جعل من الحديث عن أي إجراء يستهدف الولايات المتحدة الأمريكية، ومهما بلغ عداؤها السافر لقضايانا المصيرية، أمرًا محظورًا . وبالمقابل خرقت الشعوب ذلك الحظر الموهوم، فيمكن أن توضع المقاطعة الشعبية موضع التنفيذ مع اتخاذ ما ينبغي من الخطوات لتوجيهها..)

المطلوب كما ذكر سالفا: تحويل المقاطعة الشعبية من ممارسات عفوية، إلى وسيلة هادفة منظمة فعّالة متطوّرة، بما يضمن استمراريتها وسلامة طريقها باتجاه الغاية البعيدة، ويحول دون وقوع سلبيات، ويحقق أهدافًا مرحلية مناسبة نحو تلك الغاية.

المطلوب أعمال تخطيط .. وتنظيم .. وتوجيه .. وضبط .. وتقويم .. وتطوير .. وليس مجرّد الحديث أو المقال أو البيان أو الخطبة الحماسية.

وهذه مهمّة كبيرة، تقع على عاتق القادرين أكثر من سواهم على أدائها لأسباب عديدة ..

هم بالذات المقصودون بهذه المطالبة الملحّة من أجل الإقدام على تحرّك فوري في اتجاه عملي تطبيقي ..

هم المطالبون بقيادة المقاطعة الشعبية قيادة منهجية .. وليس مجرّد الدعوة إليها ..

وهم على وجه التحديد ذلك الجمع من مئات العلماء والدعاة والمفكرين والكتّاب والصحفيين والمثقفين، الذين تداعَوا من وراء مختلف الحدود والفواصل، إلى اتخاذ مواقف مشتركة، وتحديد مطالب بيّنة، قبيل انعقاد القمة العربية الأخيرة في القاهرة .. وتابعوا ذلك التواصل من بعد.

هؤلاء –ومن ينضم إليهم – يحملون المسؤولية المباشرة، وينبغي ألا يقف عملهم عند اتخاذ المواقف مع انعقاد قمّة ما، أو سوى ذلك من المناسبات، بل هم مدعوون إلى التصدّي بأنفسهم لقيادة تحرّك عملي يتجاوز الحدود والشكليات .. ويحقق الغرض المطلوب من المقاطعة الشعبية .. كساحة من ساحات العمل لقضية فلسطين وسواها.

والجدير بالتأكيد هنا أنّ من يدعو إلى المقاطعة خارج هذا الإطار، في بيان صحفي أو موقف نقابي أو ما شابه ذلك، يمكن أن يعطي دعوته مصداقيتها وفعاليتها على قدر ما يسعى لتنسيقها ووضعها في إطار مشترك مع سواها، وبالتالي فهو مدعو إلى التواصل مع تلك المجموعة من العلماء والدعاة الذين يوجد ما يكفي من الأدلة على أنّهم لم يتواطئوا فيما بينهم على عمل "مشترك" إلاّ وفق ما استدعاه وجدان هذه الأمّة والحرص على مستقبلها والإخلاص لقضاياها المصيرية .. وهذا من وراء تعدّد التيارات والتوجّهات واختلاف الآراء في قضايا أخرى.

كذلك فالجدير بالتأكيد هنا أنّ "الرسميين" إذا بقوا في حدود ما طرح على قمتي القاهرة والدوحة، فستزداد الهوة الفاصلة بينهم وبين "التيارات الشعبية" .. وهذا ما لا ينبغي أن يقع، فعواقبه خطيرة، ولكن أقل ما يُنتظر منهم الآن على مختلف المستويات وليس على مستوى القمة فقط، هو احتضان تلك "المقاطعة الشعبية"، وتأييدها علنًا، وأوّل ما يعنيه ذلك على الصعيد التطبيقي، تمكين فعالياتها الشعبية المستقلة عن الحكومات من التحرّك، ومن السعي المضمون الآمن، لتنظيمها وتوجيهها، بما يحقق غاياتها وأهدافها المرحلية، دون أن تسبّب أضرارا ذاتية كبيرة.

إن علينا أن ندرك أن غير المستقيم من المسلمين قد لا يعي حجم الجُرم الذي يقع فيه وهو يستهلك- أو حتى يُروِّج- لمنتجات الدول الكافرة ولا يحمل من هَمّ إعادة العزة والكرامة لهذه الأمة إلا بالمقدار الذي يجلب له مصلحة أو يعينه على تجاوز ضرر لاحقٍ به. أما المسلم المستقيم فإنه الوحيد الذي تعقد عليه آمال التغيير وتُشدُّ عليه دعائم البناء السليم لكيان هذه الأمة. ومتى استقامت الأمة أصبح

لزاماً على أبنائها أن يجِدُّوا لتحرير أنفسهم من ربقة التبعية وأن يخلِّصوا أنفسهم من ذل الاعتماد على الغير. ورغم أن الكثير من المسلمين- وحتى بعض المستقيمين منهم- قد لا يتصور ما يمكن أن تحمله مقاطعة البضائع الأجنبية من أثرٍ في تدهور اقتصاديات الدول الأجنبية وخاصة في غمرة الحملات الترويجية التي تقوم بها تلك الدول لمنتجاتها، أقول بأنه بالرغم من هذا فإنه قد ثبت بالتجربة أن مقاطعة البضائع الأمريكية قد أثَّرت على الاقتصاد الأمريكي وعلى الرأي العام الأمريكي والعالمي تأثيراً كبيراً جعل الولايات المتحدة وعملائها يتخذون خطوات غير مسبوقة لتفادي تفاقم أثر تلك المقاطعة عليهم ولمحاولة إفشال المقاطعة أو الدعاية لها في البلدان الإسلامية. وقد أشارت التقارير المتوالية أن الولايات المتحدة وحدها قد خسرت عشرات المليارات بُعَيْد بدء حملات المقاطعة لمنتجاتها.

إن التوقف عن ضخ الأموال الإسلامية للمصارف الأمريكية وسحب الاستثمارات العربية والإسلامية الحالية من البنوك الإسلامية يُعدُّ خطوة إيجابية في طريق مقاطعة البضائع الأجنبية. ويكفينا أن نعلم أن حجم الاستثمارات العربية في المصارف الأمريكية تزيد عن 800 مليار دولار. كذلك فإنه وفقا للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000 فإن معظم الاحتياطيات الرسمية للدول العربية والتي تقدر بما يزيد عن 84 مليار دولار محتفظ بها بالدولار الأمريكي. لذا فإن التقليل من الاعتماد على الدولار الأمريكي والتحوُّل إلى عملات أخرى ليُعدُّ ضربة قاصمة للاقتصاد الأمريكي.

نسوق فيما يلي بعض التقديرات لما يمكن أن تحمله مقاطعة بعض البضائع الأجنبية المشهورة والمستهلَكة من قِبَل شرائح كبيرة من المسلمين. ما سنفرضه في هذه التقديرات هو أن عُشر المسلمين فقط (أي حوالي 150 مليون) هم من المستهلكين للبضائع الأجنبية. وعلى اعتبار أن كل أسرة مسلمة تتكون من خمسة أفراد (أي أب وأم وثلاثة أطفال) فإن عدد الأُسَر المسلمة الذي سنستخدمه في التقديرات التالية هي 30 مليون أسرة.

مقاطعة مطاعم الوجبات السريعة

تشمل هذه المطاعم ماكدونالدز وكنتاكي وبيتزا هات وبرجر كينج.

☒ الاستهلاك السنوي = 150 مليون مسلم يتردَّدون على هذه المطاعم × وجبة واحدة في العام يتناولها كل واحد من هؤلاء × 5 دولارات قيمة الوجبة الواحدة = 450 مليون دولار في العام.

مقاطعة المشروبات الغازية

تشمل هذه المشروبات منتجات شركتي بيبسي وكوكا كولا.

لغة الأرقام

☒ الاستهلاك السنوي = 150 مليون مسلم يتناولون هذه المشروبات × عبوة واحدة في الشهر يتناولها كل واحد من هؤلاء × نصف دولار قيمة العبوة الواحدة × 12 شهرا في السنة = 900 مليون دولار في العام.

مقاطعة مستلزمات الأطفال

تشمل هذه منتجات شركات بامبرز ولافز وجونسون وجونسون.

لغة الأرقام

☒ الاستهلاك السنوي = 30 مليون أسرة مسلمة تستخدم هذه المنتجات × شراء منتج واحد في الشهر تشتريه كل أسرة × 5 دولارات قيمة المنتج الواحد × 12 شهراً في السنة = 1800 مليون دولار في العام.

مقاطعة المنظفات

تشمل هذه صوابين الاستحمام والشامبو وصوابين الملابس والمنظفات الأخرى.

لغة الأرقام

☒ الاستهلاك السنوي = 30 مليون أسرة مسلمة تستخدم هذه المنتجات × منتج واحد في الشهر تشتريه كل أسرة × 5 دولارات قيمة المنتج الواحد × 12 شهراً في السنة = 1800 مليون دولار في العام.

مقاطعة أدوات التجميل والمكياج

أذكر أنني قرأت منذ فترة أن ما تنفقه النساء في الولايات المتحدة الأمريكية على أدوات التجميل والمكياج في العام الواحد يفوق ما تم إنفاقه على البرنامج الأمريكي للفضاء منذ نشأته وإلى ذلك اليوم. وهذا في حد ذاته كافٍ ليعطينا مؤشراً بمقدار استهلاك هذا النوع من المنتجات الأجنبية. غير أن هناك منتجات أخرى يستخدمها الرجال والنساء على حدٍّ سواء كأدوات الحلاقة ومزيلات الروائح.

لغة الأرقام

☒ الاستهلاك السنوي = 150 مليون مسلم × منتج واحد في الشهر × دولار واحد قيمة كل منتج × 12 شهراً في السنة = 1800 مليون دولار في العام.

مقاطعة السيارات والمعدات

مجموع ما يمكن توفيره عند مقاطعة بعض المنتجات الأجنبية

لغة الأرقام

☒ المجموع = 450 + 900 + 1800 + 1800 + 1800 = 5750 مليون دولار في العام.

إن التقديرات البسيطة التي استخدمناها- رغم ضآلتها- قد أعطتنا دلالة واضحة بحجم الاستهلاك الفاضح للمنتجات الأجنبية. إن المليارات التي تُصرَف سنوياً على المنتجات الأجنبية يمكن أن تجعل

من الدول الإسلامية- في حالة مقاطعة تلك المنتجات- دولاً صناعية منافسة للدول الأجنبية، ويمكن لتلك المليارات أن تبني آلاف المصانع وتجعل من مبدأ الاعتماد على النفس حقيقة واقعة في غضون سنوات قليلة. لكن هذا الأمر لن يتأتى إلا على أيدي المخلصين الشرفاء من أبناء هذه الأمة. أما أصحاب المصالح المادية- سواءً كانوا تجاراً أو مستهلكين- فإن موضوع المقاطعة والاعتماد الذاتي على النفس قد لا يعنيهم بل ربما كانوا من أكبر المقاومين لها.

إن الأرقام المذهلة التي سقناها في هذا الفصل لم تتطرق إلى المليارات الأخرى التي يمكن توفيرها للأمة من جراء إيجاد فرص عمل جديدة ومن حلٍّ للمشاكل الاجتماعية والبيئية من بطالة وفقر ومن حصانة ضد الأوبئة والأمراض التي تجلبها البضائع المستوردة. إن الاستقامة على دين الله لكفيلة بأن تغيّر المجتمعات المسلمة في هذا الجانب كما هي قادرة على تغيير المجتمعات المسلمة في الجوانب الأخرى.

التخلُّص من أمهات الخبائث

عندما جاء الإسلام برسالته الخالدة لم يكن همُّه تعميق الرهبنة في نفوس أتباعه وإنما تغيير معالم الحياة بأكملها، وكما جاء ليتمم مكارم الأخلاق التي وُجِدت ويقيم الدعائم القويمة للأخلاق الفاضلة، جاء كذلك ليُنهي من الوجود كل ما يمكن أن يعود بالضَّرر على هذا الكائن- الإنسان- الذي شرفه الله على سائر المخلوقات. وعندما انحرف هذا الإنسان عن المنهج الذي اختصه الله به ورغب في أن يتلبَّس بسراويل الذُّل والهوان ويرتدي أقمشة العار والشَّنار، عندها تغيَّرت سمات هذا الكائن فانقلب يتهافت على كل ما فيه فساده وضرره، وجعل من أمهات الخبائث التي أجمعت البشرية على قذارتها على امتداد التاريخ شارات للمدنية المعاصرة. ورغم أن العقلاء في هذا العالم قد رفعوا صيحات التحذير وهبُّوا جاهدين لتبصير الناس بأخطار تلك الخبائث، إلا أنه ليس مثل الاستقامة على دين الله رادع يستطيع أن يجعل من شخصية هذا الإنسان نقية طاهرة وسليمة سواءً كانت في مظهرها أو باطنها أو فكرها.

التدخين

تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أنه يوجد في العالم حوالي 1.2 مليار مدخن من مجموع 6 مليارات نسمة (أي حوالي 20٪ من مجموع سكان العالم) يموت منهم أربعة ملايين كل عام، ويُتوقع أن يصل عدد من يموتون بسبب التدخين إلى 10 ملايين بحلول عام 2020م. كذلك، فتشير نفس الإحصائيات إلى أن هناك حوالي 400 مليون مدخن مسلم من مجموع ملياري مسلم (أي حوالي 20٪ من عدد المسلمين في العالم)، وهناك إحصائيات أخرى تشير إلى أن نسبة المدخنين قد تصل إلى 50٪ من إجمالي عدد سكان بعض البلدان الإسلامية وخاصة بين فئة الشباب.

ورغم أن معظم علماء المسلمين المعاصرين الذين يُعتدُّ بهم قد أفتوا بحرمة التدخين، ورغم العواقب السيئة التي تميت الأجساد وتخرِّب البيوت والتي أجمع عليها العقلاء في العالم بأسره، إلا أننا لن نذكر هنا تلك الجوانب. ما سنذكره هنا هو نماذج بسيطة بما يتم إنفاقه على التدخين في العالم والبلدان الإسلامية. تقوم شركات التدخين الضخمة (أغلبها أمريكية) بتصنيع ما معدَّله ثلاث سجائر يومياً لكل إنسان

على وجه الأرض، أي 18 ألف مليون سيجارة في اليوم، وهي تكفي لإبادة الجنس البشري بأكمله لو أُخِذ ما فيها من النيكوتين بطريقة الحقن. أما في الدول الإسلامية فتذكر الإحصائيات إلى أنه قد ارتفع استهلاك التبغ في مصر مثلاً من 26 ألف مليون سيجارة في عام 1977م إلى 85 ألف مليون سيجارة في عام 2000م. أما في السعودية فقد ارتفع الاستهلاك من 5.6 ألف مليون سيجارة في عام 1972م إلى 56.5 ألف مليون سيجارة في عام 2000م. وأما بنجلاديش التي يوجد بها ما يزيد عن 60.000 هكتار لزراعة التبغ فإنه يتم استهلاك 250 مليون سيجارة يومياً رغم أن قيمة كل خمس سجائر يساوي ربع حاجة الأسرة البنجلاديشية اليومي من الطعام.

ورغم أن هناك محاولات بشرية للتخلص من هذه الآفة إلا أنه لا يقطعها بالكامل إلا الاستقامة على دين الله حيث أن البشر عندما تعترض استخدامهم ومصالحهم قوانين بشرية فإنهم يلجئون إلى ابتكار أساليب جديدة للوصول إلى ما حُرِموا منه. مثلاً، عندما وجدت شركات التبغ أن عدد القضايا المرفوعة ضدها في المحاكم في تزايد، اضطرت إلى تسويات مع الحكومات المحلية للولايات المتحدة الأمريكية بدفع تعويض بمبلغ 386 ألف مليون دولار يتم دفعه على أقساط على مدى عشرين سنة تبدأ من سنة 1999.

كذلك، فقد يتصور البعض أن فرض ضرائب إضافية على السجائر قد يُقلِّل من استخدامها، غير أن الدراسات أوضحت أن الضرائب العالية على السجائر لا تحدّ من استخدامها وإنما تشجع على عمليات التهريب. ويسيطر على السوق السوداء الشرهة للسجائر نوعان من المهربين. أحدهما المجموعات التي تتكون من أفراد وعصابات تقوم بتهريب السجائر من الدول ذات الضرائب المنخفضة (ومَن ثَمَّ الأسعار المنخفضة) التي تقع بالقرب من الدول ذات الضرائب العالية (ومَن ثَمَّ الأسعار العالية) التي تغطي بصورة عامة مساحات صغيرة. وتعد هذه الطريقة مسؤولة عن نسبة صغيرة نسبيا من التجارة غير المشروعة التي تقدر بما بين 25-30 مليار دولار وتتكون من مؤسسات تهريب ذات مستوى عال. وتتفادى عصابات التهريب المنظمة الضرائب كافة حيث يقدر أن ثلث صادرات السجائر العالمية الشرعية غير مسجلة بوصفها مستوردة.

ومتى اعتزمت الحكومات زيادة الضرائب على التبغ تقوم شركات التبغ وحلفاؤها بتطوير أساليب السوق السوداء الإجرامية التي شكلتها السياسات الحكومية نفسها: فزيادة الضرائب ترفع أسعار السجائر

وتخلق حوافز مغرية للمنظمات الإجرامية لتهريب السجائر. ويتم إحباط الزيادة المقترحة في الضرائب بالتذرع بهذه الحجة. إلا أن تجارة السوق السوداء في السجائر تمثل مشكلة للضرائب مقارنة بمعاناة الدولة من الفساد وفشلها في مكافحة التهريب. ومن المفارقات إن مشكلات التهريب في أوروبا الغربية تبدو أكثر خطورة منها في الدول ذات الأسعار المنخفضة للسجائر. ففي النرويج على سبيل المثال نجد أن الأسعار مرتفعة بينما أن التهريب غير شائع. وفي إسبانيا بالمقابل فإننا نجد أن الأسعار متدنية والتهريب شائع حتى تدخلت وكالات تنفيذ القانون في المشكلة وخفضت نشاط التهريب الذي كان يتراوح بين 20-30٪ من حجم السوق بحوالي 2-3٪.

وبينما تحاول صناعة التبغ إلقاء اللوم على الضرائب العالية وأنها السبب في عمليات التهريب فإن الصناعة نفسها تبدو هي المشجع على التهريب وفق ما تشير إليه قضايا حديثة في المحاكم حيث وُجِد تنفيذيون في شركات تبغ مذنبون في عمليات تهريب. ففي عام 1998م أدينت إحدى شركات التبغ الكبرى بتهمة التهريب وحكم عليها بدفع غرامة بلغت 15 مليون دولار. وتستفيد الصناعة، وعلى وجه الخصوص تستفيد الشركات متعددة الجنسيات من المبيعات المتزايدة المرتبطة بالتهريب من الاستهلاك المتزايد لعلاماتهم الشهيرة.

وأيضا فإن المساعدات المقدمة لصناعة التبغ تشجع على التهريب، حيث تقوم عدة حكومات حول العالم بدعم مزارعي التبغ. ففي بعض الدول الإفريقية تقدم الحكومات وشركات التبغ متعددة الجنسيات مساعدات للمزارعين تتمثل في الحصول على البذور ومعدات الزراعة. كما يتلقى المزارعون في عدد من الدول الأوروبية مساعدات حكومية مباشرة لإنتاج التبغ، إلى جانب الدعم الأوروبي للصادرات، وكانت النتيجة مزيداً من واردات التبغ بأسعار متدنية.

ولكي نتبيَّن مضار التدخين فيكفينا أن نعلم أنه يتم كل يوم استنشاق دخان 18 ألف مليون سيجارة وأطنان من التبغ. لهذا فإن التدخين يعتبر المسبِّب الرئيسي لسرطان الرئة والتهاب الشُّعَب المزمن وأمراض القلب التي يموت بسببها ما يزيد عن 2.5 مليون شخص سنوياً. مثلاً ذكر أحد معاهد البحوث اليابانية أن قيمة الخسائر السنوية لتدخين السجائر وصلت إلى60 مليار دولار في اليابان وحدها, وذلك وفقا لإحصاءات أعدتها المستشفيات حول تكاليف علاج أمراض السرطان والربو, الناجمة بشكل رئيسي عن التدخين.

وفي تقرير نشره المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي حول التدخين وتفعيل دور الرسوم الجمركية على منتجات التبغ في دول المجلس وُجِد أن الوفيات المرتبطة باستعمال التبغ تقدَّر بحوالي 30 ألف وفاة تحدث سنوياً بالإضافة إلى حوالي 1000 وفاة تحدث سنوياً بأمراض سرطانية لها علاقة مباشرة بالتدخين. كذلك فقد أوضح البنك الدولي أن خسائر دول مجلس التعاون على ما تنفقه على تكاليف العلاج والحرائق وانخفاض الإنتاجية والوفيات وأنشطة مكافحة التدخين تقدَّر بنحو 800 مليون دولار سنويا عدا تكاليف شراء التبغ نفسه. وذكر أن دول المجلس قامت في عام 1990م باستيراد ما مجموعه 20 مليار سيجارة بلغت تكاليفها 405 ملايين دولار وزادت كمية الاستيراد في عام 1995 لتصل إلى 46 مليار سيجارة وبقيمة تزيد على 900 مليون دولار لتصل كمية المستورد في عام 1998م إلى 65 مليار سيجارة وبتكلفة 1.3 مليار دولار.

مما سُقناه في هذا الفصل من إحصائيات وأرقام يمكننا الوصول إلى تقديرات بسيطة بحجم الثروات الاقتصادية التي تُهدَر سنوياً في أمرٍ لا يعود على الأمة وأبنائها إلا بالفقر والمرض ومزيد من التخلُّف والتراجع.

لغة الأرقام

- ☒ تكاليف شراء السجائر والتَّبغ = 400 مليون مدخن مسلم في العالم × 5 سيجارات يومياً يتعاطاها كل مدخن × 365 يوماً في السنة ÷ 30 سيجارة للدولار الواحد = 24333 مليون دولار في العام.
- ☒ تكاليف علاج المدخنين = 400 مليون مدخن مسلم × 100 دولار متوسط تكلفة علاج الشخص في العام = 40000 مليون دولار في العام.
- ☒ نسبة عدد الوفيات في العالم إلى عدد المدخنين = 4 ملايين شخص يموتون في العالم سنوياً بسبب التدخين ÷ 1.2 مليار مدخن في العالم = 0.33٪.
- ☒ عدد الوفيات من المدخنين المسلمين في كل عام = 0.33٪ × 400 مليون مدخن مسلم = 1.32 مليون شخص في كل عام تقريباً.

☒ تكاليف فقدان العائد الإنتاجي بسبب الوفيات التي يتسببها التدخين = 1.2 مليون شخص × 20 سنة إنتاجية للفرد الواحد × 160 ساعة عمل في الشهر الواحد × دولار واحد عائد إنتاجي لكل ساعة عمل × 11 شهراً عمل في السنة = 46464 مليون دولار في السنة.

☒ المجموع = 24333 + 40000 + 46464= 110797 مليون دولار في العام.

وقد يتصوَّر البعض أن هذه الأرقام خيالية ولكنها في الحقيقة لا تساوي شيئاً مع الخسائر المادية التي تحدث بسبب إصابة المدخنين بأمراض السرطان وما شابهها من أمراض مزمنة. لهذا فلا نعجب إذا قرأنا أن محكمة لوس أنجلوس العليا قد أصدرت أمراً لإحدى شركات التبغ الأمريكية بدفع تعويضات قدرها ثلاثة مليارات دولار لمصاب بأورام سرطانية غير قابلة للشفاء بسبب التدخين لأن الشركة لم تحذره بشكل كاف من أخطار التدخين. هذه تعويضات صُرِفت لشخص واحد فكيف إذا كان لدينا أكثر من مليون مسلم مدخِّن؟ كذلك فقد كسب مضيفو الطيران في فلوريدا قضية ضد شركات التبغ، وحصلوا على تعويض بمبلغ 350 مليون دولار، كما كسبت شركة بلوكروس شيلو 469 مليون دولار كتعويضات لموظفيها من أضرار التدخين. أما في الكويت فقد نقلت وكالة الأنباء الكويتية عن وزير الصحة الكويتي محمد الجار الله قوله إن الكويت قد تقيم دعوى قضائية أمام محاكم أمريكية ضد شركات تبغ عالمية، وسيطالب بتعويض قدره عشرة مليارات ريال سعودي (2.67 مليار دولار) عن الخسائر التي تحمَّلها الكويت لعلاج المتضررين من التدخين.

شرب الخمر

تشير الإحصائيات إلى أنه في أمريكا وحدها يوجد ما يزيد عن 22 مليون من سائقي السيارات المخمورين (فوق 12 عاماً). أما في سلوفانيا التي تتصدَّر قائمة دول العالم الأكثر شرباً للخمر (حسب إحصائية أجرتها منظمة الصحة العالمية عام 1996م) فإن شعبها يستهلك في العام الواحد ما معدَّله 15.15 لتراً لكل شخص وكوريا 14.4 لتراً لكل شخص وبريطانيا 9.41 لتراً لكل شخص. ولم تسلَم الدول العربية من هذا الوباء فقد جاء ترتيب لبنان 68 في الإحصائية التي ذكرناها سابقاً حيث

بلغ معدَّل تعاطي الخمر فيها 5.43 لتراً لكل شخص. أما الإمارات فقد جاء ترتيبها 85 ووصل معدَّل تعاطي الخمر فيها إلى 3.06 لتر من الخمور في العام لكل شخص.

أما عن ضحايا الخمر فإنها تُشكِّل كارثة عالمية رهيبة، فيكفي أن نعلم ثلث أَسِرَّة المستشفيات في الدول الصناعية يشغلها مرضى الخمر. أما الدراسات فتشير إلى أن عدد القتلى في بريطانيا بسبب الخمور- حسب تقرير نشرته الـ BBC في 2002م- قد وصل إلى 33 ألف سنوياً. وفي روسيا يقتل الخمر سنوياً ما يقرب من 47 ألف شخص. أما في إيرلندا فإن 40٪ من زوار المستشفيات هم من مرضى الخمر، وفي إنجلترا يقبع في المستشفيات العقلية والنفسية ما يقرب من العشرين إلى الثلاثين ألف شخص بسبب الخمر. وتنتقل الأمراض الناجمة عن تعاطي المسكرات إلى الأجيال التالية بسبب الجينات وبسبب البيئة. مثلاً تشير إحصائية أجريت في الولايات المتحدة عام 1991م إلى وجود ما لا يقل عن 28.6 مليون طفل يصابون بأمراض وراثية ومشاكل نفسية بسبب تعاطي أسرهم للخمور. ولا ننسى المشاكل الاجتماعية الناجمة عن تعاطي هذه الآفة، حيث أشارت دراسات عديدة إلى تضاعف حالات الطلاق 3 مرات بين متعاطي الخمور، فيما يتعرَّض 81٪ من أطفال الأُسَر المخمورة إلى سوء المعاملة والإهمال. كذلك فإن الخمر هو سبب لـ 86٪ من حوادث القتل غير العمد، 54٪ من القتل المتعمَّد والشروع فيه، 62٪ من حوادث الاغتصاب، 48٪ من وقائع اللصوصية، 44٪ من السطو على المنازل، بالإضافة إلى أن 66٪ من مدمني الخمور يستخدمون المخدرات الأخرى.

وفي الوقت الذي أصبحت صيحات العقلاء في الدول الغربية والشرقية تتعالى لإنقاذ شعوبها من ويلات الخمور، فقد كُرِّست الجهود في البلدان الإسلامية لنشر الخمور بشتى الوسائل عملاً بمقولة "كأس وغانية تفعلان في الأمة المحمدية ما لا يفعله ألف مدفع". لهذا فقد أصبحت محلات بيع الخمور- بل ربما مصانعها- منتشرة في معظم البلدان الإسلامية لأغراض وهمية كالسياحة والانفتاح والحرية الشخصية. وتزامن فتح حانات الخمور ودعم أسعارها وترويج استهلاكها- التي باتت ظاهرة يومية- تزامن مع ذلك كله التقليل من أضرار شاربيها والتهوين من اقترافها كجريمة وكبيرة من كبائر الذنوب. كذلك فقد عُطِّل دور المحاكم الشرعية في معاقبة المخمورين وفق الشريعة الإسلامية وحلَّت محلها قوانين وضعية لا تُدين شارب الخمر فضلاً عن منتجها أو مروِّجها. لهذا فقد صرنا نسمع- بل ربما نشاهد- وقائع لمخمورين انتكسوا إلى أرذل مستويات الحيوانية وصارت وقائع قتل- أو ربما ذبح- شارب الخمر لأمه

أو أطفاله أو زملائه أمراً مألوفاً. وصارت كذلك نوادي ضباط الشرطة والجيش والحفلات التي تقيمها الأندية والجمعيات الثقافية والاجتماعية والنسائية بيئة خصبة لشاربي الخمور ومدرسة مفتوحة لم يُزيِّن له الشيطان البدء في تعاطيها.

وإذا كانت الدول الإسلامية لا تعنيها الأضرار الصحية والاجتماعية عن ترويج وتعاطي الخمور فإن الخسائر الاقتصادية لتعاطي هذه الآفة هي فوق التصوُّر. ويكفينا أن نعلم أن منظمة الصحة العالمية تقدِّر تلك الخسائر بـ 166 مليار دولار سنوياً. أما بريطانيا فإنها تنفق 164 مليون جنيه استرليني سنوياً لعلاج مرضى الخمر، وأمريكا تنفق ما يزيد عن 9 مليارات سنوياً لعلاج المخمورين، ناهيك عن الإنفاقات العالية على حوادث السير والجرائم الناتجة عن تعاطي الخمر.

ورغم أن شاربي الخمر في بعض الدول الإسلامية يزيد عن مجتنبيها، غير أننا سنفترض في الإحصائيات التالية أن شخصاً واحداً فقط بين كل ألف شخص هم من متعاطي الخمور. كذلك فإننا سنفترض أن استهلاك كل شارب خمر في الشهر الواحد لا يزيد عن 10 دولارات.

لغة الأرقام

☒ تكاليف تعاطي الخمر = 1.5 مليار مسلم ÷ شارب خمر واحد بين كل 1000 شخص × 10 دولارات في الشهر تكلفة شراء الخمر × 12 شهراً في العام = 180 مليون دولار في العام.

☒ تكاليف أخرى (علاج ، محاكم ، سجون ، تعويضات) = 1.5 مليار مسلم ÷ شارب خمر واحد بين كل 1000 شخص × 100 دولار في العام = 150 مليون دولار في العام.

☒ المجموع = 180 + 150 = 330 مليون دولار في العام.

جرائم البغاء والاغتصاب

لقد تفشَّت ظاهرتي البغاء والاغتصاب في العالم إلى درجة أنها صارت تقلق الكثيرين من العقلاء وصارت تتعالى أصوات للنظر الجاد في المآل الذي ينساق إليه العالم إن هو استمر على هذا النمط من الانحلال والتفسخ. فعلى المستوى الدولي يشير تقرير اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة لعام 2000 إلى اختفاء 60 مليون امرأة عن التعداد السكاني في العالم سنويًا وأن امرأة واحدة من بين اثنتين تتعرض لانتهاكات

جسدية وجنسية داخل بيتها. وتنتشر جرائم الاغتصاب في المجتمع الأمريكي بشكل كبير؛ فأكثر من 300 امرأة في أمريكا تتعرض للاغتصاب يومياً، بل إن بعض الإحصائيات ترفع ذلك الرقم ليشير إلى حدوث حالة اغتصاب واحدة كل 6 ثوان. أما في كندا فإن 3٪ من الزوجات صرحن بأنهن قد تم الاعتداء عليهن بشكل أو بآخر لمرة واحدة على الأقل منذ بلوغهن سن السادسة عشرة. وتشير إحصائيات أجريت في عام 1979م إلى أن عدد اللواتي يلدن سنوياً من دون زواج شرعي وفي سن المراهقة لا يقل عن 600 ألف فتاة بينهن ما لا يقل عن عشرة آلاف فتاة دون سن الرابعة عشرة من العمر!! وإذا أضيف إلى ذلك عدد اللواتي يلدن بدون زواج بعد سن المراهقة فإن العدد الإجمالي يتجاوز المليون !! ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة تستقبل مليون طفل سنوياً من الزنا والسفاح!! يولد في الجزائر وحدها سنوياً ما يزيد عن 37 ألف طفل بطريقة غير شرعية، مما اضطر الحكومة إلى تخصيص ميزانية كبيرة لبناء مراكز لاستيعاب هؤلاء الأطفال. ورغم أن الهجرة القروية والفقر والجهل والأمية والحرمان قد تكون من العوامل التي ساهمت ولا زالت تساهم في بروز ظاهرة تعرض الأطفال للاغتصاب، إلا أن ظاهرة الاغتصاب لم تقتصر على أطفال الشارع، ولكنها تعدَّتها لتشمل كذلك أوساطاً أخرى، حتى الراقية منها.

أما في بريطانيا فإن أكثر من 1000 فتاة تحت سن المراهقة يعملن كرئيسات لعصاباتٍ للفسق والمجون، والنساء اللواتي اتخذن من الفاحشة حرفة برأسها في أمريكا يقدر مجموعهن على أقل تقدير بين 400 – 500 ألف فتاة. يقول مسيو "بول بيورن": إن احتراف البغاء لم يعد الآن عملاً شخصياً بل لقد أصبح تجارة واسعة وحرفة منظمة.

أما على المستوى العربي فإن الإحصائيات تشير إلى تقارير مشابهة لتلك التي سُجِّلت على المستوى الدولي. مثلاً، بينت تقارير وسجلات الأمن العام خلال خمس سنوات [1990 . 1994]، أن هناك 844 قضية هتك عرض، وقد تزايدت جرائم الاغتصاب من 162 قضية في عام 1993 إلى 203 قضية في عام 1994. بعض الإحصائيات التي المرصد الوطني لحقوق الطفل كانت هناك 102 حالة اغتصاب معلن عنها سنة 1999 و210 حالة سنة 2001 و400 حالة سنة 2002. أما في الأردن فإن عيادة الطبيب الشرعي في وحدة حماية الأسرة تشير إلى أن عدد حالات التحرش الجنسي بالطفل داخل إطار العائلة التي تمت معاينتها خلال عام 1998 قد بلغت 437 حالة.

أما بالنسبة للعراقيات اللائي يتعرضن للخطف والاغتصاب فإن طلب المساعدة من السلطات الطبية والشرطة يُعتَبر أمرا مهينا إلى أقصى مدى. وتسبب التقاليد العميقة الراسخة حول الشرف، شعورا قويا بالعار يجعل الأسر عاجزة عن التعاطف مع الضحايا ولا تملك إزاءها إلا اللوم والتقريع. وتتسلم مشرحة المدينة جثث نساء اغتالهن أقرباؤهن بعد عودتهن من الاختطاف. ويحدث ذلك حتى في الحالات التي لا يكن قد تعرضن للاغتصاب. بالنسبة لأسرة المرأة يكون الاغتصاب أفظع من الموت. لأن الأسرة تواجه العار. وإذا كان للمرأة المغتصبة أخت، فان مستقبلها يكون قد انتهى. النساء العراقيات يتملكهن الآن خوف شديد، وقد قررت كثيرات منهن ألا يذهبن إلى المدارس أو إلى العمل أو يبحثن عن وظائف.

إن تلك الأرقام المرعبة التي سقناها هنا في هذا الفصل لا تعتبر شيئاً مع التعداد الحقيقي لجرائم البغاء والاغتصاب؛ فكما يدرك الجميع أنه بالرغم من أن كثيراً من القوانين المعمول بها في معظم الدول الإسلامية منها والأجنبية تنصُّ على معاقبة مرتكبي جرائم البغاء والاغتصاب، إلا أن معظم تلك الجرائم لا تصل إلى المحاكم ولا تتم محاكمة مجرميها لأسباب عدَّة، نذكر منها ما يلي:

- أغلب جرائم الاغتصاب تتم سراً وخلف الكواليس وبين الأقارب والأهالي ولا يتم الإعلان عنها.
- آثار الاغتصاب الطبية لا تكون بادية إلا ليوم إلى 5 أيام.
- عدم سماح شروط الجلسة بالمحكمة بالتطرق إلى مختلف جوانب النازلة واستمرار ثقل عبء الإثبات على الطفل الضحية حتى في حالة وجود شواهد طبية وضعف البحث وعدم اللجوء إلى الاستعانة بالخبراء والاختصاصيين وكثرة تدخل الوساطات لفض النزاع ومحاولة طمس الملفات.
- تعذر مواصلة الدعاوى المدنية بالنسبة لبعض أولياء أمور الضحايا لارتفاع تكلفة الرسوم القضائية.

- خوف كثيرٍ من ضحايا الجنس من الموظفات والطالبات من الإبلاغ عن ما يتعرَّضن له خشية فقدان وظائفهن أو الرسوب في مدارسهن. كذلك فإن كثيراً من الأطفال لا يُبلِّغون عما يتعرضون له من تحرُّشات جنسية خوف العقوبة من قِبَل أولياء أمورهم.

- غياب آليات للتدخل المستعجل خاصة في الوقت الذي لا يبادر أولياء الأمور في تقديم شكاية.

- وإذا أرادت امرأة عراقية أن تبلغ عن جريمة اغتصاب فإنها تتعرض لسلسلة لا نهاية لها من الإجراءات البيروقراطية. فهي مطالبة أولا بالذهاب إلى مركز الشرطة للحصول على الوثائق التي تسمح لها بإجراء الفحص. ولا تفحص المستشفيات الضحايا إلا في حالة الأذى الجسيم مثل كسر العظام والجراح الغائرة.

- اختلاق الأكاذيب وتزوير الحقائق في التقارير الطبية بضغوطات من قِبَل أولياء أمور الضحايا أو المجرمين أنفسهم مما يؤدي في كثيرٍ من الأحيان إلى إغلاق ملفات تلك القضايا وإدراجها في طيِّ النسيان.

- نص بعض القوانين المعمول بها في بعض البلدان الإسلامية على عدم معاقبة جرائم الوقاع غير الشرعي (أي الذي يتم بين الزوج وزوجته). مثلاً لا يعاقب القانون المصري على الوقاع إلا في حالة الاغتصاب، فإن كان بالتراضي فلا عقاب عليه ما لم يكن الرضا معيباً، ويعتبر القانون المصري الرضا معيباً إذا لم يبلغ المفعول به ثمانية عشر عاماً كاملة، بل إن القانون المصري يسمح للزوج أن يزني بشرط أن يكون ذلك خارج منزل الزوجية!!

إن الأرقام التي سيقت في بداية هذا الفصل لا تضع في الحسبان الخيانات الزوجية حيث أنه في الولايات المتحدة وحدها يقدَّر عدد الأمريكان يخونون زوجاتهم بأكثر من 75٪ من عدد المتزوِّجين. وكما هو معلوم أيضاً أن في بلاد الغرب يتخِّذ الرجل من العشيقات ما لا يعلمه إلا الله، كما سجَّل التاريخ ذلك لنمر السياسة الفرنسية (جورج كليمنصو) الذي اتَّخذ ما يزيد عن ستمائة عشيقة. والعشيقات في بلاد الغرب يعاشرن من قِبَل الرجال جنسياً وكأنهن زوجات ولكن ليس لهنَّ حقوق قانونية.

كذلك فإن الأرقام المذكورة آنفاً لم تدرج في الحسبان عدد حالات الإجهاض التي هي- في أغلب الأحوال- تحدث نتيجة لوقائع سفاح. مثلاً، إحصائيات أمريكية حكومية تشير إلى حالات إجهاض

لفتيات دون الخامسة عشرة وتقدرها بما يزيد عن 13 ألف حالة سنوياً. أما حالات الإجهاض بشكل عام فإنها تقدَّر في أمريكا وحدها بما يزيد عن مليون حالة سنوياً.

ولم تكتف الحضارة الغربية للتردّي إلى تلك الهاوية السحيقة من الانحطاط الخلقي، فظهرت أصوات تنادي بإباحة نكاح المحرمات. مثلاً، تم في السويد- التي يعتبرها البعض قمة الحضارة- إصدار تشريع بإباحة نكاح المحرمات. كذلك، فقد نشرت صحيفة (الهيرالد تريبيون) في عددها الصادر في 1979/6/29م ملخصاً بأبحاث قام بها مجموعة من الأخصائيين من القضاة والأطباء الأمريكيين حول هذه الظاهرة الغريبة التي ابتدأت في الانتشار في المجتمع الأمريكي خاصة وفي المجتمعات الغربية بصورة عامة، حيث أشارت الصحيفة إلى وجود عائلة من كل عشر عائلات يمارس فيها هذا الشذوذ، والأغرب من هذا أن الغالبية العظمى (85٪) من الذين يمارسون هذه العلاقات الشاذة مع بناتهم وأولادهم أو بين الأخ وأخته أو الابن وأمه هم من العائلات المحترمة في المجتمع، والناجحة في أعمالها والتي لا تعاني من أي مرض نفسي، وليسوا من المجرمين ولا من العتاة وإنما في الغالب من رجال الأعمال والفنيين الناجحين في أعمالهم وحياتهم. وقد وصلت درجة الامتهان للجنس البشري ذروته حتى في أوساط من يسمَّون بالمفكرين، فمثلاً يقول الباحث الأمريكي (جون موني) من جامعة (جون): "إن تجارب الطفل الجنسية مع أحد أقاربه الكبار أو غيرهم من البالغين لا يشكل بالضرورة ضرراً على حياة الطفل". حقاً { إِنْ هُمْ إِلا كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ }.

وقد وصلت دناءة المجتمعات الغربية إلى درجة أن تتخذ البغاء حرفة وتجارة تروِّج لها عصابات لا همَّ لها إلى جني الثروات ولو كان ذلك على حساب الأعراض. تقدِّر الإحصائيات بأن هناك عشرات الملايين من الذين يهاجرون من دول البلقان وشرق آسيا إلى أوروبا وأمريكا وأن الكثيرين من هؤلاء- وخاصة الفتيات- يعملون- أو يغرَّر بهم للعمل- في بيوت للدعارة تقودها منظمات عالمية كالمافيا العالمية. وتدرُّ عملية تهريب هؤلاء إلى البلدان الغربية مليارات الدولارات سنوياً، حيث يكلف تهريب الفتاة الواحدة مثلاً من إحدى دول شرق آسيا لتعمل في إحدى بيوت الدعارة في أوروبا- حتى تسليمها إلى المافيا العالمية- ما يزيد عن خمسة آلاف دولار.

أما في الجزائر فقد ظهر العديد من الملياردرات الذين صاروا يستثمرون أموالهم في تجارة الأجساد وباتوا يضاعفون ثرواتهم ويُمتِّنون علاقاتهم ويوسعون نفوذهم على حساب فئات اجتماعية وجدت نفسها فريسة سهلة أمام مخالب هؤلاء التي لا ترحم. وأغلب ضحايا هؤلاء هنَّ من المراهقات الجامعيات

والمطلقات ومَن دفعتهنَّ البطالة والظروف الاجتماعية الصعبة والرغبة في تحقيق أحلامهن إلى الوقوع في دوامة الانحراف والفساد. وتوكّل للواحدة من هؤلاء أعمال أخرى بجانب ممارسة الجنس. من تلك الأمور جلب السلع إلى الجزائر، وتكون في معظمها الذهب وألبسة النساء وغيرها من السلع المطلوبة هناك. ومصير هذه السلع هو دكاكين يمتلكها أرباب العمل. كذلك فإن الكثيرات منهن تُكلَّف بإقامة علاقات وتبليغ رسائل وتسهيل القيام باتصالات مع أطراف أجنبية تجارية واقتصادية أو ترويج سلع معنية وغيرها من المهام التي أحيانا لا تُعرَف أهدافها بالضبط وتتحكم في تحديد ذلك المستويات العلمية واللغات التي تجيدها المجنَّدة. وتقوم بعضهن بعمليات مالية معقدة وكبيرة في البنوك الأجنبية من خلال استغلال اسمها لقضاء مصالح أرباب البغاء. ويتقاضى أولئك الفتيات من مهنتهن شهريا أكثر مما يتقاضاه الأطباء والمهندسون.

أما عن طرق تجنيد هؤلاء فإن هناك لغة خاصة ووسائط يعملون على جلب الفتيات التي تتوفر فيهن الشروط المطلوبة لتقديمهن للشاف، من أجل ضمهن إلى المجموعة وهؤلاء الوسائط وعادة ما تكون النساء إلى الشاف، هن الوسائط، يأخذن مبالغ خيالية من أجل مساعدة الفتاة على الوصول ومساعدتها في إقناعه بقبولها وتكون قاعات الشاي هذه موقعا للالتقاء من أجل التكليف بالمهمات الجديدة أو تقديم الأجور للفتيات. وأيضاً فإن هذه الأماكن لا تلفت الانتباه ولا تكون ملتقى لتردد جميع الناس ولا تثير الشبهات كما أن أصحابها يتعمَّدون رفع أسعار الخدمات فيها من أجل أن تكون مخصصة لفئات معنية. من جهة أخرى فإن العديد من الفتيات يتحرَّجن من الذهاب إلى أماكن أخرى لتلقي المهام الجديدة. أما أصحاب العمل الحقيقيين فهم في الغالب من الشخصيات المهمة ولهم مكانتهم في المجتمع ولهذا يفضلون أن تتم كل العمليات في قاعات الشاي في بعض الأحياء الراقية في العاصمة وبعض الولايات الكبرى الأخرى. ويشترط في المترشِّحة أن ترتدي أرقى أنواع اللباس وخاصة المكشوفة التي تُظهِر مفاتن الجسد وأن تكون المترشِّحة مستعدة للقيام بكل ما يطلب منها ودون أن تستفسر عن أي شيء وألا يكون لديها التزامات أخرى.

ورغم أن بعض الفتيات قد لقين حتفهن بعد تناولهن لمشروبات مسمومة وُضِعت لهن خصيصا من أجل التخلص منهن، إلا أن قاعات الشاي تعتبر المحطات الأولى في دخول عالم الدعارة. وقد يكون السبب الأول لوقوع أولئك الفتيات في تلك الدوامة خوفهن من الاستسلام للفقر والحرمان. ومن الملفت للنظر أ، ظاهرة الدعارة قد ارتفعت معدلاتها في أوساط الطالبات الجامعيات بشكل مخيف

خاصة وهن يتخوفن من البطالة بعد نهاية الدراسة، ولهذا فهن يمارسن الدعارة كوسيلة لكسب المزيد من المال أو للحصول على منصب مهم في إحدى المؤسسات الكبرى.

وأخيراً ولكي ندرك عظمة الإسلام عندما أوجد الحصانات المتنوعة التي تحفظ لهذا الكائن البشري عفته وكرامته، فإننا سنسوق للقارئ الكريم بعض الأرقام حول ظاهرة أخرى تفشَّت في المجتمعات الغربية بشكل فاضح وتم استيرادها إلى بلاد المسلمين من قِبَل فئة مريضة روحياً وأخلاقياً ونفسياً؛ ألا وهي ظاهرة الشذوذ الجنسي. فرغم وفرة النساء وسهولة العثور عليهن ورغم شيوع الزنا لدرجة مخيفة في المجتمعات الغربية إلا أن عدد الشاذين في الولايات المتحدة الأمريكية 17 مليون!! بل وفتحت كنائس لتزويج الرجال بالرجال، والنساء بالنساء، وخصَّصت بعض الجامعات في الولايات المتحدة منح دراسية للشاذين جنسياً، ومن تلك الجامعات جامعة (سيرجورج وليافر) التي تخصص كثيرا من منحها الدراسية للمصابين بالشذوذ الجنسي، وفي مدينة (لوس أنجلوس) فقط يجتمع ثلاثمائة ألف شاذ جنسي. إن الإسلام وهو يحصِّن أتباعه من الوقوع في هذه المنزلقات قد أمر الذكور والإناث على حدٍّ سواء بغض النظر وأمر المرأة بالحجاب لا لقصد الإقلال من شأنها- كما يُصوِّره دعاة الشذوذ- وإنما لتحصينها من مثل هذه الفتن، وهو كذلك وسيلة عظمى لاستقرارها وسعادتها، وذلك بجعل الرجل يشتاق إليها. أما الإباحية والتعري في بلدان الغرب والشرق فقد قضت نسبياً- إن لم يكن نهائياً- على هذا الاشتياق وجعلتهم يميلون إلى الشذوذ ويدفعون ثمن هذا الانحلال غالياً.

إنه من الصعب جداً وضع تقديرات بما تحمله كل واحدة من هذه الجرائم البشعة؛ فكما رأينا فإن عواقب هذه الجرائم تنهش من كيان الأفراد والأُسَر والمجتمعات وتسبب من الأضرار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية ما لا تسببه الكثير من الآفات الأخرى. لكننا، ولكي نسير على النهج الذي رسمناه في هذا الكتاب وهو الوقوف على التقديرات الاقتصادية لكل ظاهرة، فإننا سنسوق بعض الأرقام التقريبية علَّها تلخص للقارئ ما سقناه من أرقام وحقائق. سنفترض هنا حدوث حالة اغتصاب واحدة بين كل 10 آلاف مسلم وأن تكلفة التعامل مع كل قضية هو 10 آلاف دولار فقط، وهي لا تساوي شيئاً من القيمة الحقيقية التي تدفع في مثل هذه القضايا وخاصة للمحامين وكتعويضات للمتضرِّرين من هذه الجرائم أو لأولياء أمورهم.

☒ تكاليف جرائم الاغتصاب = 1.5 مليار مسلم ÷ حادثة اغتصاب معلنة واحدة في العام بين كل 10 آلاف شخص × 10 آلاف دولار تكلفة التعامل مع كل حادثة = 1500 مليون دولار في العام.

حالات الطلاق

فضرب الزوجات في اليابان هو السبب الثاني من أسباب الطلاق ، 772 امرأة قتلهن أزواجهن في (ساوبارلوا) في البرازيل عام 1980م، يتعرض ما بين 3 – 4 ملايين من الأمريكيات للإهانة المختلفة من أزواجهن وعشاقهن سنوياً.

79٪ من الأمريكيين يضربون زوجاتهم، و 83٪ دخلن المستشفى سابقاً مرة واحدة على الأقل للعلاج من أثر الضرب.

وفقاً لمصادر برلمانية أوروبية فإن عدد ضحايا العنف في أوروبا من النساء قد ارتفع حتى فاق ضحايا الحوادث المرورية والأمراض الخطيرة كالسرطان في أوروبا قاطبة سنوياً.

المرأة في أمريكا:

. مليون امرأة في السنة تعاني من كونها ضحية للعنف الذي لا يصل إلى درجة الموت، ويكون هذا الاعتداء من قبل شخص قريب للضحية، هذه الإحصائية تعتبر من أكثر الإحصائيات اعتدالاً، وأربعة ملايين أمريكية تقع تحت اعتداء خطير، من قبل شريك قريب لها خلال سنة.

المرأة في بريطانيا:

. أكثر من 50٪ من القتيلات كن ضحايا الزوج أو الشريك، وارتفع العنف في البيت بنسبة 46٪ خلال عام واحد إلى نهاية آذار 1992، كما وجد بأن 25٪ من النساء يتعرضن للضرب من قبل أزواجهن أو شركائهن، تتلقى الشرطة البريطانية 100 ألف مكالمة سنويًا لتبلغ شكاوى اعتداء على زوجات أو شريكات.

المرأة في فرنسا:

. في فرنسا تتعرض حوالي مليوني امرأة للضرب في السنة, وأمام هذه الظاهرة التي تقول الشرطة أنها تشمل حوالي 10٪ من العائلات.

في نيوزلندة:

. تقريبًا 300 ألف امرأة وطفل كانوا من ضحايا العنف العائلي، وتبعًا لدراسة، تبين أن معدل انتشار العنف العائلي يبلغ قرابة 14٪ من حصيلة العنف هناك.

في النمسا:

. في عام 1985 ذكر العنف المنزلي كعامل مساعد في فشل الزواج في 59٪ من 1500 قضية طلاق.

في ألمانيا:

. ذكرت دراسة ألمانية أن ما لا يقل عن مائة ألف امرأة تتعرض سنويًا لأعمال العنف الجسدي أو النفساني التي يمارسها الأزواج أو الرجال الذين يعاشرونهن مع احتمال أن يكون الرقم الحقيقي يزيد عن المليون.

أشارت دراسة أعدتها وزارة التخطيط السعودية إلى أن نسبة الطلاق في السعودية قد ارتفعت خلال الأعوام السابقة بنسبة 20٪، كما أن 65 ٪ من الحالات الزواج التي تمت من خلال طرف أخر أو ما يعرف بالخاطبة تنتهي هي الأخرى إلى الطلاق.

وقد سجلت المحاكم والمأذونين أكثر من 70 ألف عقد زواج وحوالي 13 ألف صك طلاق خلال العام الماضي. أما الأرقام الرسمية حول العنوسة فإنه تشير، وذلك من خلال عدد الفتيات اللواتي لم يتزوجن، حيث بلغن سن الزواج وبلغ عددهن 1.529.418 فتاة، كما أن عدد الفتيات المتزوجات في السعودية بلغ مليونين و638 ألفا و574 امرأة من مجموع عدد الإناث البالغ أربعة ملايين و572 ألفا و231 أنثى. أما في البحرين فإن نسبة المطلقات قد ارتفعت مع نهاية عام 2002 وبلغت 30٪ مقابل 15٪ عام 94، وتشير الإحصائيات إلى أن عدد حالات الطلاق بين المواطنين من الجنسين وصلت إلى 5434 في نفس العام.

التكاليف تشمل المحاكم والمحامين والتعويضات والسجون.

لغة الأرقام

☒ التكاليف = 1.5 مليار مسلم ÷ حادثة طلاق واحدة في العام بين كل ألف شخص × 1000 دولار
تكلفة كل حادثة في العام = 1.5 مليار دولار في العام.

مجموع تكاليف الجرائم الناتجة عن أمهات الخبائث

لغة الأرقام
☒ المجموع = 330 + 168 + 150 + 1500 = 2148 مليون دولار في العام.

الخلاصة

وبعد هذا التطواف السريع يتبيَّن لنا سر الآية القرآنية { ولو أن أهل القرى }. إن التقديرات التي استخدمناها في الفصول السابقة- رغم زهادتها- لتعطي مؤشِّراً واضحاً بحجم ما يمكن توفيره لو استقامت الأمة الإسلامية على دين الله. المعادلة التالية توضح مجموع تلك التقديرات:

لغة الأرقام
☒ المجموع الكلي = 115000 + 187200 + 1250 + 750 + 384 + 90000 + 109500 + 500000 + 11877 + 43800 + 6237 + 1970 + 10601 + 5750 + 2148 = 1086467 مليون = 1086.467 مليار دولار في العام.

ماذا تعني هذه الأرقام بالنسبة للأمة الإسلامية وبالنسبة للفرد المسلم؟ إن هذه التقديرات البسيطة لكفيلة بأن توفِّر لكل فرد مسلم ما قيمته (905) دولار في العام، كما هو موضح بالمعادلة التالية. هذا يعني أن الأسرة المسلمة المكونة من الأبوين وثلاثة أطفال يمكن أن تحصل على زيادة في دخلها السنوي بمعدَّل (4525) دولار في العام.

لغة الأرقام
☒ نصيب الفرد المسلم = 1086467 مليون دولار سنوياً ÷ 1200 مليون مسلم في العالم = 905 دولار في العام.

إن هذا الرقم هو ليس تقديراً بدخل الفرد المسلم وإنما بالزيادة التي يمكن أن يحصل عليها في كل عام، ولكن بشرط أن تستقيم الأمة حكاماً وشعوباً ومؤسسات وغايات ومناهج على دين الله. إن هذه

الأرقام المدهشة لكفيلة بأن توقظ الهمم النائمة وتثبّت السواعد البنَّاءة لأن تشمِّر عن سواعد الجد وتبدأ في العمل الجاد لإحياء ما اندثر في الأمة وتقويم ما اعوج من فكرها واستقامتها لكي تعود من جديد الأمة التي تقود ركب الأمم- ليس نحو البُأس والشقاء كما تفعله أمم الخراب والتخريب في عصرنا الحاضر وإنما- نحو السلام والأمن والعيش الرغيد.

المراجع

كتب ودراسات

1- "صناعة الحياة": محمد أحمد الراشد. دار المنطلق، دبي، الإمارات العربية المتحدة. الطبعة الثانية: 1412 هـ - 1992م.

2- "التدريب وأهميته في العمل الإسلامي": د. محمد موسى الشريف. دار الأندلس الخضراء، جدة، المملكة العربية السعودية. الطبعة الأولى: 1421 هـ - 2000م.

3- "الإسلام والاقتصاد": عبد الهادي علي النجار. سلسلة كتب عالم المعرفة (63). المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت.

4- "فقه الزكاة": يوسف القرضاوي. مؤسسة الرسالة، بيروت. الطبعة الثامنة، 1985.

5- "مغني المحتاج شرح المنهاج": محمد الخطيب الشربيني، دار الفكر بيروت.

6- "اشتراكية الإسلام": مصطفى السباعي. دار المطبوعات العربية، دمشق، ط 2، 1960.

7- "السياسة المالية في الإسلام": عبد الكريم الخطيب. دار المعرفة، بيروت.

8- "الخراج": أبو يوسف.

9- "أسرار الزكاة": أبو حامد الغزالي.

10- "المجموع": النووي. دار الفكر، بيروت ط 2، 1972.

11- "الأحكام السلطانية": الماوردي. دار الفكر، بيروت.

12 - "الإسلام عقيدة وشريعة: محمود شلتوت. دار الشروق، القاهرة، ط 10، 1980.

13 - "إنفاق الزكاة في المصالح العامة": محمد أبو فارس. دار الفرقان، عمان، ط 1، 1983.

14 - "تمويل التنمية الاقتصادية": دنيا شوقي. ص 285.

15 - "تفسير المنار": محمد رشيد رضا.

16 - "النفقات العامة في الإسلام": يوسف إبراهيم يوسف. دار الثقافة، قطر، ط 2، 1988.

17 - "الدولة المارقة": وليام بلوم. يمكن تحميل الترجمة العربية للكتاب من خلال الرابط التالي:
(http://www.aljlees.com/books/6/283.rar)

18 - "بشائر الهزيمة الأمريكية وتحديات ما بعد أمريكا": د. عبد العزيز مصطفى كامل.

19 - "المرتزقة في العراق.. ميليشيات وشركات مأجورة": د. رائد العزاوي. دراسة نشرت على موقع "وكالة الأخبار الإسلامية- نبأ" بتاريخ 2007/8/1، على الرابط التالي:
(http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc08.asp?DocID=102592&TypeID=8&TabIndex=2)

20 - "شركات الحماية الأمنية في العراق": رائد الحامد. دراسة أعدتها "دار بابل للدراسات والإعلام" (www.darbabl.net) بتاريخ 2006/1/20.

بحوث وتقارير

1- "الزكاة ودورها في الاستثمار والتمويل": علاء الدين عادل الرفاتي. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي "الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة"، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، 8-10 مايو 2005.

2- "وقف النقود - حكمه، تاريخه وأغراضه، أهميته المعاصرة، استثماره": عبد الله بن مصلح الثمالي.

3- "أبحاث ندوة نحو دور تنموي للوقف": الشيخ صالح كامل.

4- "الإيمان واهتمام الوقف بالعلم والتعليم": أحمد بن محمد المغربي. ندوة مكانة الوقف وأثره في الدعوة والتنمية.

5- "الدور الاجتماعي للوقف": عبد الملك أحمد السيد. الحلقة الدراسيّة لتثمير ممتلكات الأوقاف، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1415هـ.

6- "الوقف: مشروعيته وأهميته الحضارية": أحمد بن يوسف الدريويش. ندوة مكانة الوقف وأثره في الدعوة والتنمية.

7- "السودان وموارد الزكاة الاقتصادية": محمد هاشم عوض.

8- "إرهاب اليورانيوم .. مخاطره الصحية والنفسيَّة والتربويَّة": مآرب المولى. مؤتمر جامعة الحسين بن طلال الدولي في الإرهاب في العصر الرقمي. الأردن. 10-12 يوليو 2008م.

9-

مقالات

1- "التطبيق المعاصر للزكاة (1)": علي السالوس. نشر في موقع "الألوكة" بتاريخ 2008/2/22م.

(http://www.alukah.net/articles/1/2066.aspx?cid=51)

2- "الزكاة المفروضة": إبراهيم بن محمد الحقيل. نشر في موقع "الألوكة" بتاريخ 2007/7/2م.

(http://www.alukah.net/articles/1/1001.aspx)

3- "إخراج زكاة الفطر نقداً": سعود بن عبد الله الفنيسان. فتوى نشرت على موقع "الإسلام اليوم" بتاريخ 26 رمضان 1428 هـ الموافق 8 أكتوبر 2007 م.

4- "استثمار زكاة الأموال": سعود بن عبد الله الفنيسان. فتوى نشرت على موقع "الإسلام اليوم" بتاريخ 28 شوال 1429 هـ الموافق 28 أكتوبر 2008 م.

5- "السعوديون ينفقون 9 مليارات ريال على أضاحي العيد": مقال نشر في موقع "جوهر معلومات الشرق الأوسط التجارية" بتاريخ 2008/12/10م.

(http://www.ameinfo.com/ar-119421.html)

6- "الهيئة الإسلامية للرعاية تواصل تنفيذ مشروع أضاحي العيد للعام الـ 23 وإيصالها إلى 8550 عائلة": مقال نشر بموقع "الهيئة الإسلامية للرعاية" بتاريخ 2008/12/13

(http://www.iswa-lb.org/_News.php?NewsID=166&Action=Details)

7- "مشروع الأضاحي.. التسابق إلى نصرة غزة": حسن محمود. تحقيق نشر بموقع "إخوان أون لاين" بتاريخ 2008/12/4.

(http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=42905&SecID=271)

8- "مليار ريال تكلفة مشروع المملكة للإفادة من الهدي والأضاحي": جريدة الوطن السعودية، العدد (2992)، بتاريخ الاثنين 10 ذو الحجة 1429هـ الموافق 8 ديسمبر 2008م.

9- "مشروع إنتاج الجيلاتين الحلال من مخلفات مجازر المشروع": نشر في موقع "مشروع المملكة العربية السعودية للإفادة من الهدي والأضاحي" بتاريخ 2009/3/28م.

(http://www.adahi.org/adahisite/Article3.aspx)

10 - "مشاريعنا في أرقام": جمعية الأعمال الخيرية الفلسطينية. تقرير نشر في موقع الجمعية.

(http://www.human-appeal.org/ara/projnums.asp)

11 - "لغم لكل مواطن عراقي": إسراء البدر. نشر في موقع "الألوكة" بتاريخ 2009/2/8م.

(http://www.alukah.net/articles/1/5101.aspx)

12 - "الاعتقال والتعذيب في العراق بعد أحداث أبو غريب": منظمة العفو الدولية. أصدرت منظمة العفو الدولية هذه الوثيقة بتاريخ 2006/3/6، ونحن أخذناها من موقع "الألوكة" على الرابط التالي:

(http://www.alukah.net/articles/1/49.aspx)

13 - "اليورانيوم المنضب وتبعات إلقائه على العراق": إسراء البدر. نشر في موقع "الألوكة" بتاريخ 2008/12/16م.

(http://www.alukah.net/articles/1/4566.aspx)

14 - "العالم الإسلامي بين الغزو العسكري والغزو الفكري": عدنان علي رضا النحوي. نشر في موقع "المسلم" بتاريخ 1426/10/12 هـ، على الرابط التالي:

(http://almoslim.net/node/83007)

15 - "زُخْرف الحضارة الغربيّة": عدنان علي رضا النحوي. مقال نشر في موقع "المسلم" بتاريخ 1425/8/5 هـ على الرابط التالي:

(http://almoslim.net/node/82407)

16 - "(إخوان أون لاين) يحاور رئيس تحرير مجلة كشمير المسلمة": موقع "إخوان أون لاين". نشر الحوار بتاريخ 2006/11/26 على الرابط التالي:

(http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=24730&SecID=270)

17 - "كشمير المسلمة على خطى كوسوفا": أحمد أبو زيد. نشر في موقع "الألوكة" بتاريخ 1429/3/25 هـ - 2008/4/2م على الرابط التالي:

(http://www.alukah.net/articles/2/2352.aspx)

18 - "إسرائيل تدرب قوات هندية لقمع المسلمين في كشمير": موقع "الإسلام اليوم". خبر نشر بتاريخ 15 رمضان 1429 الموافق 15 سبتمبر 2008 على الرابط التالي:

(http://www.islamtoday.net/albasheer/artshow-12-103726.htm)

19 - "الهند تشتري 50 طائرة استطلاع إسرائيلية بدون طيار": الجزيرة دوت نت. خبر نشر بتاريخ 1426/10/5 هـ - 2005/11/8 م على الرابط التالي:

(http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=132897)

20 - "إسرائيل تبيع الهند صواريخ بملياري دولار": الجزيرة دوت نت. خبر نشر بتاريخ 1430/3/30 هـ - 2009/3/27 م على الرابط التالي:

(http://www.aljazeera.net/NR/exeres/59D37EB6-3487-4A8D-9B6A-6C0217E276C5.htm)

21 - "القضية الكشميرية ومراحل تطورها": موقع "قصة الإسلام". نشر بتاريخ 2007/12/4م على الرابط التالي:

(http://www.islamstory.com/article.php?id=496)

22 - "لم كل هذا الاجماع على احتلال أفغانستان؟": طلعت رميح. مقال نشر في موقع "التجديد العربي" بتاريخ 2008/2/8م على الرابط التالي:

(http://www.arabrenewal.org/articles/17427/1/aa-Ba-aDC-CaCIaCU-Uai-CIEaCa-AYUCaOECa/OYIE1.html)

23 - "طالبان تسيطر على إقليم بلوشستان بالقوة الصامتة": مجلة المجتمع، العدد 1832، تاريخ 2009/1/2م.

24 - "جرائم الجيش الأمريكي بالعراق في كتاب جديد": ياسمينة صالح. مقال نشر في موقع "المسلم" بتاريخ 1426/10/3 هـ على الرابط التالي:

(http://almoslim.net/node/85659)

25 - "الأمريكان في خبر كان": شبكة أنا المسلم. مقال نشر بتاريخ 2006/1/16م على الرابط التالي:

(http://www.muslm.net/vb/showthread.php?t=148053)

26 - "العالم العربي في القرن الحادي والعشرين: هل أصبح حرا أخيرا؟": برنارد لويس. مقال نشر في مجلة العصر بتاريخ 2009/3/26 على الرابط التالي:

(http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentid=10764)

27 - "العراق وأفغانستان: حروب مختلفة ودروس مشتركة": أحمد حسين الشيمي. مقال نشر في موقع "الألوكة" بتاريخ 1429/10/19 هـ - 2008/10/20م، على الرابط التالي:

(http://www.alukah.net/articles/1/4009.aspx)

28 - "الإعلامُ الأمريكي والغربي.. والاعترافُ بالهزيمة في العراق": عمر حميدان. مقال نشر في موقع "الألوكة" بتاريخ 1428/10/19 هـ - 2008/10/31م، على الرابط التالي:

(http://www.alukah.net/articles/1/1567.aspx)

29 - "الجهاد العالمي وجبهة أفغانستان": عبد المجيد عبد الماجد. مقال نشر في موقع "منبر التوحيد والجهاد" في جمادى الآخرة 1426 هـ على الرابط التالي:

(http://www.tawhed.ws/r?i=jfg8dmz4)

30 - "ألا هل بلغت: اللهم فاشهد": ناصر بن سليمان العمر. رسالة كتبها الشيخ بتاريخ 1422/7/23 هـ ونشرت في مواقع كثيرة، وهي في موقع "صيد الفوائد" على الرابط التالي:

(http://saaid.net/Warathah/alaomar/01.htm)

31 - "خطاب موجه إلى علماء باكستان": رسالة كتبها مجموعة من العلماء، ومنشورة في موقع "منبر التوحيد والجهاد" في 1422/10/17 هـ على الرابط التالي:

(http://www.tawhed.ws/r?i=ybf50rbd)

32 - "رسالة إلى المجاهدين في أفغانستان": سمير بن خليل المالكي. نشرت الرسالة في موقع "منبر التوحيد والجهاد" في 1422/10/2 هـ على الرابط التالي:

(http://www.tawhed.ws/r?i=wtxjk58o)

33 - "رسالة إلى أمير المؤمنين ومن يراه من المجاهدين": أحمد بن حمود الخالدي. نشرت الرسالة في موقع "منبر التوحيد والجهاد" في 1423/7/11 هـ على الرابط التالي:

(http://www.tawhed.ws/r?i=85xw2qyq)

34 - "أفغانستان.. معلومات أساسية": شيرين حامد فهمي. مقال نشر في موقع "إسلام أون لاين" بتاريخ 2001/09/30م، على الرابط التالي:

(http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/09/article42.shtml)

35 - "أفغانستان؛ بين الأمس واليوم": أبو المنذر الساعدي. مقال نشر في موقع "منبر التوحيد والجهاد"، على الرابط التالي:

(http://www.tawhed.ws/r?i=gn5phmmc)

36 - "أفغانستان.. معلومات أساسية": شيرين حامد فهمي. مقال نشر في موقع "إسلام أون لاين" بتاريخ 2001/09/30م، على الرابط التالي:

(http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/09/article42.shtml)

37 - "حرب أفغانستان: المهمة ودروس التاريخ": وولتر روجرز. مقال نشر في "جريدة الوسط" بتاريخ 2009/2/19 على الرابط التالي:

(http://www.el-wasat.com/details.php?id=55547639)

38 - "دروس الوحل الأفغاني": عبد الجبار عبد الله. مقال نشر في جريدة الاتحاد الإماراتية بتاريخ 2009/3/20م على الرابط التالي:

(http://alittihad.emiratestv.net/wajhatdetails.php?id=43991)

39 - "أميركا واثقة من أنها لن تكرر في أفغانستان أخطاء السوفيات والبريطانيين وكذلك أخطاءها في فيتنام": باربرا سلافين. مقال نشر في جريد الشرق الأوسط بتاريخ 2001/11/9م على الرابط التالي:

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=65586&issueno)
(=8382

40 - "التمرد والأفيون والمجاعات.. ثلاثية دامية يعيشها الأفغان": شبكة النبأ المعلوماتية. يمكن قراءة المقال من خلال الرابط التالي:

(http://www.annabaa.org/nbanews/67/296.htm)

41 - "11 سبتمبر وأخواتها.. دروس من وراء الجراح": محمد بن المختار الشنقيطي. مقال نشر في موقع "الجزيرة دوت نت" بتاريخ 2004/10/27م على الرابط التالي:

(http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8B36E96D-9187-456F-9E15-65B1BFF534E4.htm)

42 - "حكمتيار والبيعة الكبرى": د. هاني السباعي. مقال نشر في مركز المقريزي للدراسات التاريخية، على الرابط التالي:

(http://www.almaqreze.net/articles/artcl043.html)

43 - "قوات الاحتلال الأمريكي والناتو قتلة أطفال المسلمين ونسائهم": د. هاني السباعي. مقال نشر في مركز المقريزي للدراسات التاريخية بتاريخ 10 من رمضان 1429 هـ الموافق 10 سبتمبر 2008م، على الرابط التالي:

(http://www.almaqreze.net/articles/artcl067.html)

44 - "حركة (طالبان) بين الدعاية الغربية وحقائق التاريخ": علي عبد العال. مقال نشر في مركز المقريزي للدراسات التاريخية، على الرابط التالي:

(http://www.almaqreze.net/munawaat/artcl086.html)

45 - "المعلن والخفي في أهداف الحملة الأمريكية على الإسلام": الشيخ أبو عمر عبد الحكيم حسان. مقال نشر في مركز المقريزي للدراسات التاريخية، على الرابط التالي:

(http://www.almaqreze.net/munawaat/artcl150.html)

46 - "الطالبان.. من هُم ومتى وكيف ولماذا ؟": محمد أسعد بيوض التميمي. مقال نشر في مركز المقريزي للدراسات التاريخية بتاريخ 2006/11/29، على الرابط التالي:

(http://www.almaqreze.net/munawaat/artcl166.html)

47 - "التنصير في الصومال": مكتب الأنشطة الدعوية والتربوية في الصومال. مقال نشر في موقع "المسلم" بتاريخ 1425/3/15 هـ، على الرابط التالي:

(http://almoslim.net/node/85388)

48 - "التورط الأثيوبي في الصومالي وتبعاته": ياسر سعد. مقال نشر في موقع "المسلم" بتاريخ 1428/11/10 هـ، على الرابط التالي:

(http://www.almoslim.com/node/85997)

49 - "ماذا يجري في الصومال؟": محمد أسعد بيوض التميمي. مقال نشر في مركز المقريزي للدراسات التاريخية، على الرابط التالي:

(http://www.almaqreze.net/munawaat/artcl114.html)

50 - "المقاومة الصومالية استشراف للنهوض في ظل مخاض موجع": علي عبد العال. مقال نشر في مركز المقريزي للدراسات التاريخية، على الرابط التالي:

(http://www.almaqreze.net/munawaat/artcl177.html

51 - "مسلمو الصومال.. وجبة مشبعة أمل بعيد": سميرة سليمان. مقال نشر في "شبكة الإعلام العربية (محيط)" على الرابط التالي:

(http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=7239&pg=35)

52 - "الصومال بين مطرقة التنصير وسندان الفقر": نجاح شوشه. مقال نشر في موقع "مداد" على الرابط التالي:

http://www.al-mahmoud.net/pro1/art/wrd/26427

53 - "الصومال أرض المشاع الدولي": د. أكرم حجازي. مقال نشر في مركز المقريزي للدراسات التاريخية، على الرابط التالي:

(http://www.almaqreze.net/munawaat/artcl367.html)

54 - "الأمريكان والصومال والقرضاوي والشيخ شريف وتبديله تبديلا": محمد أسعد بيوض التميمي. مقال نشر في مركز المقريزي للدراسات التاريخية، على الرابط التالي:

(http://www.almaqreze.net/munawaat/artcl385.html)

55 - "أهداف شباب المجاهدين في الصومال": حوار في برنامج "لقاء اليوم" على قناة الجزيرة مع مختار روغو، الناطق باسم حركة شباب المجاهدين في الصومال، بتاريخ 2009/2/24م، على الرابط التالي:

(http://www.aljazeera.net/NR/exeres/93865B75-2241-448F-AC67-
BCF29CA15876)

56 - "الصومال: تساؤلات ومفارقات عجيبة لا تنتهي": د. أكرم حجازي. مقال نشر في مركز المقريزي للدراسات التاريخية بتاريخ 2009/3/29، على الرابط التالي:

(http://www.almaqreze.net/munawaat/artcl393.html)

57 - "نموذج أفغانستان الأمريكي في الصومال (بوكالة أثيوبية)": جمال عرفة. مقال نشر في موقع "المسلم" بتاريخ 1427/12/10 على الرابط التالي:

(http://almoslim.net/node/84996)

58 - "تحالف أمريكي إثيوبي في القرن الأفريقي يسعى لوقف المد الإسلامي نحو أفريقيا": علي عبد العال. مقال نشر في مركز المقريزي للدراسات التاريخية، على الرابط التالي:

(http://www.almaqreze.net/munawaat/artcl168.html)

59 - "الصومال .. عقبة في طريق الحلم الأمريكي": إبراهيم شاهين. مقال نشر في موقع "وكالة الأخبار الإسلامية (نبأ)" بتاريخ 2007/11/14م، على الرابط التالي:

(http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc08.asp?DocID=99426&TypeID=8&TabIndex=2)

60 - "اتحاد المحاكم الإسلامية في الصومال": وكالة الأخبار الإسلامية (نبأ). مقال نشر على موقع الوكالة بتاريخ 2008/4/24م، على الرابط التالي:

(http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc04.asp?DocID=90680&TypeID=4&TabIndex=2)

61 - "المقاومة الصومالية: تصحيح الخطأ التكتيكي": طلعت رميح. مقال نشر على موقع "وكالة الأخبار الإسلامية (نبأ)" بتاريخ 2007/7/30م، على الرابط التالي:

(http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc08.asp?DocID=102396&TypeID=8&TabIndex=2)

(

62 - "المرتزقة الجدد والقانون الدولي": محمد شريف. مقال نشر على موقع "سويس إنفو" بتاريخ 2004/8/27، على الرابط التالي:

(http://www.swissinfo.ch/ara/archive.html?siteSect=883&sid=5175978&ty=st)

63 - "منشآت الأمن الخاصة تُسيء للعراقيين": عبدالوهاب حميد رشيد. مقال نشر في موقع مجلة "الحوار المتمدن" بتاريخ 2006/11/1، على الرابط التالي:

(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=79715)

64 - "البنتاغون جند 20 ألفاً من المرتزقة للقتال في العراق": نيويورك تايمز. مقال نشر في المجلة بتاريخ 2004/4/20.

65 - "بين الخاطف والمخطوف": أمير سعيد. مقال نشر في موقع "المسلم" بتاريخ 1425/8/7 هـ على الرابط التالي:

(http://almoslim.net/node/84614)

66 - "عدد القتلى الأمريكيين في العراق يبلغ 2500-بي بي سي": هدى المنور. مقال نشر في منتدى جريدة شروق الإعلامي الأدبي بتاريخ 2006/6/15 على الرابط التالي:

(http://www.shrooq2.com/vb/showthread.php?p=43269)

67 - "مثقفو الاحتلال وما يطرحونه من أكاذيب وأفكار": خالد عزيز الجاف. مقال نشر على موقع بوابتي بتاريخ 2008/2/8، على الرابط التالي:

(http://www.myportail.com/actualites-news-web-2-0.php?id=871)

68 - "الحكومة العراقية تعترف بوجود 2,5 مليون طفل يتيم في البلاد". موقع الإسلام اليوم. مقال نشر في الموقع بتاريخ 21 ربيع الثاني 1430 الموافق 17 إبريل 2009، على الرابط التالي:

(http://www.islamtoday.net/albasheer/artshow-12-111447.htm)

69 - "البرلمان الصومالي يتبنى بالإجماع تطبيق الشريعة في البلاد": مصطفى حاج عبد النور. خبر نشر بموقع "ميدل إيست أون لاين" بتاريخ 2009/4/18م، على الرابط التالي:

(http://www.middle-east-online.com/?id=76348)

70 - "المرتزقة يتحولون إلى عمال إغاثة": ميدل إيست أون لاين. خبر نشر بالموقع بتاريخ 2008/12/27م، على الرابط التالي:

(http://www.middle-east-online.com/?id=71698)

71 - "بلاك ووتر.. اسم مختلف للجريمة والارتزاق": ميدل إيست أون لاين. خبر نشر بالموقع بتاريخ 2009/2/15م، على الرابط التالي:

(http://www.middle-east-online.com/?id=73916)

72 - "رئيس بلاكووتر يستقيل بعد 600 مليون دولار من العائدات": ميدل إيست أون لاين. خبر نشر بالموقع بتاريخ 2009/3/3م، على الرابط التالي:

(http://www.middle-east-online.com/?id=74485)

73 - "صناعة وتسويق الحرب ضد العراق": د. مهند العزاوي. دراسة نشرت على موقع "ميدل إيست أون لاين" بتاريخ 2009/3/19، على الرابط التالي:

(http://www.middle-east-online.com/?id=75102)

74 - "بداية مرحلة جديدة من الاحتلال الأميركي في العراق": د. علي العبادي. دراسة نشرت على موقع "ميدل إيست أون لاين" بتاريخ 2009/4/9، على الرابط التالي:

(http://www.middle-east-online.com/?id=76003)

75 - "العراق في ظل شركات بدر الأمنية وبلاك ووتر وغيرها": قاسم سرحان. مقال نشر على موقع "شبكة أخبار العراق" بتاريخ 2007/9/22م، على الرابط التالي:

http://www.aliraqnews.com/modules/xfsection/article.php?articleid=31)
(78

76 - "لبنانيون مسيحيون مرتزقة في العراق يقاتلون مع الاحتلال الأمريكي": موقع دنيا الوطن. مقال نشر على الموقع بتاريخ 2004/6/20م، على الرابط التالي:

(http://www.alwatanvoice.com/arabic/content-6495.html)

77 - "العراق ليست ممتلكات أمريكية حتى تباع": نعومي كلاين. مقال نشر في صحيفة الجارديان بتاريخ 2003/11/7، ونشر على موقع "زي نت العربية"، على الرابط التالي:

(http://www.kefaya.org/Translations/0311klein.htm)

78 - "المرتزقة يحكمون العالم": محمد جمال عرفة. مقال نشر في موقع "أخبار العرب" بتاريخ 2003/5/16، على الرابط التالي:

(http://www.alarabnews.com/alshaab/gif/16-05-2003/Gamal.htm)

79 - "الأزمة الاقتصادية.. هل تنهي حرب العراق؟": توني كارون. مقال نشر في مجلة التايم الأمريكية وتم نشره في موقع "مفكرة الإسلام" بتاريخ التاريخ: 1429/10/23 الموافق 2008/10/24، وهو موجود على موقع "المختصر" على الرابط التالي:

(http://www.almokhtsar.com/news.php?action=show&id=2984)

أفكار أخرى:

أثر التعليم في انتعاش الاقتصاد: حول التربية والتعليم. بكار ص ١٢٣.

باب الزكاة:

ولنضرب مثالاً على ذلك:

نشرت الصحف أن أحد المتعاملين في سوق المناخ الكويتي قد خسر- عقب انهياره- ما يقارب 4 مليار دينار كويتي أو ما يعادل 12 مليار دولار أمريكي. ولو أراد هذا الشخص المسلم أن يخرج زكاة ماله- قبل فقدانه- لبلغت الزكاة 300 مليون دولار، كما توضحه المعادلة التالية:

قيمة الزكاة =2.5% من رأس المال = 0.025 × 12 مليار دولار = 300 مليون دولار أمريكي.

هذا المبلغ يكفي لتعليم 3000 مسلم الطب في أمريكي. المبلغ يكفي لفتح 20 جامعة حديثة.

إذا كان هذا الحال بالنسبة لزكاة مال هذا الشخص، فكيف بزكاة مال من يملك أضعاف ما يملكه هذا الشخص، كالعشرين ملياراً من الدولارات التي يملكها أحد الأمراء العرب، وكالسبعة عشر مليار التي خسرها رئيس إحدى الدول العربية إبان انهيار بنك الاعتماد والتجارة الدولي في عام ؟؟؟.

إنه- بحسابات بسيطة- نستطيع القول بأنه لو أخرج المسلمون زكاة أموالهم- حسبما أوضحه الله سبحانه في كتابه الحكيم- لما بقي على وجه البسيطة مسلم فقير ولا عاطل عن العمل ولا شاب يطلب الزواج، ولاستطعنا سد احتياجات مؤسسات الإغاثة الإسلامية ولما بقيت في بلداننا مؤسسة إغاثة تنصيرية تقدم لقمة الغذاء مغلفة بآيات الإنجيل.